مصر المعاصرة

السنة الثامنة والسبعون ــ العددان ٤٠٩ ، ٤١٠ ــ يوليوواكتوبر ١٩٨٧

رئيس التحرير : المستشار محمود حافظ غانم

يوليو واكتوبر ١٩٨٧
العددان ٤٠٩ ، ٤١٠
السنة الثامنة والسبعون
القـــاهرة

الثمن ٤٠٠ قرش

الفهـــرس

مقالات باللغة العربية

الصفحة

ـ الدكتور / سـعيد النجـار : التطورات الجديدة فى النظـام المـالى ٢٢١

ـ الدكتورة / كريمـــة كـرِيم : السياسة المالية وتوزيع الدخل فى حضر مصر . . . ٢٤٥

ـ الدكتور / وجـدى حسـين : مداخل العمل التنموى والأكثرية الفقيرة ٢٧٥

ـ الدكتور / صلاح الدين فهمى : أثر الانفاق الاستثمارى العـام على التنمية الاقتصـادية ـ دراسة كمية من خلال خطط وبرامج الدولة التنموية ـ فى الفترة من ١٩٦٠/٥٩ وحتى ١٩٨٦/٨٥ . . . . . ٢٩٧

ـ الدكتور/صبحى محمد اسماعيل : ملامح واتجـاهات سياسـة استيراد اللحوم فى جمهورية مصر العربيـة . . . ٣٢٧

ـ الدكتور / محمدعلى الدمشاوى : التجربة الزراعيـة فى المملـكة العربيـة السـعودية ـ الانجازات ـ السياسات ـ قيود التوسـع . . . ٣٤٣

ـ الدكتور/احمدعز الدين عبدالله : خواطر عن كلية الحقوق بجامعة القاهرة خلال نصف قرن من الزمان ٣٧٣

مقالات باللغة الأجنبية

ـ د. اسماعيل صبرى عبد الله : خدمات النفط العكسية . . ٥٥

ـ الدكتور / عثمان أحمد الخولى : مدخل الى تقديرات أكثر كفاءة لمعالم نماذج الانحدار الخطى المتعود غير متجانسة التباين : حالات تجمـع بين البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية ٧١

ـ الدكتور / عبدالمعطى البهواشى : نصيب الدولة فى الناتج القومى الاجمالى والتنمية الاقتصادية فى جمهورية مصر العربية ـ دراسة كمية ١٩٥٢/١٩٥٣ـ ١٩٥٤ / ١٩٨٥ . . . ٨٥

اعضـــاء الجمعية

اعضاء الجمعية اربع فئات : الأعضاء العاملون الذين يدفعون رسم اشتراك قدره مائة وخمسون قرشا ســـنويا والأعضاء المشتركون (بنوك ومؤسسات وهيئات عامة وغيرها) من الأشخاص الاعتبارية الذين يدفعون اشتراكا سنويا لا يقل عن مائة جنيه والأعضاء الفخريون الذين ادوا خدمات جليلة للجمعية أو للعلوم الاقتصادية أو الاجتماعية أو القانونية والأعضـــاء المراسلون وهم أعضاء يقيمون فى الخارج يســـهمون فى أعمال الجمعيـــة ونشراتها المختلفة .

يتلقى جميع الأعضاء مجلة مصر المعاصره بدون مقابل .

الاشـــتراك فى المجـــلة

رسم الاشتراك السنوى فى المجلة مائة وخمسون قرشـــا فى جمهورية مصر العربية (١٣٥ شلن انجليزى أو عشرين دولارا أمريكيا) . للبـــلاد المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

ولا يحق للعضو أو المشترك الذى لا يتسلم عددا من المجلة ولا يطالب به قبل ظهور العدد اللاحق ، أن يتلقى العدد المتأخر الا مقابل أداء ثمنه .

ثمن العدد لغير الأعضاء المشتركين ثلاثمائة وخمسون قرشا فى جمهورية مصر العربية (خمسة وثلاثون شلنا انجليزيا أو خمسة دولارات) فى البلاد الأخرى المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

لا تسأل الجمعية عن الآراء التى تنشرها مجلتها « مصر المعاصرة » ولا يباح نقل أو ترجمـــة شىء مما ينشر فى هذه المجلة بغير اذن ســـابق من الجمعية .

وكل ما يرسل الى المجلة للنشر يصبح ملكا للجمعية .

ترسل طلبات الانضمام والاشتراكات والاستعلامات الى ســـكرتيرية الجمعية صندوق بريد رقم ٧٣٢ .

مقر الجمعية ـــ ١٦ شارع رمسيس بالقـــاهرة ت ٧٥٠٧٩٧

التطورات الجديدة فى النظام المالى الدولى(*)

د. سـعيد النجـار

مصادر التمويل الخارجى :

ينصرف النظام المالى الدولى الى المصادر المختلفة للتمويل الخارجى التى تلجأ اليها البلاد النامية لتمويل عملية التنمية أو لتغطيـة العجـز فى ميزان المدفوعات . ويمكن أن نميز فى هذا الصدد بين خمسـة مصـادر للتمويل الخـارجى :

١ ــ المصادر الرسمية الجماعية :

وعلى رأسها مجموعة البنك الدولى (البنك الدولى للانشاء والتعمير وهيئة التنمية الدولية وهيئة التمويل الدولى) وصندوق النقـد الدولى . ويدخل فيها كذلك البنوك الاقليمية للتنمية مثل بنك التنمية الأفريقى وبنك التنمية الأسيوى وبنك التنمية فيما بين البلاد الأمريكية . ويضاف اليهـا مؤسسات التنمية الاقليمية الأخرى مثل الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى وكذلك صندوق النقد العربى .

ويعتبر هذا المصدر من أهم مصادر التمويل بشروط ميسرة . وأكثرها تيسيرا هى قروض هيئة التنمية الدولى IDA التى تعطى بفائدة نصف فى المائة وآجال وفاء تمتد الى خمسين عاما وفترة سماح تصـل الى عشر سـنوات .

٢ ــ المصادر الرسمية الثنائية :

وهى تشمل المساعدات الانمائية بين حكومتين أو بين هيئات حكومية . مثل المساعدات التى تعطيها حكومة الولايات المتحدة أو فرنسا أو اليابان أو المانيا أو بريطانيا . لحكومات البلاد النامية . ويشتمل هـذا المصـدر على نسبة عالية من التمويل بشروط ميسرة . ولـكنه يشـتمل كذلك على تمويل بشروط تجارية أو شبه تجارية . ومثال ذلك القروض التى تعطيها بنوك التصدير والاستيراد الحكومية أو الهيئات الحـكومية للتـأمين على الصـادرات .

(*) محاضرة القيت فى جمعية الاقتصاد والاحصاء والتشريع يوم ٢١ فبراير ١٩٨٧

٣ ــ البنوك التجارية فى البلاد الصناعية :

ولم يكن هذا المصدر ذا أهمية فى تمويل البلاد النامية الى عهد قريب. غير أن أهميته بدأت فى التزايد بعد فورة البترول خلال عقد السبعينات وأصبح من أهم مصادر التمويل بالنسبة لعـدد كبير من البـلاد الناميـة خصوصا فى أمريكا اللاتينية . ومن المعروف أن هذا المصدر يمثل نحو ٤٠٪ من مجموع الديون الخارجية على البلاد النامية .

٤ ــ الاستثمارات المباشرة :

وكان هذا المصدر يمثل أهم مصادر التمويل الخـارجى للبلاد النامية قبل الحـرب العـالمية الثانية . غير أن أهميته تراجعت بصورة ملحوظة خلال الفترة الأخيرة . وهو الآن لا يمثل أكثر من ١٠٪ من مجمـوع التدفقات المالية للبلاد النامية .

٥ ــ الاقتراض باصدار سندات من الأسواق المالية الرئيسية مثل نيويورك أو لندن أو زيوريخ :

وكان هذا المصدر من أهم صور الاقتراض الخارجى خـلال القـرن التاسع عشر . ولـكنه الآن أصبح مقصورا على عدد محـدود جـدا من البلاد النامية مثل المكسيك والبرازيل وكوريا الجنوبية .

هذه هى المصادر أو الروافد الخمسة التى تكون ما نسميه بالنظـام المالى الدولى . ويلاحظ أن تلك المصادر ليست متاحة بدرجة واحدة لـكل البلاد النامية . كما أن سياسة الاقتراض الخارجى قد تعطى أفضلية لبعض المصادر على الأخرى . فالبلاد الأفريقية جنوب الصحراء مثلا تعتمد بصفة أساسية على المصادر الرسمية للمعونة وخصوصا ذات القروض الميسرة مثل هيئة التنمية الدولية أو المصادر الرسمية الثنائية . من ناحية أخـرى فهى غير مؤهلة للاقتراض من البنك الدولى أو من البنوك التجارية . وعلى العكس من ذلك نجـد أن بلاد أمريكا اللاتينية تعتمد بصـفة أساسية على البنوك التجارية والبنك الدولى وبنوك التنمية الأقليمية . وهى غير مؤهلة للحصول على قروض ميسرة . أما مصر فهى تعتمد بصـفة أساسية على المصادر الرسمية الثنائية وبدرجة أقل على البنك الدولى والبنوك التجارية. من جهة أخرى نجد أن الهند تعتمد بصفة أساسية على المصادر الرسمية الجماعية وبدرجة أقل على المصادر الرسمية الثنائية . وفى كل الأحـوال نجدها تسعى الى الحصول على أكبر قدر ممكن من القروض الميسرة مـع التنويع فى مصادر التمويل بحيث تتفادى الاعتمـاد الـكبير على مصـدر وحيـد .

عوامل التطور فى النظام المالى الدولى :

شهدت الفترة الأخيرة ــ وخصوصا منذ بداية عقـد الثمانينات ــ تطورات بعيدة المدى فى النظـام المـالى الدولى . ولم تكن تلك التطورات

وليدة مخطط سابق ذى أهداف واضحة أو محددة . وانما حدثت تدريجيا استجابة للتغيرات الكبيرة التى طرأت على البنية الاقتصادية العالمية .

وقد بدأت فترة الثمانينات بالارتفاع الكبير فى أسعار البترول أو كما يقول الاقتصاديون فى البلاد الصناعية بدأت بالصدمة البترولية الثانية التى رفعت سعر البترول من ١٤ دولار للبرميل تقريبا فى نهاية ١٩٧٩ الى ما يزيد على ٣٠ دولار للبرميل فى أول سنة ١٩٨٠ ويميل الاقتصاديون فى البلاد الصناعية الى القاء مسئولية كل الاضطرابات الاقتصادية التى حدثت بعد ذلك على هذا الارتفاع الكبير المفاجىء فى أسعار البترول وأيا كان موقفنا من هذا الرأى ، وهو محل شك كبير ، فان من المؤكد على كل حال أن ارتفاع سعر الطاقة كان مسئولا عن تفاقم الاختلال الخارجى لعدد كبير من البلاد المستوردة للبترول . ولم تجد تلك البلاد مفرا من الاقتراض الخارجى على نطاق واسع لتغطية العجز الكبير فى موازين مدفوعاتها . وأدى ذلك بالضرورة الى التراكم السريع فى حجم المديونية الخارجية ، والتزايد الكبير فى عبء خدمة تلك الديون .

وقد اقترن ذلك بتغيرات أخرى ضاعفت من هذا الاختلال الخارجى . فقد شهدت تلك الفترة انخفاضا كبيرا فى أسعار المواد الأولية التى تصدرها البلاد النامية ، وارتفاعا كبيرا فى أسعار السلع الصناعية التى تستوردها. وكان من شأن ذلك حدوث تدهور ملحوظ فى معدل التبادل الدولى للبلاد النامية . وفى نفس الوقت كانت البلاد الصناعية تعانى من كساد شديد . وعرفت تلك البلاد لأول مرة ظاهرة التضخم المقترن بالكساد Stagflation. ولجأت فى علاج تلك الأزمة الى سياسات نقدية متشددة كان من مظاهرها الارتفاع الكبير فى أسعار الفائدة والعجز المتزايد فى الميزانية العامة للدولة . وانعكس ذلك فى تراجع معدلات النمو وارتفاع نسبة البطالة وانكماش الطلب على صادرات البلاد النامية .

وصادف ذلك وصول حكومات محافظة أو يمينية متطرفة الى مقعد الحكم فى عدد من البلاد الصناعية الرئيسية ومثال ذلك حكومة ريجان فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وتاتشر فى بريطانيا ، وكول فى ألمانيا الغربية ، ولم تكن تلك الحكومات بطبيعة تفكيرها وايديولوجيتها متعاطفة مع قضية المعونات للبلاد النامية ولا مع المؤسسات الانمائية الدولية مثل البنك الدولى وهيئة التنمية الدولية . وقد وجدت تبريرا لهذا الموقف المبدئى فى كتابات بعض الاقتصاديين مثل Peter Bauer (١) فى بريطانيا وعدد من البحوث التى صدرت أخيرا عن بعض المؤسسات المحافظة الأمريكية مثل : American Enterprise Instute و Heritage Foundation

---

(١) انظر : Peter Bauer : Dissent on Development, 1976
كذلك لنفس المؤلف
Reality and Rhetoric : Studies in the Economics of Development, 1984

وفى نظر هؤلاء أن المعونات الاقتصادية للبلاد النامية لم تحقق شيئا مما كان يفترض أن تحققه وعلى العكس من ذلك فهى مسـئولة الى حـد كبير عن حالة الفوضى الاقتصادية والتفسخ التى تسود فى بعض البلاد النامية ذلك أنها ساعدت تلك البلاد على تأجيل عملية التصحيح الاقتصـادى مما أدى الى تفاقم المشاكل وتعقيدها ، كذلك ساعدت المعونات الغذائية على سوء الأداء فى القطاع الزراعى والاعتماد المتزايد لتلك البلاد على نسبة عالية من الغذاء المستورد وأخيرا فقد ذهبت نسبة كبيرة من المعونات الاقتصـادية لتقوية القطاع العام وهو عندهم المسئول الأول عن سوء الأداء الاقتصادى وتشويه الحوافز الفردية واضعاف القطاع الخـاص . كذلك يزعمون أن المعونات الاقتصادية لم تعد بالفائدة على سواد الشعب وانما تسربت الى جيوب حفنة من الساسة الفاسدين أو عـدد محـدود من طبقات الدخل العليا . وعندهم أنه لو لم تكن تلك المعونات والقروض متاحة لاضطرت تلك البلاد الى الاعتمـاد على نفسها واعطاء عنـاية كافية لمقتضيات الـكفاءة الانتـاجية .

والواقع أن تلك الحكومات المحافظة فى البلاد الصناعية ، وخصوصا ريجان وتاتشر ، جاءت الى الحكم وهى تنظر نظرة العـداء الى التوسـع الذى حدث فى برامج الضمان الاجتماعى على يد الحـزب الديمقـراطى فى الولايات المتحدة الأمريكية وحزب العمال البريطانى . ولم يكن من المتصور سياسيا أو فكريا أن تكون تلك الحـكومات شحيحة على مواطنيها وسخية على البلاد النامية .وكان ذلك أحد العوامل الأساسية فى انعدام التعاطف نحو البلاد النامية والمؤسسات الانمائية الدولية(٢) .

وهكذا وجـدت البلاد النامية نفسـها فى أوائل الثمانينات فى موطن ضـعف لا تحسد عليه سواء ازاء البلاد الصـناعية أو ازاء المؤسسات النقدية والانمائية الدولية . وزاد من هذا الضعف الارتبـاك الاقتصـادى الشديد الذى وقعت فيه بلاد أمريكا اللاتينية والتدهور الاقتصادى الذى لم يسبق له مثيل فى البلاد الأفريقية السوداء . أما بلاد أمريكا اللاتينية فقـد أغرقت نفسها فى بحر من الديون الخـارجية التى بلغت حـدا بحيث تبتلع النسبة العظمى من حصيلة ما تكتسبه من العملات الأجنبية ووجدت أنهـا لا تسـتطيع الوفاء بهذه الديون دون التضـحية بـكل امـكانيات التنمية الاقتصادية فضلا عن الاستقرار السياسى والاجتماعى . ووضعها ذلك فى موضع من أشرف على الغرق . فهو يتشبث بأى يد تمتد لانقاذه مهما كانت شروط هذا الانقاذ . أما افريقيا جنوب الصحراء فهى أسوأ حالا من أمريكا اللاتينية . حيث تجمعت عليها كوارث الطبيعـة الى جانب الـكوارث من

---

(٢) انظر على سبيل المثال التقرير الشهير الذى أعدته وزارة الخزانة الأمريكية فى أول عهد ريجان عن سياسة الحكومة الأمريكية نحو البنوك الدولية الانمائية :
United States Participation in the Multilaterat Development Banks in the 1980's : Us Treasury, 1982

صنع الانسان . فقد شهدت جفافا مدمرا أتى على الأخضر واليابس بالاضافة الى الانخفاض الشديد الذى اعترى أسعار صادراتها الأساسية من المعادن والمواد الغذائية . وزاد الطين بلة ارتفاع المديونية الخارجية وانهيار الادارة الاقتصادية فى عدد كبير منها . كذلك قضى على امكانيات النمو الاقتصادى ، بل قذف بالقارة الأفريقية فى براثن مجاعة يندى لها جبين الانسانية ودفعها الى الوراء عشرات السنين بحيث أن مستوى معيشتها الآن يقل ، فى كثير من الأحوال ، عما كان عليه غداة استقلالها .

تلك هى المعالم الأساسية للبيئة الاقتصادية العالمية التى سادت النصف الأول من عقد الثمانينات وكان لها أعمق الأثر على النظام المالى الدولى . وبدأ هذا النظام يكتسب تدريجيا بعض الخصائص التى لم تكن فيه من قبل . كذلك تأكدت وتعمقت بعض الخصائص الأخرى التى كانت موجودة ولكنها كانت شاحبة ضعيفة فى السنوات التى سبقت عقد الثمانينات .ويمكن اجمال التطورات الجديدة فى النظام المالى الدولى فى ثلاث خصائص رئيسية :

الأولى :

مركزية الدور الذى يقوم به صندوق النقد الدولى فى ادارة النظام المالى الدولى .

الثانية :

اتساع دائرة « المشروطية » Conditionality المرتبطة بالتمويل الخارجى .

الثالثة :

التنسيق أو التناغم بين مصادر التمويل الخارجى المختلفة .

ونتناول فيما يلى تلك الخصائص على التوالى :

مركزية دور صندوق النقد الدولى :

يمكن القول ان الدور القيادى الذى اكتسبه صندوق النقد الدولى فى ادارة النظام المالى الدولى يرجع الى أزمة الديون التى فجرتها المكسيك فى صيف عام ١٩٨٢ حين أعلنت التوقف عن خدمة ديونها الخارجية . وأحدث ذلك حينذاك ذعرا فى الدوائر المالية الدولية حيث أن المكسيك كانت وما زالت أكبر بلاد العالم مديونية بعد البرازيل . وقد قامت بالاقتراض الخارجى على نطاق واسع خلال عقد السبعينات وأوائل الثمانينات حتى بلغت الديون الخارجية نحو ثمانين مليار من الدولارات سنة ١٩٨٢ . وكانت النسبة العظمى من تلك الديون مستحقة للبنوك

التجارية خصوصا فى الولايات المتحدة واوروبا . وقد بدأت البنوك التجارية تشعر بالقلق ازاء سلامة المركز المالى للمكسيك فى أوائل عام ١٩٨٢ على أثر تعاظم نسبة التضخم ، والتدهور المستمر فى قيمة عملتها ، وهرب رؤوس الأموال الى الخارج على نطاق واسع . وبدأت بوادر الأزمة حينما أمسكت البنوك التجارية الدائنة عن تقديم قروض جديدة للمكسيك وتجديد الديون قصيرة الأجل . ومن ثم نضب المعين الذى كانت تعتمد عليه المكسيك فى الوفاء بما يستحق من ديونها الخارجية . ولم تجد مفرا من اعلان التوقف عن الدفع . وكان هذا التوقف يحمل فى طياته خطرا على البنوك التجارية الدائنة حيث أن بعضها كان قد أقرض المكسيك نسبة كبيرة من رأس المال والودائع ومن شأن ذلك أن يؤدى التوقف عن الدفع الى افلاسها . غير أن الخطر لم يكن يقف عند البنوك الدائنة .فهى بدورها مدينة لعدد كبير من البنوك الأخرى والمؤسسات المالية . ومعنى ذلك أن افلاس بنوك الصف الأول يولد سلسلة من ردود الأفعال التى قد تنتهى بالافلاس صفا بعد آخر من النظام المصرفى العالمى . ومما زاد من خطورة هذا الوضع أن الصعوبات التى واجهت المكسيك كانت تواجه عددا من كبار المدينين مثل البرازيل والأرجنتين وفنزويلا وغيرها من البلاد ذات المديونيات الضخمة . ولا شك أن توقف المكسيك عن الدفع كان يمكن أن يغرى بلادا مدينة أخرى بسلوك نفس الطريق وفى ذلك تقويض الائتمان الدولى بأكمله مما يهدد بأزمة عالمية لا تقل فى عنفها عن الأزمة الكبرى فى أوائل عقد الثلاثينات .

ازاء ذلك كله لم يكن من المستغرب أن تكون المكسيك مثار قلق شديد . ورغم الأخطار الكبيرة التى كانت تنطوى عليها تلك الأزمة لم تكن هناك هيئة أو منظمة تختص بعلاج تلك الأزمة . وحتى صندوق النقد الدولى نفسه لم يكن فى ميثاقه نص صريح يضع تلك الأزمة فى حدود اختصاصه . فلم يكن فى اتفاقية الصندوق ما يفيد أن على الصندوق مسئولية محددة ازاء المديونية الدولية . ومن ثم لم تكن لديه أدوات أو سلطات يستطيع أن يستعين بها للتدخل لدى الأطراف المعنية لحملها على القيام بما يلزم لتفادى انهيار النظام المالى الدولى .

وقد أثارت أزمة المكسيك عددا من الأسئلة لم تكن هناك اجابة عليها . هل تترك الأزمة للأطراف المعنية مباشرة لعلاجها ؟ وماذا اذا لم يمكن الاتفاق بين حكومة المكسيك من ناحية والبنوك التجارية الدائنة من ناحية أخرى ؟ هل تتدخل حكومات البلاد الدائنة لانقاذ نظامها المصرفى من الانهيار؟ هل تقوى قوانين الرقابة على المصارف لمواجهة أزمة بهذه الأبعاد ؟ هل يقف صندوق النقد الدولى والبنك الدولى موقف المتفرج أمام هذه الأخطار الداهمة للائتمان الدولى ؟ هل يستطيع الصندوق أن يحمل الأطراف المعنية على فعل ما لا تريد أن تفعله ؟ ما هى وسيلته لذلك خصوصا وأنه لا يملك الموارد المالية الكافية لمواجهة هذا الموقف ؟

هذا مثال للأسئلة التى أثارتها أزمة المكسيك . ولم يكن هناك ما يساعد على مواجهة تلك الأزمة الا مصلحة جميع الأطراف فى احتوائها.

لم تكن هناك مصلحة للمكسيك أن تعلن افلاسها . ولا مصلحة للبنوك التجارية أن تدفع المكسيك نحو الهاوية . ولا مصلحة لحكومات البنوك الدائنة أن تسمح بانهيار نظامها المصرفى أو نشوب أزمة اقتصادية عالمية . هذه المصلحة المشتركة لجميع الأطراف كانت المحرك الذى حملها على الالتجاء الى صندوق النقد الدولى . ولم يتردد الصندوق فى أن يقوم بالدور الذى فرضته ظروف الساعة . وكان سلاحه الأكبر هو خوف جميع الأطراف من أن تصل الأزمة الى نهايتها المريرة . واستغل هذا الخوف لارغام أو « اقناع » جميع الأطراف على أن تقوم بما لم تكن مستعدة للقيام به . نجح الصندوق فى اقناع البنوك التجارية بتقديم قروض جديدة للمكسيك . وبديهى أن البنوك التجارية ما كانت لترضى بتقديم مثل هذه القروض فى ظروف عادية وهى ترى أن المقترض يتأرجح على حافة الافلاس . ومن هنا أصبحت تلك القروض تعرف بالقروض الاضطرارية Involuntary loans حيث قامت البنوك التجارية بتقديمها تحت ضغط الصندوق . نجح الصندوق أيضا فى اقناع تلك البنوك بقبول جدولة نسبة كبيرة من مستحقاتها على المكسيك كما نجح فى اقناع حكومة الولايات المتحدة وبنك التسويات الدولية بتقديم قروض اسعافية Bridging loans لتمكين المكسيك من مواجهة التزاماتها ريثما يتم الاتفاق النهائى مع جميع الأطراف .

واخيرا استطاع الصندوق أن يقنع حكومة المكسيك بأن تتعهد بتنفيذ برنامج للتصحيحات الاقتصادية لكى تكتسب ثقة الدائنين من حيث المستقبل الاقتصادى ولكى تعود الى طريق النمو الاقتصادى .

ومن هذه العناصر جميعا وهى التمويل الجديد والجدولة والقروض الاسعافية والتصحيح الاقتصادى نشأ ما أصبح يسمى بعد ذلك برابطة الانقاذ Rescue Package وأصبحت رابطة الانقاذ التى صاغها الصندوق لمواجهة أزمة المكسيك نموذجا لرابطات انقاذ أخرى مشابهة مع البرازيل ويوغوسلافيا والأرجنتين وغيرها من البلاد المثقلة بالديون(٣) .

لاحظ الفرق بين الدور الذى قام به الصندوق فى أزمة الديون ووظيفته التقليدية المستمدة من قانونه الأساسى . تتمثل الوظيفة التقليدية للصندوق فى السماح للبلاد الأعضاء التى تعانى اختلالا فى ميزان مدفوعاتها أن تستخدم الموارد المالية للصندوق فى حدود حصة كل عضو على أن يقوم العضو بالتصحيحات اللازمة لازالة هذا الاختلال وذلك فى اطار الترتيبات الاستعدادية Stand-by Arrangements التى يتم الاتفاق عليها .

وهذا هو ما يسمى بالدور التمويلى الذى تنص عليه اتفاقية الصندوق . أما فى أزمة الديون الخارجية فان الدور الذى قام به الصندوق

(٣) انظر William R. Clinc : International Dept : Systemic Risk and Policy Response, 1984 PP. 29 — 38

يتجاوز بكثير تلك الوظيفة التقليدية . حيث ان ما قـدمه الصـندوق من موارده الخاصة للمكسيك مثلا لا يزيد عن أن يكون نسـبة صـغيرة من الموارد المالية التى تتضمنها رابطة الانقاذ . فقد استطاع الصـندوق أن يجند قدرا كبيرا من الموارد المالية اللازمة من مصادر التمويل الأخرى مثل البنوك التجارية أو حكومات البلاد الدائنة أو بنك التسويات الدولية .

وهـذا هو ما يسـمى بالـدور التحفـيزى **Catalytic Role** للصندوق . وقد زادت أهمية هذا الدور بدرجة كبيرة ابان الأزمة الحالية بحيث أصبح يجاوز أهمية الدور التمويلى . وقد أصـبح الدور التحفيزى الركيزة الأساسية التى استند اليها الصندوق لـكى يقوم بدور متعـاظم فى ادارة النظام المالى الدولى .

غير أن مركزية دور الصندوق لا تتجلى فقط فى قدرته على تعبئـة الموارد المالية الـكافية لمصلحة البلاد التى تدخل فى اتفاق معه . بل انها تبدو كذلك فى الصعوبة التى تواجهها البلاد التى **لا تدخل فى اتفـاق معه** فى الحصول على تمويل خارجى من مصادر التمويل الأخـرى البديلة عن الصندوق . ذلك أن تلك المصادر تتطلب فى أغلب الحـالات ما يسـمى « بخـاتم الرضـا » Seal of Approval. ، وقد يتخـذ ذلك صـورة الاتفاق مع الصندوق سواء فى اطار الترتيبات الاسـتعدادية أو فى اطار التسهيل الممتد Extended Fund Facility (EFF) ولـكن فى بعض الأحوال قد يعطى الصندوق « خاتم الرضا » رغم عـدم وجـود اتفاق . أما اذا لم تحصل احدى البلاد على « خاتم الرضا » أو اذا سحب الصندوق هذا الخاتم فان ذلك يؤدى فى كثير من الحالات الى اغلاق مصادر التمويل الأخرى . فلا يستطيع العضو مثلا الالتجاء الى نادى باريس للحصول على اعادة جدولة ديونه ولا يستطيع الحصول على قروض جديدة من البنوك التجارية . وفى أغلب الأحوال قد يجد العضو صعوبة فى الحصـول على قروض من البنك الدولى . بعبارة أخرى فان وجود خـاتم الرضـا يفتح أبواب مصادر التمويل فى حين أن غياب هذا الخاتم يوصد تلك الأبواب . ولا شك أن « خاتم الرضا » ظاهرة جديدة فى النظام المالى الدولى . وهو يعكس مركزية دور الصندوق فى ادارة النظام المـالى الدولى . وغنى عن الذكر أن ظاهرة « خاتم الرضا » لا تستند الى اتفـاقية صـندوق النقـد الدولى ، كما أنها لاترجع الى اتفاق صريح بين مصادر التمويل الخـارجى والصندوق . ولـكنها نشأت تدريجيا خلال عقد الثمانينات وتأكدت على اثر أزمة الديون الخارجية . وهى تستند الى قبـول ضمنى من مصـادر التمويل بأن يقوم الصندوق بدور « الشرطى » فى النظام المـالى الدولى .

وقد يبدو غريبا أن تتنازل مصادر التمويل بصندوق النقد الدولى عن استقلالية قرارها فى مسألة على أكبر جانب من الأهمية ألا وهى سـلطة المنح والمنع بالنسبة لاعطاء القروض . ولـكنها فى الواقع قبلت مختـارة هذا التنازل لأنها رأت فى ذلك تحقيقا لمصلحتها . لذلك فان من الملاحظ أن مصادر التمويل تتجاهل « خاتم الرضا » اذا وجدت أن مصلحتها تتحقق

عن هذا الطريق . وهذا هو ما حدث فى بعض الحالات . كذلك نلاحظ أن مصادر التمويل الرسمية الثنائية كثيرا ما تتصرف مستقلة عن موقف صندوق النقد الدولى أو وجهة نظره وذلك لغلبة الاعتبارات السياسية على هذا المصدر من مصادر التمويل . ولكن هذه الاستثناءات تؤيد القاعدة العامة ولا تنفيها .

اتساع دائرة المشروطية :

المقصود بالمشروطية Conditionality أن يكون تقديم القروض أو التسهيلات الائتمانية أو المساعدات الاقتصادية موقوفا على تعهد المقترض باجراء تعديلات معينة يتم الاتفاق عليها مقدما فى سياساته النقدية أو المالية أو الاقتصادية . وقد تكون تلك التعديلات متفقة مع ما كان المقترض أو متلقى المعونة ينوى القيام به على كل حال . ولكنها قد تكون متعارضة بمعنى أن المقترض أو متلقى المعونة ما كان يقبل اجراء هذه التعديلات فى سياساته لولا حاجته الى التمويل الخارجى واصرار المقرض أو مقدم المعونة على ضرورة القيام بها .

ولعلنا نذكر أن أحد الشعارات التى كانت متداولة فى عقد الخمسينات والستينات هو شعار « المعونات غير المشروطة » . ومعنى ذلك أن دور المقرض أو مقدم المعونة يقتصر على تقديم القرض أو منح المعونة ولا شأن له بالسياسات التى ينتهجها المقترض أو متلقى المعونة . بل لعل « عدم المشروطية » كان أكثر من شعار . فقد كان الى حد كبير أحد المبادىء التى تحكم العلاقة بين معطى المعونة ومتلقيها . كان متلقى المعونة يتمسك بمبدأ عدم المشروطية . وفى الوقت نفسه كان معطى المعونة يقبل هذا المبدأ .

غير أن التغيرات العميقة التى طرأت على البيئة الاقتصادية العالمية خصوصا منذ أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات أدت الى تأكد مبدأ عدم المشروطية . فالبلاد التى تتلقى المعونة أصبحت للأسباب التى سبق أن أشرنا اليها أقل تمسكا بمبدأ عدم المشروطية . والبلاد المعطية للمعونة والمنظمات النقدية والمالية الدولية أصبحت أكثر جرأة فى رفع لواء المشروطية وترتب على ذلك أن النظام المالى الدولى أصبح أكثر مشروطية مما كان فى فترة سابقة . ويصدق ذلك بصفة خاصة على صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . ليس معنى ذلك أن المشروطية تقف عند حدود مؤسسات بريتون وودز . فقد ذكرنا أن صندوق النقد الدولى أصبح يلعب دورا مركزيا فى ادارة النظام المالى الدولى . ومن شأن ذلك أن مشروطية الصندوق تنسحب بطريق غير مباشر الى مصادر التمويل الأخرى .

وقد أصبحت قضية المشروطية مثارا للنزاع بين صندوق النقد الدولى من ناحية والبلاد الأعضاء خصوصا البلاد النامية من ناحية أخرى . بل لعلها أهم القضايا المطروحة حاليا فى النظام المالى الدولى . فالصندوق يرى أن « المشروطية » التى يضعها لاستخدام موارده انما ترجع الى طبيعة

الصندوق من ناحية والى قانونه الأساسى من ناحية أخـرى . أما البـلاد التى تريد اسـتخدام موارد الصـندوق أو الحصـول على خاتم الرضـا لاستخدام مصادر التمويل الأخرى فهى ترى فى مشروطية الصـندوق تدخلا منه فى أمور تتصل بسيادتها الاقتصادية فضـلا عن أنها لا تحقق الهـدف المقصود منهـا وكثيرا ما تنتهى باضطرابات تزعزع استقرارها السـياسى والاجتمـاعى .

وقد يكون من الملائم أن نلقى نظرة موضوعية على هـذه القضـية الهامة . هناك بعض الحقائق التى لابد أن تؤخذ بعين الاعتبـار اذا أردنا أن نضع قضية المشروطية فى اطارها السليم وأول هذه الحقائق أن الالتجاء الى صندوق النقد الدولى حق للبلاد الأعضاء وليس واجبا عليها . ومن ثم فان قضـية المشروطية لا تثور الا بالنسبة للبـلاد التى تريد استخدام موارد الصندوق . أما اذا كان البلد العضو فى غنى عن استخدام موارد الصندوق سواء لعدم حاجته الى تمويل خارجى أو لقـدرته على استخدام مصـادر التمويل الأخرى ، فان « المشروطية » تصبح غير ذات موضوع .

الحقيقة الثانية أن صـندوق النقد الدولى ليس مؤسسة للمساعدات الانمائيـة . وهو فى ذلك يختلف اختـلافا جوهريا عن البنـك الدولى . واسـتخدام الموارد المـالية للصـندوق ذات هـدف محـدد وهو ازالة الاختلال الخارجى . ومن ثم كان اسـتخدامها لمـدة محـدودة وهى المدة اللازمة لتمكين العضو من القيام بالتصحيحات الاقتصادية التى تفضى الى ازالة الاختلال الخارجى . هذه الصفة المؤقتة لاستخدام موارد الصندوق هى الأساس الذى يبرر المشروطية . ويطلق عليها أحيانا الصفة الاستدارية revolring character لموارد الصـندوق . أى أن الصـندوق يسمح لأحد الأعضاء باستخدام موارده على أساس أن يعيدها بعـد مـدة محدودة لـكى يستخدمها عضو آخر ، وهكذا « تدور » موارد الصـندوق بين أعضائه . واتفاقية الصندوق صريحة فى تأكيد هذه الصفة المؤقتة وفى حق الصندوق أن يضع السياسات اللازمـة لضمان ذلك . فالمـادة (١) فقرة (٥) من اتفاقية الصندوق تنص على أن من بين أغراض الصندوق :

« اعطـاء الثقة للأعضـاء بجعـل موارد الصـندوق متاحـة لهم بصفة مؤقتة وتحت ضمانات كافية بحيث يستطيعون تصحيح الاختـلال فى ميزان مدفوعاتهم دون اللجوء الى اجراءات يترتب عليها الاخلال بالانتعاش الوطنى والدولى » .

وتنص المادة (٥) فقرة ٣ أ على ما يأتى :

« على الصندوق أن يتخذ السياسات التى تحـكم استخدام موارده بما فى ذلك السياسات المتعلقـة بالترتيبـات الاسـتعدادية Stand-by Arrangements وغيرها من الترتيبات المشابهة . وله أن يتخـذ سياسات خاصة لمواجهة مشاكل خاصة فى ميزان المدفوعات وذلك بقصد

مساعدة الأعضاء على علاج المشاكل المتعلقة بموازين مدفوعاتهم بطريقة تتمشى مع احكام الاتفاقية وتضع الضمانات الكافية للاستخدام المؤقت لموارد الصندوق » .

ويتضح من ذلك أن المشروطية تستند الى تحكم استخدام موارده والى أن الهدف من استخدام هذه الموارد هو ازالة العجز فى ميزان المدفوعات أو بعبارة أدق تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات الى المستوى الذى يمكن تمويله بشروط تتفق مع قدرة البلد على الوفاء دون اللجوء الى تقييد لتجارتها الخارجية .

غير أن القضية لا تنتهى عند هذا الحدّ . ومع التسليم بالمشروطية من حيث المبدأ فانه يبقى بعد ذلك مضمون هذه المشروطية ونطاقها . ولاشك أن تفسير هذه النصوص خلال الخمسينات والستينات يختلف اختلافا بينا عن تفسيرها فى الوقت الحاضر . وقد شهدت الفترة الأخيرة توسعا فى تفسير هذه النصوص بحيث أصبحت المشروطية أكثر تشددا مما كانت عليه من قبل . كذلك اتسع نطاقها بحيث أصبحت تتناول سياسات لم تكن تتناولها من قبل .

أما التشدد فانه يتضح من ادخال معايير كمية للأداء quantitative performance criteria وربط هذا الأداء بجدول زمنى يتم الاتفاق عليه . وعلى ذلك لم تعد المسألة مجرد تخفيض سعر الصرف ، و تخفيض عجز الميزانية ، أو تغيير الاصدار النقدى ، ولكنها تتجاوز ذلك الى تحديد نسبة هذه التغييرات والاتفاق على الجدول الزمنى لانجازها ومراقبة مدى مطابقة الأداء الفعلى للمعايير المستهدفة . وبديهى أن هناك فارقا كبيرا بين المشروطية النوعية التى تنطوى على مجرد السير فى اتجاه معين وبين المشروطية الكمية التى تتطلب تحقيق أهداف كمية فى مواعيد محددة .

أما التوسع فى نطاق المشروطية فانه يتضح من أن المشروطية لم تعد مقتصرة على السياسات النقدية والمالية التى تدخل فى الاختصاص المألوف لصندوق النقد الدولى ولكنها أصبحت تتجاوز ذلك الى السياسات التى تستهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية . بعبارة أخرى فان مشروطية الصندوق كانت الى عهد قريب تنصب بصفة أساسية على السياسات الماكرو اقتصادية مثل سعر الصرف وسعر الفائدة وعجز الميزانية والاصدار النقدى وغير ذلك مما يستهدف الرقابة على مستوى الطلب الفعال . غير أن فترة الثمانينات شهدت امتداد مشروطية الصندوق من السياسات النقدية والمالية الميكرو اقتصادية الى السياسات التى تنصب على الهياكل والحوافز الانتاجية مثل الأسعار النسبية للسلع ، وأولويات الاستثمار ، وكفاءة القطاع العام ، أى أنها امتدت من نطاق الرقابة على الطلب الفعال الى عوامل العرض . ويرجع ذلك التوسع فى نطاق المشروطية الى التغير الذى طرأ على طبيعة الاختلالات الخارجية التى تعانى منها البلاد النامية فى عقد

الثمانينات . وفى رأى الصندوق أن هذه الاختلالات لا ترجع فقط الى الافراط فى مستوى الطلب الفعال وانعدام التوازن النقدى والمالى ولـكنها ترجـع كذلك الى انخفاض الانتاجية وتشويه الحوافز وأولويات الاستثمار. ويترتب على هذا التشخيص لطبيعة الاختلالات أن هـذه البلاد لا تستطيع تخفيض العجز الخارجى بمجرد اجراء تعديلات فى السياسات الماكرو اقتصـادية . حيث أن الاحتلال من العمق والانتشار فى كل أجـزاء الجسم الاقتصـادى بحيث أن الاعتماد على الأساليب النقدية والمالية المألوفة لا يمـكن أن يحقق التوازن الا بتكلفة اقتصادية واجتماعية باهظة . لذلك تعين أن يتسع نطاق التصحيحات الاقتصادية بحيث تتناول الاختلالات الهيكلية أو عوامل العرض فضلا عن الاختلالات النقدية والمالية أو عوامل الطلب(٤) .

ولعل خير مثال للتدليل على تشدد المشروطية واتسـاع نطاقها يتبين من المقارنة بين المشروطية المتصلة باسـتخدام موارد صـندوق الاستئمان الذى أنشأه صندوق النقد الدولى سنة ١٩٧٦ والمشروطية المتصلةباستخدام موارد تسهيل التصحيحات الهيكلية الذى أنشأه الصندوق سنة ١٩٨٦ .

أنشـأ صندوق النقـد الدولى صـندوق الاسـتئمان **Trust Fund** سنة ١٩٧٦ بموارد آلت اليه من بيع جزء من أرصدته الذهبية وبلغت موارد صندوق الاستئمان نحو ٢ر٧ مليار من حقوق السحب الخاصـة أى حوالى ٣ مليار دولار . وكان الهدف هو مساعدة البلاد منخفضة الدخـل بتقـديم قروض لها بشروط ميسرة مماثلة للشروط التى تمنحها هيئة التنمية الدولية (**IDA**). وقد استخدمت كل موارد صندوق الاستئمان خـلال الفترة من وقت انشائه الى ١٩٨١ . وكانت المشروطية التى يتطلبها الصـندوق مخففة للغاية ولا تزيد عن تلك التى تتصل باستخذام الشريحة الائتمـانية الأولى **First Credit Tranch** وهى مجرد اقتنـاع الصـندوقبأن العضـو يقـوم بجهـد معقـول **Reasonable Effort** لازالة الاختلال فى ميزان مدفوعاته .

وفى منتصف الثمانينات حل ميعاد استحقاق القروض التى أعطـاها صـندوق الاستئمان ، وبدأت المبـالغ المردودة **veflows** تعود الى صندوق النقد الدولى ورأى الصندوق بحق أن البلاد منخفضة الدخل أشـد حاجـة الى المساعدة فى منتصـف الثمانينات مما كانت عليه فى منتصـف السبعينات . ومن ثم قرر انشاء تسهيل جديد تتكون موارده من المردودات

---

(٤) انظر فى تطور مشروطية الصندوق :

M. Guitian : «**Fund Condtionality and the International Adjustment Process; In «Finance and Development» Dec. 1980 March 1981 and June 1981. Also : Tony Killick and Others «The Quest for Economic Stabilisation, Heinemann, London, 1984**

الناجمة عن قروض صندوق الاستئمان . وكان ذلك فى مارس ١٩٨٦ حينما أنشأ تسهيل التصحيحات الهيكلية .

Structural Adjustment Facility (SAF)

وهو كسابقة يقوم بتقديم قروض بشروط ميسرة مماثلة لشروط (IDA) للبلاد منخفضة الدخل . غير أن المشروطية فى هذه الحالة تختلف اختلافا جوهريا عن تلك التى كانت تحكم استخدام موارد صندوق الاستئمان . فان البلاد المؤهلة لاستخدام تسهيل التصحيحات الهيكلية تخضع لمشروطية شديدة حيث أنها تتناول التصحيحات الهيكلية التى تدخل عادة فى اختصاص البنك الدولى فضلا عن التصحيحات الماكرو اقتصادية التى تدخل عادة فى اختصاص صندوق النقد الدولى والتى تتصل باستخدام الشرائح الائتمانية العليا Upper Credit Tranches . ويتم تحديد تلك المشروطية الواسعة فى وثيقة يطلق عليها « ورقة اطار السياسات » «It policy Framework Paper» ويكون اعدادها بالاشتراك بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، ويوافق عليها كل من مجلس ادارة المنظمتين . والغالب أن يقترن القرض من تسهيل التصحيحات الهيكلية بقرض مواز من هيئة التنمية الدولية (IDA) ويكون اعطاء القرضين على أساس « ورقة اطار السياسات(٥) » . ومسمى هذا النوع من المشروطية بالمشروطية المتقاطعة Cross Conditionality ومعنى ذلك أن يكون استخدام موارد كل من المؤسستين متوقفا على تنفيذ المشروطية التى تضعها المؤسسة الأخرى . أى أن استخدام موارد صندوق النقد الدولى متوقف على تنفيذ المشروطية التى يضعها البنك الدولى . كما أن استخدام موارد البنك الدولى متوقف على تنفيذ المشروطية التى يضعها صندوق النقد الدولى . وهذه هى أشد صور المشروطية وأوسعها نطاقا . ويلاحظ أن قرار صندوق النقد الدولى الذى انشأ تسهيل التصحيحات الهيكلية ينص على أن التعاون بينه وبين البنك الدولى سوف يتم بالطريقة التى تتفادى المشروطية المتقاطعة . الا أن واقع الأمر ومنطق الموقف ينفيان ذلك . ولعل ذلك هو السبب الرئيسى الذى جعل الهند والصين(وكلاهما من البلاد منخفضة الدخل المؤهلة لاستخدام موارد التسهيل) يعلنان تنازلهما عن حقهما فى استخدام موارد تسهيل التصحيحات الهيكلية .

مشروطية البنك الدولى :

تطورت المشروطية فى نطاق البنك الدولى خلال عقد الثمانينات فى خط مواز لتطورها فى نطاق صندوق النقد الدولى . واذا كانت مشروطية الصندوق قد شهدت توسعا بحيث أصبحت تشمل التصحيحات الهيكلية الى جانب السياسات الماكرو اقتصادية ، فان مشروطية البنك الدولى . شهدت توسعا فى الاتجاه العكسى بحيث أصبحت تشمل السياسات الماكرو اقتصادية الى جانب التصحيحات الهيكلية . وهكذا تداخلت المشروطية التى يتطلبها البنك مع المشروطية التى يتطلبها الصندوق

(٥) انظر التقرير السنوى لصندوق النقد الدولى (١٩٨٦)

والعكس بالعكس . وقد اتخذ هذا الاتجاه صورة محددة عندما أدخل البنك الدولى سنة ١٩٨٠ نوعا جديدا من القروض تعرف بقروض التصحيحات الهيكلية Structural Adjustment Loan (SAL) لبيان مدى التغير الذى طرأ على مشروطية البنك الدولى ينبغى أن نذكر أن البنـك الدولى استمر مدة طويلة من تاريخه لا يعرف الا نوعين من القروض :

١ — قروض المشروعات Project Lending وهى التى تعطى لتمويل مشروع معين مثل مشروع رى أو صرف أو بناء طريق أو توليد كهرباء أو ما شابه ذلك وهذا النوع من القروض يمثل النسبة الساحقة من النشـــاط الاقراضى للبنك الدولى وذلك بنـــاء على النصوص الصريحة لاتفاقيته التى تقضى بأن قروض البنـــك ينبغى أن تكون لتمويل مشروعات الا فى حالات استثنائية . وتخضع قروض المشروعات لمشروطيـــة تتعلق بالمشروع ذاته ولا شأن لها من حيث المبدأ بالسياسات العامة للبلد المقترض . فاذا كان القرض لتمويل مشروع كهرباء فان المشروطية تنصب مثلا على تعيين مدير للمشروع أو انشاء وحدة خاصة للاشراف على تنفيذ المشروع أو القواعد التى تحكم المناقصات لتوريد الآلات والمهمات أو غير ذلك من الشروط التى تضمن حسن تنفيذ المشروع وتحقيق الأهداف التى صمم من أجلهـــا . وفى بعض الأحوال قد ينطوى القرض على شروط تتعلق بتحقيق حد أدنى من العائد على راس المال المستثمر فى المشروع أو تعـــديل تعريفة الـــكهرباء لضمان مستوى معين من الأرباحية . وقلما تنطوى قروض المشروعات على شروط تتعلق بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة .

٢ — قـــروض البرامج Program Lending وهـــذه لاتعطـــى لتمويل مشروع معين دائمـــا لتمويل برنامج انمائى أو قطاعى يتنـــاول عـــدة مشروعات أو لتخفيف الاختناقات فى العمـــلة الأجنبية أو تمـــويل الواردات من المواد الأولية والسلع الرأسمالية اللازمة لصـــناعة معينـــة أو عـــدة صناعات . وتقضى اتفاقية البنك الدولى بأن قروض البرامج لا تعطى الا فى ظروف استثنائية . والواقع أن العمـــل فى البنـــك الدولى جرى على حصر هذا النوع من القروض فى أضيق نطاق ممكن بحيث لا تتجـــاوز فى أية سنة من السنوات عن ١٠٪ من مجموع القروض التى يقدمها البنك . وفى معظم السنوات كانت نسبة هذه القروض أكثر تواضعا وكلمـــا كانت تزيد عن ٥٪ فى السنة . وكانت هذه القروض تعتبر عادة قروض طوارىء بمعنى أنهـــا تعطى فى حالة حدوث كوارث طبيعية مدمرة مثل الزلازل أو الفيضانات أو فى حالة حدوث أزمة اقتصادية حادة بسبب تدهور مفـــاجىء كبير فى معـــدل التبادل الدولى . ولمـــا كانت تلك القروض تعطى فى ظروف أزمات شديدة او كوارث فانها كانت بطبيعتها خالية تقريبا من أية مشروطية .

هذا هو الوضع الذى كان سائدا فى البنك الدولى الى سنة ١٩٨٠ . وفى هذه السنة تغير هذا الوضع تماما باستحداث نوع جـــديد من القروض تسمى قروض التصحيحات الهيكلية . وهى تشبه قروض البرامج من حيث انها لا تعطى لتمويل مشروع معين ولـــكن لدعم ميزان المدفوعات للبـــلد .

ولـكنها تختلف عن قروض البرامج من حيث أنها تشتمل على درجة عالية من المشروطية . وهى تعطى للبلاد التى تعانى من اختلالات ماكرو اقتصادية وهيكلية شديدة تنعكس فى وجود اختلال خارجى كبير فى ميزان المدفوعات . ومن ثم المشروطية فى هذا النوع من القروض مترامية الأطراف حيث أنهـا تتناول السياسات الماكرو اقتصـادية الى جـانب التصحيحات الهيكلية . والغالب أن تترك المشروطية الماكرو اقتصادية لصـندوق النقد الدولى . لذلك فهى لا تعطى عادة الا للبلاد التى تكون قد دخلت فى ترتيبات استعدادية أو تسهيلات مميزة مع صندوق النقد الدولى . ولـكن هـذا لا ينفى احتواء قروض التصحيحات الهيكلية على شروط تتعلق بالسياسات الماكرو اقتصادية حيث يكون لها ارتباط بالتصحيحات الهيكلية . ويمكن اجمال الشروط التى تتضمنها قروض التصحيحات الهيكلية تحت أربع مجموعات رئيسية :

(أ) الـكفاءة فى استخدام الموارد ويدخل فيها معايير الاستثمارات العامة ، وأولويات الاستثمار وسياسات الأسـعار والحـوافز فى مختلف القطـاعات .

(ب) تعبئة الموارد اللازمة للتنمية ويدخل فيها دور القطاع العام ، سياسة الميزانية العامة للدولة بما فى ذلك الضرائب والمصروفات العامة ، أسعار الفائدة وادارة الدين العام الخارجى والداخلى .

(جـ) التجارة الخارجية ويدخل فيها كل ما يتعلق بالسياسة التجارية مثل اصلاح التعريفة الجمركية ، وتحرير القيـود على الواردات ، وتقوية الحوافز على الصادرات .

(د) اصلاح المؤسسات الانمائية بما فى ذلك النظام المصرفى ونظـام الضرائب والادارة العامة(٦) .

وترى من ذلك المشروطيـة العـالية التى تنطوى عليهـا قـروض التصحيحات الهيكلية والفرق الشاسع فى درجة المشروطية بين قروض البرامج التى كان يعطيها البنك الدولى قبل سنة ١٩٨٠ وبين هذا النوع من القروض ولاشك أن ذلك يفسر عدم اقبال البلاد المقترضة على قروض التصحيحات الهيكلية ولم يزد عدد البلاد التى ارتبطت بهذا النـوع من القـروض على سبعة عشر بلدا خلال السنوات الست الماضية . وذلك من بين ما يزيد على ثمانين بلدا مقترضا من البنك الدولى . كذلك يلاحظ أن الهند والصين وهما من أكبر البلاد المقترضة ترفضان التعامل مع قروض التصحيحات الهيكلية ويتمسكان بأن لاتكون قروضهما من البنك الدولى لتمويل مشروعات محددة.

وقد أدى الاعراض عن قروض التصحيحات الهيكلية الى شيوع نوع جديد من القروض وهى القروض القطاعية Ssctoral Loans وهى تشبه قروض التصحيحات الهيكليـة من حيث أنها لا تعطى لتمويل مشروع معين

(٦) انظر التقارير السنوية للبنك الدولى بين ١٩٨٠ و ١٩٨٦

ومن حيث أنها تستهدف تصحيح السياسات الاقتصادية فى البـلد المقترض ولـكنها تختلف عن قروض التصحيحات الهيكلية من حيث أنها تقتصر على السياسات المتعلقة بقطاع معين مثل الزراعة أو الصناعة أو الطاقة . أى أنها تنطوى كذلك على درجة عالية من المشروطية وان كان نطاقها محدودا بالقطاع الذى تعطى من أجله .

ولمـا كانت الصفة المميزة لقروض التصحيحات الهيكلية أو القروض القطاعية أنها تسعى الى تصحيح السياسات الاقتصادية فى البلد المقترض، فقد أصبح يطلق عليها «قروض السياسات» Policy-based lending تمييزا لها عن قروض المشروعات التقليدية project lending

وقد ذكرنا أن قروض البرامج قبل سنة ١٩٨٠ كانت لا تزيد فى المعتاد عن ٥٪ من قروض البنـك الدولى . أما « قـروض السياسـات » فان تصريحات المسئولين فى البنك الدولى تشير الى أن الهدف هو أن تصل الى نحو ٤٠٪من مجموع القروض . واذا استبعدنا القروض التى تعطى للهند والصين فان « قروض السياسات » قد تمثل فى المستقبل النسبة الغـالبة من قروض البنك الدولى .

نستطيع الآن أن نلاحظ التشابه الـكبير بين التطور الذى حدث فى كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى منذ أوائل عقـد الثمانينات . يوجد اتجاه واضـح فى الاثنين نحو مزيد من المشروطية . ويتجلى ذلك فى الزيادة الـكبيرة فى نطاق المشروطية ومداها بانتقال صندوق النقد الدولى من قروض صـندوق الاستئمان الى قروض تسهيل التصحيحات الهيكلية وانتقال البنك الدولى من قروض البرامج الى قروض التصحيحات الهيكلية فى الحـالتين انتقلت مؤسسات بريتون وودز من أدوات خالية أو تكاد من المشروطية الى أدوات على درجة عالية من المشروطية(٧) . والملاحظ أيضا أن مشروطية صندوق النقد الدولى تجاوزت النطاق المألوف الذى يدخل فى اختصاصه وهى السياسات الماكرو اقتصادية وأصبحت تتعـدى ذلك الى السياسات الهيكلية التى تدخل عادة فى اختصاص البنـك الدولى . كذلك نجد أن مشروطية البنك الدولى تجـاوزت نطاقها المألوف وهى السياسات الهيكلية وأصبحت تتعدى ذلك الى السياسات الماكرو اقتصادية التى تدخل عادة فى اختصاص صندوق النقد الدولى .

---

(٧) انظـر
Stanley Please : The Hobbled Giant, Westview Press, 1984
ويعتبر ستانلى بليز من أوائل الذين نادوا بوجوب تمويل البنك الـدولى من قروض المشروعات الى قروض السياسات . وعنده أن نوعية السياسات الاقتصادية فى البلد المقرض هى العامل المؤثر فى مدى استفادتها من قروض البنك الدولى . ويقول انه لا فائدة من تمويل مشروعات مهما حسن اختيارها وأتقن تصميمها طالما أن السياسات الاقتصادية فاسدة
انظر أيضـا
Richard E. Feinberg and Contributor's Between Two Worlds - The World Bank's Next Decade, Overseas Development Council, 1986

التنسيق أو التناغم بين مصادر التمويل :

تميزت الفترة الأخيرة باعطاء اهمية خاصة للتنسيق بين مصادر التمويل المختلفة . ومن الملاحظ أن مصادر التمويل كانت الى عهد قريب حريصة كل الحرص على استقلالها بالنسبة لمصادر التمويل الأخرى . ويرجع ذلك أحيانا الى اختلاف المعايير التى يطبقها كل مصدر من مصادر التمويل . ولكنه يرجع أيضا الى أن تلك المصادر كانت غيورة على أن يكون قرارها مستندا الى وجهة نظرها الخاصة بصرف النظر عما تراه المصادر الأخرى. ولم تكن هناك محاولة لاتخاذ موقف موحد من كل مصادر التمويل أو معظمها ازاء بلد معين . لذلك كان من المألوف أن نجد البنك الدولى يتخذ موقفا بالنسبة لاقراض بلد معين أو عدم اقراضها بصرف النظر عن موقف صندوق النقد الدولى والعكس بالعكس . بل كثيرا ما كان يحدث تضارب بين موقف المؤسستين . فالصندوق يتمسك عادة بتخفيض العجز فى الميزانية العامة للدولة . والبنك يتمسك بادراج اعتمادات فى الميزانية لضمان حصول أحد المشروعات التى يقوم بتمويلها على كفايته من العملة المحلية وان ترتب على ذلك زيادة العجز فى الميزانية .

كذلك كان كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى حريصا على الابتعاد عن البنوك التجارية . بل أنهما كانا يقفان منها موقف الريبة والحذر . ويصدق ذلك على موقف البنوك التجارية من مؤسسات بريتون وودز . ومن المعروف أن البنوك التجارية الكبرى فتحت باب الاقتراض على مصراعيه لبلاد أمريكا اللاتينية خلال عقد السبعينات ولم تكن تأبه لتحذيرات البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى عن المخاطر القطرية التى تتعرض لها بسبب الافراط فى اقراض بعض البلاد بما يتجاوز قدراتها على الوفاء .

كذلك كان هناك قدر كبير من التضارب بين مصادر التمويل المختلفة فى بعض البلاد خصوصا البلاد الأفريقية . وقد نجد البنك الدولى مثلا ضد تمويل أحد المشروعات بسبب انخفاض العائد او سلبيته . غير أن مصادر التمويل الأخرى خصوصا مصادر التمويل الثنائية أو الشركات ذات المصلحة فى تصدير المعدات أو الآلات الراكدة أو المعيبة أو المتأخرة تكنولوجيا أو التى سبق استعمالها تضرب عرض الحائط بآراء البنك الدولى .

وقد كانت أزمة الديون هى المناسبة التى أظهرت ما فى النظام المالى الدولى من تناقض وتسيب وما ينطوى عليه ذلك من تكلفة عالية لجميع الأطراف بما فى ذلك البلاد الدائنة ذاتها . لذلك فقد سار الاتجاه نحو مزيد من المشروطية يدا بيد مع الاتجاه نحو مزيد من التنسيق والتناغم بين مصادر التمويل المختلفة .

هناك الآن درجة عالية من التناغم بين البنك الدولى وصندوق النقد الدولى . فالبنك الدولى يعلق أهمية كبيرة على « خاتم الرضا » الذى يمنحه

أو ينكره صندوق النقد الدولى . ويبدو ذلك بصورة واضحة بالنسبة لقروض التصحيحات الهيكلية (SAL) فان البنك الدولى يرفض اعطـاء هـذا النوع من القروض لأى بلد من البلاد الا اذا كان داخـلا مع صـندوق النقد الدولى فى اتفاق للترتيبات الاستعدادية . بل ان قروض المشروعات أصبحت تتأثر كذلك بنوعية العلاقة القائمة بين البلد المقترض وصندوق النقد الدولى . اذا كانت العـلاقة طيبـة فان ذلك ينعكس فى برنامج اقراضى كبير للبنـك الدولى . أما اذا كانت رديئة فان ذلك ينعكس فى انـكماش القـروض التى يعطيها البنك الدولى .

ويقال مثل ذلك بالنسبة لاستخدام موارد الصندوق . لقد مضى الوقت الذى كان الصـندوق فيه يتخذ موقفه وقراره بصرف النظر عن علاقة البلد ذات الشأن بالبنك الدولى . هـذا واضـح بالنسبة للقروض التى يمنحها صـندوق النقـد الدولى من تسهيل التصحيحات الهيكلية . (SAF) وقد ذكرنا أن البنـك الدولى يشترك مع صـندوق النقد الدولى فى صياغة المشروطية المتصـلة بتلك القروض فى « ورقة اطار السياسات » Policy Framework Pappr وان أحـد الخصائص الأساسية لتلك القروض أنها تنطوى على المشروطية المتقاطعة Cross Conditionality بحيث أن استخدام موارد الصندوق أصبحت متوقفة على تنفيذ المقترض لمشروطية البنك الدولى بالاضافة الى مشروطية الصندوق .

كذلك نلاحظ قيام قدر كبير من التنسيق بين البنوك التجارية ومؤسسات بريتون وودز . من ناحية نجد أن البنوك التجارية تعطى أهمية كبيرة لحصول البلد المقترض أو عدم حصوله على خاتم الرضا . فهى ترفض النظر فى اعادة الجدولة الا اذا كان المقترض دخـل فى اتفـاق الترتيبات الاسـتعدادية أو التسهيل الممتد مع صندوق النقد الدولى . والغالب أيضا أن ترفض اعطـاء قروض جديدة اذا لم يكن هناك اتفاق مع الصندوق . من ناحية أخرى نجـد صندوق النقد الدولى أكثر استعدادا للتعاون مع البنوك التجارية . وأوضح مثـال على ذلك ما يسـمى بالاشراف المـكثف «Enhanced Surveillance» ويحدث ذلك بناء على طلب من احدى البلاد التى لم تتمكن من الوصول الى اتفاق مع صـندوق النقـد الدولى وفى نفس الوقت تريد الحصول على قروض جديدة أو اعادة جدولة من البنوك التجارية فى مثل هذه الحالات يوافق البلد المعنى على أن يقوم الصندوق « بالاشراف المـكثف » بمعنى اعداد تقارير دورية عن أوضاعه الاقتصـادية وتوقعات المستقبل على أن يضع تلك التقارير تحت تصرف البنوك التجارية . وهـذا أمر لم يكن الصندوق يسمح به أو يوافق عليه الى وقت قريب .

كذلك الحال بالنسبة لعلاقة البنك الدولى مع البنوك التجارية . فهو يدخـل معها فى تمويل مشترك Cofinancing لبعض المشروعات وقد استحدث نوعا جديدا من القروض لتسهيل وتشجيع التمويل المشترك مـع البنوك التجارية وهو ما يطلق عليـه « القرض ب » «B Loans» وفيه يتعهد البنك الدولى بتمويل أو ضمان السنوات الأخيرة لقرض تقـدمه

البنوك التجارية . ومن شأن ذلك قيام علاقة بين البنك الدولى والبنوك التجارية لم تكن متصورة الى وقت قريب .

كذلك يوجد الآن قدر كبير من التنسيق بين البنوك التجارية بعضها وبعض . ولعل أظهر مثال على ذلك قيام البنوك التجارية الداخلة فى عمليات الاقراض الدولى بانشاء معهد التمويل الدولى Institute of International Finance سنة ١٩٨٣ ومركزه الرئيسى فى واشنطن . ومن أهم أهداف هذا المعهد تحسين المعلومات المتاحة للبنوك الأعضاء عند قيامها بالاقراض الدولى . وبذلك تتفادى الأخطار التى كانت تقع فيها بسبب معلوماتها القاصرة عن حالة المديونية الحقيقية للبلاد المقترضة . وتستطيع البنوك الأعضاء أن تعرف آخر المعلومات عن توقف احدى البلاد عن الوفاء بديونها الخارجية ، أو التدهور المتوقع لأوضاعها الاقتصادية . ويقوم المعهد بموافاة أعضائه بتقارير احصائية دورية عن المؤشرات الاقتصادية الأساسية فى نحو أربعين بلدا من البلاد النامية ذات المديونية الثقيلة وقد بلغ عدد البنوك التجارية الأعضاء ما يقرب من مائتين .

فى ضوء ما تقدم يمكن أن نقول أن النظام المالى الدولى أصبح سلسلة متصلة الحلقات يتوسطها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . ويقوم صندوق النقد الدولى بدور قيادى بالنسبة لمصادر التمويل الأخرى . بحيث أن تلك المصادر تتخذ موقفا واحدا ايجابيا أو سلبيا ازاء بلد معين . اذا منح الصندوق خاتم الرضا نجد أن مصادر التمويل الأخرى تمد يد المساعدة واذا منع هذا الخاتم امتنعت تلك المصادر . وهكذا يمكن أن نصف صندوق النقد الدولى ويصدق فيه قول الشاعر العربى :

اذا غضبت عليك بنو تميم
حسبت الناس كلهم غضابا

موقف البلاد النامية :

طبيعى أن البلاد النامية ، وهى أكثرا البلاد اعتمادا على النظام المالى الدولى ، تنظر نظرة ارتياب وامتعاض ازاء هذه التطورات . ولكن أثبتت السنوات الأخيرة أنها لا حيلة لها ولا قوة فلا هى التى استطاعت أن توقف تطور النظام المالى الدولى فى هذه الاتجاهات ، ولا هى التى استطاعت أن تقاطع النظام المالى الدولى أو أن تقلل اعتمادها عليه . أما البلاد الدائنة أو الصناعية فقد وجدت فى هذه التطورات ما يلائمها . لم يعد هناك شىء اسمه المعونات غير المشروطة . وبعد أن كانت تلك البلاد تحت ضغط كبير لزيادة مقدار ما تقدمه من معونات للبلاد النامية ، أصبح عطاؤها مرهونا بمدى استعداد البلاد النامية للاستجابة للمشروطية التى يضعها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . أما صندوق النقد الدولى فقد وجد نفسه واسطة العقد فى كل هذا النظام وقد القيت عليه مسئوليات لم تدر بخاطر البلاد المؤسسة له فى اتفاقية بريتون وودز سنة ١٩٤٤ . طبيعى أن منظمات

بريتون وودز لا تنظر الى المركزية والمشروطية والتناغم على أنهـا تطورات ضد مصلحة البلاد للنامية . فهى لا تسعى الى فرض وجهـة نظرها تعسفا او لمجرد ارضاء البلاد الدائنة . على العكس من ذلك . وعندها أن هذه التطورات الجديدة ، وعلى وجه الخصوص المشروطية ، انما هى لمصـلحة البلاد المقترضة نفسها . وهى ضمان الـكفاءة فى استخدام الموارد ، وارتفاع الانتاجية ، وركيزة المسئولية وحسن الادارة الاقتصادية وتحقيق معـدلات للنمو كافية لمواجهة الزيادة المطردة فى السكان وتحسين مستوى المعيشة . يقولون أيضا ان البلاد النامية لا تلجأ الى صـندوق النقد الدولى الا وهى فى النزع الأخير ، وبعد أن يكون الاختلال الخارجى وصل حدا تصعب السيطرة عليه . فى مثل هذه الأوضاع تكون الاختيارات المتاحة محـدودة للغـاية . والاختيار الحقيقى ليس بين قيام البلد بالتصحيح الاقتصادى أو عدم قيامها به . حيث أن التصحيح لا مفر منه . ولـكنه بين أنواع مختلفـة من التصحيح . وعندهم أن مشروطية الصندوق هى الضمان لانجـاز تصحيح منظم . وأن عـدم المشروطية لا يعنى الفرار من التصحيح وانما الدخول فى تصحيح غير منظم ذى تكلفة عالية من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

هل معنى ذلك الرضا بالأمر الواقع . لا أعتقد ذلك . مازال هنـاك مجال كبير لادخـال تحسـينات على النظام المالى الدولى بحيث يكون أكثر تمثيلا لوجهة نظر البلاد النامية وهى صاحبة المصلحة الأولى فى سلامة هذا النظام وعدالته . ويمكن أن تكون هذه التحسينات فى الاتجاهات الآتية :

١ ــ الزيادة المحسوسة فى الموارد المالية المتـاحة لمصـادر التمويل الرسمية الجماعية وعلى وجه الخصوص البنك الدولى وصـندوق النقـد الدولى والمنظمات المالية الجماعيـة الاقليمية . ذلك أن مؤسسات بريتـون وودز تقوم الآن بدور فى النظام المـالى الدولى يختلف تماما عن الدور الذى كان مرسوما لها وقت انشائها . لم يكن مرسوما لهـا أن تقوم بدور الرقيب أو الشرطى فى النظام المالى الدولى . غير أن التغير الـكبير الذى طرأ على البنية الاقتصادية الدولية فرض عليها القيام بهذا الدور . وهذا يتطلب اعادة النظر فى الـكثير من وظائفها وهياكلها . وأهم هذه الوظائف هى الوظيفة التمويلية . فلا شك أن أداء هذه الوظيفة على الوجه الأكمل فى النظـام المالى الدولى السائد يقتضى الزيادة الـكبيرة فى الموارد المـالية المتـاحة لهذه المنظمات . ذلك أن هناك صلة واضحة بين التمويـل والتصحيح . وكلما زاد التمويل المتاح ، أمكن التخفيف من العبء الاقتصادى والاجتماعى لعملية التصحيح بتوزيع ذلك العبء على مدة أطول . ومن شـأن ذلك أن تصبح المشروطية أكثر واقعية وبالتالى أكثر قبولا من البلاد النامية .

٢ ــ زيادة القوة التصويتية للبلاد النامية فى منظمات بريتون وودز . ذلك أن المفروض فى النظام المالى الحالى أن تقوم تلك المنظمات بدور كبير فى صـياغة برامج التصحيح الاقتصـادى ومعنى ذلك اشتراكها فى صياغة السياسات الماكرو اقتصادية وسياسات التنمية فى البـلاد النامية . ويلزم عن ذلك وجوب أن تصبح تلك البلاد أكبر اسهاما فى عملية صـنع القرار

فى تلك المنظمات . ومن المعروف أن منظمات بريتون وودز تقوم على أساس نظام التصويت المرجح . فالقاعدة المعمول بها فى منظمة الأمم المتحدة وأغلب الوكالات المتخصصة الأخرى وهى صوت واحد للبلد الواحد one country one vote هذه القاعدة غير معمول بها فى منظمات بريتون وودز حيث تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية مثلا بنحو ٢٠٪ من القوة التصويتية ويتمتع الخمسة الكبار وهم الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمانيا وفرنسا وانجلترا بنحو ٤٢٪ من القوة التصويتية ، وتتمتع البلاد الصناعية بنحو ٦٠٪ وما بقى ومقداره ٤٠٪ يمثل القوة التصويتية للبلاد النامية بما فيها بلاد الأوبك . وليس من الواقعية فى شىء أن تطالب البلاد النامية بقاعدة صوت واحد للبلد الواحد . ذلك أن تلك المنظمات مؤسسات مالية تعتمد فى الحصول على النسبة العظمى من مواردها على حكومات البلاد الصناعية وعلى الأسواق المالية فى تلك البلاد . وعلى ذلك فان التمسك بقاعدة صوت واحد للبلد الواحد سوف يؤدى بالضرورة الى انسحاب البلاد الصناعية منها أو على الأقل الى تدهور الدعم المالى لها وضعف مركزها الائتمانى فى الأسواق المالية الدولية . وهذا كله ليس من مصلحة البلاد النامية . ليس معنى ذلك بقاء الأوضاع على ما هى عليه فى هذه المنظمات حيث يوجد بين الأوضاع الحالية وقاعدة صوت واحد للبلد الواحد مجال كبير للتغيير بما يتمشى مع مصلحة تلك المنظمات ومصلحة البلاد النامية . من الواضح مثلا أنه لامحل لأن يكون للولايات المتحدة بمفردها نحو ٢٠٪ من مجموع القوة التصويتية . وقد كان لهذه القوة التصويتية الضخمة ما يبررها وقت انشاء منظمات بريتون وودز حيث كانت الولايات المتحدة تتمتع بقوة اقتصادية جارفة فى الاقتصاد العالمى وكانت الى حد كبير هى المصدر الوحيد لتمويل تلك المنظمات . ومن ثم كان مفهوما اعطاء الولايات المتحدة هذه القوة التصويتية التى تعطيها فى الواقع حق الاعتراض Veto على بعض القرارات الهامة . غير أن الأوضاع الاقتصادية العالمية تغيرت تماما عما كانت عليه سنة ١٩٤٤ . لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية تلك القوة الاقتصادية الساحقة ولم تعد هى المصدر الوحيد . ولا حتى المصدر الهام لتمويل تلك المنظمات . فقد زادت القوة الاقتصادية للمجموعة الأوروبية واليابان زيادة كبيرة . كذلك ظهرت ، منذ عقد السبعينات ، القوة الاقتصادية لبلاد الأوبك . ومعنى ذلك كله أن الظروف الموضوعية لم تعد تبرر اعطاء الولايات المتحدة الأمريكية تلك القوة التصويتية الضخمة ولا حق الفيتو على القرارات الهامة لمنظمات بريتون وودز . كذلك فقد زادت القوة الاقتصادية النسبية للبلاد النامية وأصبحت من العوامل الهامة المؤثرة فى الاقتصاد العالمى بقدر تأثرها به . ولا يعقل والحالة هذه أن تبقى فى مركز المغلوب على أمره فى منظمات بريتون وودز . هذا لا يعكس الواقع الاقتصادى كما أنه لا يتمشى مع مصلحة تلك المنظمات ولا مصلحة البلاد الصناعية ذاتها اذا قدر لتلك المنظمات أن تلعب هذا الدور الحيوى فى سياسات البلاد النامية . ليس معنى ذلك ان يكون للبلاد النامية اغلبية القوة الاقتصادية وهذا لنفس الاعتبارات التى ذكرناها بخصوص عدم واقعية الصوت الواحد للبلد الواحد . ولكن من المؤكد أن الواقع الاقتصادى الحالى ، والدور المتعاظم لمنظمات بريتون وودز ، يبرران أن يكون للبلاد النامية ٥٠٪ من القوة التصويتية .

ومن المهم أن نلاحظ أن تغيير القوة الاقتصادية النسبية على هذا النحو لا يمكن أن يتحقق الا بموافقة الولايات المتحـدة والبلاد الصـناعية . وليس ذلك لمجرد أن البلاد الصناعية فى الوقت الحاضر تتمتع بأغلبية الأصوات ومن ثم لا يمكن احداث تغيير فى القوة التصويتية النسبية دون موافقتها ، ولـكن أيضا لوجود قاعدة فى اتفاقية البنك الدولى وصـندوق النقـد الدولى وهى قاعـدة « الحـق الوقـائى » Premptive Right وهى تعطى لأى بلد من البلاد الأعضـاء الحق فى المحافظة على قوتها التصويتية النسبية وعـدم تغيير هذه القوة دون موافقتها . ومعنى ذلك أننا اذا افترضـنا أن اغلبيـة الأصوات فى الوقت الحاضر ترى تخفيض القوة التصويتية النسبية للولايات المتحدة الأمريكية فانها تستطيع أن تمنع ذلك بمجرد اعتراضها . ويصـدق ذلك على سائر البلاد الأعضـاء . ومقتضى ذلك أن تغيير القـوة التصويتية النسبية للبلاد النامية لابد أن يتم عن طريق التفاوض واقتناع البلاد الصناعية بأن من مصلحتها ومصلحة منظمات بريتون وودز احداث هذا التغيير .

٣ — التوزيع العادل لعبء التصحيح بين بلاد العجز وبلاد الفائض . ذلك أن العبء الأكبر لعملية التصحيح يقع فى الوقت الحاضر على بلاد العجز فهى التى تطالب بتخفيض سعر الصرف ، أو تخفيض العجـز فى الميزانيـة أو اتباع سياسة انكماشية لازالة الاختـلال فى ميزان مدفوعاتهـا . أما بلاد الفائض فان النظـام المـالى الدولى الحاضر يسمح لهـا بالافلات من تحمل نصيبها العادل فى عملية التصحيح . ويترتب على ذلك أن ازالة الاختـلالات الخارجية تتطلب تصحيحا فى السياسات النقدية والمالية والاقتصـادية لبلاد العجز أكثر عمقا مما كان عليه لو أن بلاد الفائض تشارك فى عملية التصحيح. ولا يرجع ذلك الى سيطرة بلاد الفائض أو البلاد الصناعية على صـندوق النقد الدولى . ولكنه يرجع ببساطة الى أن بلاد الفائض لا حاجة بها للذهاب الى الصندوق للمطالبة بتمويل كما يفعل بلد العجـز . ومن ثم فلا وسـيلة أمام صندوق النقد الدولى أن يطالب بلد الفائض باجراء تعديل فى سياساتها النقدية والمالية وأن يلزمها بتنفيذ ما يطالب به كما يفعـل مع بلد العجز حيث أن أهم الوسائل المتاحة لصندوق النقد الدولى هى المشروطية التى يتطلبهـا فى اطار الترتيبات الاستعدادية . ولمـا كان بلد الفائض فى غنى عن استخدام موارد الصندوق فان الصندوق من الناحية العملية لا يملك له نفعا ولا ضرا . وقد أدى هذا الوضع الى التنديد بعدم التناظر asymmetry بين سـلطة الاشراف Surveillance التى يمارسها الصـندوق على بلاد العجـز وتلك التى يمارسها على بلاد الفائض . الأولى فعالة أما الثانية فلا وزن لها.

وقد بدأت محاولات جادة فى صـندوق النقد الدولى للتخفيف من عـدم التناظر القائم بين الطائفتين من البلاد . وقد قبلت البلاد الصـناعية ، وهى تمثل معظم بلاد الفائض ، أن يشارك صندوق النقد الدولى فى بعض اجتماعاتها الهامة التى تبحث فيها سياساتها الاقتصـادية الداخـلية وتأثيراتها على الاقتصاد العالمى بصفة عامة ، والبلاد النامية ، وهى تمثل معظم بلاد العجز، بصفة خاصة . كذلك يعمل صندوق النقد الدولى فى الوقت الحاضر على تطوير بعض المؤشرات التى تسمح له بأن يطالب البلاد الصناعية ، بما فيها

بلاد الفائض ، باجراء تعديلا ت معينة فى سياساتها النقدية والمالية . غير أن تلك الجهود ما زالت فى مراحلها الأولى . ومن حق البلاد النامية ومن واجبها أن تدعم تلك الجهود حتى يتحقق قدر من العدالة فى توزيع عبء التصحيح بين بلاد العجز وبلاد الفائض ، وبين البلاد الصناعية والبلاد النامية .

٤ ـ التنسيق بين البلاد النامية . هذا مسألة من السهل الكلام فيها ولكن من الصعب تحقيقها . ولاشك أن البلاد النامية أصبحت اليوم أقل تماسكا أمام البلاد الصناعية مما كانت عليه فى عقد الخمسينات والستينات . ولا يرجع ذلك الى عدم ادراكها لمزايا التضامن فيما بينها . ولكنه فى الواقع يرجع الى ظروف موضوعية تحول دون وقوفها صفا واحدا فى كثير من القضايا . ذلك أن الفترة الأخيرة شهدت بعض التغيرات التى أدت الى تغاير المصالح فيما بين البلاد النامية . من الواضح أن مصلحة البلاد النامية المثقلة بالديون غير مصلحة البلاد النامية الدائنة مثل بعض بلاد الأوبك . كذلك فان مصلحة البلاد التى قطعت شوطا طويلا فى سياسة التصنيع تختلف عن مصلحة البلاد التى مازالت فى المراحل الأولية لعملية التنمية . والبلاد التى تعتمد اعتمادا كبيرا على محصول واحد غير البلاد ذات التنوع الكبير فى هياكلها الانتاجية ، والبلاد النامية الصغيرة غير البلاد النامية ذات الحجم القارى ، والبلاد ذات الصلة الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية أو بالمجموعة الأوروبية ، غير البلاد التى لا ترتبط بأية مجموعة صناعية كبرى . وهكذا يمكن الاستمرار فى بيان الظروف الموضوعية التى تفرق بين مجموعة وأخرى من البلاد النامية . صحيح أن هذا التنوع كان موجودا قبل ذلك ولكنه لم يكن بهذا العمق . لذلك فقد أبدى البعض تشككا ازاء تقسيم العالم الى بلاد نامية وأخرى متقدمة . وعند هؤلاء أن الاقتصاد العالمى لا يدور الآن حول هذين المجموعتين ، ولكنه يدور حول ثمانية أقطاب ، كل قطب منها يمثل مجموعة متجانسة من البلاد من حيث خصائصها الرئيسية ومصالحها الأساسية .

هذا التنوع الكبير بين مصالح البلاد النامية كان ولا شك العامل الرئيسى فى ضعف روح التضامن فيما بينها أمام البلاد الصناعية . ولكن مع التسليم بأهمية هذا العامل ، فانه ما زالت هناك أرضية مشتركة فيما بينها تبرر تعاونها لاحداث بعض التغييرات الضرورية لاصلاح النظام المالى الدولى وجعله أكثر عدالة وأكثر استجابة لمصالحها الحيوية .

السياسة المالية وتوزيع الدخل
فى حضر مصـــــر

الدكتورة كريمة كريم

قسم الاقتصاد ــ كلية التجارة ــ فرع جامعة الأزهر للبنات

١ ــ المقدمـــــــــة :

لاتهدف السياسة المالية بصفة عامة ، إلى جلب إيرادات للدولة فقط ، وإنما تهدف أيضاً إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد . فإذا كانت مجموعات من الأفراد تحقق دخولا كبيرة بالمقارنة إلى مجموعات أخرى ، فإن أدوات السياسة المالية يجب أن تستخدم لإعادة توزيع الدخل بين هذه المجموعات بحيث تأخذ من الأولى فى شكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة تفرض على السلع والخدمات التى تطلبها هذه الفئات ، وتعطى للثانية فى شكل إعانات وخدمات مجانية لرفع مستوى معيشتها . ولا ينحصر دور السياسة المالية عغ إعادة توزيع الدخل بين فئات اجتماعية وأخرى ، وإنما يجب أن يمتد أيضاً ليشمل إعادة توزيع الدخول والأعباء الاقتصادية على المستوى الجغرافى داخل الدولة الواحدة . بعبارة أخرى ، إذا كانت هناك مناطق جغرافية معينة يعانى سكانها من انخفاض مستويات الدخول وانخفاض مستويات المعيشة بصفة عامة ، بينما نجد سكان مناطق جغرافية أخرى داخل نفس الدولة تتمتع بارتفاع الدخول ومستويات المعيشة ، فإنه يجب فى هذه الحالة ، أن يكون من أهداف السياسة المالية أن تعمل على إعادة نوزيع الدخول والأعباء الاقتصادية بين هذه المناطق وبعضها حتى يمكن أن يتحقق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية داخل حدود الدولة الواحدة . وهذا الدور تلعبه السياسة المالية ، فعلا ، فى عدد من الدول ، منها مثلا الولايات المتحدة وكندا ، حيث نجد أن جزءاً من الضرائب التى يدفعها المواطن إنما يتوقف على المنطقة الجغرافية التى يعيش فيها .

وتتوقف الحاجة إلى فرض ضرائب مختلفة داخل الدولة الواحدة على مدى حدة التفاوت فى توزيع الدخول بين المناطق الجغرافية المختلفة داخل هذه الدولة . فكلما زادت الفجوة بين مستويات الدخول فى المناطق الجغرافية المختلفة كلما كان هناك ضرورة للتفرقة فى الأعباء الضريبية بين منطقة وأخرى حتى تتحقق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد . وفى مصر كما نعلم ، لايوجد تفرقة فى الأعباء الضريبية المفروضة بين محافظة وأخرى . والسؤال المثار هو ، هل يوجد فروق جوهرية بين مستويات الدخول فى هذه المحافظات أم لا ؟ ويهدف هذا البحث إلى الإجابة على هذا السؤال مع الاقتصار على قطاع الحضر فقط . والغرض من ذلك هو بحث ما إذا كانت الفروق فى مستويات الدخول من الكبر فى المناطق الجغرافية المختلفة داخل جمهورية مصر العربية بحيث تبرر الدعوة إلى بحث موضوع التفاوت الضريبى على أساس جغرافى ، أم أن الفروق الداخلية محدودة وبالتالى لاتبرر أى مجهود يبذل فى هذا الاتجاه .

وسنقوم فى هذه الدراسة بتقسيم قطاع الحضر جغرافياً إلى ثلاث قطاعات فرعية : القطاع الفرعى الأول يشمل المدن الثلاث الكبرى وهى القاهرة والجيزة والإسكندرية ، والقطاع الفرعى الثانى يشمل مدن الوجه البحرى ومدن القناة ومدن محافظات الحدود ، والقطاع الفرعى الثالث يشمل مدن الوجه القبلى(١) . وتتمحور هذه الدراسة حول تقدير توزيع الدخول بين الأسر فى كل من هذه القطاعات الحضرية الثلاث لبحث ، إذا كان هناك تفاوت يعتد به بين مستويات الدخول بها ، وما إذا كان توزيع الدخل بين الأسر داخل كل منها يتفاوت جوهرياً عن مثيله فى القطاعين الأخريين . فبهذه الطريقة يمكن لنا أن نرى ما إذا كان هناك ضرورة لإدخال العامل الجغرافى فى تصميم وصياغة السياسة المالية فى مصر ، بحيث يكون هناك تفاوت فى أنواع بعض الضرائب المحصلة من منطقة لأخرى أم أن التفاوت الدخلى بين مدن الوجه القبلى والبحرى والمدن الكبرى محدودة وبالتالى لايستدعى هذه التفرقة فى المعاملة المالية ، وهو ما يتفق مع الوضع السائد حالياً .

يتكون هذا البحث من خمسة أجزاء . الجزء الأول ، المقدمة . ويشمل الجزء الثانى عرض مختصر لتقدير توزيع الدخل فى قطاع الحضر ككل . والجزء الثالث يتضمن تقدير توزيع الدخل فى قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة من حيث عرض المنهج المتبع فى التقدير ثم تطبيق هذا المنهج على بيانات توزيع الدخل فى مصر . ويضم الجزء الرابع دراسة التفاوت القائم بين توزيع الدخل فيما بين قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة بالإضافة إلى بعض التفصيلات عن توزيع الدخل فى القطاع الفرعى الأول الذى يضم المدن الثلاث الكبرى . ويشمل الجزء الخامس الخلاصة .

وجدير بالذكر أن هذه الدراسة تقوم بتقدير توزيع الدخل فى قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة فى عام ١٩٧٤/١٩٧٥ حيث يوجد أحدث تقديرات يعتدبها لتوزيع الدخل فى مصر(٢) .

٢ ــ تقدير توزيع الدخل فى قطاع الحضر ككل فى عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ :

تم تقدير توزيع الدخل فى قطاع الحضر ككل- وهو مجموع قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة – من بحث ميزانية الأسرة لعام ١٩٧٤/١٩٧٥(٣) الذى يتضمن بيانات عن متوسط

(١) يشمل قطاع الحضر الفرعى الثانى المدن فى المحافظات التالية : القليوبية ، الشرقية ، الدقهلية ، دمياط ، المنوفية ، الغربية ، كفر الشـــيخ ، البحيرة ، الاسماعيلية ، بور سعيد ، السويس ، البحر الأحمـــر ، مطروح ، الوادى الجديد ، وشمال وجنوب ســـيناء . ويشمل قطاع الحضر الفرعى الثالث المدن فى المحافظات التالية : بنى سويف ، الفيـــوم ، المنيا ، أسيوط ، سوهاج ، قنا ، وأسوان .

(٢) انظـــر :

Karima Koraym, «Estimation of the Disposable Income Distribution in the Urban and Rural Sectors of Egypt,» in **Cairo Papers in Social Sciences,** the American University in Cairo, Vol 5, Monograph 2, April 1982.

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، **بحث ميزانية الأسرة بالعينـــة فى جمهورية مصر العربية ، النتائج المجمعة للدورات الأربع ١٩٧٥/٧٤** ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٨

استهلاك الأسرة فى فئات الإنفاق المختلفةفى حضر وريف مصر . ولتقدير توزيع الدخل بين الأسر فى القطاعين كان علينا تقدير متوسط إدخار الأسرة فى فئات الإنفاق المختلفة حيث أن متوسط الدخل الممكن التصرف فيه يتكون من استهلاك وادخار الأسرة . وبما أن النظرية الاقتصادية لا تتضمن شيئاً بخصوص شكل العلاقة بين الاستهلاك والادخار وإنما تربط كل منهما بالدخل فيما يسمى بدالة الاستهلاك ودالة الادخار ، كان علينا القيام بتقدير كل من هاتين الدالتين ، أولا . وبناء على ذلك قمنا بتقدير كل من دالتى الاستهلاك والادخار للأسرة فى قطاع الحضر على المستوى القومى على أساس أن معلمات علاقة الاستهلاك الادخار التى ستختار لتقدير متوسط إدخار الأسرة فى فئات الإنفاق المختلفة ــ مع أخذ متوسط استهلاك الأسرة من بحث ميزانية الأسرة ــ تكون مشتقة من معلمات الدالتين المقدرتين .

ولقد تم تقدير توزيع دخل الأسرة فى قطاع الحضر فى مصر على ثلاث خطوات(٤). تتضمن الخطوة الأولى تقدير دالتى الإدخار والاستهلاك فى قطاع الحضر . والخطوة الثانية تشمل اختيار شكل العلاقة بين الاستهلاك والادخار . وتشمل الخطوة الثالثة تقدير متوسط الادخار ومتوسط الدخل على مستوى الأسرة فى فئات الإنفاق المختلفة فى قطاع الحضر على المستوى القومى(٥) .

ويتضمن جدول (١) تقديرات توزيع دخل الأسرة فى حضر مصر فى عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥

٣ ــ تقدير توزيع الدخل فى قطاعات الحضر الفرعية الثلاث :

لتقدير توزيع الدخل فى قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة ، سنقدم ، أولا ، المنهج الذى استخدم فى تقسيم بيانات توزيع الدخل على هذه القطاعات ، ثم تطبق هذا المنهج على بيانات توزيع الدخل لقطاع الحضر ككل كما هى متضمنة فى جدول (١) المرفق .

(أ) عرض المنهج المستخدم(٦) :

لتقدير توزيع الدخل فى قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة ، كان لابد من تقسيم بيانات توزيع الدخل المتضمنة فى جدول (١) على مستوى المحافظات . كنقطة بدء استخدمنا

---

(٤) المقصود بالدخل الممكن التصرف فيه (disposable income) صافى الدخل الذى تحصل عليه الأسرة بعد طرح الاستقطاعات المختلفة من ضريبة تأمين ومعاشات ... الخ

(٥) لمعرفة التفصيلات المنهجية والتطبيقية عن الكيفية التى تم بها تقدير توزيع الدخل فى قطاع الحضر فى مصر (وأيضا فى قطاع الريف وعلى المستوى القومى) ، انظر : د. كريمة كريم ، **توزيع الدخل فى مصر منذ منتصف السبعينات ، تقدير وتوقع** ، بحث قدم للمؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، ١٩٨٢ ، وأيضا
Karima Korayem, «Estimation of the Disposable Income Distribution in the Urban and Rural Sectors, » op. cit.

(٦) انظر : Karima Korayem, The Income Distribution Disparly in Urban Egypt, IBM—Cairo Scientific Center, Technical Report 4, 1984.

جدول (١)

تقدير توزيع الدخل الأسرى في حضر مصر ٧٤ / ١٩٧٥

فئات الانفاق السنوى للأسرة (بالجنيهات) (١)	عدد الأسر فى قطاع الحضر (بالألف جنيه) (٢)	متوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه (بالجنيهات) (٣)	اجمالى دخول الأسر فى قطاع الحضر (بالألف جنيه) (٤)
أقل من ٥٠	١٧٧ ر ٨	٠٠ ر ٣٦	٤١ ر ٢٩٤
٥٠ –	١٨٧ ر ٢١	٠٥ ر ٦٥	٢٤ ر ٨ ١٣٧
٧٥ –	٩٩٣ ر ٢٨	٥٣ ر ٨٩	٧٧ ر ٥٩٥ ٢
١٠٠ –	٧٠٤ ر ١٠٣	٢٣ ر ١٣٠	١١ ر ٥٠٥ ١٣
١٥٠ –	٦٨٠ ر ١٤٨	٢٤ ر ١٨٢	٢٥ ر ٠٩٥ ٢٧
٢٠٠ –	٣٥٦ ر ٢١٣	٤٨ ر ٢٣٢	٨٠ ر ٦٠٩ ٤
٢٥٠ –	٩٨٦ ر ٢٥٤	٢٠ ر ٢٨٥	٣٠ ر ٧٢١ ٧٢
٣٠٠ –	٦١٥ ر ٢٥٤	٨٤ ر ٣٣٧	٦٢ ر ٠١٨ ٨٦
٣٥٠ –	٤١١ ر ٢٤٩	٧٨ ر ٣٨٩	٩٠ ر ٢١٥ ٩٧
٤٠٠ –	٧٢١ ر ٤٣٩	٨١ ر ٤٦٦	٨٣ ر ٢٦٤ ٢٠٥
٥٠٠ –	٠٧٠ ر ٣٣٠	٣٧ ر ٥٧٣	٩٨ ر ٢٥٢ ١٨٩
٦٠٠ –	٨٣٤ ر ٣٩٨	٢٣ ر ٧٢٥	٥٢ ر ٢٤٦ ٢٨٩
٨٠٠ –	٢٥٨ ر ١٩٦	١٥ ر ٩٥٥	٨٤ ر ٤٥٥ ١٨٧
١٠٠٠ –	٠٢٨ ر ١٩٤	٤١ ر ١٢٧٦	٦٢ ر ٦٥٩ ٢٤٧
١٤٠٠ –	٠٠٤ ر ٨٤	٣٦ ر ٢٠٠٤	٦٥ ر ٣٧٤ ١٦٨
٢٠٠٠ –	٩٧٩ ر ٤٤	٨٢ ر ٤٧٦٨	٥٨ ر ٤٨٢ ٢١٤
جملة	٠٠٠ ر ٢٩٧١	٤١ ر ٦٢٣	٤١ ر ١٦٣ ١٨٥٢

المصدر :

د . كريمه كريم ، توزيع الدخل فى مصر منذ منتصف السبعينات ، مرجع سابق جدول (١) ، ص ١٤ .

التوزيع النسبي للأسر الحضرية فى فئات الدخول المختلفة على مستوى المحافظة بما هو متضمن فى بحث العمالة بالعينة ، مايو ١٩٧٥[٧] . ثم قنا بتعديل هذا التوزيع النسبى لأسر الحضر لتحقيق شرطين :

الشرط الأول يتمثل فى أن مجموع الأسر الحضرية فى قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة فى أى شريحة لابد أن يتساوى مع مجموع الأسر فى شريحة الإنفاق المماثلة كما هو متضمن فى جدول (١) . والشرط الثانى هو أن يكون توزيع الأسر الحضرية (٢٩٧١٠٠٠ أسرة) بين قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة بنفس نسب توزيع السكان فى هذه القطاعات كما هومتضمن فى تعداد إسكان لعام ١٩٧٦[٨] . ويلاحظ أن هذا يفترض ضمنياً أن توزيع الأسر بين القطاعات المصرية فى ١٩٧٥ هو نفس توزيعها فى عام ١٩٧٦ ، عام التعداد ــ وهو فرض يمكن قبوله عملياً ــ ولكن هذا لايعنى أن عدد الأسر الحضرية واحد فى السنتين . فاهتمامنا ينصب على أخذ التوزيع النسبى ــ وليس العدد المطلق ــ للسكان فى قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة من تعداد ١٩٧٦ وتطبيقه على بيانات السكان فى ١٩٧٥ . وكان لابد من تعديل بيانات توزيع الأسر بين قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة المستقاة من بحث العمالة بالعينة مايو ١٩٧٥ حتى تحقق هذا الشرط ، إذ باختيار مدى اتساق التوزيع النسبى للأسر فى هذا المصدر بالمقارنة بتعداد السكان وجدنا أنه يقلل من تقدير عدد السكان فى قطاع الحضر الفرعى الأول (القاهرة والجيزة (حضر) والاسكندرية) ويبالغ فى تقديره لسكان مدن الوجه البحرى والوجه القبلى . ولذلك أخذنا التوزيع النسبى للسكان فيما بين قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة من تعداد سكان ١٩٧٦ " قنا بتطبيقه على إعداد سكان ١٩٧٥ .

هذه التعديلات التى أدخلت على توزيع مجموع الأسر الحضرية بين قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة كان هدفها هو تحقيق الشرطين سابق الذكر وذلك لتحقيق الاتساق بين بيانات توزيع الدخل داخل قطاع الحضر المقدرة هنا وتوزيع الدخل على مستوى قطاع الحضر ككل كما يظهر فى جدول (١) ، وأيضاً تحقيق الاتساق بين توزيع الأسر داخل قطاع الحضر والتوزيع الجغرافى للسكان كما جاء فى تعداد ١٩٧٦ .

هذه التعديلات تم إدخالها فى أربع خطوات كالتالى :

الخطوة الأولى : حساب نسبة الأسر فى كل من قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة إلى إجمالى

---

(٧) بيانات توزيع الدخل فى هذا البحث لا يمكن الاعتماد عليها لأن باجراء اختبار الاتساق عليها ، وجدنا أنها متحيزة الى أدنى بدرجة كبيرة بالمقارنة الى حسابات الدخل القومى (انظر : K. Korayem, ibid) لذلك استخدمنا فقط نسبة توزيع الأسر بين المحافظات فى شرائح الدخل المختلفة ، حيث لا يوجد مصدر آخر بديل يوفر هذه البيانات . ثم قمنا بادخال تعديلات عليها لتتسق مع بيانات توزيع الدخل المقدرة من بحث ميزانية الأسرة لعام ١٩٧٤ / ٧٥ والمتضمن فى جدول (١) ، كما وضحنا أعلاه

(٨) استخدمنا التوزيع النسبى للسكان فى ميزانية الأسرة ١٩٧٦ ، وليس العدد المطلق للسكان ، لتعديل توزيع مجموع الأسر المصرية ، فيما بين القطاعات الفرعية الثلاثة فى ١٩٧٥ .

جدول (٢)

صفوفة توزيع دخل الأسرة فى بحث العمالة بالعينة (مايو ١٩٧٥)
على مستوى قطاعات الحضر الثلاث باستخدام
الرموز العامة

شرائح الدخل / قطاعات الحضر الثلاث	شريحة الدخل (١)	شريحة الدخل (٢)	شريحة الدخل (٣)	شريحة الدخل ٠ ٠ ٠	شريحة الدخل (١٥)	شريحة الدخل (١٦)	الأجمالى
١ - قطاع الحضر (١)	$أ_{١١}$	$أ_{٢١}$	$أ_{٣١}$	...	$أ_{١٥،١}$	$أ_{١٦،١}$	$\sum_{ن=١}^{١٦} أ_{١ن}$
٢ - قطاع الحضر (٢)	$أ_{١٢}$	$أ_{٢٢}$	$أ_{٣٢}$	...	$أ_{١٥،٢}$	$أ_{١٦،٢}$	$\sum_{ن=١}^{١٦} أ_{٢ن}$
٣ - قطاع الحضر (٣)	$أ_{١٣}$	$أ_{٢٣}$	$أ_{٣٣}$	...	$أ_{١٥،٣}$	$أ_{١٦،٣}$	$\sum_{ن=١}^{١٦} أ_{٣ن}$
٤ - قطاع الحضر على المستوى القومى (١ ، ٢ ، ٣)	$\sum_{ى=١}^{٣} أ_{ى١}$	$\sum_{ى=١}^{٣} أ_{ى٢}$	$\sum_{ى=١}^{٣} أ_{ى٣}$	- - -	$\sum_{ى=١}^{٣} أ_{ى،١٥}$	$\sum_{ى=١}^{٣} أ_{ى،١٦}$	$\sum_{ى=١}^{٣} \sum_{ن=١}^{١٦} أ_{ىن}$

الأسر ، وذلك بالنسبة لكل شريحة من شرائح الدخل فى بحث العمالة بالعينة لمايو ١٩٧٥ ، ولبيان كيف تم عمل ذلك وكيف تم أيضاً عمل الخطوات الثلاث المنهجية الأخرى دعنا نعرض صورة التوزيع النسبى للأسر فى قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة كما هى مستقاة من بحث العمالة بالعينة باستخدام الرموز العامة(٩) . وبما أنه لدينا ١٦ شريحة للدخل وثلاث قطاعات حضرية فرعية ، فإن مصفوفة توزيع الدخل المتضمنة فى بحث العمالة بالعينة لمايو ١٩٧٥ ، يمكن عرضها كما هو مبين فى جدول (٢) .

يشتمل كل سطر فى المصفوفة فى جدول (٢) على توزيع الأسر فى أحد قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة على شرائح الدخل المختلفة .

وبالنظر إلى الأعمدة فى المصفوفة ، نجد أن كل عمود يمثل توزيع الأسر التى تقع فى شريحة دخل معين فيما بين قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة . وبالتالى فإن مجموع العمود يمثل مجموع الأسر فى قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة إجمالى قطاع الحضر فى مصر (التى تقع فى شريحة دخل معينة .

ومن هذه المصفوفة فى جدول (٢) يمكن حساب نسبة الأسر فى كل من قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة فى كل شريحة داخلية ، ونحصل بذلك على المصفوفة (أ) .

والخطوة الثانية : هى تكوين مصفوفة قطرية تضم فى قطرها عدد أسر الحضر على المستوى القومى فى شرائح الدخل المختلفة كما هو متضمن فى جدول (١) أعلاه .

ولنسمى هذه المصفوفة «ب» ، وتتكون من ١٦ عموداً و ١٦ سطراً . ويتكون القطر من ب١١ ، ب ٢٢ ، . . . ، ب ١٦ ، ١٦ كما هو موضح أدناه .

$$\bar{أ}_{١٦،٣} = \begin{bmatrix} أ_{١٨} / \sum_{ى=١}^{٣} ى_{١ى} & أ_{٢٨} / \sum_{ى=١}^{٣} ى_{٢ى} & \cdots & أ_{١٥،١} / \sum_{ى=١}^{٣} ى_{١٥ى} & أ_{١٦،١} / \sum_{ى=١}^{٣} ى_{١٦ى} \\ أ_{١٨} / \sum_{ى=١}^{٣} ى_{١ى} & أ_{٢٨} / \sum_{ى=١}^{٣} ى_{٢ى} & \cdots & أ_{١٥،٢} / \sum_{ى=١}^{٣} ى_{١٥ى} & أ_{١٦،٢} / \sum_{ى=١}^{٣} ى_{١٦ى} \\ أ_{١٨} / \sum_{ى=١}^{٣} ى_{١ى} & أ_{٢٨} / \sum_{ى=١}^{٣} ى_{٢ى} & \cdots & أ_{١٥،٣} / \sum_{ى=١}^{٣} ى_{١٥ى} & أ_{١٦،٣} / \sum_{ى=١}^{٣} ى_{١٦ى} \end{bmatrix}$$

(٩) يلاحظ ان بيانات بحث العمالة بالعينة مايو ١٩٧٥ ، على مستوى المحافظات . ولقد تم تجميعها الى ثلاث قطاعات حضرية فرعية بتجميع البيانات الخاصة بحضر محافظات كل قطاع كما هو معروف بالمقدمة .

$$\bar{ب}_{١٦،١٦} = \begin{bmatrix} ب_{١،١} & \text{صفر} & \text{صفر} - - - - \text{صفر} & \text{صفر} \\ \text{صفر} & ب_{٢،٢} & \text{صفر} - - - - \text{صفر} & \text{صفر} \\ \text{صفر} & \text{صفر} & ب_{٣،٣} - - - - \text{صفر} & \text{صفر} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ \text{صفر} & \text{صفر} & \text{صفر} - - - - ب_{١٥،١٥} & \text{صفر} \\ \text{صفر} & \text{صفر} & \text{صفر} - - - - \text{صفر} & ب_{١٦،١٦} \end{bmatrix}$$

والخطوة الثالثة هى ضرب مصفوفة $\bar{أ}$ بمصفوفة $\bar{ب}$ للحصول على المصفوفة $\bar{جـ}$ التى تشمل توزيع الأسر الحضرية فى كل من قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة على شرائح الدخل المختلفة .

$$\bar{جـ}_{١٦ر٣} = \begin{bmatrix} ١،٢ & ٢،٢ & ٣،٢ & ١٥،٢ & ١٦،٢ \\ ١،٣ & ٢،٣ & ٣،٣ & ١٥،٣ & ١٦،٣ \end{bmatrix}$$

$$\text{حيث } ح_{١،١} = (أ_{١،١} / مح_{١} أ_{ى،١}) ب_{١،١}$$

$$\text{و } ح_{٢،١} = (أ_{٢،١} / مح_{ى=١} أ_{ى،٢}) ب_{٢،٢} \text{ ، وهكذا}$$

مع بقية أسطر المصفوفة $\bar{جـ}$

ويلاحظ أن مكونات المصفوفة جـ تحقق الشرط الأول ، حيث أن :

$$\text{مـ}_{\text{ى}=1}^{3} \text{حـ} = \text{ب}_{1،1} \quad ، \quad \text{مـ}_{\text{ى}=1}^{3} \text{حـ} = \text{ب}_{2،2} \quad ؛ \text{وهكذا}$$

ويمثل مجموع كل سطر فى المصفوفة جـ مجموع الأسر فى القطاع الحضرى الفرعى المناظر .

ومجموع كل عمود فى المصفوفة جـ يعطينا عدد الأسر التى تقع فى شريحة دخل معين وتعيش فى قطاعات الحضر الفرعية الثلاث جميعاً أى فى قطاع الحضر على المستوى القومى . ومعنى ذلك أن مجموع أعمدة المصفوفة جـ تتماثل تماماً مع العمود الأول فى جدول (١) مما يعنى تحقيق الشرط الأول المطلوب .

والخطوة الرابعة : هى تعديل مكونات المصفوفة جـ لتحقيق الشرط الثانى المطلوب ، لأن هذه المصفوفة بصورتها الحالية تحقق الشرط الأول فقط كما ذكر مسبقاً . وتعديل مكونات المصفوفة جـ لتحقيق الشرط الثانى تم كالتالى :

لنفرض أن ر ، ر ، ر يمثلون نسبة السكان فى كل من قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة إلى مجموع سكان الحضر على المستوى القومى كما جاء فى تعداد السكان لعام ١٩٧٦ . وأيضاً لنفرض أن مـ تمثل مجموع الأسر فى قطاع الحضر على المستوى القومى فى عام ١٩٧٥ (مـ = ٢,٩٧١,٠٠٠ أسرة كما هو مبين فى جدول (١)) وبناء على ذلك فإن عدد الأسر فى قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة قدرت كالتالى :

$$\text{م}_1 = \text{ر}_1 \, \bar{\text{م}} \quad ، \quad \text{م}_2 = \text{ر}_2 \, \bar{\text{م}} \quad ، \quad \text{م}_3 = \text{ر}_3 \, \bar{\text{م}}$$

$$\text{حيث} \sum_{\text{ى}=1}^{3} \text{م}_{\text{ى}} = \bar{\text{م}} \quad \text{لأن} \quad \text{ر}_1 + \text{ر}_2 + \text{ر}_3 = 1$$

وتمثل م١ ، م٢ ، م٣ أعداد الأسر فى قطاعات الحضر الفرعية (١) ، (٢) ، (٣) على التوالى فى عام ١٩٧٥. وجدير بالذكر أن تقديرات أعداد الأسر فى قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة هذه (م١ ، م٢ ، م٣) إنما تتسق مع نسبة توزيع السكان فيما بين قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة كما حسب من تعداد السكان لعام ١٩٧٦. وبالرجوع إلى المصفوفة جـ ، من الواضح أن

$$\text{مجموع عدد ر} = \sum_{\text{ى}=1}^{3} \text{م}_{\text{ى}} \quad \sum_{\text{ى}=1}^{2} \quad \sum_{\text{ى}=1}^{16} \text{جـ}_{\text{ى}،\text{ن}}$$

الأسر فى قطاع الحضر على المستوى القومى . ويتم تعديل مكونات المصفوفة جـ لتحقق الشرط الثانى المطلوب بضرب السطرين الثانى والثالث فى هذه المصفوفة(١٠) فى المقدارين .

$$\text{م}_{٢} / \sum_{\text{ن}=١}^{١٦} \text{جـ}_{٢،\text{ن}} \times \text{و}_{\text{ص}_{٢}} / \sum_{\text{ن}=١}^{١٦} \text{حـ}_{٢،\text{ن}}$$

على الوالى . وهكذا نحصل على السطرين الثانى والثالث فى المصفوفة الجديدة دَ ، وهما د و د حيث أن ن = ١ ، ٢ ، ١٦,٠٠٠ . أما مكونات السطر الأول من المصفوفة د ، والذى تمثل توزيع الأسر فى قطاع الحضر الفرعى (١) على شرائح الدخل المختلفة ، فإنه تم الحصول عليه كالتالى (١١) :

$$(١) \begin{cases} \text{د}_{١،١} = \text{جـ}_{١،١} + (\text{جـ}_{١،٢} - \text{د}_{١،٢}) + (\text{جـ}_{١،٣} - \text{د}_{١،٣}) \\ \text{د}_{٢،١} = \text{جـ}_{٢،١} + (\text{جـ}_{٢،٢} - \text{د}_{٢،٢}) + (\text{جـ}_{٢،٣} - \text{د}_{٢،٣}) \\ \vdots \\ \text{د}_{١٦،١} = \text{جـ}_{١٦،١} + (\text{جـ}_{١٦،٢} - \text{د}_{١٦،٢}) + (\text{جـ}_{١٦،٣} - \text{د}_{١٦،٣}) \end{cases}$$

وبناء على ذلك سنحصل على المصفوفة التى تحقق الشرطين معاً والتى تعطينا توزيع الأسر بين شرائح الدخل المختلفة فى قطاعات الحضر الثلاث . وتكون المصفوفة دَ كالتالى :

---

(١٠) يلاحظ أن تقديرات السكان فى هذين القطاعين الفرعيين فى بحث العمالة بالعينة (مايو ١٩٧٥) اكبر من تقديرات السكان فى نفس القطاعين كما جاء فى تعداد السكان لعام ١٩٧٦

(١١) ليس من الممكن تقدير الصف الأول من المصفوفة د بنفس الطريقة التى قدر بها الصف الثانى والثالث من المصفوفة — أى بضرب جـ (ن — ١ ، ٢ ، ٠٠٠ ، ١٦) فى المصفوفة جـ بالمقدار م$_{١}$ / $\sum_{\text{ن}=١}^{١٦}$ جـ لأن هذا يخل بالشرط الأول . فلتحقيق الشرطين معاً، علينا باستخدام مجموعة المعادلات (١) لتوزيع الأسر على شرائح الدخل المختلفة فى قطاع الحضر الفرعى (١) حيث تقدير السكان فيه ، كما فى بحث العمالة بالعينة ، أقل من التقدير المتضمن فى تعداد السكان لعام ١٩٧٦ . وجدير بالذكر أن استخدام مجموعة المعادلات (١) لتقدير عدد الأسر فى أى من القطاعين الفرعيين (٢) أو (٣) بدلا من القطاع الفرعى (١) يعطينا عدد أسر سالبة فى شريحتى الدخل العليا فى أى من القطاعين المذكورين .

$$
\begin{bmatrix}
د_{1،1} & د_{2،1} & \dots & د_{3،1} & د_{15،1} & د_{16،1} \\
د_{1،2} & د_{2،2} & \dots & د_{3،2} & د_{15،2} & د_{16،2} \\
د_{1،3} & د_{2،3} & \dots & د_{3،3} & د_{15،3} & د_{16،3}
\end{bmatrix}
= د_{16،3}
$$

(ب) تقدير بيانات توزيع الدخل فى قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة :

وبتطبيق الخطوات الأربع المذكورة أعلاه قدرت المصفوفة(ا) من بحث العمالة بالعينة / مايو ١٩٧٥(١٢) . وكونت المصفوفة (ب) باستخدام بيانات العمود الأول فى الجدول (١) . وقدرت المصفوفة ج على أساس حاصل ضرب المصفوفتين آ ، ب . وأخيراً قدرت نسبة سكان كل من قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة إلى إجمالى سكان الحضر فى مصر (أى د١ ، د٢ ، د٣) من تعداد السكان لعام ١٩٧٦ ، واستخدمت مجموع عدد الأسر الحضرية فى ١٩٧٥ كما جاء فى جدول (١) وذلك لتعديل مكونات المصفوفة ج والحصول بالتالى على المصفوفة د التى تبين لنا توزيع الدخل للأسر فى كل من مدن الوجه البحرى والقبلى والمدن الكبرى الثلاثة .

تحقق المصفوفة ج الشرط الأول فقط ، كما ذكر مسبقاً ، وهو أن عدد الأسر فى كل شريحة دخل فى قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة تتساوى مع عدد الأسر فى نفس شريحة الدخل على مستوى قطاع الحضر ككل ، وذلك كما جاء فى الجدول (١) . ولا تحقق هذه المصفوفة الشرط الثانى ، وهو أن يكون توزيع السكان فيما بين قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة تتماثل مع توزيعهم بين هذه القطاعات كما جاء فى تعداد السكان لعام ١٩٧٦ . ففى المصفوفة ج نجد أن عدد الأسر فى كل من قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة (١) ، (٢) و(٣) على التوالى هى ٢٤١,٤٨٢ أسرة) أى ٤١,٨ ٪ من مجموع أسر الحضر على المستوى القومى (و ٩٨٧,٢١٩ أسرة) أى

(١٢) قدرت المصفوفة ا من بحث العمالة بالعينة ، مايو ١٩٧٥ على الأساس التالى: قطاع الحضر الفرعى (١) يتكون من القاهرة ، الجيزة (حضر فقط) والاسكندرية ، وقطاع الحضر الفرعى (٢) يتكون من المدن فى المحافظات التالية : دمياط ، الدقهلية ، الشرقية ، القليوبية ، كفر الشيخ ، الغربية ، المنوفية ، والبحيرة . ويتكون قطاع الحضر الفرعى (٣) من المدن فى المحافظات التالية : بنى سويف ، الفيوم ، المنيا ، أسيوط ، سوهاج، قنا ، وأسوان .

شرائح الدخل (بالجنيه)	أقل من ٥٠	٥٠ -	٧٥ -	١٠٠ -	١٥٠ -	٢٠٠ -	٢٥٠ -	٣٠٠ -	٣٥٠ -	٤٠٠ -	٥٠٠ -	٦٠٠ -	٨٠٠ -	١٠٠٠ -	١٤٠٠ -	٢٠٠٠ -
قطاع الحضر (١)	٣٣ ر٠	٣٧ ر٠	٣٠ ر٠	٣٧ ر٠	٣٥ ر٠	٣٧ ر٠	٣٥ ر٠	٣٨ ر٠	٣٧ ر٠	٣٨ ر٠	٤٢ ر٠	٤٤ ر٠	٤٨ ر٠	٥٧ ر٠	٦٨ ر٠	٧٠ ر٠
قطاع الحضر (٢)	١٩ ر٠	٢٨ ر٠	٢٨ ر٠	٢٧ ر٠	٣١ ر٠	٣٢ ر٠	٣٤ ر٠	٣٤ ر٠	٣٥ ر٠	٣٨ ر٠	٣٧ ر٠	٣٤ ر٠	٣٦ ر٠	٢٦ ر٠	١٨ ر٠	١٧ ر٠
قطاع الحضر (٣)	٤٨ ر٠	٣٥ ر٠	٤٢ ر٠	٣٦ ر٠	٣٤ ر٠	٣١ ر٠	٣١ ر٠	٢٨ ر٠	٢٨ ر٠	٢٤ ر٠	٢١ ر٠	٢٢ ر٠	١٦ ر٠	١٧ ر٠	١٤ ر٠	١٣ ر٠

ج - ١٦٤٣

المصدر والبرامج :

حسب من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث العمالة بالعينة ، مايو ١٩٧٥ ، (القاهرة ، ١٩٧٧) ، ص ٩١ .

- يتكون قطاع الحضر (١) من الأسر فى المحافظات التالية : القاهرة ، الجيزة (حضر فقط) ، الاسكندرية .
- يتكون قطاع الحضر (٢) من الأسر الحضرية فى المحافظات التالية : دمياط ، الدقهلية ، الشرقية ، القليوبية ، كفر الشيخ ، الغربية ، المنوفية ، البحيرة .
- يتكون قطاع الحضر (٣) من الأسر الحضرية فى المحافظات التالية : بنى سويف ، الفيوم ، المنيا ، أسيوط ، سوهاج ، قنا ، أسوان .

المصدر: جدول (١)

(٢٠)

فئات الانفاق السنوي (١) للأسرة (بالجنيه)												
اقل من ٥٠	٧٨٣٩	٨٦٩٨	٣٨٣٧٠	٥٢٠٣٨	٧٨٩٩٤٢	٨٩٢٤٥	٩٦٧٥٤	٩٢٢٨٢	١٦٧٠٩٤	١٣٨٦٢٩	١٧٥٤٨٧	٩٤٢٠٤
٥٠	٥٩٣٢	٨١١٨	٢٨٠٠٠	٤٦٠٩١	٦٨٢٧٤	٨٦٦٩٥	٨٦٥٦٩	٨٧٢٩٤	١٦٧٠٩٤	١٢٢١٢٦	١٣٥٦٠٤	٧٠٦٥٣
١٠٠	٧٤١٥	١٢١٧٧	٣٧٣٣٣	٥٠٥٥١	٦٦١٤٠	٧٩٠٤٦	٧١٢٩٢	٦٩٨٣٥	١٠٥٥٣٣	٦٩٣١٥	٨٧٧٤٣	٣١٤٠١
٢٠٠	٢١١٨٦	٢٨٩٩٣	١٠٣٧٠٣	١٤٨٦٨٠	٢١٣٣٥٦	٢٥٤٩٨٦	٢٥٤٦١٥	٢٤٩٥١١	٢٣٩٧٢١	٣٣٠٠٧٠	٣٩٨٨٣٦	١٩٦٢٥٨

٣١٤٨٣	٥٧١٢٣	١١٠٥٩٦	١٣٤١٤٨٢ =	٣١٤٨٣	٥٧١٢٣	١١٠٥٩٦	٩٤٢٠٤	١٧٥٤٨٧	١٣٨٦٢٩	١٦٧٠٩٤	٩٢٢٨٢	٩٦٧٥٤	٨٩٢٤٥
٧٦٤٦	١٥١٢١	٥٠٤٤٧	٩٨٣١٩ =	٧٦٤٦	١٥١٢١	٥٠٤٤٧	٧٠٦٥٣	١٣٥٦٠٤	١٢٢١٢٦	١٦٧٠٩٤	٨٧٢٩٤	٨٦٥٦٩	٨٦٦٩٥
٥٨٤٧	١١٧٦١	٣٢٩٨٥	٧٤٣٩٩ =	٥٨٤٧	١١٧٦١	٣٢٩٨٥	٣١٤٠١	٨٧٧٤٣	٦٩٣١٥	١٠٥٥٣٣	٦٩٨٣٥	٧١٢٩٢	٧٩٠٤٦
٨٤٠٠٥	١٩٤٠٢٨	٢٩٧١٠٠٠ =	٤٤٩٧٦	٨٤٠٠٥	١٩٤٠٢٨	١٩٦٢٥٨	٣٩٨٨٣٦	٣٣٠٠٧٠	٤٣٩٧٢١	٢٤٩٥١١	٢٥٤٦١٥	٢٥٤٩٨٦	٢١٣٣٥٦

$$\text{حـ} = \frac{\text{حـ}}{\text{ن}}$$

المصدر والهوامش :

حسبت باستخدام المعادلتين $\bar{\text{أ}}_{\text{و}} \bar{\text{ب}} = \text{حـ}$ كالتالى : $\bar{\text{أ}} \times \bar{\text{ب}} = \text{حـ}$

(١) فئات الانفاق السنوي للأسرة كما جاءت في : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث ميزانية الأسرة ، ١٩٧٤/١٩٧٥ ، مرجع سابق .

٣٣,٢ ٪ من الإجمالى (و ٧٤٢,٢٩٩ أسرة (أى ٣٥,٠ ٪ من الأجمالى) . فى حين أنه بناء على تعداد السكان لعام ١٩٧٦ نجد أن توزيع الأسر فيما بين قطاعات الحضر الفرعية الثلاث هو٥٤,٧٪ من إجمالى الأسر الحضرية على المستوى القومى فى قطاع الحضر (١) (أى ١,٦٢٥,١٣٧ أسرة ٢٩,٨٪ من الإجمالى فى قطاع الحضر (٢) (أى ٨٨٥,٣٥٨ أسرة) ، و ١٥,٥٪ من الإجمالى فى قطاع الحضر (٣) (أى ٤٦٠,٥٠٥ أسرة)(١٣) .

بعبارة أخرى ،

$$م_1 = د_1 م = 1,625,137$$

$$م_2 = د_2 م = 885,358$$

$$م_3 = د_3 م = 460,505$$

وبناء على ذلك ، ومن أجل تحقيق الشرط الثانى كونت المصفوفة $\bar{د}$ على أساس أن السطر الثانى بها هو حاصل ضرب السطر الثانى من المصفوفة $\bar{ح}$ فى المقدار ٨٨٥,٣٥٨/٩٨٧,٢١٩ ، والسطر الثالث فى المصفوفة $\bar{د}$ هو حاصل ضرب السطر الثالث من المصفوفة $\bar{ح}$ مع المقدار ٤٦,٥٠٥/ ٧٤٢,٢٩٩ . ثم قدر السطر الأول فى المصفوفة $\bar{د}$ بتطبيق مجموعة المعادلات (١) على السطر الأول فى المصفوفة $\bar{ح}$.

ويتضمن الجدول (٣) توزيع الأسر فى كل من المدن الثلاث الكبرى ومدن الوجه البحرى ومدن الوجه القبلى على شرائح الدخل المختلفة ، ويتضمن الجدول (٤) الأنصبة المختلفة للأسر والدخول فى قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة .

٤ ــ التفاوت فى توزيع الدخل داخل قطاع الحضر فى مصر :

(أ) التفاوت فى توزيع الدخل فيما بين قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة :

بمقارنة توزيع الدخل فى قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة ــ المدن الثلاث الكبرى (القاهرة ، الجيزة ، والإسكندرية) ، ومدن الوجه البحرى(١٤) . ومدن الوجه القبلى ــ نجد التالى :

---

(١٣) حسبت هذه النسب (٥٤,٧٪ و ٢٩,٨٪ و ١٥,٥ ٪) من تعداد السكان لعام ١٩٧٦ . ثم استخدم اجمالى عدد الأسر فى قطاع الحضر فى عام ١٩٧٥ من جدول (١) (وهو ... ٢٩٧١ أسرة) لحساب الأعداد المطلقة للأسر فى كل من قطاعات الحضر الثلاث.

(١٤) بالرغم من أن قطاع الحضر (٢) يشمل محافظات القناة ومدن محافظات الحدود كما ذكر مسبقا ، الا اننا سنشير الى قطاع احضر الفرعى (٢) بمدن الوجه البحرى مجازا ، لأن عدد الأسر فى مدن الوجه البحرى تمثل الجزء الأكبر من مجموع أسر هذا القطاع

(٢٣)

فئات الانفاق السنوى للأسرة (١) (بالجنيه)	أقل من ٥٠	٥٠ -	٧٥ -	١٠٠ -	١٥٠ -	٢٠٠ -	٢٥٠ -	٣٠٠ -	٣٥٠ -	٤٠٠ -	٥٠٠ -	٦٠٠ -	٨٠٠ -	١٠٠٠ -	١٤٠٠ -	٢٠٠٠ -
ن	١٣٩٤	٥٣٢٠	٧٢٨٠	١١٠ ٢٥	٤١ ٣٣٠	٦١٢٣٠	٧٧٧٥٠	٧٨٢٨٧	٦٤٩٨٥٣	١٠٩٥٢٥	١٢١٦٦٢	٦ ٣٣٦٣	٤٥ ٢٤٢	١٣ ٥٦١	٦٣ ١٤٨	٦٨٥٧
ك	١٣٥ ٢	٤٦٠٠	٧ ٥٥٤	٢٣١٦١	٣١ ٣٦١	٤١٠٣٢	٤٩٠٣٨	٤٤ ٢٢٨	٤٣٣٢٤	٤٣٠٠١	٤٧٠ ٦٥	٥٤ ٤٣٤	١٩ ٤٨٠	٢٠ ٤٦١	٧ ٢٩٦	٣ ٦٢٧
ك = ١٦٢٥١٣٩	٣٤٤٩	١٤٨ ٦٣	١٢٨٣٢٢	١١٣٤١٥	٢٢٢٧٨٨	١٧٧٠٤٤	٢٢٤٣٩٨	١٢٧٨٠٠	١٣٢٧٠٥	١٣٨١٩٨	١١١٠٩٤	٧٥٩٨٤	٥٥٤٣٢	١٤١٥٩	١١٢٦٦	١٣٤٨

ك = ١٧٧ ٨ ١١٨٦ ٢ ٨٩٩٣ ٢ ١٠٣٧٠٣ ١٤٨٦٨٠ ٢١٣٣٥٦ ٢٥٤٩٨٦ ٢٥٤٦١٥ ٢٤٩٤١١. ٢٤٩٧٢١ ٣٣٠٠٧٠ ٣٩٨٨٣٤ ١٩٦٦٥٨ ١٩٤٠٢٨ ٨٤ ٠٠٥ ٤٤ ٩٧٦

(١) فئات الانفاق السنوى للأسرة كما جاءت فى : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بحث ميزانية الأسرة ١٩٧٥/٧٤ ، مرجع سابق .

جدول رقم : (٣)

توزيع دخل الأسر فى قطاعات الحضر الثلاث

فى مصر (١٩٧٤ / ١٩٧٥)

فئات الانفاق السنوى (١) بالجنيه	متوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه بالجنيه	قطاع الحضر (١) (٢)		قطاع الحضر (٢) (٣)		قطاع الحضر (٣) (٤)		قطاع الحضر على المستوى القومى (مجموع قطاعات الحضر الثلاث)	
		عدد الأسر	اجمالى دخل الأسر (بالألف جنيه) (٣ × ٢)	عدد الأسر	اجمالى دخل الأسر (بالألف جنيه) (٥ × ٢)	عدد الأسر	اجمالى دخل الأسر (بالألف جنيه) (٧ × ٢)	عدد الأسر	اجمالى دخل الأسر (بالألف جنيه) (٥ + ٦ + ٨)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)
أقل من ٥٠	٣٦ ر ٠	٣٤٨ ٤	٥٢٨ ر ١٥٦	٢٩٤ ١	٥٠ ر ١٨٤	٤٣٥ ٢	٨٧ ر ٦٦٠	١٧٧ ٨	٣٧٢ ر ٢٩٤
٥٠ - ٦٥	٠٥ ر ٦٥	٢٦٦ ١١	٨٥٣ ر ٧٣٢	٣٢٠ ٥	٠٦٦ ر ٣٤٦	٦٠٠ ٤	٢٩٩ ر ٢٣٠	١٨٦ ٢١	١٤٩ ر ١ ٣٧٨
٦٥ - ٧٥	٦٣ ر ٨٩	١٥٩ ١٤	٦٥٥ ر ١٢٦	٢٨٠ ٧	٧٧٨ ر ٦٥١	٥٥٤ ٧	٧٦٦ ر ٣١٠	٩٩٣ ٢٨	٧٤٣ ر ٥٩٥ ٢
١٠٠ - ١٣٠	٢٣ ر ١٣٠	٤٣٢ ٥٥	٩٠٩ ر ٧٢١٨	١١٠ ٢٥	٠٧٥ ر ٣٢٧٠	١٦١ ٢٣	٣٠١٦ ر ٢٥٧	٧٠٣ ١٠٣	٢٤١ ر ٥٠٥ ١٣
١٥٠ - ١٨٢	٢٤ ر ١٨٢	٩٨٤ ٧٥	٢٢٤ ر ١٣٨٤٧	٣٣٥ ٤١	٨٩٠ ر ٧٥٣٢	٣٦١ ٣١	٥٧١٥ ر ٢٢٩	٦٨٠ ١٤٨	٤٤٣ ر ٠٩٥ ٢٧
٢٠٠ - ٢٣٢	٤٨ ر ٢٣٢	٠٩٤ ١١١	١٣٣ ر ٢٥٨٢٧	٢٣٠ ٦١	٧٥٠ ر ١٤٢٣٤	٠٣٢ ٤١	٩٥٣٩ ر ١١٩	٣٥٦ ٢١٣	٠٠٢ ر ٦٠١ ٤٩
٢٥٠ - ٢٨٥	٢٠ ر ٢٨٥	١٩٨ ١٢٨	٠٧٠ ر ٣٦٥٦٢	٧٥٠ ٧٧	٣٠٠ ر ٢٢١٧٤	٠٣٨ ٤٩	٣٩٨٥ ر ٦٣٨	٩٨٦ ٢٥٤	٠٠٨ ر ٧٢٢ ٧٢
٣٠٠ - ٣٣٧	٨٤ ر ٣٣٧	٧٥٠ ١٣٢	٢٦٠ ر ٤٤٨٤٨	٦٣٧ ٧٧	٨٨٤ ر ٢٦٢٢٨	٢٢٨ ٤٤	٩٨٨ ر ١٤٩٤١	٦١٥ ٢٥٤	١٣٢ ر ٠١٩ ٨٦
٣٥٠ - ٤٠٠	٢٩ ر ٣٨٩	٨٠٠ ١٢٧	١٦٢ ر ٤٩٨١٥	٢٨٧ ٧٨	٤٩٠ ر ٣٠٥١٥	٣٢٤ ٤٣	٢٦٢ ر ١٦٨٨٧	٤١١ ٢٤٩	٩١٤ ر ٢١٧ ٩٧
٤٠٠ - ٥٠٠	٨١ ر ٤٦٦	٣٩٨ ٢٢٤	٢٣٠ ر ١٠٤٧٥١	٨٥٣ ١٤٩	٨٧٩ ر ٦٩٩٥٢	٤٧٠ ٦٥	٠٥١ ر ٣٠٥٦٢	٧٢١ ٤٣٩	١٦٠ ر ٢٦٦ ٢٠٥
٥٠٠ - ٦٠٠	٣٧ ر ٥٧٣	٥٤٤ ١٧٧	٤٠٣ ر ١٠١٧٩٨	٥٢٥ ١٠٩	٣٤٩ ر ٦٢٧٩٨	٠٠١ ٤٣	٤٨٣ ر ٢٤٦٥٥	٠٧٠ ٣٣٠	٢٣٥ ر ٢٥٢ ١٨٩
٦٠٠ - ٨٠٠	٢٣ ر ٧٢٥	٧٨٨ ٢٢٢	٥٤١ ر ١٦١٥٧٢	٦١٢ ١٢١	٦٧١ ر ١٩٦ ٨٨	٤٣٤ ٥٤	١٧٠ ر ٣٩٤٧٧	٨٣٤ ٣٩٨	٣٨٢ ر ٢٤٦ ٢٨٩
٨٠٠ - ١٠٠٠	١٥ ر ٩٥٥	٤١٥ ١١٣	٣٣٧ ر ١٠٨٣٢٨	٣٦٣ ٦٣	١٦٩ ر ١٥٢١ ٦٠	٤٨٠ ١٩	٣٣٢ ر ١٨٦٠٦	٢٥٨ ١٩٦	٨٢٨ ر ٤٥٥ ١٨٧
١٠٠٠ - ١٤٠٠	٤١ ر ١٢٧٦	٣٢٣ ١٢٨	٧١٠ ر ١٦٣٧٩٢	٢٤٢ ٤٥	٣٤١ ر ٥٧٧٤٧	٤٦٣ ٢٠	١٧٨ ر ٢٦١١٩	٠٢٨ ١٩٤	٢٧٩ ر ٦٥٩ ٢٤٧
١٤٠٠ - ٢٠٠٠	٣٦ ر ٢٠٠٤	١٤٨ ٦٣	٣٢٥ ر ١٢٦٥٧	٥٦١ ١٣	١٢٦ ر ٢٧١٨١	٢٩٦ ٧	٨١١ ر ١٤٦٢٣	٠٠٥ ٨٤	٢٦٢ ر ٣٧٦ ١٦٨
٢٠٠٠ فأكثر	٨٢ ر ٧٨٨ ٤	٤٩٢ ٣٤	١٣٩ ر ١١٤٤٨٦	٨٥٧ ٦	٧٩٩ ر ٣٢٦٩٩	٦٢٧ ٣	٥١٠ ر ٢٩٦ ١٧	٩٧٦ ٤٤	٤٤٨ ر ٤٨٢ ٢١٤
	٤١ ر ٦٢٣	١٣٩ ١ ٦٢٥	٦٢٩ ر ٦٧٥٢٦ ١١١١	٣٥٦ ٨٨٥	٧٥١ ر ١٠٤١٠ ٥	٥٠٤ ٤٦٠	٢١٨ ر ٤٨٩ ٢٣٦	٠٠٠ ٩٧١ ٢	٥٩٨ ر ١٦٧ ١٨٥٢

الهوامش

(١) هذه تمثل فئات الانفاق المتضمنة فى بحث ميزانية الأسرة ١٩٧٥/٧٤ ، مرجع سابق .

(٢) يتكون قطاع الحضر (١) من المحافظات الحضرية ، القاهرة والاسكندرية ، والمناطق الحضرية فى محافظة الجيزة .

(٣) يتكون قطاع الحضر (٢) التالى : مدن محافظات الوجه البحرى ، دمياط ، الدقهلية ، الشرقية ، القليوبية ، كفر الشيخ ، الغربية ، المنوفية ، البحيرة ، الإسماعيلية ، المحافظات الحضرية بور سعيد والسويس ، والمدن فى محافظات الحدود (شمال سيناء ، جنوب سيناء ، البحر الاحمر ، الوادى الجديد ، ومرسى مطروح) .

(٤) يتكون قطاع الحضر (٣) من مدن محافظات الوجه القبلى - باستثناء الجيزة - وهذه هى بنى سويف والفيوم والمنيا واسيوط وسوهاج وقنا واسوان .

المصدر : - اخذ العمود (٢) من جدول (١) فى البحث واخذت الاعمدة ٣ ، ٥ ، ٧ من الصفوفة د .

جدول رقم : (٤)

الأنصبة التجميعية للأسر والدخل
الممكن التصرف فيه فى قطاعات الحضر الثلاث

فئات الانفاق السنوى بالجنيه	متوسط دخل الاسرة الممكن التصرف فيه بالجنيه	قطاع الحضر (١)		قطاع الحضر (٢)		قطاع الحضر (٣)		قطاع الحضر على المستوى القومى = قطاعات الحضر الثلاث	
		الأسر	الدخل الممكن التصرف فيه	الأسر	الدخل الممكن التصرف فيه	الأسر	الدخل الممكن التصرف فيه	الأسر	الدخل الممكن التصرف فيه
اقل من ٥٠	٣٦ر٠٠	٠ر٠٢٧	٠ر٠٠١	٠ر٠١٦	٠ر٠٠١	٠ر٠٠٥٣	٠ر٠٠٠٤	٠ر٠٠٢٨	٠ر٠٠٠٢
٥٠ - ٦٥	٠٥ر٠٦٥	٠ر٠٩٦	٠ر٠٠٨	٠ر٠٧٦	٠ر٠٠٨	٠ر٠١٥٣	٠ر٠٠١٧	٠ر٠٥٩٩	٠ر٠٠٠٩
٧٥ - ٨٩	٥٣ر٨٩	٠ر١٨٣	٠ر٠١٩	٠ر١٥٨	٠ر٠٠٢١	٠ر٠٣١٧	٠ر٠٠٤٦	٠ر١٩٧	٠ر٠٠٢٣
١٠٠ - ١٣٠	٢٢ر١٣٠	٠ر٠٥٢٤	٠ر٠٠٨٤	٠ر٠٤٤٢	٠ر٠٠٨٦	٠ر٠٨٢٠	٠ر٠١٧٤	٠ر٠٥٤٦	٠ر٠٠٩٦
١٥٠ - ١٨٢	٢٤ر١٨٢	٠ر٠٩٩٢	٠ر٠٢٠٩	٠ر٠٩٠٩	٠ر٠٢٣٥	٠ر١٥٠١	٠ر٠٤١٦	٠ر١٠٤٦	٠ر٠٢٤٢
٢٠٠ - ٢٣٢	٤٨ر٢٣٢	٠ر١٦٧٦	٠ر٠٤٤١	٠ر١٦٠١	٠ر٠٥١٧	٠ر٢٣٩٢	٠ر٠٨١٩	٠ر١٧٦٤	٠ر٠٥١٠
٢٥٠ - ٢٨٥	٢٠ر٢٨٥	٠ر٢٤٦٥	٠ر٠٧٧٠	٠ر٢٤٧٩	٠ر٠٩٥٧	٠ر٣٤٥٧	٠ر١٤١٠	٠ر٢٦٢٢	٠ر٠٩٠٤
٣٠٠ - ٣٣٧	٨٤ر٣٣٧	٠ر٣٢٨٢	٠ر١١٧٣	٠ر٣٣٥٦	٠ر١٤٧٧	٠ر٤٤١٧	٠ر٢٠٤٢	٠ر٣٤٧٩	٠ر١٣٦٧
٣٥٠ - ٣٨٩	٧٩ر٣٨٩	٠ر٤٠٦٨	٠ر١٦٢١	٠ر٤٢٤٠	٠ر٢٠٨٢	٠ر٥٣٥٨	٠ر٢٧٥٦	٠ر٤٣١٨	٠ر١٨٩٢
٤٠٠ - ٤٦٦	٨١ر٤٦٦	٠ر٥٤٤٩	٠ر٢٥٦٣	٠ر٥٩٣٣	٠ر٣٤٧٠	٠ر٦٧٨٠	٠ر٤٠٤٨	٠ر٥٧٩٨	٠ر٣٠٠٠
٥٠٠ - ٥٧٣	٣٧ر٥٧٣	٠ر٦٥٤١	٠ر٣٤٧٩	٠ر٧١٧٠	٠ر٤٧١٦	٠ر٧٧١٤	٠ر٥٠٩١	٠ر٦٩٠٩	٠ر٤٠٢٢
٦٠٠ - ٧٢٥	٢٣ر٧٢٥	٠ر٧٩١٢	٠ر٤٩٣٣	٠ر٨٥٤٤	٠ر٦٤٦٦	٠ر٨٨٩٦	٠ر٦٧١٦	٠ر٨٢٥١	٠ر٥٥٨٤
٨٠٠ - ٩٥٥	١٥ر٩٥٥	٠ر٨٦١٠	٠ر٥٩٠٨	٠ر٩٢٦٠	٠ر٧٦٦٧	٠ر٩٣١٩	٠ر٧٥٤٧	٠ر٨٩١٢	٠ر٦٥٩٦
١٠٠٠ - ١٢٧٦	٤١ر١٢٧٦	٠ر٩٤٠٠	٠ر٧٣٨٢	٠ر٩٧٧١	٠ر٨٨١٣	٠ر٩٧٦٣	٠ر٨٦٥١	٠ر٩٥٦٥	٠ر٧٩٣٣
١٤٠٠ - ٢٠٠٤	٣٦ر٢٠٠٤	٠ر٩٧٨٩	٠ر٨٥٢١	٠ر٩٩٢٤	٠ر٩٣٥٢	٠ر٩٩٢١	٠ر٩٢٦٩	٠ر٩٨٤٨	٠ر٨٨٤٢
٢٠٠٠ فأكثر	٨٢ر٤٦٧٨	١ر٠٠٠٠	١ر٠٠٠٠	١ر٠٠٠٠	١ر٠٠٠٠	١ر٠٠٠٠	١ر٠٠٠٠	١ر٠٠٠٠	١ر٠٠٠٠

المصدر:
حسبت من جدول (٣)

أولا : يختلف متوسط دخل الأسرة (اختلافاً يعتد به) فيما بين قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة إذ يبلغ متوسط دخل الأسرة ٦٨٤,٠ ج فى قطاع الحضر الفرعى (١) ، و ٥٦٩,٤ جنيهاً فى قطاع الحضر الفرعى (٢) و ٥١٣,٥ جنيهاً فى قطاع الحضر الفرعى (٣) . ومعنى ذلك أن أعلى متوسط دخل للأسرة يوجد فى المدن الثلاث الكبرى ، يأتى متوسط دخل الأسرة فى مدن الوجه البحرى ، وأخيراً يأتى متوسط دخل الأسرة فى مدن الوجه القبلى .

ثانياً : يتضح التفاوت فى متوسط دخل الأسرة فيما بين قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة إذا ماقارنا متوسط دخل الأسرة فى كل من قطاعى الحضر الفرعيين (٢) ، و (٣) بمتوسط دخل الأسرة فى قطاع الحضر الفرعيين (٢) ، (٣) بمتوسط دخل الأسرة فى قطاع الحضر الفرعى (١) . إذ نجد أن متوسط دخل الأسرة فى مدن الوجه القبلى يساوى فعلا ٣/٤ متوسط دخل الأسرة فى المدن الثلاث الكبرى . وفى مدن الوجه البحرى نجد أن متوسط دخل الأسرة يساوى ٨٣٪ من متوسط دخل الأسرة فى المدن الثلاث الكبرى .

ثالثاً : ويتضح من جدول (٤) أن أدنى شريحتين للدخل بضمان ٠,٩٦ ٪ من الأسر التى تعيش فى القاهرة والجيزة والإسكندرية ، و٠,٧٦ ٪ من الأسر التى تعيش فى مدن الوجه البحرى و١,٥٣٪ من الأسر التى تعيش فى مدن الوجه القبلى . ومعنى ذلك أن الفقر أكثر انتشاراً فى مدن الوجه القبلى بالمقارنة بالمدن الثلاث الكبرى وبمدن الوجه البحرى .

رابعاً : وبالنظر إلى أعلى شريحتين من الدخل فى جدول (٤) نجد أن قطاع الحضر الفرعى (١) يحصل على نصيب الأسد بالمقارنة إلى مدن الوجه البحرى ومدن الوجه القبلى من حيث عدد الأسر التى تقع فى هاتين الشريحتين من الدخل . بينما تقع ٦,٠ ٪ من إجمالى أسر المدن الثلاث فى هاتين الشريحتين من الدخل ، تبلغ هذه النسبة ٢,٢٩٪ و ٢,٣٧ ٪ فى مدن الوجه البحرى ومدن الوجه القبلى على التوالى . ومعنى ذلك أن الأسر الغنية نسبياً تتركز فى المدن الكبرى الثلاث فى مصر .

خامساً : ولمقارنة درجة تركز الدخل فى قطاعات الحضر الثلاث قنا بتقدير نسبة الدخل الذى يحصل عليه ١ ٪ من الأسر الواقعة فى أعلى شريحتين للدخل فى كل من قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة ووجدنا أن ١ ٪ من الأسر الواقعة فى هاتين الشريحتين تحصل على ٤,٤٪ من الدخل فى قطاع الحضر الفرعى (١) و ٥,١٤٪ فى قطاع الحضر الفرعى (٢) و ٥,٧٠٪ فى قطاع الحضر الفرعى (٣)(١٥) . وبناء على ذلك نجد أن تركز الدخل يبلغ أشده فى مدن الوجه القبلى ويبلغ أدناه

---

(١٥) حسبت هذه النسب من جدول (٤) بقسمة نسبة الدخل فى شريحتى الدخل العليا الى اجمالى الدخل فى القطاع على نسبة الأسر التى تقع فى هاتين الشريحتين بالنسبة الى اجمالى الأسر فى القطاع . وعلى ذلك فان هذه النسبة فى قطاع الحضر الفرعى (١) = ٢٦ر١٨ / ٦ر٠٠ = ٤ر٤ ، وفى قطاع الحضر الفرعى (٢) = ١١ر٨٧ / ٢ر٢٩ = ٥ر١٨ وفى قطاع الحضر الفرعى (٣) = ١٣ر٤٩ / ٢ر٣٧ = ٥ر٦٦

فى القاهرة والجيزة والإسكندرية بالرغم أن المدن الكبرى الثلاث بها أكبر نسبة من الأسر التى تقع فى شرائح الدخل العليا كما ذكر أعلاه .

سادساً : يبلغ معامل جينى ٠,٤٢٥ فى قطاع الحضر الفرعى (١)، و ٠,٣٥٠ فى قطاع الحضر الفرعى (٢) و ٠,٣٨٤ فى قطاع الحضر (٣). معنى ذلك أن أسوأ توزيع للدخل بين الأسر يوجد فى المدن الثلاث الكبرى ، وأفضل توزيع للدخل يوجد فى مدن الوجه البحرى .

وأخيراً ، بالنظر إلى مدى العدالة فى توزيع الدخل فيما بين قطاعات الحضر الثلاثة ، نجد أن المدن الكبرى الثلاث تحصل على نصيب الأسد كما هو متوقع . فرغم أن قطاع الحضر الفرعى (١) به ٥٤,٧٪ من سكان قطاع الحضر ككل ، فإنه يحصل على ٦٠,٠١٪ من إجمالى الدخل المحقق فى قطاع الحضر الفرعى (٢) ٢٩,٨٪ من أسر قطاع الحضر ككل ، يحصل على ٢٧,٢٢٪ فقط من إجمالى دخل الحضر . ويضم قطاع الحضر الفرعى (٣) ١٥,٥ من أسر الحضر ويحصل على ١٢,٧٧٪ من الدخل المحقق فى قطاع الحضر ككل (حسب من جدول ٣) . ومعنى ذلك أن كل ١ ٪ من الأسر القاطنة فى المدن الكبرى الثلاث تحصل فى المتوسط على ١,١٪ من دخل قطاع الحضر ككل ، بينما ١٪ من أسر كل من مدن الوجه البحرى والوجه القبلى تحصل على ٠,٩ ٪ و ٠,٨٪ من هذا الدخل فقط . ولكن ماهى الأسباب الرئيسية وراء هذا التفاوت الملحوظ فى توزيع الدخول داخل قطاع الحضر فى مصر ؟ ورغم أهمية هذا السؤال إلا أن الإجابة عليه ليس بمهمة سهلة بسبب عدم توافر البيانات الكافية على مستوى المحافظات حتى يمكننا أن نتعرف على أسباب هذا التفاوت القائم فى مستويات الدخول وتوزيعها فيما بين المدن الثلاث الكبرى ومدن الوجه البحرى ومدن الوجه القبلى . ولكن رغم ندرة البيانات هذه سنحاول أن نقدم بعض التفسيرات لهذه الظاهرة وسنعتمد فى هذا الخصوص على مصدرين للبيانات . المصدر الأول هو تعداد السكان لعام ١٩٧٦ الذى يتضمن توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة على مستوى المحافظات ، وذلك مع التفرقة بين الريف والحضر فى كل محافظة . أما المصدر الثانى فهو الأجور والعمالة وساعات العمل لعام ١٩٧٦[١٦] . والذى يتضمن بيانات عن الأجور الأسبوعية وعدد العمال والموظفين فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة على مستوى المحافظات ولكن دون التفرقة بين الحضر والريف كما حدث فى مصدر تعداد السكان . ويلاحظ أيضاً أن هذا المصدر الثانى يغطى فقط المنشآت الذى يعمل بها عشرة عمال وأكثر .

وباستعراض البيانات المتاحة فى هذين المصدرين ، يمكن تقديم التفسيرات التالية بخصوص ظاهرة التفاوت فى توزيع الدخول فيما بين قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة (أى داخل قطاع الحضر على المستوى القومى) :

---

(١٦) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، **الأجور والعمالة وساعات العمل ، ١٩٧٦** (القاهرة ، ١٩٨٠) .

جدول رقم : (٥)

توزيع سكان الحضر على مستوى
النشاط الاقتصادى /١٩٧٦ (٦ سنوات واكثر)

النشاط الاقتصادى	قطاع الحضر (١)		قطاع الحضر (٢)		قطاع الحضر (٣)		قطاع الحضر على المستوى القومى (١)	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١ - الزراعة وصيد السمك والبحر	٧٤ ٩١٦	١ ر٣	٢٠٨ ٦٢٦	١ ر١٦	١٧١ ٠٥٠	٤ ر٢٦	٤٥٤ ٥٩٢	٤ ر١٠
٢ - التعدين	١٠ ٥٨٣	٤ ر٠	٩ ٨٥٥	٨ ر٠	١ ٤١٠	٢ ر٠	٢١ ٨٤٨	٥ ر٠
٣ - الصناعات التحويلية	٦٦٩ ٩٣١	٥ ر٢٧	٢٩١ ٩٤٤	٥ ر٢٢	٨٤ ٩٣٢	١ ر١٣	١٠٤٦ ٧٩٧	٩ ر٢٣
٤ - الكهرباء والغاز والمياه	٢٦ ٩٩٠	١ ر١	١٠ ٣٠٥	٨ ر٠	٧ ٠٦٢	١ ر١	٤٤ ٣٥٧	٠ ر١
٥ - التشييد والبناء	١٩٣ ٥٣٨	٩ ر٧	٨٠ ٥٦١	٦ ر٢	٢٧ ٢٢٨	٢ ر٤	٣٠١ ٣٢٧	٦ ر٩
٦ - التجارة والمطاعم والفنادق	٣٥٣ ٩٥١	٥ ر١٤	١٧٠ ٤٧٣	١ ر١٣	٩٢ ٠٠٤	٢ ر١٤	٦١٦ ٤٢٦	١ ر٤
٧ - النقل والتخزين والمواصلات	٢١٤ ٩٨٤	٨ ر٨	١١٠ ١١٨	٥ ر٨	٤٦ ٨١٠	٢ ر٧	٣٧١ ٩١٢	٥ ر٨
٨ - التمويل والتأمينات وخدمات الاعمال	٤٦ ٦٠٣	٩ ر١	١٦ ٦٧٣	٣ ر١	٩ ١٢٠	٤ ر١	٧٢ ٣٩٦	٧ ر١
٩ - الخدمات	٧٨٥ ٠٥٧	٢ ر٣٢	٣٧١ ٣٩٨	٦ ر٢٨	١٥٢ ٠٣٧	٧ ر٢٩	١ ٣٤٨ ٤٩٢	٧ ر٣٠
١٠- أنشطة غير كاملة التوصيف	٦٣ ٧٩٤	٦ ر٢	٢٨ ٧٦١	٢ ر٢	١٥ ٣٧٤	٣ ر٢	١٠٧ ٩٢٩	٥ ر٢
١١- ذوى النشاط	٢ ٤٤٠ ٣٤٧	١٠٠ر٠	١ ٢٩٨ ٤٤١	١٠٠ر٠	٦٤٧ ٢٨٨	١٠٠ر٠	٤ ٣٨٦ ٠٧٦	١٠٠ر٠
١٢- ليس لهم نشاط	٥ ٠٣٢ ٣٣٩		٢ ٧٣٠ ٥٧٣		١ ٤١٨ ٠١٩		٩ ١٨١ ٩٣١	
١٣- اجمالى سكان الحضر (١١ + ١٢)	٧ ٤٧٣ ٦٨٦		٤ ٠٢٩ ٠١٤		٢ ٠٦٥ ٣٠٧		١٣ ٥٦٨ ٠٠٧	

(١) قطاع الحضر على المستوى القومى = قطاع الحضر (١) + قطاع الحضر (٢) + قطاع الحضر (٣) .

المصدر :

حسب من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، تعداد السكان ١٩٧٦ ، مرجع سابق ، جدول (٣) ، عرض ٨٥ - ٩٦ .

أولا : يختلف توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة فيما بين قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة (أنظر جدول (٥)) . وبها أن متوسط أجر العامل يتفاوت من نشاط اقتصادى إلى آخر (أنظر جدول (٦)) فعنى ذلك أن أحد أسباب التفاوت فى مستويات الدخول بين قطاعات الحضر الفرعية الثلاث يمكن أن يكون بسبب اختلاف تتدرج العمالة بين الأنشطة الاقتصادية ذات الأجر المتفاوت . وبالنظر إلى كيفية توزيع العمالة فى قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة على الزراعة ، والصناعة ، والخدمات — وهم الأنشطة الاقتصادية الثلاثة التى تستوعب أغلبية العمالة فى مصر — نجد من جدول (٥) أنه فى قطاع الحضر الفرعى (١) ، ٣٢,٢٪ من القوى العاملة به تعمل فى الخدمات و ٢٧,٥٪ تعمل بالصناعة و ٣,١٪ تعمل بالزراعة . أما فى قطاع الحضر الفرعى (٢) ، فنجد أن ٢٨,٦٪ من العمالة تعمل فى الخدمات و ٢٢,٥ ٪ تعمل بالصناعة و ١٦,١٪ تعمل بالزراعة وفى قطاع الحضر الفرعى (٣) ، تعمل ٢٩,٧٪ من القوى العاملة بالقطاع فى الخدمات و ١٣,١٪ فى الصناعة ٢٦,٤٪ فى الزراعة . وبالنظر إلى مدى التفاوت فى الأجر فيما بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة كما يبينه لنا جدول (٦) نجد أن متوسط الأجر الأسبوعى فى الزراعة ٥,٣٢ جنيهاً وفى الصناعة ٧,٣٧ جنيهاً وفى الخدمات ٩,٠٥ جنيهاً . ومعنى ذلك أن من بين الأسباب التى يمكن أن تفسر ارتفاع متوسط دخل الأسرة فى قطاع الحضر الفرعى (١) بالمقارنة بقطاعى الحضر الفرعيين (٢) و (٣) ، أن ٣,١٪ فقط من القوى العاملة به تعمل فى أقل الأنشطة الاقتصادية دخلا ، وهى الزراعة(١٧) ، بينما يعمل ٥٩,٧ ٪ من العمالة فيه فى الصناعة والخدمات ، وهما من أكثر الأنشطة الاقتصادية دخلا . أما فى قطاعى الحضر (٢) و (٣) ، فنجد أن جزءاً يعتد به من العمالة فى كل منهما يعمل فى الزراعة حيث الدخل المنخفض . فمثلا ، ١٦,١٪ من العمالة فى مدن الوجه البحرى و ٢٦,٤٪ من العمالة فى مدن الوجه القبلى تعمل فى الزراعة ، بينما يعمل فى الصناعة والخدمات ٥١,١٪ من العمالة فى مدن الوجه البحرى و ٤٢,٨٪ من العمالة فى مدن الوجه القبلى .

ثانياً : أحد العوامل الأخرى التى يمكن أن تفسر سبب التفاوت فى مستويات الدخول بين قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة هوالاختلاف فى نسبة العمالة إلى الموظفين حيث أن متوسط أجر الموظف فى المنشآت ذات العشر عمال وأكثر يبلغ حوالى ضعف متوسط أجر العامل فى هذه المنشآت (أنظر جدول ٦) . فمثلا بينما يبلغ متوسط الأجر الأسبوعى للموظف فى قطاع الخدمات عام ١٩٧٦ (١٣,٩٨ ج) نجد أن متوسط الأجر الأسبوعى للعامل فى نفس النشاط الاقتصادى يبلغ ٥,٩٣ جنيهاً فقط . وفى الصناعة يبلغ متوسط الأجر الأسبوعى للموظف ١٠,٨٤ جنيهاً بالمقارنة إلى ٦,٦٣ جنيهاً للعامل ، وهذا فى بقية الأنشطة الاقتصادية . وبوجود هذه الفجوة الكبيرة بين متوسط الأجر الأسبوعى للعامل والموظف يكون من المتوقع أن قطاع

(١٧) يلاحظ ان الوضع فى قطاع الزراعة فى الوقت الحالى يختلف كثيرا عما كان عليه الوضع فى ١٩٧٦ . حيث ارتفعت الأجور فى الزراعة ارتفاعا كبيرا وتحسن كثيرا وضعها النسبى بين الأنشطة الاقتصادية الأخرى من حيث الدخل المحقق

جدول رقم : (٦)

متوسط الأجر الاسبوعى للعمال والموظفين على
مستوى النشاط الاقتصادى
((منشآت ذات العشرة عمال وأكثر))

النشاط الاقتصادى	الذكور من العمال		الذكور من الموظفين		الذكور من العمال والموظفين	
	متوسط الاجر الاسبوعى (بالجنيه)	ال ترتيب	متوسط الأجر الاسبوعى (بالجنيه)	ال ترتيب	متوسط الأجر الاسبوعى (بالجنيه)	ال ترتيب
١ - الزراعه	١٠ ر ٤	٨	٤٤ ر ٧	٨	٣٢ ر ٥	٨
٢ - التعدين	٧٤ ر ٩	١	١٤ ر ١٨	١	٥١ ر ١١	١
٣ - الصناعة التحويليه	٦٣ ر ٦	٣	٨٤ ر ١٠	٥	٣٧ ر ٧	٦
٤ - التشييد والبناء	٢٥ ر ٦	٥	١٣ ر ١٠	٧	٣٤ ر ٧	٧
٥ - التجارة والمطاعم والفنادق	٥١ ر ٦	٤	٧٧ ر ١١	٣	٧١ ر ٨	٤
٦ - المواصلات والنقل والتخزين	٨٢ ر ٦	٢	٨٢ ر ١٠	٦	٠٥ ر ٨	٥
٧ - التمويل والتأمينات	٣٦ ر ٥	٧	٠٤ ر ١١	٤	٥٥ ر ٩	٢
٨ - الخدمات	٩٣ ر ٥	٦	٩٨ ر ١٣	٢	٠٥ ر ٩	٣

للمصدر :
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، العمالة والأجور وساعات العمل ، ١٩٧٦ ، مرجع سابق ، جدول (٨) ، ص ص ٦٤ - ١٠٠

الحضر أى النسبة الأعلى من العمال بالمقارنة بالموظفين يكون هو القطاع ذى متوسط الدخل الأقل نسبياً عن قطاعى الحضر الأخريين . ولكن باستعراض نسبة العمال إلى الموظفين فى قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة كما هو متضمن فى جدول (٧) ، وجدنا أن أقل نسبة من العمال توجد فى مدن الوجه القبلى (قطاع الحضر الفرعى (٣)) ، ثم يليه ترتيباً المدن الثلاث الكبرى فى مصر (قطاع الحضر الفرعى (١) ثم أخيراً يأتى مدن قطاع الوجه البحرى (قطاع الحضر الفرعى(٢)) وهذا الترتيب يتعارض مع ترتيب هذهالقطاعات الثلاث من حيث متوسط الدخل فيها حيث أن أعلى متوسط دخل للأسرة يوجد فى قطاع الحضر الفرعى (١) ، ثم يليه قطاع الحضر الفرعى (٢) ثم يأتى ، أخيراً ، قطاع الحضر الفرعى (٣) الذى يضم أقل نسبة منالعمال .وأحد التفسيرات المحتملة لارتفاع متوسط دخل الأسرة فى قطاع الحضر الفرعى (١) بالمقارنة إلى قطاع الحضر الفرعى (٣) رغم أن الأول يضم نسبة أقل من العمال بالمقارنة إلى الثانى وجود عدد كبير من العمال المهرة فى القطاع (١) بالمقارنة إلى القطاع (٣) . وكما نعلم فإن أجر العامل الماهر يزيد عن متوسط أجر الموظف بصفة عامة .

ثالثـــاً : أحد الأسباب المحتملة لتفسير ظاهرة التفاوت فى مستويات الدخول بين قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة هو تفاوت هذه القطاعات كمناطق جذب للهجرة الداخلية . والمقصود بذلك أن أكثر المناطق جذباً للهجرة الداخلية من المتوقع أن تكون أكثر المناطق ارتفاعاً من حيث مستويات الدخول وذلك لأن الذين يهاجرون يكونوا عادة من السكان ذوى النوعية الأفضل نسبياً من حيث المهارات والقدارات(١٨) . وتطبيقاً لهذه الفكرة فن الطبيعى أن يكون قطاع الحضر الفرعى (١) أكثر قطاعات دخل لأن القاهرة والجيزة والإسكندرية أكثر المناطق جذباً للهجرة الداخلية .

رابعاً : الجزء الأكبر من استثمارات الحكومة يوجه دائماً إلىالمدن الثلاث الكبرى بالمقارنة إلى مدن الوجه البحرى ومدن الوجه القبلى . فمثلا باستعراض بيانات توزيع الاستثمارات على المحافظات المختلفة كما جاءت فى برنامج التصنيع ١٩٥٧ — ٦٠ ، وفى الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠/٦١ — ١٩٦٤/٦٥ ، وفى الخطة الخمسية ١٩٧٨ — ١٩٨٢ ، نجد أن نسبة الاستثمارات المخطط توجيهها إلى محافظتى القاهرة والإسكندرية بالنسبة إلى إجمالى الاستثمارات على المستوى القومى ، بلغت ٤٨,٧ ٪ ، ٤٣,٠ ٪ ، و ٤٢,٤ ٪ على التوالى(١٩) . ورغم أن هذه البيانات تبين الاستثمارات المخطط تنفيذها وليست المنفذة فعلا ، إلا أنها تمثل مؤشراً جيداً لكيفية توزيع الاستثمارات الحكومية فيما بين المحافظات المختلفة . فإذاكانت محافظتا القاهرة والإسكندرية تحصلان على نصيب الأسد فى الاستثمارات الحكومية ، وهى تمثل الجزء الأكبر من الاستثمار على

---

(١٨) د. أ. الكيلانى ، ود. م. عبد المقصود ، التفاوت الاقليمى فى مصر ، **مذكرة رقم ١٣٢٤** ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٤ — ٥

(١٩) انظر ، وزارة التخطيط ، **الاستراتيجية العامة للتنمية الاقليمية ٨٢/١٩٨١ — ٨٥/١٩٨٤** ، مجلد ٧٩ القاهرة ، ١٩٨٠ ، جدول (٦) ، ص ٤١

جدول رقم : (٧)

النسبة المئوية للعمال الى اجمالى العمالة
فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى القطاعات الثلاث
(حضر + ريف) * - المنشآت ذات العشرة عمال وأكثر
((≠))

النشاط الاقتصادى	القطاع (١)	القطاع (٢)	القطاع (٣)	المستوى القومى (اجمالى القطاعات الثلاث)
١ - الزراعة والصيد	٥ ر ٤٥	٨ ر ٧١	٦ ر ٦٩	٣ ر ٦١
٢ - التعدين	٥ ر ٦٧	٥ ر ٨٦	٠ ر ٩٠	٦ ر ٧٨
٣ - الصناعة التحويلية	٢ ر ٨٠	٢ ر ٨٤	٦ ر ٧٦	٥ ر ٨١
٤ - التشييد والبناء	٤ ر ٧٢	٦ ر ٧٧	٧ ر ٧٧	٩ ر ٧٣
٥ - التجارة والمطاعم والفنادق	١ ر ٥١	٤ ر ٦٢	١ ر ٦١	١ ر ٥٤
٦ - المواصلات والنقل والتخزين	٢ ر ٦٥	٣ ر ٦٦	٥ ر ٦١	٢ ر ٦٥
٧ - التمويل والتأمينات	٧ ر ١٩	٢ ر ٢١	٩ ر ٢٥	٢ ر ٢١
٨ - الخدمات	٠ ر ٤٧	٩ ر ٥٢	٨ ر ٥٠	٠ ر ٤٨
٩ - المستوى القومى - اجمالى الأنشطة الاقتصادية	٢ ر ٧١	٦ ر ٧٨	٩ ر ٦٥	٣ ر ٧٣

البيانات فى المصدر لبست مقسمه الى حضر وريف على مستوى المحافظات .

المصدر والهوامش :

- يتكون القطاع (١) من المحافظات : القاهرة ، الجيزة (حضر ، ريف) ، الاسكندرية .
- يتكون القطاع (٢) من المناطق الحضرية والريفية فى المحافظات التالية : بور سعيد ، السويس ، دمياط ، الدقهلية ، الشرقية ، القليوبية ، كفر الشيخ ، الغربية ، المنوفية ، البحيرة ، الاسماعيلية ، البحر الاحمر ، مطروح .
- يتكون القطاع (٣) من المناطق الحضرية والريفية فى المحافظات التالية : بنى سويف ، الفيوم ، المنيا ، اسيوط ، سوهاج ، قنا ، اسوان .

المصدر :

حسب من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، العمالة والأجور وساعات العمل ، ١٩٧٦ ، مصدر سابق ، جدول (٨) ، ص ص ٦٤ - ١٠٠ .

المستوى القومى ، فإنه من المتوقع أن تكون الدخول المتولدة فى قطاع الحضر الفرعى (١) أعلى فى المتوسط من الدخول المتولدة فى قطاعى الحضر الفرعيين (٢) و (٣) نتيجة لأثر المضاعف .

(ب) التفاوت فى توزيع الدخل فى قطاع الحضر الفرعى (١) :

بناء على معامل جينى ، فإن توزيع الدخل فى قطاع الحضر الفرعى (١) أكثر سوءاً بالمقارنة بتوزيع الدخل فى قطاعى الحضر الفرعيين (٢) و(٣) . ولذلك ، فلقد قنا بمحاولة لبحث مدى التفاوت فى توزيع الدخل داخل قطاع الحضر الفرعى (١) نفسه . ولتحقيق ذلك قنا باستخراج بيانات الدخل المتضمنة فى بعض الدراسات الاجتماعية التى أجريت على بعض الأحياء الفقيرة فى مدينة القاهرة . ومن المهم الإشارة هنا إلى أن هذه البيانات وجدت بأشكال متفرقة فى هذه الدراسات الاجتماعية ، ولذلك فإنه يجب أخذها بقدر كبير من الحذر . ولكن على الرغم من ذلك ، فإن هذه البيانات مازالت مفيدة فى إعطائنا صورة تقريبية عن توزيع الدخل فى هذه الأحياء . ويبين جدول (٨) توزيع الدخل فى بعض الأحياء الفقيرة فى مدينة القاهرة ، وهى أكبر المدن الثلاث المكونة لقطاع الحضر الفرعى (١) ، وذلك فى عامى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ . هذه الأحياء هى قسم الوايلى والقللى ، وبعض العزب فى حلوان وعين شمس .

مصدر وهوامش جدول (٨) :

(١) حسب هذا العمود بقسمة عدد الأسر فى العينة فى كل شياخة على إجمالى عدد الأسر فى الشياخة. ولقد حسب عدد الأسر فى كل شياخة بقسمة عدد سكان الشياخة (العمود (١) فى الجدول) على متوسط حجم الأسرة (العمود (٨) فى الجدول) .

(٢) عدد السكان فى الأحياء المختلفة فى قسم الوايلى (عمود (١) فى الجدول) يشير إلى عام ١٩٧٦ ، حيث أخذ عدد السكان من تعداد السكان لعام ١٩٧٦ .

(٣) مجموع التوزيع النسبى للسكان على شرائح الدخل فى هذا الحى – كما جاء فى المصدر – لايصل إلى ١٠٠,٠ ٪ كما هو المفروض أن يكون . ويرجع السبب فى ذلك إلى أن ٥,٧٪ من الأسر وضعوا فى فئة « الدخل غير المحدود » .

(٤) يتكون حى « العباسية » من أربع شياخات ، هى العباسية البحرية العباسية الشرقية ، العباسية الغربية ، والعباسية القبلية ، ولقد استخدم الوسط الحسابى المرجح للشياخات الأربعة لملأ الخانات الخاصة بحى العباسية فى الجدول . واستخدم كأوزان لترجيح عدد السكان فى كل من الشياخات الأربعة المكونة لحى العباسية ، وذلك من تعداد السكان لعام ١٩٧٦ ، مجلد محافظة القاهرة .

جدول رقم : (٨)

توزيع دخل الأسر فى بعض الأحياء الفقيرة
فى محافظة القاهـرة (٪)

المنطقة	السكان (فرد) (١)	أقل من ٢٤٠ جنيها (٢)	٢٤٠ جنيها (٣)	٤٨٠ جنيها (٤)	٧٢٠ جنيها (٥)	١٢٠٠ جنيها (٦)	متوسط دخل الأسرة بالجنيه (٧)	متوسط حجم الأسرة / فرد (٨)	حجم العينة (١) ٪ (٩)
١ - قسم الوايلى : (١٩٧٨)(٢)									
الدمرداش	١١٣٥١	٣ر١٦	٩ر٢	٦ر٢٥	٩ر٢٧	٣ر٩	٨ر٦٢٢	٠ر٦	٣٠ر٢
الزعفران (٣)	٨٠٦٦	٩ر٤٢	١ر٣٧	٩ر٢	–	–	٠ر٢٩٤	٣ر٦	٧ر٢
العباسية (٤)	٥٢٠٨٩	٩ر٣٤	٣ر٢٦	١ر١٦	٧ر١٨	٠ر٤	٢ر٦١٣	٩ر٥	٠ر٣
المحمدى	٦١٤١	٢ر٤٣	٧ر٢٢	٩ر١٥	١ر٩	٢ر٩	٤ر٤٨٢	٦ر٥	٠ر٤
بين الحنانين (٥)	٨٤٤١	٦ر٣١	٦ر٣١	٧ر٣٧	٢ر٣	–	٤ر٤٠٤	٨ر٥	٦ر٢
السرايات	١٢٣١٤	٣ر٨	٤ر١٩	٥ر٢٥	٨ر٢٧	٠ر١٩	٨ر٨٦٢	٥٠ر٥	٦ر١
حنانين الوايلى	١٨٦٤٣	٨ر١١	٩ر٤١	٦ر٢٢	٨ر١٠	٩ر١٢	٢ر٥٩٥	١ر٦	٠ر٣
كوبرى القبه	٩٨٤٧	٤ر١٨	٥ر٢٦	٤ر٢٠	٥ر٢٤	٢ر١٠	٦ر٦٠٩	٩ر٥	٩ر٢
الاجمالى (٦)	١٢٦٨٩٢	٧ر٢٦	٣ر٢٨	٧ر١٩	٠ر١٧	٤ر٧	٨ر٥٩٤	٩ر٥	٨ر٢ (٧)
٢ - القللى : (١٩٧٧) : قسم الأزبكية	٨٩٢٤	٠ر١٣	٦ر٣٠	٠ر٢٥	١ر٢٣	٣ر٨	٦٢١ر٦ (٨)	٩ر٥ (٩)	٤ر٢٦
٣ - عزب حلوان وعين شمس (١٩٧٩)				٧٢٠ جنيها وأكثر					
عرب غنيم	٢٦٩٠٠	٨ر٢٤	٨ر٤٨	٢ر١٩	٢ر٧		٠ر٤٩٢	٦ر٢	٨ر٥
عرب راشد	١٠٨٠٠	٥ر١٧	٠ر٥٠	٥ر٢٣	٠ر١٠		٢ر٤٨١	٥ر٩	١٠ر٩
منشية ناصر	٢١٧٠٠	٧ر٢٤	٣ر٤٥	٠ر٣٠	٠ر١٠		٨ر٤٦٦	٥ر٧	٣ر٩
عرب كفر العلو	٦٩٠٠	٠ر٢٤	٠ر٥٠	٠ر١٨	٠ر٨		٠ر٥٥٢	٥ر٩	١٢ر٨
زين	٨٠٠٠	٠ر١٤	٠ر٤٧	٠ر٢٦	٠ر١٣		٢ر٥٠٥	٥ر٨	٧ر٣
اجمالى عزب حلوان (١٠)	٧٤٣٠٠	٥ر٢٢	٩ر٤٧	٥ر٢٠	١ر٩		٠ر٤٩٠	٥ر٩	
الأباصيرى (عين شمس)	١٦١٠٠	٤ر١٤	٦ر٤٧	٠ر٢٠	٠ر١٨		٢ر٥٦٥	٥ر٦	٧ر٨

(٥) يلاحظ أن مجموع الأنصبة النسبية للأسر فى شرائح الدخل المختلفة فى هذا الحى تصل إلى ١٠٤,١٪ فى المصدر المأخوذ منه هذه البيانات ، وهذا يعنى وجود خطأ فى البيانات المنشورة حيث أن المجموع كان يجب أن يساوى ١٠٠ ٪ فقط .

(٦) يمثل الوسط المرجح للأحياء الثمانية . واستخدام سكان هذه الأحياء (فى العمود (١) فى الجدول) كأوزان للترجيح .

(٧) كان حجم العينة ٥٩٩ أسرة فى الأحياء الثمانية فى قسم الوايلى .

(٨) متوسط دخل الأسرة غير موجود بالمصدر . وتم تقديره بضرب النصيب النسبى للأسر فى كل شريحة دخل بنقطةالوسط فى شريحة الدخل موضع الاعتبار ثم قسمة المجموع على ١٠٠ ، ولقد افترض أن متوسط الدخل فى شريحة الدخل العليا هو ١٥٠٠ جنيهاً فى السنة .

(٩) متوسط حجم الأسرة فى القللى غير معطى فى المصدر . ولقد افترضنا أن متوسط حجم الأسرة فى هذا الحى يساوى متوسط حجمالأسرة على مستوى الأحياء كلها المتضمنة فى الجدول ، أى يساوى ٥,٩ فرد .

(١٠) متوسط دخل الأسرة فى كل شريحة للدخل يساوى الوسط المرجع لمتوسط دخول الأسر فى الخمس عزب . واستخدم السكان فى العزب الخمس كأوزان للترجيح .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان ، النتائج التفصيلية ، محافظة القاهرة ، القاهرة ١٩٧٨ ، ومركز دراسات المرأة والتنمية ، كلية الدراسات الإنسانية بجامعة الأزهر بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف) ، بحث احتياجات المرأة المصرية فى المجتمع الحضرى ، حى الوايلى – القاهرة ، التقرير الرئيسى ، ١٩٨٠ ، والمراجع الإنجليزية التالية :

The Higher Institute of Social Work, a joint project with S.R.S., H.E.W. Washington, Development of Model of Integrated Community Development, program in an Urban District in Cairo (Colaly), First Year Report, Part 1 and 2; and Center for Social and Criminological Research and others, Case Study of Urban Settlements, seven volumes, Cairo 1979.

ويتضح من جدول (٨) أن هناك فارق يعتد به بين نمط توزيع الدخل فى هذه الأحياء الفقيرة وبين النمط السائد فى قطاع الحضر الفرعى (١) كما هو متضمن فى جدول (٣) . وهناك نقطتان رئيسيتان نود الإشارة إليهما بهذا الخصوص :

أولا : بينما تبلغ نسبة الأسر التى تحصل على متوسطدخل ١٣٠,٢٣ جنيهاً أو أقل ٥,٢٪ من إجمالى الأسر فى قطاع الحضر الفرعى (١) ، نجد أن نسبةالأسر التى تحصل على متوسط دخل ١٢٠ جنيهاً (٢٠) أو أقل تزيد كثيراً فى الأحياء الفقيرة المتضمنة فى جدول (٨) .

فنسبة الأسر التى تقع فى هذه الشريحة الدنيا من الدخل فى الأحياء الفقيرة محل بحثنا تتراوح بين ١٣ ٪ من إجمالى الأسر التى تعيش فى حى القللى (بإجمالى سكان ٨٩٢٤ فرد) و ٢٦,٧٪ من الأسر التى تعيش فى حى قسم الوايلى (ويشمل ١٢٦,٨٩٢ من السكان) . وفى الحيين الأخريين، نجد أن هذه النسبة تصل إلى ٢٢,٥ ٪ من إجمالى الأسر فى عزب حلوان و ١٤,٤ ٪ من إجمالى الأسر فى الأباصيرى فى عين شمس . وجدير بالذكر أن متوسط حجم الأسرة فى هذه الأحياء الفقيرة ٥,٦ فرد و ٥,٩ فرد وهو أكبر من متوسط حجم الأسرة فى قطاع الحضر ككل وهو ٤,٩ فرد ، وذلك بناء على تعداد السكان لعام ١٩٧٦ . وهذا لايعنى فقط أن هذه الأحياء تشمل نسبة أعلى من الأسر الفقيرة بالمقارنة إلى قطاع الحضر الفرعى (١)، وإنما يعنى أيضاً أن متوسط دخل الفرد فى الأسر فى هذه الأحياء الفقيرة أقل من متوسط دخل الفرد فى الأسر التى تقع فى أدنى شرائح الدخل فى قطاع الحضر الفرعى (١) .

ثانيــاً : يشير جدول (٨) إلى أن نسبة الأسر التى تقع فى أعلى شريحتين للدخل فى هذه الأحياء الفقيرة – أى الأسر ذات متوسط دخل يبلغ ٩٦٠ جنيهاً[٢١] أو أكثر – تبلغ ٢٤,٤٪ من إجمالى أسر قسم الوايلى ٣١,٤ ٪ فى القللى ، و ٩,١٪ فى عزب حلوان ، و ١٨,٠ ٪ فى الأباصيرى بعين شمس . وبمقارنة ذلك بالوضع فى قطاع الحضر الفرعى (١) نجد أن الأسر التى تقع فى شرائح الدخل ٩٥٥,١٥ جنيهاً أو أكثر تمثل ٢٠,٩ ٪ من إجمالى أسر قطاع ومعنى ذلك أن نسبة الأسر التى تقع فى شرائح الدخل العليا فى هذه الأحياء الفقيرة – باستثناء حلوان – إما أنها قريبة إلى النسبة السائدة على مستوى قطاع الحضر الفرعى (١) ككل (كما هو الحال فى حالة الأباصيرى) أو أن هذه النسبة تزيد كثيراً عن النسبة المقارنة فى قطاع الحضر الفرعى (١) كما هو الحال فى حالتى قسم الوايلى والقللى . هذا الوضع ليس مثيراً للدهشة كما قد يبدو للوهلة الأولى . بالعكس ، هذا الوضع يبدو متوقعاً تماماً لأى باحث على دراية بالتغيرات الكبيرة التى حدثت فى الاقتصاد المصرى فيما بعد ١٩٧٤ . وأحد هذه التغيرات الهامة التى تخص موضوعنا هنا هى القفزة الكبيرة فى أجور العمالة الماهرة ونصف الماهرة بالمقارنة إلى أجور الموظفين العاملين على الأخص فى الحكومة والقطاع العام .

وبما أن سكان هذه الأحياء الفقيرة يتمثلون ، أساساً ، فى العمال العاديين ذوى الدخول المنخفضة جنباً إلى جنب مع العمال المهرة ونصف المهرة ذوى الدخول المرتفعة ، لذلك فإنه من الطبيعى أن تضم هذه الأحياء الفقراء الذين يعيشون بالكاد جنباً إلى جنب مع الأغنياء من العمال المهرة ونصف المهرة . فرغم الارتفاع الكبير الذى حدث فى دخول العمالة الماهرة إلا أن الكثيرين منهم مازال يفضل الاستمرار فى المعيشة فى هذه الأحياء التى نشأوا فيها وتربطهم بأهلها روابط الألفة والتفاهم لوحدة الخلفية الثقافية والاجتماعية .

---

(٢٠) ١٢٠ جنيها يشمل نقطة الوسط فى شريحة الدخل الأولى فى جدول (٨)
(٢١) ٦٩٠ جنيها يمثل نقطة الوسط فى الشريحة قبل الأخيرة لأعلى دخل فى جدول (٨)

٥ ــ الخلاصـــــة :

اتضح مما سبق أن هناك تفاوتاً فى مستويات الدخول وتوزيعها فيما بين قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة ، وذلك بناء على بيانات١٩٧٦ . فبينما يبلغ متوسطدخلالأسرة ٦٨٤ جنيهاً فى القاهرة والجيزة (حضر) والإسكندرية (قطاع الحضر الفرعى (١)) ، نجد أن متوسط دخل الأسرة يبلغ ٥٦٩,٤ جنيهاً ، فى مدن الوجه البحرى (قطاع الحضر الفرعى (٢)) و٥١٣,٥ جنيهاً فى مدن الوجه القبلى (قطاعالحضر الفرعى(٣)) . كما نجد أن نمط توزيع الدخل يتفاوت فيما بين هذه القطاعات الحضرية الفرعية الثلاثة كما يعبر عنه معامل جينى . إذ نجد أن توزيع الدخل أكثر سوءاً فى المدن الثلاث الكبرى ، حيث معامل جينى ٠,٤٢٥ ، وأقل فى مدن الوجه البحرى ، حيث يبلغ معامل جينى ٠,٣٥٠ .

والسؤال المطروح الآن هو هل هذا القدر من التفاوت فى مستويات وتوزيع الدخول فيما بين قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة يبرر ، اقتصادياً واجتماعياً ، التفرقة بين السياسة المالية التى تتبع فيها من ضرائب ودعم ؟ والإجابة على هذا السؤال ليس بالمهمة السهلة حتى بعد التائج التى توصلنا إليها فى هذا البحث . ويرجع ذلك إلى ثلاث أسباب رئيسية : ــ

أولا : تقديرات توزيع الدخل هذه تشير إلى عام ١٩٧٦ . وقد يكون الوضع النسبى لقطاعات الحضر الفرعية الثلاث قد تغير جوهرياً خلال التسع سنوات التالية لعام ١٩٧٦ ، خاصة أن هذه الحقبة من الزمن شهدت تغيرات جوهرية منحيث تشجيع القطاع الخاص وزيادة هجرة العمالة إلى الدول العربية . ولا شك أن لهذه التغيرات أثرها على مستويات الدخول وتوزيعها فى قطاعات الحضر الفرعية الثلاثة ، وعلى مستوى الجمهورية ككل . وعدم توفر بيانات عن توزيع الدخل أو حتى ميزانية الأسرة فى الثمانينات يجعلنا غير قادرين ، مع الأسف ، على تقديم أى تقديرات لتوزيع الدخل عند نقطة زمنية حديثة نسبياً .

ثانياً : التمييز فى السياسة المالية ،إن وجد ، يكون علىمستوى المحافظة . ولذلك فإن مزيداً من البحث مطلوب لمعرفة مدى التفاوت فى توزيع الدخل فيما بين ريف القطاع الفرعى (٢) وريف القطاع الفرعى (٣) .

ثالثــاً : لابد من القيامبدراسة جادة تحدد ، بناء على معايير موضوعية ، مستوى التفاوت الاقتصادى الذى يمكن قبوله فيما بين المحافظات بحيث أن أى زيادة عن هذا المستوى إنما يعنى بالضرورة التمييز فى السياسة المالية من ضرائب ودعم ، تحقيقاً لمبدأ العدالة الاقتصاديةوالاجتماعية داخل المجتمع الواحد .

والخلاصة أن ما توصلنا إليه فى هذا البحث لايعتبر كافياً ، فى تصورنا لدعوة واضعى السياسة المالية للتمييز فيما بين محافظات الجمهورية . فرغم ما توصلنا إليه من وجود تفاوت واضح فى توزيع الدخل فيما بين المدن الثلاث الكبرى ومدن الوجه البحرى ومدن الوجه القبلى ، إلا أن هذا البحث يجب أن ينظر إليه على أنه مجرد خطوة أولى ، يجب أن يتلوها العديد منالخطوات إذا ما أردنا أن نلقى الضوء على أبعاد التفاوت الإقليمى داخل جمهورية مصر العربية بهدف تصحيح هذا التفاوت بالسياسات الاقتصادية الملائمة .

مداخل العمل التنموى
والأكترية الفقيرة

الدكتور/ وجدى حسين
أستاذ اقتصاد ، وكيل كلية التجارة
جامعة المنصورة

مقدمة :

فى أزمنة قديمة كان الحديث عن حقوق الانسان فى الحياة والحرية والمساواة وغيرها ، يعد من قبيل التذمر الثورى ، الـذى تسارع الرجعية ومراكز النفوذ القائمة للتصدى له ومقاومته ، بل وحصاره وقمعه .

وعلى طريق التقدم الحضارى للمجتمع الانسانى تبلورت وأرسيت عبر كفاح طويل ، مبـادىء وقيم تضـمنها اعـلان حقـوق الانسـان ، وأعلنتها الدساتير الوطنية ثم المواثيق الدولية فى شـكل حقوق للانسان يتحتم الالتزام العـام بهـا ومراعاتهـا من كافة الأطـراف دولا كانت أم جماعات أم أفراد . وكلل ميثاق الأمم المتحدة ذلك على مستوى التعـاون الدولى ، بما تضمنه النص فى ديباجته من تأكيـد الايمـان بحقوق الأفـراد والدول على وجه التساوى فضـلا عن استهداف تحقيق العدالة واحترام الالتزامات ودفع الرقى الاجتماعى قدما ورفع مسـتوى المعيشـة فى جو من الحرية(١) .

وفى غمار هـذا التقدم الحضارى حظى موضوع رفاهية الانسان باهتمام المفكرين وسياسات وخطط التطوير الاقتصادى والاجتماعى ، وغصت الكتابات المختلفة النزعات والاتجاهات بتعريفات متباينة لمعنى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية التى يستهدف المجتمع الانسانى تحقيقها لأفراده . ودخل الموضوع فى دائرة جـدال بين اتجاهات فكرية فلسفية وسياسية ، مما لا محل للتعرض له هنا .

وفى نطاق الدراسة الاقتصادية بدأ الاهتمام منذ منتصف القرن العشرين بظاهرة التخلف الاقتصادى والتصدى لها عن طريق جهود التنمية الاقتصادية، وكانت النظريات المختلفة ـ منذ الفكر الاقتصـادى الكلاسيكى قد تناولت بالاشارة أو التفصيل موضوع النمـو الاقتصـادى وعوامله . وانجلى فى

---

(١) تراجع ديباجته ميثاق الأمم المتحدة ، ونص المادة ٥٥ فى صدد التعاون الدولى الاقتصـادى والاجتماعى

اذهان الاقتصاديين حديثا الفـــارق بين النمو **Growth** الـــذى مرت به تجارب الغرب الاقتصادية فى صورة زيادة الانتاج الحقيقى للمجتمع تعتمد على تطور تلقائى لعناصر الانتاج أو التقدم الفنى أو تراكم رأس المـــال ، وبين التنمية الاقتصادية **Economic development** كعمليـــة تغيير هيـــكلى فى تركيب القطاعات الانتاجية وأساليب وفنون الانتاج تؤدى على وجه ارادى مخطط للارتفاع بالقدرة الانتاجية للاقتصاد(٢) .

ولمـــا كانت عملية التنمية الاقتصادية هى فى جوهرها وهدفها النهائى تحسينا لمعيشة الانسان ونهوضا بمستوى رفاهيته الاقتصادية والاجتماعية ، كان لزاما عن دراسات التنمية أن تتفحص وتحلل عـــلاقة جهـــود التنمية ووسائلها وانجازاتها ، ببلوغ ذلك الهدف : رفاهية الانسان .

وحيث ان استخدام المـــوارد الاقتصادية المتاحة ، على مســـتوى الاقتصاد القومى — فى ظل النظم الاقتصادية المختلفة — أو على المستوى العالمى ، لم يســـلم من أوجه قصـــور تتمثل أحيانا فى تبديد لبعض الموارد أو سوء استخدامها ، بتوجيهها مثـــلا لأغراض التســـليح أو التدمير على حساب اشباع الحاجات المدنية التى قد يكون بعضها من قبيل الضروريات المعيشية — كما لم يسلم تطبيق النظم الاقتصادية المختلفة من اختـــلاف فى توزيع مكاسب النمو وانجازات التنمية ســـواء على مســـتوى الدول أو مستوى فئات المجتمع أو أفراده .

لذا فان الوقوف عند واقع انجازات التنمية الاقتصادية فى ظل المفاهيم التقليدية لها ، وتحرى نظرة جديدة للعمل الانمائى تشـــتمل على المداخل المعبرة عن تطلعات المجتمع الانسانى لأوضاع اقتصادية أفضل ، تتحقق من خلالها الرفاهية ويســـود الســـلام ، يصبح ضرورة فى نظر الكاتب — لاستكمال مسيرة جهـــود التنمية — ســـواء على مستوى الاقتصاد القومى أو الاقتصاد العالمى — على أساس ســـليم يرعى ما استقر فى وجـــدان المجتمع البشرى من قيم هى جوهر حقوق الانسان — حقوق الأغلبية — فى الحرية والمساواة والأمن والرفاهية ، وليس فحسب زيادة الثراء أو القوة الاقتصادية ، مما قد يستأثر به من هم أصلا ذووا الثراء أو أصـــحاب مراكز القوة من أفراد أو جماعات أو دول .

ذلك هو شغل هـــذه الورقة ، مما يتضمن مرورا بالعناصر التالية :

المبحث الأول : الواقع الراهن لظاهرة التخلف الاقتصادى ومنشأها :

١ — تدنى مستويات المعيشة والتفاوت فى درجات الرفاهية .

---

(٢) راجع للمؤلف : التخلف والانماء الاقتصادى ، ١٩٨٥ ، مكتبة الجلاء الجديدة المنصورة ، ص ٧٨ وما بعدها

٢ ــ التنمية تملك القدرة الانتاجية لا زيادة الثروة .

٣ ــ أوضاع الاقتصاد الدولى وجذور ظاهرة التخلف .

المبحث الثانى : الرفاهية ومداخل حديثة للتنمية الاقتصادية :

١ ــ تطور مفهوم الرفاهية والمعايير التكميلية للتخلف والتقدم .

٢ ــ عدم ملاءمة نماذج التنمية الشائعة للبلاد المتخلفة ومداخل حديثة للتنميه الاقتصادية .

المبحث الأول

الواقع الراهن لظاهرة التخلف الاقتصادى ومنشأها :

١ ــ تدنى مستويات المعيشة والتفاوت فى درجة الرفاهية :

برغم تقدم دراسات التخلف والتنمية الاقتصادية ، وتعدد النظريات والنماذج التى تعالج الموضوع ، ونضوج الوعى بأهمية الاسراع بالقضاء على التخلف بمظاهره الجـــوع والفقر المرض . وضرورة العمل على تقريب الفوارق فى مستوى المعيشة بين الأفراد والطبقات والشعوب . فان تدنى مستويات المعيشة وتخلف القدرات الانتاجية لـــدى الغالبية من بـــلاد وسكان العالم لا تزال ظاهرة سائدة تفصح عن الفجوة الكبيرة التى تفصل بين البلدان المتخلفة وبين الدول المتقدمة من حيث متوسط الدخل الفردى الحقيقى أو الفرد من الناتج . حيث لا تقتصر دلالة الفجوة على ما تعبر عنه الأرقام الحالية أو فى فترة معينة ، بل أن الفجـــوة تتسع بمرور الزمن مع البطء النسبى لمعدلات النمو السنوى فى الدخل الحقيقى بالبلاد المتخلفة مع الارتفاع النسبى فى معـــدلات الزيادة السكانية بتلك الـــدول ، بالمقارنة بالمعدلات المقابلة فى الـــدول المتقدمة . فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى فى الدول الصناعية فى بداية الثمانينات أكثر من ٤٠ ضعفا لنصيب الفرد فى الدول ذات الدخل المنخفض(٣) .

وبالرغم من تحقيق غالبية الدول النامية لاستقلالها السياسى ، وفى ظل الجهود الدولية المتصلة لتحقيق تنمية البـــلاد الفقيرة ، لاتزال تبرز الفروق الهائلة فى مستويات المعيشة على مستوى العالم ، فخمس سكان العالم فى الدول الصناعية المتقدمة يحصلون على ثلثى الدخل الاجمالى بينما

---

(٣) بلغ نصيب الفرد من الناتج فى الدول الصناعية ٩٤٤٠ دولار بينما كان فى الدول منخفضة الدخل ٢٣٠ دولار سنويا بل بلغ نصيب الفرد من الناتج فى بلد كسويسرا ما يزيد عن ١٥٠ ضعفا لنصيب الفرد فى بنجلاديش . كما بلغ معدل النمو السنوى لدى الأولى فى الفترة ٦٠ ــ ١٩٧٩ ٤٪ مقابل ١٫٦٪ لدى الثانية
(البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٨١ ، جدول ١)

يحصل ثلثى السكان فى دول فقيرة يبلغ عددها سبعة أثمـــان دول العالم — على سبع الدخل فقط(٤) .

بل ان المقارنات الاجمالية لنصيب الفرد من الدخل أو الناتج لم تعد معبرة بما فيه الكفاية عن تلك الفروق الهائلة فى مستويات المعيشة من حيث درجة الرفاهية ومن حيث مدى اشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع . ولذا نســـوق هنـــا بعض المقارنات المعبرة عن الفروق فى مســـتوى الاشباع من السلع والخدمات الأساسية ، مما ينعكس بطبيعة الحال على مستوى الصحة العامة ودرجة التعليم والعمر المرتقب للأفـــراد ويؤثر بالتالى على مستوى انتاجية افراد القـــوة العاملة بالمجتمع .

ففى النصف الثانى من السبعينات بلغ(٥) :

— الرقم القياسى لانتاج المواد الغذائية للفـــرد فى الـــدول المتقدمة الصناعية ١١٠ بينما كان فى الدول ذات الدخل المنخفض ١٠٥ وبينمـــا كان الرقم فى هولندا مثلا ١٢٢ لم يجاوز فى توجو ٨١ (١٩ — ١٩٧١ = ١٠٠) .

— نسبة المتعلمين عند الكبار بلغت فى الدول الصناعية المتقدمة ٩٩٪ بينما هى بالدول المنخفضة الدخل فى حـــدود ٥٠٪ بل تدنت فى دول كتشاد الى ١٥٪ .

— عمر الحياة المرتقب للأفراد فى الدول المتقدمة الصناعية ٧٤ سنة بينما هو فى الدول ذات الدخل المنخفض ٥٧ ســـنة وفى بلد مثل موريتانيا ٤٣ ســـنة فقط .

كما يعبر عن تدهور مستويات الرفاهية فى الدول الفقيرة ذات الدخل المنخفض أرقام نســـبة الخدمات الصحية والعلاجية المتاحة ، متمثلة فى عدد الأطباء وعدد الأسرة فى المستشفيات تصل ١٠٠ الف من السكان ، والذى بلغ عـــام ١٩٧٨ ٦ أطباء و ٧٠ سرير(٦) .

وهى معدلات تهبط بمستوى الصـــحة العامة الى ما دون القـــدر اللازم لبلوغ درجة مناسبة من القدرة والكفاءة الانتاجية لدى القوة العاملة .

---

(4) U.N., Dev. Programme, Promises to keep, 1985.

(٥) البنك الدولى ، المرجع السابق

(٦) بل هبط نصيب كل ١٠٠ الف من السكان من عدد الأطباء فى كل من تشاد واثيوبيا ونيبال ورواندا وفولتا العليا مثلا الى اقل من ثلاثة اطباء

U.N.C.T.AD, The Least Developed Countries and Action in their Favour by the International Community, New York, 1983, P. 28

كما يكمل تلك الصورة القاتمة لتدنى مستوى المعيشة بالدول الفقيرة منخفضة الدخل ، نسبة تغطية احتياجات السكان من المياه النقية وخدمات الصرف الصحى ، حيث تهبط تلك النسبة الى ما دون مستوى الحد الأدنى اللازم للمعيشة الانسانية وهو ما يبرز من الأرقام التالية(٧) .

ــ هبوط نسبة المتوافر من المياه النقية فى بعض الدول عن ٣٠٪ من احتياجات السكان فى الحضر كما هى الحال بكل من فولتا العليا وبنجلاديش.

ــ نقص كفاية خدمات الصرف الصحى عن الوفاء بحاجات السكان حيث بلغت نسبة المتاح منها فى ريف كل من هايتى وبنجلاديش ٢٪ فأقل من احتياجات السكان وفى حضر فولتا العليا ٥٪ .

ومن ملامح التخلف التى تعبر عن عمق الفوارق فى مستويات المعيشة ، حتى الآن والتى تشكل احدى عقبات التنمية والتقدم الاقتصادى فى البلدان النامية تدهور مستوى الصحة العامة وخدمات العلاج والرعاية الصحية . فتنتشر فى تلك البلاد الفقيرة أمراض متوطنة منها الأمراض المعوية والمعدية الطفيلية والتيفود والكوليرا وشلل الأطفال والسل . وأكثرها تنعكس بالضعف العام على صحة الفرد ، حتى بعد علاجها ، ويرجع انتشار بعضها الى الجهل وسوء الوعى الصحى وعدم المبادرة الى العلاج حتى مع توافر وسائله .

كما تساهم مع سوء الأحوال الصحية وانتشار الأوبئة ــ فى هذا الصدد ــ كثرة الحوادث الناجمة عن اغفال احتياجات الأمن فى المصانع ، فضلا عن حوادث المرور بالطرق ، مما يقعد كثير من أفراد القوة العاملة فى شكل مشوهين أو ذوى عاهات فيحولهم الى عبء على المجتمع فلا يساهمون فى الانتاج .

ويساهم سوء الأحوال الصحية فى تلك البلاد ما سبق الاشارة اليه من انخفاض متوسط العمر المرتقب للفرد ، وارتفاع نسبة الوفيات من الأطفال الى عشرات أضعاف مثيلاتها ، بالدول المتقدمة ، واعاقة انتظام النشء فى الدراسة وتدنى قدرتهم على الاستيعاب . فضلا عن انخفاض قدرة الكبار على العمل والحد من ملكة الابتكار والابداع لديهم .

كذلك يعد من بين عوامل ضغوط الأحوال المادية لمعيشة السكان التى تشكل قيدا معرقلا للتنمية فى البلاد المشار اليها ، نقص الغذاء مما يضعف من انتاجية الفرد . فمتوسط نصيب الفرد المتاح من كمية الطعام فى اليوم لا تكفى لاقامة أوده . فضلا عن نقص كمية البروتين والفيتامينات

---

(٧) منظمة الصحة العالمية ، عام ١٩٧٩

والأمـــلاح فى غـــذاء السكان بهذه الدول وخاصة الأطفال . فاذا اضفنا لذلك اثر انتشار الأمراض المفقدة للشـــهية والتى تمتص جانبا من الغذاء كالطفيليات المعوية لتبينا كيف تنعكس مشـــكلة الغذاء على حيوية العامل وكفاءاته الانتاجية .

فاذا اضفنا الى ما سبق سوء حالة الاسكان واهمال النظافة العامة وتفشى الضوضاء ومظاهر تلوث البيئة ، لتبينا الى أى حد تؤدى ظروف المعيشة المـــادية للقـــوة العاملة وللسكان عمـــوما الى تدنى مســـتوى معيشة الأفراد فى البلدان المذكورة الى ما دون مستوى كرامة الانسان ، او الى فقدان مقومات الحياة من الضروريات المعيشية التى أصبحت تمثل حقوقا ينبغى ان يتكفل بتوفيرها المجتمع لأفراده من غـــذاء وكساء وأمن وعلاج وســـكنى ... الخ .

حقوق الانسان وغياب ضرورات المعيشة :

وفيما سبق بيانه من تدنى مستويات المعيشة وغيـــاب ضروراتها الأساسية — من مأكل وملبس وعلاج وسكنى وفرص للعمل المناسب — ما يثير مناقشة الهدف من التنمية الاقتصادية فى ظل هـــذه الظروف التى تطغى على حياة الغالبية من سكان العالم .

واذا كانت التنمية الاقتصادية هى زيادة للدخل الحقيقى ... وزيادة الدخل هى مصـــدر زيادة الثروة .. وزيادة الثروة فى نظر الفكر الاقتصادى التقليدى ... ظلت لفترات طويلة هدفا للنشاط الاقتصـــادى والسياســـة الاقتصادية . فاطار النظـــرية الاقتصادية لدى آدم سميث كان هو ثروة الأمم Wealth of Nations والبحث عن عوامل زيادتها . وهـــدف زيادة ثراء الدولة عن طريق زيادة فائض تعاملها مع الخارج ، هو زيادة قـــوة الدولة ونفوذها وسلطانها بين الدول .

ونماذج ونظريات النمو الاقتصادى المختلفة وقـــد انشغلت جميعها ببحث عوامل زيادة الناتج وزيادة الدخل ، لم تتنبه معظمها الى اهمية توفير الحد الأدنى من ضرورات المعيشة الأساسية لغالبية السكان ، وتوفير فرص العمل المنتج التى تكفل لهم اشباع تلك الحاجات الأساسية ، والنهوض بمستوى رفاهيتهم الحقيقية رفاهية المجتمع فى مجموعه ، رفاهية الغالبية . حيث يتمثل فى تحقيق ذلك كفالة حقوق الانسان الأساسية فى الأمن والحرية ، وضرورات المعيشة .

٢ — تملك القدرة الانتاجية لا زيادة الثروة :

وفى بياننا للواقع الراهن لظاهرة التخلف الاقتصادى ، ينبغى الاشارة الشق الثانى من مظاهر التخلف التى تفصح عن التفـــاوت الشاسع بين الدول من حيث مســـتوى التقدم الاقتصادى ، الا وهو ضعف القدرات الانتاجية

لدى البلدان المتخلفة الفقيرة . حيث تتسم الأبنية الانتاجية فى تلك البلاد باختلاف هياكلها نتيجة سيادة الانتاج الأولى فى التركيب النسبى لقطاعات الانتاج بها ، فنجد الأنشطة العالية فيها هى الزراعة والتعدين . وهى هياكل انتاجية لا تقوى بحالتها على انتاج ما يلزم أفراد المجتمع من الحاجات الأساسية السالف الاشارة اليها فقطاع الانتاج الزراعى وهو القطاع السائد فى غالبية الدول الأشد تخلفا ـ حيث يضم ٨٠٪ من السكان فى المتوسط ـ لم يحقق معدل نمو فى الانتاج خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة ، يجاوز ١ر٦٪ وهو معدل لا يجارى معدلات نمو السكان فى تلك الدول والتى بلغت ٢ر٦٪ . الأمر الذى هبط بنصيب الفرد من الانتاج الزراعى فى تلك الدول خلال الفترة ١٩٨٠/٧٠ بمعدل سنوى ٧ر٠٪(٨) . ومن جهة أخرى فان دور القطاع الصناعى فى الدول المذكورة لايزال محدودا لا يجاوز اسهامه فى توليد الناتج المحلى الاجمالى ٩٪ ـ فى الجانب الأكبر منها ـ بل تهبط تلك النسبة فى بعضها الى ٤٪ .

ويرجع انخفاض القدرات الانتاجية فى البلاد المتخلفة الفقيرة الى قصور جهودها فى استغلال مواردها الطبيعية المتاحة سواء لنقص المعلومات أو المعرفة الفنية أو لضآلة التمويل اللازم والكفاءات البشرية الضرورية . أو انخفاض مستوى كفاءة عنصر العمل بسبب سوء الأحوال الصحية وفساد نظم التعليم وغياب التدريب .

كما ان من أسباب ضعف القدرات الانتاجية فى تلك البلاد ضآلة حجم راس المال المتاح للاستثمار المنتج وكذا ضآلة التجهيزات الأساسية أو راس المال الاجتماعى المادى والتنظيمى بشتى صوره .

ولكى تتحسن تلك الدول طريقها الى التقدم الاقتصادى والتنمية ، لابد أن تعى أن القضاء على التخلف الاقتصادى لا يتحقق بمجرد زيادة حجم الناتج المحلى أو زيادة الثروة ، التى قد تطرأ بظهور موارد قدرية ، سواء مصادرها الطبيعية أو ظروف الطلب فى السوق . بل يكمن معيار قياس التخلف أو التقدم الاقتصادى فى مدى اكتمال وتوازن ونماء القدرة على انتاج مزيد من السلع والخدمات لاشباع حاجات المجتمع . فالثروات الطبيعية الطارئة مآلها الى النفاد ومكاسب المضاربة أو فرص تقلبات الطلب فى السوق لا تستمر ، ومن أجل ذلك يكمل معايير التقدم والتخلف الاقتصادى ، ما يعبر من المؤشرات عن مدى تطور وتوازن البيان الانتاجى واكتمال عناصر مرونته وتوافر عناصر الانتاج الرئيسية ومرافق راس المال الاجتماعى ونمو القدرات البشرية لدى القوة العاملة المنتجة(٩) .

---

(٨) المرجع السابق ، ص ٣٦

(٩) راجع للكاتب ، التخلف والانماء الاقتصادى ، المرجع السابق ، ص ٣٥ راجع للكاتب ، نشاط التصدير والانماء الاقتصادى بالبلدان النامية ، دار الجامعات ، الاسكندرية، ١٩٧٣ ، ص ١٨ : ٢٥

٣ ــ اوضاع الاقتصاد الدولى وجذور ظاهرة التخلف :

يعتمد بعض الاقتصاديين فى تفسير منشأ ظاهرة التخلف الاقتصادى على تحليل الظاهرة فى اطار عملية التطور التاريخى الـــذى تفاعلت خلاله آليا بعض العناصر الأساسية المتعلقة باتصال الاقتصاديات المتخلفة بالاقتصاديات الرأسمالية لدول الغرب المتقدم وما نتج عن هـــذا الاتصال من آثار كان منها اندماج الاقتصاديات المتخلفة فى اطار الاقتصاد الرأسمالى(١٠) .

ويرجع P. Baran المنشأ التاريخى للتخلف الاقتصادى بالبلاد النامية الى المرحلة التاريخية التى امتدت فيها سيطرة النظام الرأسمالى على تلك البلاد فى حركة ظاهرها استهداف الاستثمار المريح وأحيانا بدعوى نشر الحضارة والمدنية فى تلك البلاد ، فى حين كان باطنهـــا صراعا وســـباقا للاستحواذ على مصادر المـــواد الأولية بأســـاليب طالمـــا اعتمـــدت على القهر والاستغلال(١١) .

وتميزت تلك الحركة التاريخية بانتشار طريقة الانتـــاج الرأســـمالى التى يتم بمقتضاها تراكم رأس المال وتركزه أيدى الرأسماليين ، وســـاعد على هـــذا الانتشار ظهور الكشوف الجغرافية الكبيرة منـــذ نهاية القرن الخامس عشر . فاتجهت الطبقة الرأسمالية بالدول الاستعمارية للتسلط على الثروات والمـــوارد المتاحة فى المســـتعمرات واستقطابها فى اتجـــاه الدول الاستعمارية . وتطور أسلوب الاقتصاد الرأسمالى فى هـــذا الصـــدد الى ممارسة التجارة الاحتكارية ثم نشر الاستثمارات الخارجية لرؤوس أموالها بالمستعمرات(١٢) . وكان الطابع السائد للعلاقات الاقتصادية الدولية هو التغلغل الرأسمالى الـــذى مارسته دول الغرب المتقدم على اقتصاديات الدول النامية . وتركز الاستثمار الأجنبى فى تلك الدول فى قطاعات انتاج المواد الأولية بغرض تصديرها ، كما كانت الأرباح المتولدة من ذلك النشاط ، أما ان يتم تصديرها الى دول الغرب المتقدم أو يعاد استثمارها فى نفس ميادين الانتاج المذكورة ، دون نظـــر الى متطلبات التنميـــة الاقتصادية بالبـــلاد المتخلفة(١٣) .

وقد تضمن أسلوب التجميع الاحتكارى لاستثمارات دول الغرب ، من أجل تحقيق أقصى ربح ممكن ، تكوين اتحادات كبرى ذات قـــوة احتكارية ضخمة تســـعى باستمرار لاقتسام العالم اقتصاديا على وجه يتكامل مع الصراع الاستعمارى فى تقاسم النفوذ على مختلف مناطق العالم .

---

(10) Jecques Freysinet, Le Concept de Sous-developement, 1966. P.17.

(١١) بول باران ، الاقتصاد السياسى والتنمية ، ١٩٦٢ ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، ١٩٦٧ ، ص ٦٤

(12) Karl Marx, Capital, Vol. 1., Progress Pub. Moscow, 1965, P.751.

(13) Qskar Lang, Economic Development, Planning, Lecture, Central Bank of Egypt, P. 6.

وقد سبق أن نبه آدم سميث الى أثر الطابع الاحتكارى فى تجارة المستعمرات ومدى اضراره باقتصاديات الأخيرة وتعويقه لنمو النشاط الصناعى بها . حيث تتركز الاستثمارات فيما تتمتع فيه الدولة الأم بمركز احتكارى وتؤدى الأرباح الاحتكارية الى طبقة معينة على حساب باقى الطبقات(١٤) .

وتشير التقارير الحديثة للجان تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة ، الى استمرار هذا الطابع الاحتكارى الذى يستقطب من خلاله الفائض الاقتصادى للبلاد التابعة ، وتمارس فيه الحكومات الاستعمارية ضغوطها من خلال منح الامتياز ، لمشروعات معينة . ومن أمثلة ذلك ما يجرى فى روديسيا الجنوبية وموزامبيق وأنجولا ، وأبرز ما تكون تلك الأوضاع فى قطاعات التعدين(١٥) .

وفى ظل هذه المظاهر لطبيعة النظام الراسمالى الذى سيطر على الاقتصاد العالمى نشأ تقسيم العمل الدولى الراهن ، الذى خلق اطارا للعلاقات الدولية يحقق نوعا من التكامل بين الدول النامية منتجة المواد الأولية والدول الراسمالية التى تشكل المراكز المستفيدة من هذا التكامل(١٦) .

وكانت الأوضاع السابقة عاملا رئيسيا فى اختلال توازن الهياكل الانتاجية لاقتصاديات الدول النامية ، حيث استأثر الانتاج الأولى بالجانب الأعظم من نشاطها الاقتصادى وتركزت الغالبية من السكان فى هذا القطاع . وادى ذلك الى خلق ظاهرة الازدواج Dualism فى النشاط الاقتصادى الذى يتميز فيه قطاع تصديرى متقدم تقوم عليه الاستثمارات الأجنبية ، وقطاع وطنى متأخر يستخدم أساليب انتاجية بدائية فى الزراعة والتعدين .

كما افضت تلك التطورات الى تعويق وتأخير نمو النشاط الصناعى وتضاؤله ، نتيجة سيطرة الدول الاستعمارية التى يتعارض تصنيع الدول النامية مع مصالحها الاقتصادية ، بل ان سعيها لتعميق تخصص تلك المناطق التابعة فى انتاج المواد الأولية والاحتفاظ بها كسوق لترويج انتاجها الصناعى قد استتبع القضاء على الصناعات الحرفية التى كانت قائمة بتلك المناطق . هذا عدا ما اتخذته الدول المذكورة من اجراءات تعويق قيام الصناعات الآلية الحديثة بالدول المتخلفة(١٧) .

كما ادى تركيز الاستثمار الأجنبى فى النشاط التصديرى على انتاج

---

(14) Adam Smith, Wealth of Nations, 1862, P. 571, 572.

(١٥) انظر : هيئة الأمم المتحدة ، المصالح الاقتصادية الأجنبية والاستعمار ، مكتب الاعلام ، ١٩٧٠ ، ص ٩ ، ١٧

(16) Thorbecke E., The Tendency Towards Regionalization of International Trade, 1960, P. 928.

(١٧) د. محمد ذكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، ١٩٧٣ ، ص ٥٩

المنتجات الأولية ، الى سوء استخدام المـوارد . حيث وجهت أولويات التنمية الزراعية الى انتاج المحاصيل التصديرية التى تستفيد من تصديرها المشروعات التجارية الأجنبيـة ، فلم تراعى اعتبارات التنميـة الزراعية المتوازنة والمحافظة على خصوبة الأرض .

وفى مجال القوى العاملة أدت تلك الأوضاع الى سحب الزراع الوطنيين من أراضيهم ذات التربة الأجود لانتاج محاصيل التصدير فى مناطق أخرى كما بالغ المستثمرين الأجانب فى استخدام أساليب الانتاج ذات الاعتماد الأكبر على عنصر راس المال مع اغفال حاجات تشغيل القـوى العاملة الوطنية ، هذا بالاضـافة الى تحـكم واحتـكار الأجانب للعامل المـاهر فى نطاق الصناعات التصديرية .

وزاد من وطأة ذلك الوضع المختـل الذى فرضته القـوى المسـيطرة على العلاقات الاقتصادية الدولية ـ فى صـورة تخصص أو تقسيم دولى للعمل يحقق مصالح تلك القـوى ، ان اتجـاهات التوزيع الجغرافى لتلك الصادرات تتركز نحو دول الغرب الصناعى الرأسمالى .

ونتج عن ذلك الوضـع المختل تبعية اقتصـادية تخضـع بمقتضـاها أحوال النشاط الاقتصـادى بالبلاد النامية لمستوى الطلب وظروف الرواج أو الـكساد التى تمر بها الدول الصناعية نتيجة تغيرات الدخل الناشـئة عن الدورات الاقتصادية . الأمر الذى ينعكس ـ من آن الآخر ـ بالارتباك على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية نتيجـة تقلبات الزمن القصير فى مستوى النشاط الاقتصادى بالدول الصناعية . هذا بالاضـافة الى ما تتصف به حركة طلب الدول الصناعية المتقدمة فى الزمن الطويل من تراخى معدلات الزيادة بالقياس على نسبة الارتفاع فى الدخل القومى بالدول المذكورة . وبالتالى تنـاقص نسبة الزيادة من الدخل المذكور ، التى تتفق على شراء المنتجات الأولية(١٨) .

ولا يخفى ما تشكله فى الآونة الحاضرة سيطرة دول الغرب الصناعى وأدواتها المثلة فى الشركات المتعددة الجنسية، فى مجالات الانتاج والتسويق، والمؤسسات المالية المحلية والاقليمية والمنظمات الدولية التى توجهها الدول المذكورة ، وأوضاع المديونية الثقيلة(١٩) التى ينوء بها كاهل الدول النامية ، من معوقات للعمل الانمائى بالدول الأخيرة .

---

(١٨) راجع أسباب هبوط طلب الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية فى الزمن الطويل : للكاتب ، نشاط التصدير والانماء الاقتصادى بالبلدان النامية ، المرجع السابق ، ص ٢٠٤ : ٢٠٦ ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المنصورة ، ١٩٨٥ ، ص ٨٣ : ص ٨٦

(١٩) حيث نسبة اجمالى قيمة تلك الدول الى الناتج القومى الاجمالى بها ما يقرب من الثلث (عام ١٩٨٤) كما ترنو قيمة ديون الدول النامية على قيمة صادراتها السنوية حيث بلغت نسبتها عام ١٩٨٤ ١٣٥٪

راجع للكاتب : العلاقات الاقتصادية الدولية ومشكلات البلدان النامية المنصورة ، ١٩٨٥ ، ص ١٧٥ : ١٨٠

وفى ضوء ذلك الواقع الراهن لأوضاع التخلف والتبعية الاقتصادية بالبلدان النامية يصعب النظر الى عملية التنمية الاقتصادية ، فقط من منظور زيادة الدخل الفردى الحقيقى ، حيث يتطلب التغيير الهيكلى الانمائى العمل على اختراق تلك الحواجز التى فرضتها الأوضاع الدولية المهيمنة على العلاقات الاقتصادية الدولية ، من خلال مفاهيم ومنطلقات جديدة للتنمية الاقتصادية المستقلة والمعتمدة على الذات .

المبحث الثانى

الرفاهية ومداخل حديثة لمفهوم التنمية الاقتصادية

١ ــ تطور مفهوم الرفاهية والمعايير التكميلية للتخلف والتقدم :

لما كان الهدف النهائى من العمل الانمائى للاقتصاد هو النهوض بمستوى الاشباع ودرجة الرفاهية الاقتصادية التى يحظى بها أفراد المجتمع. ولما كانت أشد درجات التخلف الاقتصادى هى التى يتدنى فيها مستوى اشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع من سلع الغذاء والكساء والسكنى وخدمات التعليم والعلاج والمواصلات .. التى أصبح توفيرها يعد من قبيل حقوق الانسان لكفالة معيشته فى المستوى الأدنى الذى لا تزال تحرم منه أغلبية سكان العالم ودوله .

فان وقفة عابرة عند مفهوم الرفاهية الاقتصادية لمراجعة مدى كفاية او صلاحية ودلالة معيار الدخل الفردى الحقيقى ، تفرض نفسها ، قبل بيان المداخل الحديثة الضرورية لمفهوم التنمية الاقتصادية .

ففى ظل المفهوم التقليدى لنظرية سلوك المستهلك ، لم يكن هناك مكان بعد لدراسة اقتصاديات الرفاهية ، وان كان تحليل التقليدين قد دار حول الرفاهية بمعنى الاشباع على مستوى المستهلك ، وتوصلت النظرية الاقتصادية الى أن المستهلك الفرد يحظى باشباع أكبر كلما بلغ منحنى سواء أعلى .

وقد بدأ تطور فكرة الرفاهية الاقتصادية منذ كتابات الاقتصادى بيجو A. Pigou الذى نظر الى الرفاهية الاقتصادية على انها جزء من الرفاهية الاجتماعية ، واعتبر أن زيادة الرفاهية الاقتصادية أو المادية تؤدى الى زيادة الرفاهية العامة والتى تتمثل فى احساس الانسان بالسعادة ورغد العيش . كما اعتبر بيجو ان مجموع اشباع الأفراد يتوقف على صافى الناتج الاجتماعى . وهكذا تتوقف الرفاهية الاقتصادية الكلية على حجم الدخل القومى. فكلما زاد الدخل الكلى للمجتمع ادى الى زيادة الرفاهية الاقتصادية ، وذلك بشرط عدم نقصان نصيب الفقراء من الدخل عما كان عليه من قبل .

وازاء صعوبات قياس الرفاهية يتصـــدى كل من كالـــدور **Kaldor** وهيكس **Hicks** لصـــعوبة قياس الرفاهيـــة عن طريق فكرة التعويض **Compensation** ومحـــواها ان اى تغـــير يـــؤدى الى الاضرار بفئـــة فى المجتمع يمكن أن تتحقق به الرفاهية الاجتماعية ، اذا أمكن تعويض جميـــع المضرورين بحيث لا يكون أى واحد منهم أسوأ حالا من ذى قبل حيث يتضمن ذلك قيام الرابحون بتعويض المضرورين .

كما أسهم باريتو **Pareto** فى تعريف الرفاهية العـــامة القصوى باعتبارها تحقق الوضع الأمثل ، وهو الوضـــع الذى لا يمكن التحرك منه الى وضع آخر يصبح فيه كل فرد فى النظام الاقتصادى أحسن حالا من ذى قبـــل .

ودون خوض فى تفاصـــيل تطورات مفهوم الرفاهية(٢٠) ، مما حفـــل باختلافات فى الرأى حول جدوى أو عدم جدوى قياس الرفاهية حيث تتوقف نتائجها فى نظر البعض على أسـاس فروض أخلاقية . فاننا نكتفى بالاشارة الى أن التوصل الى تقييم مستوى الرفاهية فى ظل هـــذه الآراء يعتمد على افتراض ثمة توزيع مثالى معين للدخل(٢١) .

اهمية المعيار التوزيعى فى التحليل الحديث لاقتصاديات الرفاهية :

وعند الاتجاه الأخير المذكور أعلاه من التنويه لأهمية توزيع الدخـــل فى تحقيق الرفاهية ، بدأ الفكر الاقتصادى فى دراسة اقتصاديات الرفاهية، يركز الضوء على الاعتبارات الخاصة بتوزيع الدخل .

فـــكان اتجاه تحليـــل N. Kaldor (٢٢) لموضوع الرفاهية والذى يقرر أن المجتمع بأسره يكون أفضل حالا اذا ما حـــدث تغير معين — حتى ولو كان هذا التغير متضمنا تغيرات معينة فى توزيع الدخل — لو أن الرابحين يمكنهم أن يعوضوا الخاسرين ويتبقى لديهم فائض من المـــكسب . وتتضمن نظرية كالدور أن التعويض أمر مفترض أى انه لا يتم فعلا .

وجرى هيكس على نفس النهج مقررا أن القياس المذكور يعد أساسا صالحا لأية سياسة اقتصادية سليمة .

---

(٢٠) راجع : د. حسين عمر ، الرفاهية الاقتصادية ، سلسلة الوعى الاقتصادى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦١ ، ص ١٠٤ — ١٠٦

(21) «An Ideal distributnon of incame is to be Presupposed.)

(22) Nicolas Kaldor, Welfaire Propositions of Economics and Interpersonal Comparisons of Utility, E.J. September 1939, P. 549.

وينتقد ليتل I. Little (٢٣) افتراض التعويض ــ تعويض الرابحين للخاسرين ــ كمعيار يمكن أن يسفر عن نتائج لقياس رفاهية المجتمع حيث أن فكرة الآثار التوزيعية وهى فكرة مقبولة ، الا أن توزيع الدخل هو متغير أخلاقى يعوزه وجود مقياس للرفاهية يعبر عن تأثيره .

وبرغم هذه المحاولات النظرية حول أهمية الجانب التوزيعى للدخل فى قياس مستوى الرفاهية الاجتماعية كمعيار لدرجة النمو أو التقدم الاقتصادى ، فانه مما لا خلاف عليه أن انجازات التنمية الاقتصادية انما تقاس بمدى ما يمكن أن تؤدى اليه العملية التنموية من رفع لمستوى رفاهية القاعدة العريضة من أفراد المجتمع ، حيث لا ينحاز توزيع الدخل مع زيادته لصالح فئات معينة تمثل أقلية ضئيلة من التكوين الاجتماعى وتعداد السكان .

وعلى هذا النهج يسير اتجاه متعاظم الشأن فى الدراسات الحديثة للتنمية الاقتصادية . فبدلا من التركيز على معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى كردود رئيسى لانجازات التنمية ، يحبذ هذا الاتجاه النظر لمعدل نمو الناتج القومى الاجمالى G.N.P. كمحدد رئيسى لتغير أحوال الفقر واللاتكافؤ(٢٤) حيث يجرى تقييم انجازات التنمية عندئذ بالاجابة على السؤال : هل يؤدى معدل ونمط النمو الى تعضيد أو احباط الأهداف التوزيعية للتنمية ؟ أو ما مدى توزيع الدخل المصاحبة لنمو الدخل ؟ .

وقد أدى هذا الاتجاه الى نزعة جديدة فى دراسات التنمية تميل لاستخدام أدوات التحليل الجزئى لظواهر التنمية المتعلقة بالفقر وانعدام المساواة فى توزيع الدخل ، وتساهم فى ذلك أيضا المنظمات الاقتصادية الدولية ــ التى تعبر عن انشغال الجماعة الدولية بقضية عدالة توزيع الدخل ــ من خلال دراسات عن « اعادة التوزيع مع النمو » ، و « اشباع الحاجات الأساسية »(٢٥) وغيرها . وهو الاتجاه الذى تتبناه أيضا الخطط الحكومية للتنمية ، والتى تتضمن سياسات خاصة لمقاومة الفقر .

اشباع الحاجات الأساسية كمعيار للتقدم الاقتصادى فى الدول الأشد تخلفا :

وفى ظل التفاوت الكبير فى مستويات المعيشة بين دول العالم كما سلف البيان من المقارنات ، ومع وجود أكثرية فقيرة من سكان العالم

---

(23) I.M. Little, A Critique of Walfare Economics.

Gary S. Fields, Poverty, Inequality and Development, Cambridge Univ. Press London, 1980, P. 9.

(25) «Redistribution With Growth» (World Bank) «Meeting Basic Needs «(U.N.I.L.O.) .

تقابلها اقلية ترفل فى رفاهية عالية ، يبرز معيـــار مدى اشـــباع الحاجات الأساسية من سلع الغذاء والايواء والـــكساء ومن خدمات العلاج والتعليم والمواصلات وغيرها ليستخدم فى مقارنة مســتويات المعيشـــة لدى الدول المتخلفة الى جانب معيار نصيب الفرد من الدخل الحقيقى أو الناتج المحلى الاجمـــالى .

وهكذا اتجهت الاحصائيات الدولية والدراسات المقـــارنة لظـــاهرة التخلف ومعدلات انجاز التنمية الاقتصـــادية لتعبر عن مســـتوى التقـــدم الاقتصادى واشباع الحاجات ، الذى تعيشه كل دولة أو كل مجموعة من مجموعات الدول المتخلفة ، بالقياس الى مستوى التقدم الذى تعيشه دول العالم الصناعى المتقدم ودول الاقتصاديات المخططة مركزيا وهى المقارنات التى سلف بيان امثلة منها تعبر عن فروق شاسعة فى مســـتوى اشـــباع الحاجات بين دول العالم ، لا يكفى للتعبير عنها مجرد مقارنة ارقام نصيب الفرد من المعدل الحقيقى أو النـــاتج الاجمـــالى . بل ان دراسات التنمية الدولية واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمخـــتلف البـــلدان النامية تهتم الآن بمعـــالجة موضوع اشباع الحاجات الأســـاسية كأحـــد الأهـــداف الرئيسية للسياسات الاقتصـــادية وكمؤشر لتطورات ركن هام رئيسى من مقومات العمل التنموى وانجازاته .

سلبيات مؤشرات الدخل الفردى والمعايير التكميلية للتقدم والتخلف :

وازاء ما وجه من تحفظات الى مؤشر الدخل الفردى كمعيار لدرجـــة التقدم والتخلف الاقتصادى ، حيث كان من بين تلك التحفظات انه معيار لا يعكس المستوى العـــام للرفاهية التى تضم مـــدى التطور فى استمتاع الانسان بالفراغ من وقته ومدى الجهد الذى يبذله الانســـان فى الحصول على الدخل .. كما كان من بينها اغفال معيار الدخل المتوسط لمدى العدالة فى توزيع الدخل القومى وكفالة الفرص المتكافئة لأفراد المجتمع فى الانتفاع بزيادته . فقد أصبح لزاما للتعـــرف على درجـــة التقـــدم أو التخلف فى اقتصاد ما ، من واقع مستوى الرفاهية الاقتصادية السائد ، أن تستخدم مؤشرات تكميلية عن المتغيرات الآتية فى :

ـــ مستوى الرفاهية العامة فى أحوال المعيشة .

ـــ الرفاهية المعنوية الى جـــانب الرفاهية المادية حيث يدخـــل فى الرفاهية المعنوية .

احساس الفرد بحريته السياسية والعقائدية والفكرية ومدى رضائه عن معيشته ويختص بدراسة هـــذا الجانب من الرفاهية علمـــاء النفس والاجتمـــاع .

ــ مدى اشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع حيث يمثل ذلك اولوية على اشباع الحاجات الأقل ضرورة او الكمالية ، فى تحقيق الرفاهية . ويستخدم من المؤشرات فى هذا الصدد مدى كفاية السعرات الحرارية التى تتضمنها الوجبة الغذائية المتاحة للفرد كمتوسط معدلات تغطية احتياجات أفراد المجتمع من مياه الشرب النقية ووسائل الصرف الصحى وخدمات التعليم الأساسى والعلاج والأمن والعدالة . الخ مما سلف الاشارة اليه فى بيان مظاهر التفاوت بين الأفراد والدول فى مستويات المعيشة .

٢ ــ عدم ملائمة نماذج التنمية الشائعة للبلاد المتخلفة ومداخل حديثة للتنمية الاقتصادية :

تتمثل أهم نقاط الضعف فى نماذج ونظريات التنمية المعروفة ، من وجهة نظر الدول النامية ، فى تناقض الفروض التى قامت عليها تلك النظريات والمتأثرة بالفكر التقليدى ــ مع الواقع الراهن للدول النامية خاصة فى علاقاتها مع العالم الخارجى فضلا عن العقبات الاجتماعية القائمة لديها فى مواجهة تحديات التنمية .

وأبرز هذه الفروض **غير الواقعية** التى قامت عليها تلك النهايات :

١ ــ افتراض أن مجرد بلوغ معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادى هو هدف رئيسى يتبعه تلقائيا استفادة جميع أفراد وشرائح المجتمع فيه تلقائيا ومن خلال قوى السوق ، حيث يبدأ الانتعاش ببعض القطاعات الرائدة . وسرعان ما ينعكس تلقائيا على باقى القطاعات فى شكل زيادة فى التشغيل فزيادة فى الدخل فتحسن فى الطلب والانفاق فزيادة شاملة فى الانتاج .

٢ ــ كما تضمن الافتراض السابق أن شيوع منافع النمو تلقائيا على هذا الوجه يحقق فى النهاية رفاهية الجميع ، بما فى ذلك الشرائح الفقيرة من المجتمع ، حتى ولو تطلب الأمر مرحلة انتقال يمكن التضحية خلالها بمصالح الشرائح المذكورة حتى تقوم قائمة دعائم التنمية الأولى من المشروعات الصناعية ومرافق البنية الأساسية .

٣ ــ افتراض قدرة الحكومة دائما على تعويض القصور فى قوى السوق بالتدخل بسياساتها المالية والنقدية والتأثيرية لاعادة التوازن الاقتصادى والاجتماعى عند تعرض عملية التنمية لأى اختلال .

تفرض نفسها الآن ومنذ قرابة عقـــدين من الزمان ، على كل من الفـــكر والواقع التنموى .

وتتمثل **المداخل الثلاث** التى نتناولها فيما يلى :

- توزيع مكاسب النمو الاقتصادى .
- اشباع الحاجات الأساسية والتجدد الذاتى .
- التنمية المستقلة .

اولا ــ توزيع مكاسب النمو واعادة توزيع الناتج :

لم يعد محور الاهتمام فى عملية التنمية هو النهوض بمعدل نمو الناتج الاجمالى أو الدخل القومى فحسب ، بل بدات تبرز فى كتابات واتجـــاهات التنمية الاقتصادية ، قضية التوزيع كأحد المبادىء الأساسية للعمل التنموى فكانت مسألة عدالة التوزيع أو انتشار مكاسب النمو على مستوى القاعدة العريضة من أفراد المجتمع ، تخرج عن اهتمام الفكر الاقتصادى الغربى منذ جون استيوارت ميل بل كان يترك أمرها للقرارات السياسية فى الدولة، واستمر ذلك الوضع حتى بعد أن بدات الدول المختلفـــة تأخذ بأســـلوب التخطيط الاقتصادى حيث انصب اهتمام المخططين على دراســـة توزيع الاستثمارات المنتجـــة .

على أن قضية التوزيع أو اعادة التوزيع قد أخـــذت مكانها الآن ومنـــذ أواخر الستينات فى دراسات التنمية ، حيث لم تحظى بالقبول العام الحجة القائلة بأن تحقيق التنمية الاقتصادية فى شكل تراكم راسمالى من شـــانه أن يؤدى بعد مرحلة انتقالية الى توفير فرص العمالة وزيادة الانتاج مما يعم اثره على المجتمع بأسره وذلك الى حد قبول انعـــدام عدالة التـــوزيع فى المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية(٢٦) .

وقد اكدت دراسة حديثة للبنك الدولى على أهمية الجانب التوزيعى فى النمو الاقتصادى . وذلك من خلال الاشارة الى دور البنك المرتقب والذى ينبغى فيه « توجيه سياسات التنمية والقروض من أجـــل التنمية بصورة سليمة وواضحة حيث يجب أن تركز هذه السياسة على ازالة الفقر العام والقضاء عليه » وهو يتطلب زيادة الاهتمـــام بمزايا التنميـــة والتغيير فى توزيع الدخل الذى ينتج عن التنمية(٢٧) .

---

(٢٦) حيث يرى البعض صعوبة اعادة توزيع الدخل بصورة حقيقية بعد أن يبـــدأ النمو ، باستخدام وسائل السياسة المالية كالضرائب والتوظيف العام (دافين مورارتير ، خمســـة وعشرين عام من التطور الاقتصادى ، التمويل والتنمية ملحق الأهرام الاقتصادى، منتصف اكتوبر ١٩٧٧

(٢٧) جون اولر ، التمويل والتنمية ، البنك الدولى وصندوق النقد ، كتاب ملحق بالأهرام الاقتصادى ، منتصف يناير ١٩٧٨

وقد أشار جونار ميردال(٢٨) الى سابق اهتمام الفريد مارشال ـ فى معرض حديثه عن مهام علماء الاقتصاد الحديثين فى اتجاهاتهم الجادة لبحث الرخاء والرفاهية ـ بموضوع الانتشار الواسع للثروة بين جماهير الشعب « وبأن » منهج الرخاء لكل الشعب ينبغى أن يكون الهدف النهائى سواء للجهد الخاص أو للسياسات العامة » .

وقد لوحظ على انجازات تجارب التنمية الحديثة خلال العقدين الأخيرين ، انه بالرغم مما حققه بعضها من معدلات نمو سريع الا أن ذلك كان ذا فائدة ضئيلة لقطاع عريض من السكان الأمر الذى دعا الى ضرورة التركيز على مشاكل التوزيع والنمو كتمهيد ضرورى لاعادة صياغة عملية التخطيط الاقتصادى(٢٩) .

على أن دراسات بعض المؤسسات الدولية فى هذا الصدد قد جنحت فى هذا الاتجاه بادخالها مبدأ اعادة التوزيع على النموذج التقليدي للدول الغربية فى التنمية وهو نموذج « التنمية بالانتشار » الذى يستند الى آراء آرثر لويس والتى تقوم على انتشار عملية التحديث فى الانتاج من القطاع الرأسمالى الحديث الذى يسيطر عليه الاستثمار الأجنبى ، الى باقى القطاعات التقليدية فى البلد المتخلف . وهو النموذج الذى أسفر تطبيقه بالدول النامية عن شيوع ظاهرة ازدواجية الاقتصاد دون أن يفلح فى تحقيق انتشار التنمية .

كما أن النموذج التقليدى الغربى « للتنمية بالانتشار » والذى ركز على معدل النمو تحت افتراض أن النمو سيتكفل بعد ذلك بمشكلة التوزيع ، لم يحقق الاقتراب من عدالة التوزيع الا بعد قرون اكتشفتها الصراعات والحروب ، فضلا عن أن تطبيق النموذج قد يسفر عن تبديد جانب متزايد من الفائض الاقتصادى فى استهلاك ترفى(٣٠) .

---

(28) G. Myrdal, Econ. Theory and Under - developed Regions, Dukwork, 1956, p. 120.

(29) H. Chenery & Others, Distribution with Growth, A Joint study by the world Bank and the institute of Development studies at the Univ. of Sussex, Oxford Univer. Press. 1975, P. XIII.

(٣٠) راجع : عادل حسين ، متابعة ايجابية لأدبيات التنمية ، مبادىء ستة ونموذجان ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الرابع للاقتصاديين المصريين فى التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، مايو ١٩٧٥ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ٧٩ ، ٨٠

ويؤكد الكاتب ان مراعاة الجانب التوزيعى من خلال النموذج باعادة تخصيص الاستثمارات فى صالح القطاعات الأفقر على حساب الاستثمارات الموجهة لخدمة الاقتصاد الحديث ، يتعارض مع منطق النموذج حيث يؤدى الى ابطاء التوسع فى القطاع المذكور .

ولقد تقدمت دراسات التنمية المهتمة بالجانب التوزيعى للدخل(٣١) . والتى تقوم على تحليل الرفاهية الاقتصادية من ناحية النتـــائج التوزيعية للنمو الاقتصادى ، حيث ميزت تلك الدراسات بين مستوى الدخـــل المطلق والفقر والتفاوت النسبى فى الدخل ، وذلك فى ســـبيل التعـــرف على اكثر الفئات استفادة من مكاسب النمو . ومن تلك الدراسات ما ركز على معيار التوزيع للدخل حيث يمكن قياس منافع النمو من حيث مـــدى تأثيرهـــا على عدالة توزيع الدخل . كما استهدف البعض الآخر من تلك الدراسات تحليل جوهر عملية النمو الاقتصادى التى تتكون من شقين احدهما يتمثل فى ارتفاع دخول بعض الأفراد داخل القطاعات الاقتصادية والثانى يتمثل فى زيادة فرص العمالة فى القطاعات المرتفعة الدخل . وحيث تقيس الدراسات الأخيرة الأثر التوزيعى للنمو بمعيارين : التغيرات فى مستويات الدخل بين القطـــاعات ، والتغيرات فى توزيع السكان أو القوة العاملة بين القطاعات الانتـــاجية ، حيث يتطلب أن تستوعب تلك المقاييس التغيرات الديناميكية المصاحبة للنمو وهكذا تتنوع مقاييس الأثر التوزيعى للتنمية الى مداخـــل مختلفة : مدخـــل التفاوت النسبى فى الدخول ومدخل الدخل المطلق ومدخل الفقر المطلق ومدخل الفقر النسبى ... الخ(٣٢) .

ثانيا ــ مذهب اشباع الحاجات الأساسية والتجدد الذاتى :

وهو مدخل شـــائع الآن فى الفكر التنموى بالبلاد النامية ويقوم على انطلاق العمل الانمائى من استراتيجية الوفاء بالاحتياجات الأساسية للكثرة الغالبة من أفراد المجتمع ، حيث يتجه البنيان الانتاجى الى نوع من التكامل بالاعتماد على السوق الداخلية بدلا من الاعتماد على الخارج فى ظل العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة(٣٣) . ويستتبع ذلك تحديث عملية التنمية من منطلق وطنى يتصدى للسيطرة الخارجية مما يمكن ان يطلق عليه « التجدد الذاتى » الذى يتمثل فى تحديث الانتاج وفقا لمتطلبات المجتمع المحلى وقيمه بصورة مستقلة عن مفاهيم وقيم الحضارة الغربية(٣٤) .

ويتميز هذا المدخل اولا : بالتوجه نحو اضطلاع التنمية بتحقيق الهدف البعيد منها وهو رفع مستوى معيشة الغالبية من السكان عن طريق اشباع حاجاتهم الأساسية ، مع مراعاة ظروف وتقاليـــد المجتمع والعوامل المؤثرة

---

(٣١) منها على سبيل المثـــال Fields Gray, Who Benefits from Econ. Dev. American Econ. Review, 1977, P. 570 — 82.

Galenson Walter, Econ. Growth, Income. and Employment, paper at the conference on Poverty and Development in Latin American, Yale Univer. April, 1977.

(٣٢) راجع : Gary S. Fields, Poverty, Inequality. op. cit. Chap. 2.

(٣٣) راجع : د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى : عالمى جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ص ٢٢

(٣٤) عادل حسين ، المرجع السابق ، ص ٧٦

على السلوك الاقتصادى لأفراده من منتجين ومستهلكين ويرى البعض أولوية هدف اشباع الحاجات الأساسية للغالبية التى تتكون من الطبقات الفقيرة ــ كهدف واضح سهل التنفيذ ــ على هدف تقريب الفوارق الاجتماعية أو تحقيق العدالة فى توزيع الدخول لما يتضمنه الهدف الأخير من الغموض أو النسبية الارتباطية بالقيم الأيدلوجية أو الأفكار الفلسفية الى حد كبير .

فمذهب اشباع الحاجات الأساسية يستهدف بصورة مباشرة توفر السلع والخدمات الضرورية لمعيشة الكثرة كالغذاء والكساء والسكنى ومياه الشرب . وكذا التعليم والصحة والمواصلات .. الخ . وهو مدخل للتنمية يتميز بتوفير ضرورات المعيشة التى قد لا تستطيع الطبقات الفقيرة الحصول عليها من خلال قوى السوق وقد تكون سلع وخدمات لا يتيسر لغير الدولة تقديمها ، كمياه الشرب النقية والصرف الصحى وخدمة التعليم والعلاج ، كما يفيد هذا المدخل تنقية عادات الاستهلاك فى البلاد المتخلفة من أوجه الانفاق الضارة أو سوء توزيع الانفاق على أفراد الأسرة . فضلا عن ترشيد التكلفة لحرص الدولة على توفير الحاجات الأساسية بأقل النفقات الممكنة من أجل اشباع أكبر عدد ممكن من الأفراد .

ثانيا : يتميز هذا المدخل بالنهوض بمستوى قدرة وكفاءة القوة العاملة حيث يدعم توفير الحد الأدنى المطلوب للفئات الفقيرة ــ من الغذاء والكساء والعلاج والمسكن . من قدرتهم ويرفع من مستوى انتاجيتهم . فالانفاق على الحاجات الأساسية من تلك الزاوية لا يعتبر تخصيصا للموارد فى الاستهلاك بقدر ما يعد استثمارا للموارد البشرية(٣٥) .

على أن الداعين لهذا المدخل « اشباع الحاجات الأساسية » قد تباينت مواقفهم من ربط مشكلة القضاء على الفقر واشباع الحاجات الأساسية بتحقيق التنمية الشاملة المستقلة والمنسقة مع أهداف المجتمع الحضارية فبينما يركز البعض على اشباع الحاجات الأساسية كهدف نهائى للقضاء على الفقر والنهوض بانتاجية القوة العاملة ، يرى البعض الآخر الربط بين الاتجاه لاشباع الحاجات الأساسية والاتجاه لبناء هيكل انتاجى متكامل يعتمد على السوق الداخلية والقيم الوطنية ويتحرر من التبعية للقوى المسيطرة على العلاقات الاقتصادية الدولية . وتنقلنا هذه النقطة للحديث عن المدخل الثالث .

ثالثا ــ مدخل التنمية المستقلة :

فى مواجهة نموذج التنمية بالانتشار الذى دعا اليه بعض الاقتصاديين الغربيين أمثال آرثر لويس والذى يقوم على وجود قطاع رأسمالى متقدم

---

(35) Streeten, Paul, From Growth to B sic Needs, Poverty, and Basic Needs, The World Bank, Sept. 1980, p. 3.

تتركز فيه الاستثمارات ومظاهر التحـــديث التى لا تلبث أن تنتشر بآثارها الانمائية على القطاع التقليدى الوطنى ، ظهر حديثا مدخل التنمية المستقلة الذى ينظر الى حالة التخلف الاقتصادى بالدول النامية لا بوصـــفها مرحلة تخلف نسبى ولـــكن باعتبارها حالة مركبة ولدتهـــا عوامل تاريخية فى ظل الاستعمار الأجنبى لتلك البلدان مما نشأ عنه استنزاف الموارد بتلك الدول فضلا عن تعويق تقدمها الاقتصادى(٣٦) ، ويتطلب هـــذا المدخـــل الانمائى انطلاق عملية التنمية أولا من تحرير الاقتصاد من التبعية للخارج بأشكالها القديمة والحديثة ، حتى يتسنى من هذا المنطلق تحقيق التنمية المستقلة التى تعتمد على التجدد الذاتى والثقة بالنفس . ويتضـــمن هـــذا المدخل بالتـــالى التقليل من الاعتماد على العالم الخارجى ـــ ســـواء فى شـــكل قروض أو واردات ـــ فضلا عن تكريس الاستثمارات لاشـــباع الحاجات الأســـاسية وما يتطلبه ذلك من تعديل فى نمط الاستهلاك والانتـــاج ، وهو ما يؤكد أن التنمية الاقتصادية عملية مركبة متعددة الجوانب .

خلاصـــــة :

برغم وفرة ما كتب فى معايير التخلف والتقدم الاقتصـــادى ، وتعدد النظريات التى تحـــدد العوامل الأساسية فى النمو والتنمية ، فان عمومية ماكتب وقيامه فى الغالب على افتراضات اكثر ملاءمة لظروف الاقتصـــاديات الغربية المتقدمة منها لظروف البلدان النامية التى تشـــكل فى عددها وحجم سكانها الأغلبية على مستوى العالم .. يجعل من الضرورى اعادة النظر فى مفهوم التخلف والتقدم من وجهة نظر البلدان النامية يتوافق فى معـــاييره مع ظروف واحتياجات القاعدة العريضة من السكان . حيث تمثل احتياجات الغالبية ضرورات معيشية اصبحت تدخل فى عداد حقوق الانسان الأساسية. ومن هنا تتناول الورقة الاشارة الى المداخل الحديثة لمفهوم التنمية الاقتصادية فى اطار فكرة الرفاهية الاقتصادية بمعناها الشامل ، آخـــذا فى الحسبان التطلعات الملحة والحاجات العاجلة التى تتحقق بها الرفاهية من منظور تلك الدول وفى ظل ظروفها الراهنة من تدنى مستويات المعيشة واختلال هياكلها الانتاجية وخضوعها للتبعية الاقتصادية للقوى الحاكمة للاقتصاد العالمى .

وتركز الورقة على الأبعاد الجديدة للتنمية من هذا المنظور والتى تتمثل فى اتجاهات أو مداخل ثلاث ينبغى أن يقاس من خـــلالها مستوى التقـــدم والتخلف فى البلاد المذكورة .

الاهتمام بالجانب التوزيعى لمكاسب النمو الاقتصادى ، مبدأ اشـــباع الحاجات الأساسية ، وتحقيق التنمية المستقلة .

---

(36) Tomas, Szentes, The Political Economy of Under-development Zkademiai K., Budabest, 1973, P. 25.

المراجـــع

باران ، بول ــ الاقتصاد السياسى والتنمية ، ١٩٦٢ ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، ١٩٦٧ .

البنك الدولى ــ تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٨١ ، ١٩٨٥ .

حسين ، د. وجدى ــ نشـــاط التصدير والانماء الاقتصادى بالبلدان النامية ، دار الجامعات المصرية ، اسكندرية ، ١٩٧٣ .

حسين ، د. وجدى ــ العلاقات الاقتصـــادية الدولية ، ومشـــكلات البلدان النامية ، المنصورة ، ١٩٨٥ .

حسين ، د. وجدى ، د. عبد الفتاح عبد الرحمن ــ التخلف والانماء الاقتصادى ، مكتبة الأنصارى ، المنصورة ، ١٩٨٥ .

حسين ، عادل ــ متابعة ايجابية لأدبيات التنمية ، مبـــادىء ســـتة ونموذجان ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الرابع للاقتصاديين المصريين فى التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، مايو ١٩٧٥ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨١ .

شافعى ، د. محمد زكى ــ التنمية الاقتصادية ، دار النهضة المصرية ، ١٩٧٣ .

عبد الله ، د. اسماعيل صبرى ــ نمو نظام اقتصادى عالمى جديد ، الهيئة المصرية العامة للـــكتاب ، ١٩٧٦ .

عمـــر ، د. حسين ــ الرفاهية الاقتصـــــادية ، ســـلسلة الوعى الاقتصادى ــ مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦١ .

منظمة الصحة العالمية ــ تقـــرير ١٩٧٩ .

هيئة الأمم المتحدة ، ولجنة تصفية الاستعمار ــ المصـــالح الأجنبيـــة والاستعمار ، مكتب الاعلام ، ١٩٧٠ .

مراجـــع اجنبيـــة

Chenery H. & Others, Distvibution with Growth, A Joint study by the World Bank and the Institute of Development Studies at the University of Sussex, Oxford Univ. Press., 1975.

Field, Gary, Poverty, Inequality and Development, Cambrideg Univ. Press, London, 1980.

Field, Gary, Who Benefits from Economic Development, American Econ. Rev., 1977

Jaques Freisinet, Le Concept de Sous-Developement, 1966.

Kaldor, Nicola, Welfaire Propositions of Economics and Interpersonal Comparisons of Utility, E.J. Sept 1939.

Lang, Oskar, Economic Dev., Planning, Leoture, Central Bank of Egypt.

Little I.M., A Critique of Welfare Economics.

Marx, Carl, Capital, Vol. I., Progress Pub.

Myrdal G., Economic Theory and Under-developen Regeons, Dukwork, 1956.

Smith, Adam, Wealth of Nations, 1867.

Streeten, Paul, Faul, From Growth to Basic, The World Bank, 1980

Szentes Tomas, The Political Economy of Underdevelopment, Zkademiai, Budabest, 1973

Thorbecke E, The Tendency Towards Regionalization of International Trede, 1960.

U.N. Dev. Programme, Premises to Keep, 1985 .

U.N.I.L.O., Meeting Basic Needs.

U.N.C.T.A.D., The Least Developed Countries and Action in Their Favour by the International Community New York, 1983

World Bank, Redistribution with Growth.

أثر الانفاق الاستثمارى العـــام على التنمية الاقتصادية
دراسة كمية من خـــلال خطط وبرامج الدولة التنموية
فى الفترة من ٥٩/١٩٦٠ وحتى ٨٥/١٩٨٦

دكتور / صلاح الدين فهمى محمود
كلية التجارة ـــ جامعة الأزهر

مقـــــدمة :

أثبتت التجارب العملية أن توجهات الاستثمار الخاص فى معظم بلدان العالم النامى تسير نحو المجالات التى تعود عليها بأكبر ربح ممكن وأيضا فى أسرع وقت . وعلى ذلك فان عدم تدخل الدولة فى النشـــاط الاقتصـــادى الا بقدر محدود وابتعادها عن المشاركة فى النشاط الاقتصـــادى واقتصار دورها على المشروعات التى يعجز أو يحجم النشاط الخاص عن القيام بهـــا يعنى دون شك هدر لجزء من الموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومى .

وهذا الأمر يحتم ضرورة تدخل الدولة بشـــكل مباشر أو غير مباشر فى مجرى العمليات الاقتصادية على أمل تحقيق التوازن الاقتصادى والاجتماعى وضمانا لتحقيق حد أدنى من الخدمات والسلع العامة الأساسية لـــكل فرد من أفراد الدولة

ومن أهم طرق تدخل الدولة المباشر فى عمليات التنمية الاقتصادية هى المبالغ التى تقوم الدولة باعتمادها فى موازنتها العامة بغرض تنمية الاقتصاد القومى ، وهو ما يعرف بالانفاق الاستثمارى العام . وعادة ينظر الى الانفاق الاستثمارى العام على أنه قيمة ما تنفقـــه الوحـــدات الادارية الحـــكومية ووحدات القطاع العام لزيادة الأصول الانتاجيـــة الثابتـــة بهدف زيادة حجم الطاقات الانتاجية . ومن هنا جاءت أهمية هذا النوع من الانفاق حيث أنه يلعب دورا أساسيا فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن كونه المتغير الأهم الذى يستخدم فى تحقيق الأهـــداف الانمائية المختلفـــة ، سواء برفع مستوى الدخل القومى أو تعديل التركيب البنيانى للاقتصـــاد القومى أو توظيف الموارد المتاحة الى غير ذلك من أهداف .

وقد عمل المخطط المصرى منذ أول سنى التخطيط الاقتصادى المصرى ابان فترة التمهيد للخطة الخمسية الأولى فى التفكير والسعى لاقامة مشروعات صناعية تساهم فيها أو تملكها الدولة ملكية كاملة مثـــل مشروع الحـــديد والصلب ومشروع الصناعات الـــكيماوية (كيما) ومشروعات الأسمنت . وقد بدأت الاستثمارات العامة تنمو نموا مطردا بلغ ذروته بحركة التأميمات فى عام ١٩٦١ ، كما تأكد الاتجاه نحو منح القطـــاع العام الســـيطرة على

مشروعات التنمية الاقتصادية منذ عـــام ١٩٦٢ حيث نصت الوثائق على أن تكون له السيطرة على الهياكل الأساسية والصناعات التعدينية والصناعات الثقيلة والمتوسطة ، ويكفي أن نعلم أن معظم اجمالي الاستثمارات التى تمت خلال فترة الخطة العشرية انما اضطلع بها الحكومة والقطاع العام .

يمكننا من خلال هذا التدخل من جانب الدولة ومشاركتها فى النشاط الاقتصادى أن نلحظ مدى العلاقة الوثيقة بين معدلات التنمية الاقتصـــادية فى مصر وبين الانفاق الاستثمارى العام .

هـــدف الدراســة :

يسعى هذا البحث الى تسليط الضوء على تطور واتجاهات الانفـــاق الاستثمارى العام فى مصر ـــ معتمدين فى ذلك على أسلوب التحليل المقارن ـــ خلال فترات خطط الدولة التنموية بدءا من الخطة الخمسية الأولى ٥٩/٦٠ـــ ١٩٦٤/٦٥ وحتى الخطـــة الخمســـية التى طبقت مؤخرا ١٩٨٣/٨٢ ـــ ١٩٨٧/١٩٨٦ ، وذلك حتى نتعـــرف على الجوانب المختلفـــة للســـياسة الاستثمارية التى طبقت فى مصر وخاصة الدور الذى يمكن أن يلعبه الانفاق الاستثمارى العام فى تنمية الاقتصاد القومى .

اهميـــة الدراسة :

كما سبق أن نوهنا فى المقدمة ، فان اهمية دراسة الانفاق الاستثمارى العام ودوره فى عملية التنمية الاقتصادية انما ينشـــأ من كن الاستثمار هو المتغير الأهم الذى يستخدم فى تحقيق الأهـــداف الانمائية المختلفة ، وطالما أن هناك شبه اتفاق على ذلك فان معرفة تطور حجم الانفـــاق الاستثمارى والأوجه الرئيسية للانفاق فضلا عن الاتجاهات العامة له ، سيؤدى ليس فقط الى معرفة الأركان المختلفة لعملية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية بل أيضا الى التعرف على جوانب سياسة الانفاق الاستثمارى العام بغرض الوصول الى أرقى مراحلها ، وهى مرحلة التقييم ، التى تمكن من رفع كفاءة وقدرة جهاز التخطيط وهو بصدد تحديد الحجم الـــكلى للاستثمار واقرار توزيعاته البديلة المختلفة قطاعيا واقليميا ومشروعيا ، وبذلك يمكننا أن نحدد أثر كل من الانفاق الاستثمارى العام والخاص على التنمية الاقتصادية .

فترة الدراســة :

اختار الباحث نطاق الدراسة اعتبارا من عـــام ٥٩/١٩٦٠ ـــ التى تمثل سنة الأساس لأول خطة فى مصر وحتى عام ٨٥/١٩٨٦ (على وجـــه

الدقة ١٩٨٥/٨٤ وهو آخر عام توفرت لدينا البيانات عنه من خلال الجهات المعنية وأهمها وزارة التخطيط والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء) وبذلك تكون فترة الدراسة فى حدود خمسة وعشرون عاما تعـــددت فيها أساليب الخطط التنموية بدءا من الخطـــة الخمسية الأولى والثانية وهى ما عرفت بفترة التخطيط القوى الشامل الى الأخذ بأسلوب الخطط السنوية المنفصلة (٧١/٧٠ ـ ١٩٧٧) ثم فترة الخطط المتحركة (٧٨ ـ١٩٨٢/٨١) ثم فترة الخطة الخمسية العامة متوسطة المدى (٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٦/٨٥).

ولقد قمنا بالتحليل على أساس تقسيم فترة البحث الى خمس مراحل كما يلى :

المرحـــلة الأولى :

(٦٠/٥٩ ـ ١٩٦٥/٦٤) ، وهى فترة التخطيط القومى الشامل .

المرحـــلة الثانية :

(٦٦/٦٥ ـ ١٩٧٠/٦٩) ، وهى الفترة التى أخذ المخطط بأسلوب الخطط السنوية المنفصلة نظرا لنشوب الحـــرب المصرية / الاسرائيلية فى منتصف عام ١٩٦٧ وتوجه الخطة الى تعبئة الموارد القومية لمواجهة الظروف التى استجدت على الاقتصاد القـــومى .

المرحـــلة الثالثة :

(٧١/٧٠ ـ ١٩٧٧) وهى فترة التخطيط المنفصلة وان كانت الدقة تستلزم منا أن نؤكد بأن كلمة خطة لا تنطبق على هذه الفترة .

المرحـــلة الرابعة :

(١٩٧٨ ـ ١٩٨٢/٨١) وهى فترة الخطط المتحركة متوسطة الأجل والتى تعتبر فى حكم التمهيد للخطة الشاملة والتى تمثل آخر مراحل الدراسة.

المرحـــلة الخامسة :

(٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٦/٨٥) وهى فترة الخطة الخمسية الأخيرة والتى تعتبر اول خطة فى ظل فترة السلام بعد استكمال تحرير الأرض ، وفى مرحلة التنمية المتوازنة التى تقوم على الترابط والتكامل بين المتغيرات والقطاعات والوحدات الجغرفية وفيما بين كل منها .

دراسة كمية لتطور حجم الانفاق الاستثمارى فى مصر :

أدرك المخططون أهمية زيادة الانفـــاق الاستثمارى العـــام فى شـــكل تدفقات لها صفة الاستمرارية طـــوال فترة الدراسة ، فضـــلا عن الزيادة المستمرة فى هذه التدفقات بصفة شبه منتظمة .

ومن خلال الجدول رقم (١) العمود (١) يتبين لنـــا ذلك ، حيث شهد حجم الانفاق الاستثمارى العام تزايدا ملحوظا خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ــ ٨٥/١٩٨٦ . اذا ارتفع من ٤ر١٧١ مليون جنيـــه فى عـــام ٥٩/١٩٦٠ الى ١ر٦٩٦٥ مليون جنيه فى عام ٨٤/١٩٨٥ ، بينما ارتفـــع هذا الرقم من ٤ر١٧١ مليون جنيه فى سنة ٥٩/١٩٦٠ الى ٣ر٣٦٤ مليـــون جنيه فى سنة ٦٤/١٩٦٥ ثم الى ٥ر٣٥٥ مليون جنيه فى ٦٩/١٩٧٠ ثم وصل الى ٣ر١٨٧٣ مليـــون جنيه فى عام ١٩٧٧ ، وبلغ ٥ر٦٢٨٦ مليون جنيه فى ٨١/١٩٨٢ ، واخيرا بلغ ١ر٦٩٦٥ فى عام ٨٤/١٩٨٥ . (بالأسعار الجارية) .

وتوحى هذه الصورة بأن الانفاق الاستثمارى العام شهد ارتفاعا يكاد يكون مستمرا فى قيمته المطلقة طوال سنوات الدراسة فيما عدا ســـنوات الحرب المصرية الاسرائيلية حيث شهد الانفاق تذبذبا وعدم استقرار ، بدليل الانخفاض الذى وصل اليه رقم الانفاق الاستثمارى المنفذ فى عام ٦٨/٦٧ (٢٩٨ مليون جنيه) ثم الارتفاع المحسوس فى السنوات ٦٩/٦٨ ، ٧٠/٦٩ ، ٧١/٧٠ ، ١٩٧٣/١٩٧٢ والذى سجل فيه حجم الانفاق المنفذ على الترتيب ٥ر٣٤٣ ، ٥ر٣٥٥ ، ٣٦١ ، ١ر٤١٠ ، ٢ر٤٦٥ مليون جنيه ، أما بعد هذه الفترة فقد تعاظم الانفاق الاستثمارى المنفذ بشكل يكاد يكون مستمرا .

وتشير بيانات العمود (٣) من نفس الجدول الى أن اجمالى الانفاق المنفذ للخطة الخمسية الأولى بلغ ٩ر١٦٨٤ مليون جنيه ، ارتفـــع ارتفاعا حسيسا الى ٧ر١٧٤٦ مليون جنيه خلال الخطة الخمسية الثانية ، ثم عاد فارتفع ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الخطط المنفصلة (٧١/٧٠ ــ ١٩٧٧) حيث بلغ ١ر٦٥٠٨ مليون جنيه ثم شهد اجمالى الانفاق المنفذ توسعا فاق كل التقديرات والتصورات خلال فترة الخطط المتحركة حيث بلغ ٧ر١٨١٤٨ مليون جنيه ، بينما انخفض فى الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ ــ ٨٥/١٩٨٦ الى ٨ر١٦٨٣٢ مليـــون جنيـــه(١) .

(١) يعزى هذا الانخفاض الى عدم توافر بيان دقيق عن الانفاق الاستثمارى المنفذ فعلا لعام ٨٥/١٩٨٦ ، وكل ما هنالك عبارة عن رقم مستهدف هو ٦ر٥٩١٨ مليون جنيه ، راجع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٨٥/١٩٨٦ وزارة التخطيط مايو ١٩٨٥ .

وهذا يعنى أن اجمالى الانفاق المنفذ فى خطة ٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٦/٨٥ قد عادل أكثر من ثمان مرات ما كان عليه فى الخطة الخمسية الأولى٦٠/٥٩ ـ ١٩٦٥/٦٤ وتوضح هذه البيانات مدى التطور الذى شهده الانفاق الاستثمارى العام فى مصر وذلك على الرغم من الظروف العصيبة التى مر بها الاقتصاد المصرى خلال سنوات الحرب . ويؤكد العمود الرابع فى جدول (١) حقيقة التطور الذى حدث فى الانفاق الاستثمارى وذلك من خلال مقارنة متوسط الانفاق السنوى لكل خطة ،فقد بلغ (٨ر٢٨٠) مليون جنيه . فى الخطة الأولى ، ثم ارتفع الى (٣ر٣٤٩) مليون جنيه فى الخطة الخمسية الثانية و (٧ر٩٢٩) مليون جنيه فى سنوات فترة الخطط المنفصلة ، و (١ر٤٥٣٧) مليون جنيه فى فترة الخطط المتحركة ، واخيرا بلغ متوسط الانفاق السنوى للخطة الخمسية ٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ (٩ر٥٦١٠) مليون جنيه . وعلى الرغم مما تضيفه هذه الأرقام من صورة مشرقة لتطور حجم الانفاق الاستثمارى فى مصر الا أن معدلات النمو السنوية للانفاق الاستثمارى لكل خطة (وهى المبينة بالعمود رقم ٦ بالجدول رقم (١)) تعطى مؤشرا أكثر دقة حيث نلحظ أن متوسط معدل النمو السنوى للانفاق فى الخطة الخمسية الأولى ٢ر١٤٪ ، وفى الخطة الخمسية الثانية بلغ ٢ر٢٪ وفى سنوات الخطط المنفصلة ارتفع الى ٦ر٢٩٪ ثم بلغ أقصى حد له فى فترة الخطط المتحركةحيث وصل الى٦ر٣٣٪ ثم انخفض ٥ر٦٪ فى خطةالدولة ٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٦/٨٥ ، ولو أن ما تم انفاقه خلال فترة الخطة الأخيرة (خلال ثلاث سنوات فقط ٨ر١٦٨٣٢ مليون جنيه) يفوق ما تم انفاقه خلال ثلاث فترات من التخطيط خلال الفترة ٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٧ والذى بلغ ٩٩٣٨ مليون جنيه .

نخلص من ذلك الى أن الانفاق الاستثمارى العام لازال يمثل الدور القيادى الاستراتيجى فى دفع عملية التنمية فى مصر ، وعلى الرغم من مشاركة الاستثمارات الخاصة له بصورة واضحة ابتداء من سبعينيات هذا القرن الا أن هذه الاستثمارات لا تسعى الا لتحقيق مطحتها الخاصة ، وهذا الأمر يؤكد على ضرورة المحافظة على تولى الدولة مسئولية توجيه عملية التنمية الاقتصادية من خلال قيامها بالانفاق الاستثمارى العام لأنه يسعى الى توفير وضمان حد أدنى من السلع والخدمات الأساسية لأفراد الشعب(٢) .

---

(٢) د. رمزى زكى ، دراسات فى ازمة مصر الاقتصادية ، القاهرة مكتبة مدبولى ص ٥٧

جـــدول رقم (١)

تطور الانفاق الاستثمارى العام فى مصر خلال للفترة ٦٠/٥٩ ــ ١٩٨٦/٨٥

(ملايين الجنيهات)

السنة	الإنفاق الاستثمارى المنفذ	فترة الخطة	إجمالى الإنفاق المنفذ لكل خطة	متوسط سنوى لكل خطة	معدل النمو السنوى ٪	متوسط معدل النمو السنوى (١) لكل خطة ٪
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	
البيان						
٦٠/٥٩	١٧١,٤	الخطة الخمسية			—	
٦١/٦٠	٢٢٥,٦	الأولى			٣١,٦	
٦٢/٦١	٢٥١,٦	٦٠/٥٩ —			١١,٥	
٦٣/٦٢	٢٩٩,٦	١٩٦٥/٦٤	١٦٨٤,٩	٢٨٠,٨	١٩,٠	١٤,٢
٦٤/٦٣	٣٧٢,٤				٢٤,٣	
٦٥/٦٤	٣٦٤,٣				٢,—	
٦٦/٦٥	٣٨٣,٨	الخطة الخمسية			٥,٤	
٦٧/٦٦	٣٦٥,٨	الثـــانية			٤,—	
٦٨/٦٧	٢٩٨,٠	٦٦/٦٥	١٧٤٦,٦	٣٤٩,٣	٨,—	٢,٢
٦٩/٦٨	٣٤٣,٥	١٩٧٠/٦٩			١٥,٣	
٧٠/٦٩	٣٥٥,٥				٣,٥	
٧١/٧٠	٣٦١	الســـنوات			١,٥	
١٩٧٢	٤١٠,١	٧١/٧٠ —			١٣,٦	
١٩٧٣	٤٦٥,٢	١٩٧٧			١٣,٤	
١٩٧٤	٦٤٥,١	فترة الخطط	٦٥٠٨,١	٩٢٩,٧	٣٨,٦	٢٩,٦
١٩٧٥	١٢٨٢,٣	المتصلة			٩٨,٧	
١٩٧٦	١٤٧١,١				١٤,٧	
١٩٧٧	١٨٧٣,٣				٢٧,٣	
١٩٧٨	٢٦٦٤,٨	فترة الخطط			٤٢,٢	
١٩٧٩	٣٨٦٣,٠	المتحركة			٤٤,٩	
٨١/٨٠	٥٣٣٤,٤	١٩٧٨ —	١٨١٤٨,٧	٤٥٣٧,١	٢٩,٥	٣٣,٦
٨٢/٨١	٦٢٨٦,٥	١٩٨٢/٨١			١٧,٨	
٨٣/٨٢	٤٦٧٦,٢	الخطة الخمسية			٢٥,—	
٨٤/٨٣	٥١٩١,٥	٨٣/٨٢ —	١٦٨٣٢,٨	٥٦١٠,٩	١١,٠	٦,٥
٨٥/٨٤	٦٩٦٥,١	١٩٨٧/٨٦			٣٤,٢	
٨٦/٨٥	غير مبين				—	

المصـــــــادر :

١ ـ وزارة التخطيط تقرير متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى ، الجـزء الأول فبراير ١٩٦٦ .

٢ ـ تقرير متابعة وتقييم الخطة الخمسية الثانية ، ويلاحظ أن الخطة الخمسية الثانية لم تستكمل حيث بدأت الحرب المصرية الاسرائيلية فى منتصف عام ١٩٧٦ .

٣ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، عدد يوليو ١٩٧٥ .

٤ ـ سجل البيانات النهائية لمتابعة المتغيرات الاقتصادية لعام ١٩٨١/٨٠م جدول ٣/٣ صفحة ١٠٠ ، سجل البيانات النهائية لمتابعة المتغيرات الاقتصادية لعام ١٩٨٢/٨١ جدول ١/٣ المجلد الأول ديسمبر ١٩٨٤ صفحة ٩٧ .

٥ ـ التقرير المبدئى عن الأداء الاقتصادى والاجتماعى خلال السنة الأولى (١٩٨٣/٨٢) من الخطة الخمسية أغسطس ١٩٨٣ جدول ٢١ صفحة ٥٢ .

٦ ـ التقرير المبدئى عن متابعة الأداء الاقتصادى والاجتماعى خلال السنة الثانية (١٩٨٤/٨٣) والثالثة (١٩٨٥/٨٤) من الخطة أغسطس ١٩٨٤ ، سبتمبر ١٩٨٥ جدول (١) وجدول (١١) صفحة ٢٩ ، ص ٤١ على الترتيب .

الانفاق الاستثمارى العام وسياسة التنمية فى مصر :

نقوم فيما يلى بمحاولة لاستكشاف طبيعة استراتيجية التنمية الاقتصادية فى مصر وذلك من خلال تتبع الأوجه الرئيسية للانفاق الاستثمارى والأهمية النسبية لهذه الاستثمارات من خلال توزيعها القطاعى وذلك خلال فترة الدراسة .

وقبل أن نحلل ما أسفرت عنه بيانات الجدول رقم (٢) نود أن نوضح فى عجالة أن المخطط المصرى قد ركز على الانفاق الاستثمارى خلال فترة الخمس وعشرون عاما على خمسة أوجه رئيسية هى الصناعة والزراعة والنقل والاسكان والكهرباء . وتبادل قطاعى الصناعة والزراعة المركزين الأول والثانى ـ من حيث الأهمية النسبية للانفاق ـ طوال فترة التخطيط ، فيما عدا الخطة الخمسية الأخيرة ٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٦/٨٥ حيث احتل قطاع النقل والمواصلات وعلى غير العادة المركز الأول ، وتلاه القطاع الصناعى ثم قطاع الكهرباء وتقهقر القطاع الزراعى ليحتل المركز الرابع بين هذه القطاعات الخمس .

طبقا لذلك يمكننا القول أن المخطط المصرى لم يحـدد له استراتيجية محددة أو واضحة المعالم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طوال فترة الدراسة وكل ما هنالك أن الظروف الاقتصـادية والسياسية والاجتماعية هى التى حددت السياسة التى سارت عليها الدولة من أجل تحقيق التنمية(٣) .

وأغلب الظن أن الجدل الثائر ـــ فى الأدب الاقتصادى ـــ بشـأن أى القطاعات أكثرها دفعا لعملية التنمية ، القطاع الزراعى أم القطاع الصناعى قد سيطر أيضا على فكر قادة التنمية فى مصر ، فعلى الرغم من أن القطـاع الزراعى وحتى الستينات كانت له السيطرة والسيادة الكاملة على معظم قطاعات الاقتصاد القومى ، الا أن الدعوة الى التصنيع كانت فى مقدمة تحديات التنمية والاختيارات التى واجهتها مصر .

ومن بين الأسباب التى جعلت مصر تنظر الى التصنيع على اعتبار أنه الطريق السريع لتحقيق التقـدم الاقتصادى والاجتماعى هو ما سـاد مصر خلال فترة ما قبل الثورة من اعتقاد بأن التخصص فى تصدير السلع الزراعية مرتبط الى حد ما بالمفهوم الاستعمارى القديم فى تقسيم وتوزيع العمـل ، فضلا عن أن التغييرات الـكبيرة التى حدثت فى الأسعار الدولية للسـلع بعد الحرب الـكورية وما تلاها من أحداث قد أكدت كلها على عدم الاستقرار الذى يواكب الاعتماد على تصدير محصول زراعى رئيسى . ولقد شـعرت مصر ـــ ومعها كثير من الدول النامية ـــ بالخوف من تدهور معدلات التبادل الدولى من جهة ، ومن جهة أخرى فان زيادة معدلات النمو السكانى وانخفاض نسبة الوفيات ، قد أسفر عن زيادة فى عـدد السـكان وما واكب ذلك من زيادة فى حجم القوى العاملة وضرورة توفير فرص العمل ...الخ ، كل ذلك زاد من الحاح الحاجة الى توجيه الاتهام الى تنمية القطاع الصناعى .

ومع الاعتقاد بأن أسرع طريق لتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى هو التصنيع السريع فقد غاب عن المخطط المصرى عدة حقائق هامة ، أهمها وجود حلقات الوصل الأساسية بين التنمية الصـناعية والتنمية الزراعية ، ذلك أن القطاع الزراعى المتقدم يساعد على تنشيط الطلب الداخـلى على السلع الصناعية ، كما أنه يوفر الموارد الأولية للصناعات الزراعية ويحقق مزيدا من العمـلات الأجنبية التى تساهم فى تمويل الواردات من السـلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة للتصنيع(٤) .

ولقد انعكس كل ذلك على برامج مصر الصناعية الحالية ، فأصبحت البرامج الحالية والمرتقبة مقيدة بارتفاع تكاليف استيراد الغذاء من الخارج

---

(٣) د. على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ص ٢٩٥ ـــ ٢٩٦

(4) Mabro, R. & Radwan S., The industrialization or Egypt, 1939-1973 (London, oxford University press, 1976) ch. 3. PP. 33—34.

وهذا فى حد ذاته يعد عاملا ضاغطا على حجم العملات الأجنبية المتاحة والتى كان من المفروض أن توجه للتنمية الصناعية(٥) .

يتضح مما سبق أن هناك علاقة وطيدة بين تنمية القطـــاع الزراعى وتنمية القطاع الصناعى ، ذلك أن التصنيع انما يبدأ بتطوير الزراعة لتصبح فرعا من فروع الاقتصاد لانتاج منتجات سلعية تســـاعد بدورها على خلق السوق الداخلية حتى لا تتخلف الزراعة عن الطلب المتزايد على منتجاتها ، ويحدث الاختلال الهيكلى نتيجة عجز المواد الأولية ، ونقص الغذاء ، فضلا عن بطء نمو الطلب على المنتجات الصناعية . وعليه فان نجاح الصـــناعة فى تحقيق أهداف التنمية يتوقف بالدرجة الأولى على تطوير الزراعة واعادة النمو المتكامل لفروع الانتاج المختلفة وهذا ما غفل عنه المخطط المصرى فى أول سنوات التخطيط فى مصر ٦٠/٥٩ ـ ١٩٦٥/٦٤ حين ربط بين مرحلة التحول الاشتراكى وبين حتمية التنمية الصناعية .

ولتوضيح ما توصلنا اليه نقوم بدراسة وتحليل للأوجـــه الأســـاسية للانفاق الاستثمارى العام فى مصر وذلك من خلال الجدول الثانى رقم (٢) والممثل للبنود الرئيسية للانفاق الاستثمارى العام خلال فترة الدراسة .

---

(٥) جاء فى تقرير وزير الزراعة المصرى والمقدم لمجلس الشعب (لجنة الزراعة) لسنة ١٩٨١ ما يلى :

« كان نتيجة طبيعية للسياسة الاقتصادية التى اتبعتها البلاد منذ بداية الستينيات والتى ارتكزت فيها السياسة الاقتصادية على فلسفة خاصة للتنمية تقوم على تصـــنيع الاقتصاد المصرى بمعدلات مرتفعة ، وكان ضروريا أن يعتمد ذلك على التمويل من قطاع الزراعة ، القطاع الاكثر تقدما ونموا فى ذلك الوقت .

ولقد قامت الحكومة بتنفيذ عددا من السياسات السعرية والتسويقية لتحويل أكبر قدر ممكن من فائض قطاع الزراعة للقطاعات الأخرى ـ خاصة الصناعة وتم ذلك دون اى خطة تستهدف تنمية القطاع الزراعى ، ولقد اكتملت الجوانب السلبية لهذه السياسة فى الركود الشديد الذى أصاب الزراعة حيث لم يتعد معدل النمو ٢٪ سنويا . انظر التقرير الزراعى المصرى مجلس الشعب ، ديسمبر ١٨١ ، ص ١٣٢ ـ ١٣٤

جـــدول رقم (٢)
البنود الرئيسية للانفاق الاستثمارى العام فى مصر خلال فترة الدراسة
(بملايين الجنيهـــات)

السنوات	الإنفاق المنفذ	مجموع الإنفاق الكلى	بنود الإنفاق الرئيسية على القطاعات الأساسية: الزراعة	الصناعة	النقل والمواصلات	الإسكان	الكهرباء
		(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
٦٠/٥٩	١٧١,٤		٢٩,٥	٤٩,٣	٣٥,٨	٣١,١	٦,٢
٦١/٦٠	٢٢٥,٦		٣٨,٤	٦٧,٨	٧٤,٨	١٩,٠	٥,٦
٦٢/٦١	٢٥١,٦	١٦٨٤,٩	٥١,٩	٥٠,٣	٧١,٢	٣٧,٨	٦,٣
٦٣/٦٢	٢٩٩,٦		٧٣,٨	٨٠,٥	٥٣,٨	٣٧,٦	١١,٩
٦٤/٦٣	٣٧٢,٤		١٠٢,١	١٠٥,٤	٤٥,١	٣٧,٤	٣٥,٦
٦٥/٦٤	٣٦٤,٣		٨٩,٠	٩٩,٩	٤٩,٣	٣٠,٥	٥٣,٢
٦٦/٦٥	٣٨٧,٨		٨٢,٣	١٠٠,٦	٥٣,١	٤٧,٥	٦١,١
٦٧/٦٦	٣٦٥,٨		٨٢,٢	٩٨,٤	٤٦,١	٤٢,٢	٦٩,٣
٦٨/٦٧	٢٩٨,٠	١٧٤٦,٦	٦٢,٥	٨٥,٨	٣٨,٣	٤١,٧	٥٢,٩
٦٩/٦٨	٣٤٣,٥		٦٧,٦	١٠١,١	٦٩,٥	٤٦,٩	٣١,٩
٧٠/٦٩	٣٥٥,٥		٦١,٣	١٢٣,١	٧١,٤	٣٦,٥	٢٧,٣
٧١/٧٠	٣٦١		٥٣,١	١٢٥,٧	٨١,٢	٢٦,٥	٢٣,١
١٩٧٢	٤١٠,١		٥٥,١	١٥٢,٩	٧٥,٦	٤١,٩	٢٥,٨
١٩٧٣	٤٦٥,٢	٦٥٠٨,١	٥٧,٦	١٥٤,٣	١٢٣,٠	٤٠,٣	٣٠,٣
١٩٧٤	٦٤٥,١		٥٤,٢	١٨٩,٩	١٩٠,٠	٥٢,٩	٣٠
١٩٧٥	١٢٨٢,٣		٩٤,٦	٢٨٦,٨	٣٨٣,٥	١٧٦,٨	٥٣,٣
١٩٧٦	١٤٧١,١		٩٨,٥	٣٧٨,٧	٣٧٢,٩	١٢٧,٨	٥٩,٤
١٩٧٧	١٨٧٣,٣		١٤٦,٤	٥٦١,٠	٤٤٣,٣	١٢٥,٥	١٠٩,٠
١٩٧٨	٢٦٦٤,٨		١٩١,٣	٧٦٥,٠	٦٩١,٨	١٣٦,٤	٢٠٢,٧
١٩٧٩	٣٨٦٣,٠		٢٥٨,٠	١٠١٠,٢	٩٠٣,٥	٢٢١,٠	٢٣٤,٠
٨١/٨٠	٥٣٣٤,٤	١٨١٤٨,٧	٣٧٠,٢	١٨٩٤,٥	٩٨٦,١	٦٥٩,٨	٤٨١,٥
٨٢/٨١	٦٢٨٦,٥		٤٥٠,٤	٢٢٨٤,٣	١١٩٠,٧	٦٦٨,٠	٣٧٦
٨٣/٨٢	٤٦٧٦,٢		٣٠٨,٢	١٢٣٠,٣	١٥٧٤,١	٣٦,٣	٤٨٧,٨
٨٤/٨٣	٥١٩١,٥	١٦٨٣٢,٨	٣٨٢,٣	١٤٤٧,٤	١٥٧٧,٤	٥٠,٩	٥٠٤,٢
٨٥/٨٤	٦٩٦٥,١		٦٧٠,٤	١٧٩٧,٧	١٦٥٩,٨	٩٤٢,٦	٤١٠,٦
٨٦/٨٥	غير مبين						

المصدر : نفس مصادر بيانات الجدول رقم (١) ، فيما عدا النسب والنتائج فاحتسبت بمعرفة الباحث .

النسب							الناتج ٪			
٪	٪	٪	٪	٪						
نصيب الزراعة فى الخطة	نصيب الصناعة فى الخطة	نصيب النقل فى الخطة	نصيب الإسكان فى الخطة	نصيب الكهرباء فى الخطة	٧/٢	٨/٢	٩/٢	١٠/٢	١١/٢
(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)					
٣٨٤,٧	٤٥٣,٢	٣٣٠	١٩٣,٤	١١٨,٨	٢٢,٨	٢٦,٩	١٩,٦	١١,٥	٧,١
٣٥٥,٩	٥٠٩	٢٧٨,٤	٢١٤,٨	٢٤٢,٥	٢٠,٤	٢٩,١	١٥,٩	١٢,٣	١٣,٩
٥٥٩,٥	١٨٤٩,٣	١٦٦٩,٥	٢٩١,٧	٣٣٠,٩	٨,٦	٢٨,٤	٢٥,٦	٤,٥	٥,١
١٢٦٩,٩	٥٩٥٤	٣٧٧٢,١	١٦٨٥,٢	١٢٩٠,٢	٦,٩	٣٢,٨	٢٠,٨	٩,٣	٧,١
١٣٦٠,٩	٤٤٧٥,٤	٤٨١١,٣	١٠٢٩,٨	١٤٨٢,٦	٨,١	٢٦,٦	٢٨,٦	٦,١	٨,٨

البنود الرئيسية للانفـــاق خـــلال :

(أ) الخطة الخمسية الأولى (٥١/٦٠ ــ ٦٤/١٩٦٥) :

بلغ اجمالى حجم الانفاق الاستثمارى العام خـــلال الخطة ١٦٨٤ر٩ مليون جنيه ، خص القطـــاع الصـــناعى منها ٤٥٣ر٢ مليون جنيه وبنسبة (٢٦ر٩ ٪) بينما بلغ المنفق على القطاع الزراعى مبلغ ٣٨٤ر٧ مليون جنيه. وبنسبة (٢٢ر٨ ٪) . هذا فى الوقت الذى وجه المخطط استثمارات الى قطاع النقل والمواصلات بلغت ٣٣٠ مليون جنيه وبنسبة (٦٩ر٦ ٪) ثم احتل قطاع الاسكان المرتبة الرابعة من جملة الانفاق حيث بلغ المنفق عليه ١٩٣ر٤ مليون جنيه بنسبة (١١ر٥ ٪) أما قطاع الكهرباء فقد خصص له ١١٨ر٨ مليون جنيه وبنسبة (٧ر١٪) .

اول ما يلفت النظر فى توزيع الانفاق الاستثمارى هو الاهتمام الخاص الذى أولاه المخطط المصرى للقطاع الصناعى حيث احتل المرتبة الأولى (من بين القطاعات الخمس التى تمثل أهم أوجه بنود الانفاق) من حيث الأهمية النسبية وذلك يرجع الى تصور المخطط المصرى بأن الصـــناعة والتصنيع هما المحرك الأساسى للتنمية الاقتصادية فى مصر ، وحيث ورد فى الاطـــار العام المبدئى لهذه الخطة أن المخطط يؤمن بأن معدل نمو الدخـــل يتوقف ، فيما يتوقف عليه ، على معدل تكوين رأس المال ، وان تنمية طاقات المجتمع الانتاجية تعنى ضرورة اعطاء الأولوية فى الاستثمار لقطاع الصناعة(٦) .

أما القطاع الثانى من حيث الأهمية النسبية للانفاق الاستثمارى فهو القطاع الزراعى والذى وجه اليـــه المخطط نسبة كبيرة من الاســـتثمارات بلغت ــ بما فيها السد العالى ــ (٢٢ر٨ ٪) وهى نســـبة تقل عن التى خصصت للقطاع الصناعى بنحو (٤ر١ ٪) ويتضح من هذه النسبة المرتفعة مدى اهتمام المخطط بالقطاع الزراعى (٧) . ويجب الا يفوتنا ان نسبة كبيرة من هذا الاستثمار كانت مخصصة للانفاق الضخم على السد العالى والذى أعتبر جزئيا استثمارا فى التنمية الزراعية . ونظرا لأن مصر كانت تواجـــه وفرة نسبية فى الانتاج الغذائى بحكم انخفاض عدد السكان مقارنا بالانتاج المتحقق فى هذه الفترة(٨) ، فلم تظهر على السطح أية مشاكل بسبب توجيه الاهتمام الأكبر للقطاع الصناعى عن القطاع الزراعى .

أما قطاع النقل والمواصلات فقد احتل المرتبة الثالثة فى هذه الخطة ، ويرجع سبب الاهتمـــام بهذا القطـــاع هو الافتقـــار النسبى لمشروعات البنية الأســـاسية فى مصر ، الأمـــر الذى يتطلب توجيـــه المزيد من الاستثمارات لمشروعات الهياكل الأساسية .

---

(٦) وزارة التخطيط ، الاطار العام المبدئى للخطة الخمسية (٦٠/٥٩ ــ ٦٥/٦٤) ١٩٥٩ ، المقدمة

(٧) وهذا يعنى أن المخطط قد استهدف خلق نموا متوازنا بين القطاعين .

(٨) لم يتعد عدد سكان مصر خلال فترة الخطة الخمسية الأولى ٢٩ مليون نسمة

أما قطاع الاسكان والتشييد فقد احتل المرتبة الرابعة فى الانفاق بمبلغ ١٩٣ر٤ مليون جنيه وبنسبة (١١ر٥٪) وهى نسبة متواضعة كما هو واضح خاصة بالمقارنة بقطاعى الصناعة والزراعة . وادى ذلك الى عدم قدرة جهاز التشييد على الوفاء بالكامل بالأهداف المحددة له مما ترتب عليه ارتفاع فى التكلفة الاستثمارية لمشروعات الخطة نتيجة التأخير فى تنفيذ أعمال التشييد والبناء .

أما قطاع الكهرباء فقد جاء فى الترتيب الخامس فى الانفاق الاستثمارى بمبلغ ١١٨ر٨ مليون جنيه وبنسبة (١ر٧٪) وتجب ملاحظة أن احتلال قطاع الكهرباء المرتبة الخامسة فى هذه الخطة لا يعنى انصراف الاهتمام به بل على العكس فان الانفاق الاستثمارى فى هذا القطاع يعد رصيدا هاما للتوسع فى المستقبل حيث يعد هذا القطاع المولد للطاقة المحركة اللازمة للتنمية الصناعية خاصة والتنمية الاقتصادية عامة .

(ب) الخطة الخمسية الثانية (٦٥/٦٦ ـ ٦٩/١٩٧٠) :

أعطت هذه الخطة اهتماما كبيرا للصناعة ، اذ بلغ المبلغ المنفق فى حدود ٥٠٩ مليون جنيه وبنسبة (١ر٢٩٪) من مبالغ الخطة ، بنسبة زيادة قدرها (٢ر٢٪) عن الخطة السابقة ، ولعل سبب الزيادة يرجع الى الاتجاه نحو التصنيع الثقيل ، وعلى الرغم من أن هذه الخطة لم تستكمل بسبب تبنى الدولة لسياسة انكماشية لاحتواء الآثار التضخمية الناجمة عن تنفيذ الخطة الخمسية الأولى نتيجة لعدة عوامل منها تجاوز فترة اعداد وتنفيذ المشروعات الانتاجية للمدد المخططة لها فى الخطة الخمسية الأولى ، الأمر الذى ترتب عليه زيادة القوى الشرائية دون زيادة مقابلة فى عرض السلع والخدمات الجديدة وبسبب الزيادة السكانية ، فضلا عن الظروف السياسية التى مرت بالبلاد واهمها حرب ١٩٦٧ .

وقد احتلت الزراعة المرتبة الثانية أيضا فى هذه الخطة حيث بلغ ما أنفق فعلا ٣٥٥ر٩ مليون جنيه وبنسبة (٢٠ر٤٪) ويرجع سبب ذلك الى الانتهاء من معظم أعمال السد العالى والذى يمثل أهم عناصر الاستثمار الزراعى خلال الفترة العشرية .

كذلك احتل قطاع النقل والمواصلات المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية للانفاق الاستثمارى وان كان حجم الانفاق الفعلى قد انخفض عنه فى الخطة الخمسية الأولى حيث بلغ ٢٧٨ر٤ مليون جنيه وبنسبة (١٥ر٩٪) ومعنى ذلك أن الانفاق الاستثمارى لهذا القطاع انخفض بنسبة (٣ر٧٪) ولقد شهدت هذه الخطة اهتماما بقطاع الكهرباء عن قطاع الاسكان ، حيث تم تبادل مركزيهما فى الخطة الخمسية الأولى ، حيث احتل قطاع الكهرباء المرتبة الرابعة بينما احتل قطاع الاسكان المرتبة الخامسة .

(جـ) السنوات ٧١/٧٠ ــ ١٩٧٧ :

تميزت هذه الفترة بعدم وجود اطار تخطيطى متوسط او طويل الأجل ولم تخرج عن كونها مجرد خطط سنوية . وفى هـذه الفترة أعطى اهتماما متزايدا لقطاع النقل والمواصلات وبلغ المتوسط السنوى لنصيب هذا القطاع من جملة الاستثمارات المنفـذة (٦ر٢٥٪) مقابل (٩ر١٥٪) فى الخطـة الخمسية الثانية (٦٦/٦٥ ــ ١٩٨٠/٧٩) وذلك لاستمرار الحـاجة الى تطوير هذا القطاع خاصة مشروعات تطوير قناة السويس . ولذلك احتل هذا القطاع المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعى ــ الذى ما زال محتلا للمرتبة الأولى فى الانفاق الاستثمارى العام على الرغم من ان المتوسـط السنوى لنصيب القطاع الصناعى فى هذه الفترة والذى بلغ (٤ر٢٨٪) قد انخفض عن مثيله فى الخطة الخمسية الثانية بحوالى (٧ر٠٪) تلاه القطاع الزراعى والذى استمر هبوط نصيب استثماره حتى اصـبح (٦ر٨٪) سـنويا فى المتوسط مقابل (٤ر٢٠٪) سنويا فى المتوسط خلال الخطة الخمسية الثانية بعد استبعاد استثمارات السد العالى ، وكان من نتائج ذلك تباطؤ التنمية الزراعية وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى من أغلب السلع الزراعية وتناقص مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى(٩) . ولعل احتلال القطاع الزراعى المرتبة الثالثة فى هذه الخطة يعنى انصراف الاهتمام به والتخلى عن التنمية المتوازنة ، كذلك استمر هبوط نصيب استثمار قطاعى الكهرباء والاسكان فبلغا (١ر٥٪) ، (٥ر٤٪) مقابل (٩ر١٣٪) ، (٣ر١٢٪) فى الخطة الخمسية الثانية على الترتيب .

(د) فترة الخطط المتحركة ٧٨ ــ ١٩٨٢/٨١ :

استمر العمل بخطط سنوية حتى عام ١٩٧٧ ، وابتدأ من عام ١٩٧٨ تم اتباع اسلوب التخطيط الخمسى المتحرك ، فيتم سنويا تعـديل الخطـة الاستثمارية باسقاط السنة التى انتهت واضافة سنة اخرى فى نهاية المدة .

وقد شهدت هذه الفترة تحولا جذريا فى أوجـه الانفـاق ، اذ احتلت الصناعة للفترة الرابعة على التوالى ــ المركز الأول بمبلغ ٥٩٥٤ مليـون جنيه وبنسبة (٨ر٣٢٪) وهذه النسبة تمثل أعلى متوسط سنوى لنصيب قطاع فى قطاعات الاقتصـاد القومى طـوال فترة خمس وعشرون عـاما (٦٠/٥٩ ــ ١٩٨٦/٨٥) ولعل السبب وراء ذلك هو اتجـاه الدولة الى عمليات الاحلال والتجديد من اجل اعادة بناء القطاعات الرئيسية وانشـاء القاعدة التكنيكية للاقتصاد القومى . وتلى القطاع الصناعى قطاع النقـل والمواصلات حيث احتل المرتبة الثانية فى الانفاق وبمبلغ ١ر٣٧٧٢ مليـون جنيه وبنسبة (٨ر٢٠٪) ، ثم قطاع الاسكان والذى بلغ المتوسط السنوى

(٩) وزارة التخطيط ، تقارير متابعة وتطور الاقتصاد المصرى فى عشر سـنوات ٧٠/٦٩ ــ ١٩٧٩

لنصيبه من جملة الاستثمارات المنفذة (٣ر٩٪) بزيادة قدرهـا (٨ر٤٪) عن الفترة السابقة (٧١/٧٠ ـ ١٩٧٧) ويرجع ذلك الى توجيه اهتمام الدولة لعمليات الاسكان والتشييد، ثم تلاه قطاع الكهرباء بنسبة (١ر٧٪).

(هـ) الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٦/٨٥ :

حافظت خطة التنمية الخمسية ٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٦/٨٥ على استمرار الاهتمام بقطاع النقل والمواصلات(١٠) ، اذ احتل المرتبة الأولى فى الانفاق وبمبلغ ٣ر٤٨١١ مليون جنيه وبنسبة (٦ر٢٨٪) ، ولأول مرة منذ الخطة الخمسية الأولى ٦٠/٥٩ ـ ١٩٦٥/٦٤ يفقد القطاع الصناعى صدارته للمرتبة الأولى فى اجمالى الانفاق الاستثمارى العام ويحتل المرتبة الثانية بمبلغ ٤ر٤٤٧٥ مليون جنيه وبنسبة (٦ر٢٦٪) ، ثم احتل قطاع الكهرباء ولأول مرة المرتبة الثالثة بمبلغ ٦ر١٤٨٢ مليون جنيه وبنسبة (٨ر٨٪) وتلاه قطاع الزراعة بمبلغ ٩ر١٣٦٠ مليون جنيه وبنسبة (١ر٨٪) ، واخيرا اختل قطاع الاسكان المرتبة الخامسة بمبلغ ٨ر١٠٢٩ مليون جنيه وبنسبة (١ر٦٪) .

ولعل تبادل المراكز الذى تم بين قطاعى الصناعة والنقل والمواصلات خلال فترة الخطط المتحركة ٧٨ ـ ١٩٨٢/٨١ (حيث احتل القطاع الصناعى المرتبة الأولى فى اجمالى الانفاق الفعلى ثم تلاه قطاع النقل والمواصلات) وفترة الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٦/٨٥ (حيث احتل قطاع النقل والمواصلات المرتبة الأولى فى اجمالى الانفاق الفعلى ثم تلاه القطاع الصناعى) قد جاء نتيجة حاجة ملحة ، فمن المشاكل الرئيسية التى واجهها القطاع الصناعى عدم التوازن بين حجم التوسع الأفقى لهذا القطاع وبين تأمين مشاريع البنية الأساسية كطرق المواصلات والسكك الحديدية .. الخ .

ونظرة عامة على خطط الدولة قرابة خمس وعشرون عاما فيما يتعلق بتطور توزيع الاستثمارات العامة على القطاعات الاقتصادية الأساسية ، نجد أن أهم ما يلفت النظر انه فى الوقت الذى ذهب فيه (٨ر٢٢٪) من مجمل الاستثمارات العامة الى الزراعة فى الخطة الخمسية الأولى ، كان (١ر٨٪) فقط خلال فترة الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٦/٨٥ وانخفض نصيب الصناعة فى نفس الفترة انخفاضا طفيفا من (٩ر٢٦٪) الى (٦ر٢٦٪) وارتفع نصيب النقل والمواصلات من (٦ر١٩٪) الى (٦ر٢٨٪) وكذلك ارتفع نصيب قطاع الكهرباء من (١ر٧٪) الى (٨ر٨٪) فى حين انخفض نصيب قطاع الاسكان من (٥ر١١٪) الى (١ر٦٪) . ولعل النتيجة الحاسمة التى نخرج بها من هذا التطور توضح لنا ان الزراعة بلاشك هى

---

(١٠) يعزى ذلك الى تجاهل هذا القطاع خلال فترة الركود الطويلة من منتصف الستينات حتى بداية السبعينات

أضعف الحلقات فى سياسة التنمية فى مصر(١١) وكان من نتيجة ذلك انكماش الحجم الحقيقى للصادرات الزراعية بصفة خاصة ، فضلا عن ارتفاع نسبة الاعتماد على الخارج فى تدبير قدر كبير من السلع الغذائية ، وقد ترتب على ذلك زيادة المديونية الخارجية للاقتصـــادية القومى ، الأمر الذى يدعو الى ضرورة العمل على عودة النمو المتوازن بين قطاعات الانتاج السلعى خاصة قطاعى الزراعة والصـــناعة التحويلية وبين قطاع الخـــدمات حتى نتجنب التفاوت الـــكبير بين نمو العرض الـــكلى من السلع ونمو الطلب الـــكلى عليها . هذا من جهة ومن جهة أخرى فان النمو اللامتوازن بين قطـــاعات الاقتصاد القومى ـــ والناتج عن سوء توزيع الاستثمار بين قطاعات الاقتصاد القومى ـــ يؤدى الى احداث ضغوط تضخمية واضحة بسبب مناطق الاختناق التى تنشأ داخل هذه القطاعات وتسبب ما يتولد عن ذلك من تباين فى تركيبة العرض الكلى للسلع والخدمات المنتجة محليا وما يقابلها من تركيبة قوى الطلب المحلى ، واذا استمر هذا الاختلال لمـــدد طويلة نسبيا ، فانه يضفى على الاقتصاد القومى صفة التضخم الهيكلى الذى يصعب ايقـــافه دون تغيرات جوهرية فى علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية المختلفة(١٢) .

الانفاق العام والناتج المحلى الاجمالى :

يمكننا تحديد الاتجاهات العامة للانفاق الاستثمارى العام ، وذلك من حيث مدى استجابة هذا الانفاق للتغيرات التى تحـــدث فى الناتج المحـــلى الاجمالى وذلك من خلال دراسة العلاقات بين الانفاق الاستثمارى العـــام وكل من الناتج المحلى الاجمالى والمرونة الدخلية للانفاق .

ولدراسة العلاقة النسبية بين الانفاق الاستثمارى العام وبين الناتج المحلى الاجمالى على مستوى الاقتصاد القومى ، لابد لنا من حساب العلاقة بين الناتج المحلى والانفاق الاستثمارى العام من خلال دراسة كل من الميل الحدى للانفاق والميل المتوسط للانفاق .

وعن طريق حســـاب الميل الحـــدى للانفاق الاستثمارى نستطيع أن نكشف عن معدل التغير فى الانفاق الاستثمارى العام عند تغير الناتج المحلى الاجمالى بمقدار وحـــدة واحـــدة .

ويمكن استخدام المعادلة التالية حساب الميل الحدى للانفاق الاستثمارى العام وذلك من واقع البيانات المدونة فى جدول رقم (١) .

---

(١١) بنت هانسن ، سـمير رضـوان ، العمل والعدل الاجتماعى ، مصـدر فى الثمانينات ـــ دراسة فى سوق العمل ، مكتب العمل الدولى ، القاهرة ـــ دار المستقبل العـــربى ص ٦١

(12) R. Kerry Turner & Clive Collis, The Economics of ,planning MAC MILLAIV publishers LTD., PP. 44—49.

$$I = a + bn$$

حيث :

I : الانفاق الاستثمارى العـــام .

a : مقـــــدار ثابت .

b : القيمة الاتجاهية للميل الحدى للانفاق .

n : النـــاتج المحـــلى الاجمـــالى .

وقد أمكن ايجاد معامل الانحدار (b) باستخدام المعادلة التالية :

$$b = \frac{\Sigma n.\, Ii - \frac{\Sigma n.\, \Sigma Ii}{Y}}{\Sigma ni^2 - \frac{(\Sigma ni)^2}{Y}}$$

حيث :

Y عـــدد الســـنوات .

كما أمكن ايجاد الثابت (a) باستخدام المعادلة التالية :

$$a = I - bn$$

حيث : $\bar{I} = \Sigma Ii/n \quad \& \quad \bar{n} = \Sigma ini/n$

كذلك امكن ايجاد معـــامل الارتبـــاط (r).

باستخدام المعـــادلة التـــالية :

$$r^2 = \frac{\Sigma niIi - \frac{(\Sigma ini)(\Sigma iIi)}{Y}}{\left[\Sigma ni^2 - \frac{(\Sigma ni)^2}{Y}\right]\left[\Sigma iIi^2 - \frac{(\Sigma iIi)^2}{Y}\right]}$$

$$r^2 = b\bar{b}$$

وتم التوصل الى النتائج التالية(١٣) :

(١٣) يود الباحث أن يوجه عميق شكره الى الأستاذ الدكتور / عبد الحميد ربيـــع استاذ الاحصـاء بكلية التجارة جامعة الأزهر على ما قدمه من عون كامل فى التوصل الى هذه النتائج ، وايضا النتائج التى تم التوصل اليها فى صفحة ٣١ من هذه الدراسة

جـــدول رقم (٣)

البيـــان	الثابت (a)	معامل الارتباط (r)	الميل الحدى (b)
الخطة الأولى ٥٩/٦٠ – ٦٤/٦٥	١١٨,٠٤٠–	٠,٩١٧+	٠,٢٣٦٦٥٤+
الخطة الثانية ٦٥/٦٦ – ٦٩/٧٠	٣٩٣,٥٦١٤+	١,١١٦٥١–	٠,١٧٠٧٣٠٧٦–
الســنوات ٧٠/٧١ – ١٩٧٧	٦١٦,٦٠٦٩–	٠,٩٧٨٥٤+	٠,٣١١٧٣+
الخطة المتحركة ٧٨ – ١٩٨٢/٨١	٣٤٢,٨٢٥–	,٩٩٦٥٥+	٠,٣١٩١٥٩٧+
الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ – ٨٦/٨٥	١٠٣٦٠,٦٩٨+	,٢٥٦٥٨–	٠,١٨٤٩٩٩–
الفـــترة بالكامل	١٦٩,٤٩٥٣–	,٩٦٠٧٥٤٥+	٠,٢٥٠٨٢٥+

ولمـــا كانت (b) تمثل معدل التغير بين الناتج المحلى الاجمالى (u) والانفاق الاستثمارى العام (I) فانه يمكن الاستدلال على نوع العلاقة بين (I , n) عن طريق (b) بمعنى انه اذا كانت (b) موجبـــة فان العـــلاقة تكون طردية فيما بين الاثنين ، والعكس صحيح ، كلما كانت (b) ســـالبة تكون العلاقة عكسية بين الاثنين . ويظهر من هذه النتيجة أن العلاقة ما بين (I , n) لا يمـــكن أن تكون عكسية فى النهاية ، أى لا يمـــكن أن تتوافق (a , b) سالبتين ويتضح صحة ذلك من النتائج المدونة فى جدول (٣) .

أيضا تجب ملاحظة أنه كلما كانت قيمة الثابت (a) بالسالب وكانت قيمة (b) بمعدل كبير (أى أن (r) تكون موجبة) فان التغير فى الانفـــاق على الاستثمار يعتبر موجبـــا وهـــذا ما دلت عليه بيانات الجـــدول (٢) فى مقارنتها مع نتائج الجدول (٣) .

هذا وتشير بيانات الجدول (٣) الى أن معامل الارتباط بين الانفاق الاستثمارى العام والناتج المحلى الاجمالى كان قويا خـــلال الفترات التالية والموضح قرين كل منها معامل الارتباط .

١ ــ فترة الخطة الخمسية الأولى ٥٩/٦٠ ــ ١٩٦٥/٦٤ ٠ر٩١٧
٢ ــ فترة السنوات ٧٠/٧١ ــ ١٩٧٧ ٠ر٩٧٨
٣ ــ فترة الخطط المتحركة ٧٨ ــ ١٩٨٢/٨١ ٠ر٩٩٦

هـــذا فى الوقت الذى كانت فيـــه العـــلاقة الارتباطية بين الانفـــاق الاستثمارى والناتج المحلى عكسية وضعيفة خلال الفترات التالية(١٤) :

(١٤) يمكن تبرير ضعف العلاقة الارتباطية فى الخطة الخمسية الثانية (٦٥/٦٦ ــ ٦٩/١٩٧٠) بسبب الظروف التى مرت بها مصر خلال هذه الفترة ، وهى الظروف التى تفجرت بحرب يونيو ١٩٦٧ وما تبعها من حروب الاستنزاف فضـــلا عن بعض الضغوط التضخمية التى كانت تعانى منها مصر نتيجة لعدة عوامل منها تجاوز فترة اعداد وتنفيذ المشروعات الانتاجية للمدد المخططة لها فى الخطة الخمسية الأولى ، وكذلك الضـــغوط الأجنبية مثل ايقاف تزويد مصر بالقمح الأمريكى . أما ضعف العلاقة الارتباطية فى الخطة الاقتصادية (٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٦/٨٥) فيمكن تفسيرها بسبب قلة عدد السنوات التى توفرت عنها البيانات

١ ـ فترة الخطة الخمسية الثانية

(٦٦/٦٥ ـ ١٩٧٠/٦٩) . ـ ١١١٦ر٠

٢ ـ فترة الخطة (٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٦/٨٥) . ـ ٢٥٦٥ر٠

أما العلاقة الارتباطية بين الانفاق العام والناتج المحلى الاجمالى طوال فترة الدراسة بأكملها فقد سجلت معدلا قويا حيث بلغت ٩٦٠ر٠

ويشير العمود الثالث الى بيانات الميل الحدى للانفاق (b) والمعروف أنه كلما زادت (b) كلما زاد تبعا لها الانفاق الاستثمارى العام وذلك عند ثبات حجم الناتج المحلى وليكن عند وحدة واحدة مثلا وذلك نتيجة للعلاقة التالية :

$$b = \frac{I - a}{n}$$

وعند ثبات (n) تأخذ المعادلة الصورة التالية :

$$b = I - a$$

وتظهر بيانات الخطة الخمسية الأولى أن الميل الحدى قد بلغ (٢٣٦ر٠) بمعنى أن تغير الناتج المحلى الاجمالى بما قيمته جنيه واحد خلال الفترة ٦٠/٥٩ ـ ١٩٦٥/٦٤ قد أدى الى تغير الانفاق الاستثمارى العام بمقدار ٢٣٦ر٠ جنيه . ويعد هذا الميل مرتفعا نسبيا ، ويعبر عن جدية السياسة الاستثمارية التى اتبعتها مصر مع بداية عهدها بعملية التخطيط الاقتصادية والتى عملت من خلالها على تحقيق التنمية . وحسنا فعل المخطط اذ وضح تماما الدفعة القوية التى عمل على أن تتميز بها الاستثمارات فى المراحل الأولى لعملية التنمية .

ومع ارتفاع هذا الميل فى الخطة الأولى ، فقد شهدت الخطة الخمسية الثانية تدهورا كبيرا فيه ، اذ انخفض الى (ـ ١٧٠ر٠) ومعنى ذلك أن تغير الناتج المحلى بمقدار جنيه مصرى واحد يؤدى الى نقص الانفاق الاستثمارى بمقدار ١٧٠ر٠ جنيه وبلاشك فان الضغوط التضخمية التى تعرضت لها مصر نتيجة لتجاوز فترة اعداد وتنفيذ المشروعات الانتاجية للمدد المخططة لها فى الخطة الخمسية الأولى قد ساعدت على تبنى الدولة لسياسة انكماشية لاحتواء الآثار التضخمية الناجمة عن تنفيذ الخطة الأولى ، كما ترتب على حرب عام ١٩٦٧ تراخى الجهود التخطيطية وانخفاض معدل الاستثمار المنفذ .

وقد شهد الميل الحدى تحولا ملحوظا فى فترة السنوات ٧١/٧٠ ـ ١٩٧٧ اذ ارتفع الى (٣١١ر٠) ، وقد شهدت هذه الفترة بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وكان من أحد أهدافها تشجيع الاستثمار

العام والاستثمار الخاص الوطنى لخـدمة التنمية الاقتصـادية فى مصر ، وبالفعل شهدت هذه الفترة توسعات فى قطاعات البترول والنقل والمواصلات.

ولقد استمر الارتفاع الملحوظ فى الميل الحدى فى فترة الخطط المتحركة ٧٨ ــ ١٩٨٢/٨١ حيث حقق مستوى عاليا وصل الى (٣١٩ر٠) بمعنى أن زيادة الناتج المحلى الاجمالى بمقدار ١ جنيه ، ترتب عليها زيادة الانفـاق الاستثمارى العام بمقدار ٣١٩ر٠ جنيه ، ويعتبر الميلان الأخيران خير دليل على الدفعة القوية التى وجهت للتنمية الاقتصادية فى مصر من خلال الحجم الـكبير للانفاق الاستثمارى العـام .

أما فترة الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٦/٨٥ فقد شهدت انخفاضـا فى الميـل الحـدى اذ بلغ (١٨٤ر٠) ، ويعد هذا الميل منخفضا الى حد ما ولا يعبر عن جدية السياسة الاستثمارية المتبعة فى هذه الخطة ، خاصة اذا ما اخذنا فى الاعتبار أن هـذه الخطة لم تحدد الهدف للاستثمارات المقرر تنفيذها من خلال الخطة ، وهو الهـدف الذى تتفرع منه مجموعة من الأهداف المشتقة والمتكاملة معـه ، ويرجـع السبب الى ضآلة الاستثمارات المطلوبة للمشروعات الجديدة على اعتبارها خطـة اسـتكمال(١٥) .

ويشير جـدول (٣) الى أن الميـل الحـدى فى الفتـرة ٦٠/٥٩ ــ ١٩٨٦/٨٥ قد بلغ (٢٥٠ر٠) وهو معدل مرتفع نسبيا ويعادل تقريبا المعدل الذى تحقق فى فترة الخطة الخمسية الأولى .

ولمـا كان ارتفاع مستوى الناتج المحلى الاجمالى فى فترة زمنية معينة (n_t) سـيعمل على رفـع المقـدرة الاستثمارية للدولة فى فترة مقبلة ($I_t + 1$) فان الاتجاهات العامة للميول الحدية قد كشفت عن توجيه جزء كبير من النمو المتحقق فى الناتج المحلى الاجمالى نحو الانفاق الاستثمارى وذلك خلال الفترات ٦٠/٥٩ ــ ٦٥/٦٤ ، ٧١/٧٠ ــ ١٩٧٧ ، ٧٨ ــ ٨١/ ١٩٨٢ ، فى الوقت الذى انخفض فيه هذا الجزء فى فترة الخطـة الخمسية الثانية ٦٦/٦٥ ــ ١٩٧٠/٦٩ ، وكذلك فى فترة الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٦/٨٥ .

ويمكننا الاستدلال على صدق ما وصلنا اليه من خلال متابعة النسبة التى احتلها الانفاق الاستثمارى العام فى الناتج المحلى الاجمالى خلال هذه الفترات ، حيث تشير بيانات الميل المتوسط للانفاق الاستثمارى فى جـدول رقم (٤) الى أن الميل المتوسط للانفاق الاستثمارى للخطة الخمسية الأولى قد بلغ (١٦ر٤٪) ، ثم انخفض الى (١٣ر٥٪) فى الخطة الخمسية الثانية ثم عاود الارتفـاع خـلال فتـرة السـنوات ٧١/٧٠ ــ ١٩٧٧ حيث بلغ (ــ١٧ر٢٪) .

---

(١٥) مجلس الشورى ، تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن سياسـات الاستثمار ، ١٩٨٥ ، ص ٢٢

جـــدول رقم (٤)

السنة/البيان	الناتج المحلى الإجمالى بالمليون (١)	الإنفاق الاستثمارى العام بالمليون (٢)	(٢) : (١) ٪	معدل الميل المتوسط لكل فترة ٪	الانفاق الاستثمارى الخاص بالمليون
٦٠/٥٩	١٣٧٥,٥	١٧١,٤	١٢,٥		
٦١/٦٠	١٤٥٩,٣	٢٢٥,٦	١٥,٥		
٦٢/٦١	١٥١٣,٣	٢٥١,٦	١٦,٦	١٦,٤	
٦٣/٦٢	١٦٨٤,٦	٢٩٩,٦	١٧,٨		
٦٤/٦٣	١٨٨٧,٩	٣٧٢,٤	١٩,٧		
٦٥/٦٤	٢١٩١,٨	٣٦٤,٣	١٦,٦		٢٠,٣
٦٦/٦٥	٢٣٨٨,٢	٣٨٣,٨	١٦,١		٢٧,٨
٦٧/٦٦	٢٤٧٥,٠	٣٦٥,٨	١٤,٨		
٦٨/٦٧	٢٥٠٩,٧	٢٩٨,٠	١١,٨		٦,٢
٦٩/٦٨	٢٦٥٧,٠	٣٤٣,٥	١٢,٩	١٣,٥	١٠,٣
٧٠/٦٩	٢٩٢٦,٦	٣٥٥,٥	١٢,١		٥,٢
٧١/٧٠	٣٠٨٦,٣	٣٦١	١١,٧		
١٩٧٢	٣٤٠٣,٠	٤١٠,١	١٢,١		٥,٨
١٩٧٣	٣٦٣٤,٠	٤٦٥,٢	١٢,٨		٣٨,١
١٩٧٤	٤٤٤١,٩	٦٤٥,١	١٤,٥	١٧,٢	٢٧,٩
١٩٧٥	٥٢٤٦,٦	١٢٨٢,٣	٢٤,٤		١٨٠,٠
١٩٧٦	٦٧٠٤,٦	١٤٧١,١	٢١,٩		٨٢,٨
١٩٧٧	٨٢٠٩,٩	١٨٧٣,٣	٢٢,٨		٢٥٥,٠
١٩٧٨	٩٧٨٢,٤	٢٦٦٤,٨	٢٧,٢		٤٧٢,٥
١٩٧٩	١٢٦١٠,٢	٣٨٦٣,٠	٣٠,٦	٢٩,٤	٨٨٠,٠
٨١/٨٠	١٨٠٤١,٢	٥٣٣٤,٤	٢٩,٥		١٦٤٥,٢
٨٢/٨١	٢٠٧٢٦,٨	٦٢٨٦,٥	٣٠,٣		١٨٩٢,٥
٨٣/٨٢	٢٤٦٣٤,٤	٤٦٧٦,٢	١٨,٩		١٤٦٠,٨
٨٤/٨٣	٢٧٥٩٥,٢	٥١٩١,٥	١٨,٨	٢١,٩	١٤٥١,٩
٨٥/٨٤	٢٤٧٩٣,٧	٦٩٦٥,١	٢٨,١		١٦٨٨,٨
٨٦/٨٥	غير مبين	غير مبين			—

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، الأعداد يونيو ١٩٦٩ ، يوليو ١٩٧٣ وأكتوبر ١٩٧٥ ، يوليو ١٩٨١ أغسطس ١٩٨٣ ، يونيو ١٩٨٥ م .

وزارة التخطيط والتعاون ، التقرير الميدانى عن متابعة الأداء الاقتصادى والاجتماعى خلال السنة الثالثة ٨٥/٨٤ جدول (١٠) ص ٢٧ من الخطة الخمسية سبتمبر ١٩٨٥

ثم بلغ معدلا قياسيا خلال فترة الخطط المتحركة ١٩٧٨ ــ ١٩٨٢/٨١م حيث بلغ (٢٩ر٤٪) وتعد هذه النسبة من المعدلات المرتفعة بالقياس الى ما تحقق فى خلال فترة الخطة بأكملها . أما فى فتـــرة الخطـــة الخمســـية ٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٦/٨٥ فقد انخفض الميل المتوسط للانفاق الى ٩ر٢١٪ .

العلاقة بين الانفاق الاستثمارى وتغيرات الناتج المحلى :

يمكن القول أن المرونة الدخلية للانفاق انما تعبر عن مـــدى استجابة هذا الانفاق الاستثمارى للتغيرات التى تحدث فى الناتج المحلى الاجمالى . وعليه فبواسطتها يمكن أن نقيس نسبة التغير فى الانفاق الاستثمارى العام الى نسبة التغير فى الناتج المحلى الاجمالى .

فاذا كان معامل المرونة أكبر من الوحدة ، دل ذلك على أن الانفـــاق الاستثمارى العام انما يستجيب بصورة منتظمة للتغيرات التى تحـــدث فى الناتج المحلى الاجمالى ، أما اذا كان هذا المعامل يقل عن الواحد الصحيح ، فان ذلك يدل على أن الانفاق الاستثمارى العام لا يستجيب للتغيرات التى تحدث فى النـــاتج المحـــلى الاجمـــالى .

وقد أمكن حساب المرونة الدخلية للانفاق الاستثمارى العام باستخدام الصـــــورة التـــالية(١٦) .

$$I = an$$

حيث (I) الانفاق الاستثمارى العام (n) الناتج المحلى الاجمالى .
(a) ثابت ، (b) القيمة الاتجاهية لمعامل المرونة .

والملاحظ أنه يمكن تحويل هذا النموذج الآتى الى نموذج فى معـــادلة خطية عن طريق أخذ لوغاريتم الطرفين .

$$\text{Log } I = \text{Log}a + b\log n$$
$$I = a + bn$$

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى استطعنا ايجاد قيمتى (b , a) ثم حصلنا على معامل الارتباط ، وكانت النتائج على النحو التالى :

---

(١٦) تنمية الرافدين ، مركز البحوث الادارية الاقتصادية ، جامعة الموصل العراق، نيســـان ١٩٨٦ ، ص ١٧٩

جـــدول رقم (٥)

البيـــان	الثابت (a)	حامل الارتباط (r)	معامل المرونة الداخلية (b)
الخطة الأولى ٥٩/٦٠–٦٤/٦٥	٦,١٦٢–	٠,٩٣٤	١,٥٩٣+
الخطة الثانية ٦٥/٦٦–٦٩/٧٠	٧,٧٨٩	٠,٠٠٨	٠,٢٤٩–
السنوات ٧٠/٧١–١٩٧٧	٧,٢٠٠–	٠,٩٨٣	١,٦٣٤+
الخطط المتحركة ٧٨ – ٨١/٨٢	٢,٣٤٥–	٠,٩٨٦	١,١١٨+
الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ – ٨٥/٨٦	١٧,١٦٤	٠,٢٧٣–	٠,٨٤٥–
الفـترة با لكامل	٣,٧٥٨–	٠,٩٨٢+	١,٢٢٠+

وطبقا لبيانات الجدول (٥) نلاحظ أن اتجاهات الجزء الثابت (a) على مستوى الخطط وعلى مستوى الفترة بالـكامل ، تشـابه تماما نفس الاتجاهات التى تحققت للجزء الثابت (a)فى جدول (٤) ، ونفس الأمـر انطبق على بيانات معامل الارتباط ، الأمر الذى يعطى انطباعا بدقة النتائج التى تحققت من خـلال المعادلتين .

كذلك يلاحظ أن معامل الارتباط فى الجدول رقم (٥) قد سجل علاقات قوية بين الانفاق الاستثمارى والناتج المحلى فى فترات التخطيط ٥٩/٦٠ ـ ٦٤/٦٥ ، ٧٠/٧١ ـ ١٩٧٧ ، ٧٨ ـ ٨١/١٩٨٢ وكذلك خـلال الفتـرة التخطيطية بالكامل ، وهذا يعنى أنه كلمـا زاد النـاتج المحـلى الاجمـالى بوحدة واحدة مثلا كلما ادى ذلك الى زيادة الانفاق الاستثمارى العام بمعدل متزايد . بينما سجلت فترة الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ ـ ٨٥/١٩٨٦ علاقة ارتباطية ضعيفة وعكسية ، بمعنى أنه كلما زاد الناتج المحلى بمقدار وحدة واحدة كلما قل الانفاق الاستثمارى ولـكن بمعدل نقص صغير .

هذا وتشير بيانات معامل المرونة الدخلية (b) الى أن هذه المعـامل قد زاد عن الواحد الصحيح فى فترات التخطيط التالية على الترتيب الخطة الخمسية الأولى ٥٩/٦٠ ـ ٦٤/١٩٦٥ فترة السنوات ٧٠/٧١ ـ ١٩٧٧ ، وفترة الخطط المتحركة ٧٨ ـ ٨١/١٩٨٢ وهذا يعنى استجابة الانفـاق الاستثمارى العام بصورة منتظمة للتغيرات التى تحـدث فى الناتج المحـلى الاجمالى خلال فترة الدراسة بأكملهـا ٥٩/٦٠ ـ ٨٥/١٩٨٦ حيث بلغت المرونة الدخلية للانفاق (١ر٢٪) . أما خـلال الخطة الثانية ٦٥/٦٦ ـ ٦٩/١٩٧١ ، والخطة الخمسية ٨٢/٨٣ ـ ٨٥/١٩٨٦ فلم يستجب الانفاق الاستثمارى العام بصورة منتظمة للتغيرات التى حدثت فى النـاتج المحـلى الاجمالى حيث بلغ معامل المرونة معدلا أقل من الواحد الصحيح .

ايضا لوحظ من خلال بيانات الجدول رقم (٥) بان هناك علاقة بين معامل الارتباط (r) وبين معامل المرونة الدخلية (b) حيث كلما زادت (b) بصورة كبيرة (بمعنى أنه فى الوقت الذى يستجيب فيه الانفاق الاستثمارى للتغيرات فى الناتج المحلى) كلما كان معامل الإرتباط (r) قويا وموجبا بينما كلما كانت (b) صغيرة كلما كان معامل الارتباط (r) ضعيفا .

العلاقة بين الاستثمار العام والتنمية الاقتصادية :

عادة ما يتوقف نجاح عملية التنمية الاقتصادية على ضرورة توافر حد أدنى من الموارد الاستثمارية الذى يجب توجيهه لعملية التنمية حتى ينطلق الاقتصاد القومى فى مسار النمو وحتى يكتب لعملية النمو النجاح(١٧) . وعلى الرغم من تعدد محاور اهتمامات خطة التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية ، الا أن الناتج يظل هو المحور الأساسى لها ، كما أن زيادة الناتج من السلع والخدمات ومواجهتها لقدر من الطلب المتزايد عليها ، يعنى الارتفاع بمستوى المعيشة وهو فى حد ذاته يمثل قمة الأهداف لخطـــة التنمية . ولاشـــك ان الأجهزة الانتاجية تلعب وحدهـــا هذا الدور الرئيسى والهـــام من خـــلال الاستثمارات التى توفرها الخطة(١٨) .

ويمكننا عن طريق القياس الـــكمى للعلاقة بين الانفاق الاستثمارى العام والتنمية الاقتصادية ـــ ممثلة فى الزيادات المتحققة فى الناتج المحـــلى الاجمالى والذى يمثل قيم الاضافات الى قطاعات الاقتصـــاد القومى ـــ أن نقيس أثر الانفاق الاستثمارى على التنمية الاقتصادية .

وباستخدام الصيغة التالية(١٩) ان نقيس أثر وفاعلية الانفاق الاستثمارى على التنمية الاقتصادية .

حيث :

(Y) : الناتج المحلى الاجمالى — متغير تـــابع .
: الانفاق الاستثمارى العام
: الانفاق الاستثمارى الخاص — متغير مستقل .

(a) : ثـــابت .

: القيمة الاتجاهية لأثر كل من الانفاق الاستثمارى العام والخـــاص .

---

(17) Nurkse, R., Problemes of capital Formation in under developed countries, Delhi, oxford University press, 1980, third Impression, P.13 :

(١٨) وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، الاطار العـــام المبدئى للخطة الخمسية (١٩٨٨/٨٧ — ١٩٩٢/٩١) ، يوليو ١٩٨٦ . ص ٢٣

(19) Taro Yamane, Mathematics for Economists, Prentice Hall, INC. Engle wood cliffs, NEW Jersey, P. 686 — 688.

* COEFFICIENT OF REGRESSION *

****

B(0) = -133.775000
B(1) = 9.777134922E -2
B(2) = 3.221341000

****
* ANALYSIS OF REGRESSION TABLE *
****

SOURCE OF VARIATION	DEGREE OF FREEDOM	SUM OF SQUARES	MEAN SQUARE	F-STATISTIC
REGRESSION	2	95127700.0	47563850.0	213.753000
ERRORS	22	4831920.00	219451.000	
TOTAL	24	99959600.0		

CORRELATION SQUAR = 0.951061000

CORRELATION COEFF.= 0.975223000

****
* VARIANCE COVARIANCE MATRIX *
****

3.621E -2 -3.155E -3
-3.155E -3 3.121E -3

وطبقا لبيانات الانفاق الاستثمارى العام والخاص والنـاتج المحـلى الاجمالى المدونة بالجدول رقم (٤) أمكن الحصول على النتائج التالية(٢٠) :

$$Y = -190,775 + 0,2218 \times 1 + 0,00977 \times 2$$

معامل الارتباط المتعـدد	= 0,975	(R)
معـامل التحـديد .	= 0,952	(R2)
b1	0,221	
b2	0,009	

من النتائج السابقة يمكن ان نلاحظ أن هناك ارتباط قوى جدا طردى بين كل من الناتج المحلى الاجمالى(Y) وكل من الانفاق الاستثمارى العـام (X1) والانفاق الاستثمارى الخاص (X2) حيث بلغ معـامل الارتباط المتعدد (٩٧ر٠) بما يعنى أن زيادة فى قيمة كل من (X1, X2) لابد وان تنعكس بالزيادة على(Y) .

اما معامل التحديد والذى بلغ (٩٥ر٠) فهو يؤكد دقة المعـادلة ، حيث يفيد ذلك فى القول بأن كل من الانفـاق الاستثمارى العام والانفـاق الاستثمارى الخاص يفسران (٩٥ر٠) من التغيرات الكلية فى المتغـير التابع وهو الناتج المحلى الاجمالى .

ايضا يلاحظ ان معامل الانحدار (b1) وهو الذى يظهر أثر الانفاق الاستثمارى العام على الناتج المحلى الاجمالى قد بلغ (٢٢٢ر٠) بمعنى أن انفاق ما قيمته جنيه مصرى واحد على الانفاق الاستثمارى العـام قد أدى الى زيادة فى الناتج المحلى الاجمالى بمقدار ٢٢٢ر٠ جنيه مصرى . هذا فى الوقت الذى سجل فيه معامل الانحـدار (b2) ــ وهو الذى يظهر أثر الانفاق الاستثمارى الخاص على النـاتج المحلى ــ قيمة بلغت (٠٠٩ر٠) بمعنى ان انفاق ما قيمته جنيه مصرى واحد على الانفاق الاستثمارى الخاص قد ادى الى زيادة الناتج المحلى الاجمالى بمقدار ٠٠٩ر٠ جنيه مصرى .

وهذه النتيجة لقيم معامل الانحدار تدلنا على ان معظم الزيادات التى تحققت فى الناتج المحلى فى مصر ، خلال فترة الدراسة بأكملها ، قد تحققت بفعل الانفاق الاستثمارى العـام .

وفى ضوء التجربة المصرية فى ادارة الاقتصاد القومى خاصة خـلال فترة الدراسة ، يمكن أن نؤكد أنه أصـبح من الأهميـة بمكان تدعيم دور القطاع الخاص واسهامه فى جهود التنمية ، فالقطـاع الخـاص جزء من الاقتصاد القومى له وزنه وتأثيره الفعال ، وتعبئة موارده لصـالح التنمية يجب ان يأتى فى مقدمة أهداف التنمية المستقبلية فى مصر .

---

(٢٠) تم تشغيل هذه البيانات على الحاسب الآلى بمعهد الدراسـات والبحوث الاحصـائية بجامعة القاهرة

واذا اردنا مقارنة اثر وفاعلية كل من الانفاق الاستثمارى العام والانفاق الاستثمارى الخاص على الناتج المحلى الاجمالى ، ويصح الغرض العدمى (فرض التساوى) وهو ما يعنى بتساوى اثرى كل من الانفاق الاستثمارى العام والانفاق الاستثمارى الخاص مقابل الغرض البديل وهو ما يعنى بوجود اختلاف بين الأثرين ، فيمكننا اختبار الفروض السابقة من نتائج جدول تحليل الانحدار حيث ظهرت (E) المحتسبة (٢١٣ر٧٥٣) وهى اكبر من (F) المستخرجة من الجداول والتى بلغت (٧٢ره) عند درجتى حرية (٢ ، ٢٢) ومستوى معنوية (١٪) .

ولما كانت (F) المحتسبة اكبر من (F) الجدولية ، فهذا يعنى ان هناك اختلاف فعلى ومعنوى بين الانفاق الاستثمارى العام والانفاق الاستثمارى الخاص وتأثيرهما على الناتج المحلى الاجمالى ، وهذا يعنى ان هناك اختلاف حقيقى فى أثر وفاعلية كل من الانفاق الاستثمارى العام والانفاق الاستثمارى الخاص على الناتج المحلى الاجمالى .

نتائج وتوصيات :

يمكن تلخيص اهم النتائج والتوصيات التى خرجنا بها من هذه الدراسة فيما يلى :

ـ بالنظر الى تطور الانفاق الاستثمارى العام فى مصر خلال فترة الدراسة ، نستطيع ان نلحظ ان مصر استطاعت ان تحقق معدلات مرتفعة للاستثمار والنمو خلال معظم سنوات الدراسة ، ولكن يجب ان نؤكد أن هذا وحده ليس المهم ، بل المهم هو من اين نمول هذه الاستثمارات ؟ .

هل عن طريق الجهاز المصرفى وما يؤدى اليه من ضغوط تضخمية ، أم عن طريق الاقتراض الخارجى مع ما يتمخض عن ذلك من زيادة عبء الديون الخارجية . ومهما يكن من أمر ، فأغلب الظن ان التمويل الأجنبى للاستثمارات لا يمكن ان يكون بديلا عن الادخار المحلى ، ولهذا يجب ان تشجع الدولة الادخار المحلى بكافة السبل .

ـ غلب على سياسة توزيع الانفاق الاستثمارى العام على القطاعات الاقتصادية الرئيسية خلال فترة الدراسة التأرجح بين سياسة النمو المتوازن وسياسة النمو غير المتوازن . فعلى حين تميز هيكل الاستثمار خلال الفترة ٦٠/٥٩ ـ ١٩٦٥/٦٤ الاهتمام بالقطاعات السلعية حيث خصص لها ما يعادل ٥٧٪ من اجمالى الاستثمار المنفذ فعلا ، الأمر الذى انعكس على تحقيق توازن فى نمو القطاعات الثلاث الرئيسية فى الاقتصاد القومى خلال هذه الفترة ، وعلى الرغم من ذلك ، نجد أن من أهم خصائص فترة السنوات ٧١/٧٠ ـ ١٩٧٧ وفترة الخطط المنفصلة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢/٨١ كان النمو غير المتوازن والذى تمثل اساسا فى انخفاض نمو

قطاعات الانتاج السلعى خاصة قطـاع الزراعة والصـناعات التحويلية بالمقارنة بالنمو المتحقق فى انتاج قطاعات الخدمات . وقد أدى ذلك الى زيادة الضغوط التضخمية فى مصر ، والى تناقص مساهمة القطاعات السـلعية فى هيكل الناتج المحلى الاجمالى ، فضلا عن انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى من معظم المنتجات الزراعية . ولهذا يجب على المخطط أن يستهدف فى المقام الأول اصلاح الاختلالات الهيكلية و انيعمل على تحقيق التوازن بين قطاعات الاقتصـاد القومى .

ـ لوحظ أن اسـتجابة الانفـاق الاستثمارى للتغيرات فى النـاتج المحلى الاجمالى لم يغلب عليها الطابع الاستمرارى ، حيث شهدت فترتى الخطـة الثانية ٦٦/٦٥ ـ ١٩٧٠/٦٩ والخطـة الخمسـية ٨٣/٨٢ ـ ٨٥ـ١٩٨٦ عدم استجابة الانفاق الاستثمارى العام للتغيرات التى حـدثت فى الناتج المحلى الاجمالى وذلك لانخفاض قيمة معامل المرونة الدخلية للانفاق عن الواحد الصحيح . بعكس بقية فترات الدراسة (فضلا عن فترة الخطة بأكملها) حيث سجل معامل المرونة الدخلية للانفاق معدلا أكبر من الواحد الصحيح ، الأمر الذى ترتب عليه أن استجاب الانفاق الاستثمارى العـام للتغيرات التى حدثت فى الناتج المحلى الاجمالى بصورة منتظمة .

ـ مازال الانفاق الاستثمارى العام يلعب الدور الرئيسى والقيادى فى تنمية الاقتصاد المصرى ، وذلك على الرغم من أن القطاع الخاص يستحوذ على قدر كبير من الفوائض الاقتصادية سواء كان ذلك فى القطاع الزراعى او فى قطاعات الصناعة والمـال والتجـارة(٢١) وعلى الرغم من أن الوزن النسبى لنصيب القطاع الخاص فى اجمالى الانفاق الاستثمارى المنفذ قد بدا يتجه نحو التزايد فى السنوات الأخيرة وعلى وجه التحديد بدءا من ١٩٨١/٨٠ الا أن الانفاق الاستثمارى العـام لازال له الدور الاستراتيجى فى مجـال تحقيق التنمية . ولهذا نوصى بضرورة الاستمرار فى تشجيع القطاع الخاص (المحلى والأجنبى) للقيام بدور رائد فى عملية الاستثمار فى مصر ، مع توجيه استثماراته الى قطاعات الانتاج السلعى .

ـ على الرغم من الدور القيادى للانفاق الاستثمارى العام ، الا أن الملاحظ أن فعالية هذا الانفاق قد تباينت خلال فترة الدراسة . ولعل ذلك يرتبط بالدرجة الأولى بالظروف الاقتصادية التى مرت بها البلاد كانعكاس للظروف السياسية والعسكرية ، بالاضـافة الى محـدودية حجم الموارد المخصصة للاستثمار فضلا عن كثرة التعديلات والتغيرات التنظيمية التى طرأت على القطاع العام ـ وهو القطاع الذى يتحمل عملية التنمية باعتباره ركيزة التنمية فى مصر ـ خلال فترة الدراسة ، الأمر الذى أضر بتنفيـذ كثير من المشروعات وعمل على تأجيل تنفيذ بعضها . ولعل ذلك يدفعنا الى ضرورة الدعوة الى ترشيد الانفاق الاستثمارى العام ، وهذا يتطلب بداية رفع قدرة وطاقة الاقتصاد القومى على تمويل هذا الاستثمار .

---

(٢١) معهد التخطيط القومى ، دور القطاع الخاص فى التنميـة ، سلسلة قضـايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ٢٣ ، نوفمبر ١٩٨٣ ، الفصل الأول ، صفحات ٣ ـ ١٣

مراجـــع البحث

(الترتيب حسب ورودهـا بالدراســة)

١ ـ **د. رمزى زكى** ـ دراسات فى أزمة مصر الاقتصـادية ، مكتبة مدبولى ، لم تذكـر سـنة النشر .

٢ ـ **د. على الجريتلى** ـ خمسـة وعشرون عاما دراسـة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

٣ ـ **مجلس الشعب** ـ تقرير وزير الزراعة المقـدم للجنة الزراعة ، ١٩٨١ .

٤ ـ **وزارة التخطيط** ـ الاطـار العـام المبـدئى للخطـة الخمسية ٦٠/٥٩ ـ ١٩٦٥/٦٤ يوليو ١٩٥٩ :

تقارير متابعة وتطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات ٧٠/٦٩ ـ ١٩٧٩ .

التقرير المبدئى عن متابعة الأداء الاقتصادى والاجتماعى خلال السنة الثـالثة (١٩٨٥/٨٤) .

الاطار العـام المبدئى للخطة الخمسية (١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١) يوليـو ١٩٨٦ .

٥ ـ **بنت هانسن ، سمير رضوان** ـ العمل والعدل الاجتماعى ، مصر فى الثمانينات ـ دراسة فى سوق العمل ، مكتب العمل الدولى ، القـاهرة لم تذكـر سـنة النشر .

٦ ـ **مجلس الشورى** ـ تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن سـياسات الاسـتثمار ١٩٨٥ .

٧ ـ **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء** ـ الـكتاب الاحصائى السـنوى ، أعـداد مختلفـة .

٨ ـ **تنمية الرافدين ، مركز البحوث الادارية والاقتصادية** ـ جامعـة الموصـل العـراق ، ١٩٨٦ .

٩ ـ **معهد التخطيط القومى** ـ دور القطاع الخاص فى التنمية ، نوفمبر ١٩٨٣ .

(1) Mabro, R., & Radwan, S., The industrialization of Egypt 1939—1973, London, Oxford Unversity press, 1976.

(2) R. Kerry Turner, The Economics of planning, MACMILLAN PUBLISHERS Ltd.,.

(3) Nurkse, R., Problem of capital Formation in under developed countries, Delhi, oxford University press, 1980.

(4) Taro Yamane, Mathematices for Economists, Prentice-Hall, Inc., Englewoodcliffs, New Jersey.

ملامح واتجاهات سياسة استيراد اللحوم فى جمهورية مصر العربية

دكتور/ صبحى محمد اسماعيل
أستاذ مساعد الاقتصاد الزراعى
كلية الزراعة ــ جامعة القاهرة

مقدمة

تستورد جمهورية مصر العربية كميات كبيرة من اللحوم ، بلغت حوالى ٦٤ ألف طن من اللحوم الحمراء المجمدة ، وحوالى ٣٦ ألف طن من لحوم الدواجن المجمدة فى سنة ١٩٨٥/٨٤(١) ، بالاضافة الى ما تستورده من حيوانات حية للذبح وصلت الى نحو ١٣٠ ألف رأس فى سنة ١٩٨٢(٢) .

ولقد بلغت قيمة واردات اللحوم الحمراء والدواجن والحيوانات الحية حوالى ٣٧٨٫٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٨٥/٨٤ ، تم تمويل نحو ٧٩٫٥٪ عن طريق مجمع البنوك التجارية ، وحوالى ٩٫٧٪ منها عن طريق مجمع البنك المركزى ، وحوالى ١٠٫٨٪ منها من خلال اتفاقات الدفع ، وبذلك فان استيراد اللحوم يعتبر من البنود الضاغطة على الاقتصاد المصرى ويستلزم توفير العملات الحرة ، فضلا عن الأعباء المترتبة على الميزانية العامة للدولة من حيث الدعم الذى يخصص لتخفيض أسعارها ، والذى بلغ نحو ١٣٧٫٠٤٦ مليون جنيه ، يمثل نحو ٩٫٦٧٪ من الدعم السلعى الغذائى فى سنة ١٩٨٥/٨٤(٣) .

وتتعدد صور استيراد اللحوم ، وتنعكس فيها جميعا السياسة الاستيرادية لجمهورية مصر العربية فى سلوكها السوقى لتدبير الاحتياجات **من نوعيات منخفضة النوعية وذلك** سعيا وراء أسعار منخفضة لواردات اللحوم .

الهدف من البحث :

يهدف البحث الى دراسة وتحليل السياسة الاستيرادية المصرية للحوم

---

(١) وزارة التموين والتجارة الداخلية ، **سجلات الهيئة العامة للسلع التموينية** بيانات غير منشورة .

(2) Food and Agriculture Organization of the United Nations, Trade Year Book, Rome, 1983.

(٣) حسبت من : وزارة التموين والتجارة الداخلية ، **سجلات الهيئة العامة للسلع التموينية** ، بيانات غير منشورة .

وانعكاسات تلك السياسة على موقف واتجاهات نظـام الاستيراد المصرى فى السوق العالمى ، من حيث محصلة ادائه وسلوكه السوقى ، وتحليل السياسة الحالية المتبعة فى تداول اللحـوم المستوردة بدءا من استلامها فى الموانى المصرية وتخزينها وحتى توزيعها للمستهلكين ، ثم تقييم بدائل اللحوم المستوردة وفقا للاعتبارات السعرية والتفضيلات الاستهلاكية .

مصادر البيانات واسلوب التحليل :

اعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة تم جمعها بصفة أساسية من وزارة التموين والتجارة الداخلية ـــ الادارة العامة **للمنتجات الحيوانية ، والهيئة العـامة** للسلع التموينية ـــ وكذلك الـكتاب السنوى للتجارة الخارجية الـذى تصـدره منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالاضافة الى الكتاب الاحصائى السـنوى الـذى ينشره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصـاء . وتم استخدام الأساليب التحليلية البسيطة لاعطـاء المؤشرات والدلائل الاقتصـادية فى التقييم ، كما تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار والارتباط وحسـاب بعض الاختبارات الاحصائية مثل الاحصائية (ت) لاختبار معونة القروض الاحصائية المدروسة.

السياسة الاستيرادية للحوم

تهتم الحكومة بتغطية الفجوة الغذائية فى اللحوم عن طريق الاستيراد لكى توفرها للطبقات محدودة الدخل بأسعار منخفضة ، وبذلك فهى تتحمل دعما للحوم المستوردة ، وصـل الى ١٣٧ر٠٤٦ مليـون جنيه يمثل نحو ٩ر٦٧٪ من الدعم الكلى للسلع الغذائية ، حيث قـدر الدعم الذى تتحمله الدولة لكل من اللحوم الحمراء والدواجن والمواشى الحية بنحو ١٠٢ر٥٨٠ ، ١ر٤٠٦ر٠٣٣ مليون جنيه تمثل نحو ٢٣ر٧٪ ، ٢ر٣٤٪ ، ١ر٠٪ من اجمالى الدعم السلعى فى سـنة ١٩٨٥/٨٤(١) .

وتخضع القرارات المتعلقة باستيراد اللحوم الحمراء والحيوانات الحية والدواجن الى حد بعيد لمـدى ما يتوفر لـدى الدولة من امكانيات نقدية لهذا البند **او معادة حالة السوف** . وعموما تحدد الهيئة العـامة للسـلع التموينية احتياجات الاستيراد من اللحوم ، وتضع تقديرا للميزانية المطلوبة على ضوء الكميات ومتوسط أسعار الاسـتيراد خـلال السـتة شهور السابقة ، ثم تحدد وزارة الاقتصاد الاعتمادات المـالية الخاصة بهذا البند ، وغالبا ما يقل حجم التمويل الـذى تعتمده وزارة الاقتصاد عن احتياجات وزارة التموين والتجارة الداخلية من ناحية ، ومن ناحية أخرى يلعب ارتفاع الأسعار دورا رئيسيا فى تخفيض الكمية المستوردة بالفعل عن الكمية المخطط

---

(١) حسبت من : وزارة التموين والتجارة الداخلية ، **سجلات الهيئة العامة للسـلع التموينية** ، بيانات غير منشورة .

استيرادها . وتتدخل وزارة المالية فى القرارات المتعلقة باستيراد اللحوم ، ويكون تدخلها فى هـذا الشـأن من ناحية تقديرات حجم الدعم السلعى المطلوب ، ويهمها فى هـذا الشأن عـدم زيادة الكميات المستوردة الا فى ضوء الكميات التى تسمح الموازنة المـالية للدولة تغطيتها بالدعم ، وتأخذ فى اعتبارها أسـعار الاستيراد ، والتى تؤدى زيادتها الى زيادة مقدار الدعم الـذى تتحمله الدولة .

ويتم تمويل استيراد اللحوم عن طريق مجمع البنوك التجارية على أساس سـعر الصرف ٨٤ قرشا للدولار ، وتدخل الاعتمادات بعد ذلك فى ميزانية الهيئة العامة للسلع التموينية ، ويتم برمجة المشتريات زمنيا طبقا للاعتمادات المتاحة ، وتقـوم بالشراء كل من لجنة مشتريات المنتجات الحيوانية ، ولجنة مشتريات الماشية الحية كل فى مجال تخصصها ، ويعتبر أسلوب المناقصات العامة المعلنة هو الأسلوب العام لاستيراد الإحتياجات من اللحوم والدواجن . الا انه قد تم التوسع أخيرا فى استخدام أسلوب الاتفاقيات مع مجالس اللحوم المتخصصة فى بعض الـدول مثل الأرجنتين وأورجـواى(١) .

موقف واتجاهات السوق المصرى من السوق العالمى للحوم

تؤكد مؤشرات الفجوة الغذائية فى اللحـوم تزايد معدلات الاستيراد فى المستقبل حيث اتضح أن الفجوة بين الاحتياجات للاستهلاك والانتاج المحلى من اللحـوم الحمراء ولحـوم الدواجن تتزايد الى نحو ٢٠٤ الف طن ، ١٧ الف طن على الترتيب وفقا لأهـداف الخطة الخمسـية ، وحوالى ٢٤٤ الف طن ، ٤٦ الف طن على الترتيب وفقا لتقديرات الفجوة الاتجاهية وذلك فى سـنة ١٩٨٧/٨٦(٢) ، كما أن اتجاه التزايد سـوف يستمر بعد انتهاء الخطة الخمسية وذلك لزيادة معـدلات الطلب الفعال على اللحوم كمحصلة لنمو السكان والدخل الفردى الحقيقى من ناحية وزيادة التكلفة الاجتماعية لانتاج اللحـوم محليا بالمقارنة بالأسعار العالمية ، حيث تراوح معامل الحماية الحقيقية الصافى للحـوم الحمراء بين ١ر٣ ، ١ر٥ وفقا لمختلف أنماط اللحوم المستوردة(٣) . وللتعرف على موقف واتجاهات السوق المصرى من السوق العالمى فى استيراد اللحوم يتعرض هـذا الجزء الى دراسة محصلة اداء نظام الاستيراد المصرى والسلوك السوقى لذلك النظام.

---

(١) مقابلات شخصية مع بعض المسئولين بوزارة التموين والتجارة الداخلية .

(٢) اللجنة الوزارية للانتاج ، **مشكلة الغذاء فى مصر والسياسات الخاصة بمواجهتها**، جمهورية مصر العربية ، فبراير ١٩٨٣ ص ١٨٤ ، ١٨٨

(3) Ibrahim Soliman, Red-Meat price policy in Egypt, ADS Working paper No. 62, ARE Ministry of Agriculture UC March, 1982. P. 24.

محصلة أداء نظام الاستيراد :

يتضح من الجدول رقم (١) ان امكانية مصر فى الواردات العالمية تبرز فى لحوم الأبقار والدواجن ، اذ بلغ حجم الاستيراد السنوى نحو ٧١ ألف طن ، ٥٠ ألف طن على الترتيب ، تمثل نحو ١٨ر٢٪ ، ٥٢ر٣٪ من الواردات العالمية على الترتيب ، فى متوسط الفترة ٧٨ ــ ١٩٨٢ ، والى جانب ذلك بلغت الواردات المصرية نحو ٤٥ ألف رأس من الأبقار الحية ، ونحو ٢٢٠ ألف رأس من الأغنام الحية،بالاضافة الى ٨ر٥ ألف طن من لحـــوم الأغنام فى نفس الفترة .

ويستدل من النتائج المعروضة فى الجـــدول رقم (٢) على اتجاه الواردات المصرية فى كل من الأبقار الحية ولحـــوم الأبقار ولحوم الأغنام ولحوم الدواجن الى التزايد بمعـــدلات كبيرة ــ ٣٩ر٢٣٪ ، ٦١ر٢٤٪ ، ٣٧ر١٣٪ ، ٦٩ر٢٩٪ من متوسطها فى الفترة ٧٠ ــ ١٩٨٢ وبذلك تكون قد فاقت بكثير معدلات الزيادة فى الواردات العالمية ــ جدول رقم (٣) ــ من تلك الأنواع المذكورة ــ ٢٤ر١٪ ، ٢٦ر٤٪ ، ٢ر٢٪ ، ٦٥ر١١٪ من متوسطها على الترتيب فى الفترة ٧٠ ــ ١٩٨٢ ــ وبذلك يتضح اتجاه السوق المصرى الى زيادة استيراد اللحـــوم ــ باستثناء الأغنـــام الحية ــ بمعدلات كبيرة وسريعة نتيجة للاعتبارات سابقة الذكر .

السلوك السوقى لنظام الاستيراد :

تبنى السياسة الاستيرادية لجمهورية مصر العربيـــة فى السوق العالمى على استيراد اللحوم لصالح الطبقات محدودة الدخل ، حيث تحدد اسعارا منخفضة لبيعها للمستهلك ــ بلغت فى سنة ١٩٨٢ على ســـبيل المثال ٦٨ قرشا للكيلو المشفى من اللحـــوم البقرية المجمدة والمستوردة على شكل ارباع ، ١٠٠ قرشا للكيلو جرام من اللحوم البقرية المستوردة مشفاة ومعبأة فى كراتين ، ٨٥ قرشا للكيلو جرام من الضأن بالعظم و ١٢٥ قرشا للكيلو جرام الحى من الضأن الاسترالى ــ وتتحمل الفرق بين الســـعر المحدد وتكاليف الاستيراد متمثلا فى الدعم . وتحقيقا لهذه الأهـــداف فهى تسعى للحصول على أقل الأسعار المتاحة عالميا . حتى تتمكن من خفض الأعباء المالية التى تتحملها الميزانية العامة للدولة ، ففى الوقت الـــذى وصلت فيه متوسطات أسعار الاستيراد العالمية ــ سيف ــ للحوم الأبقار والجاموس ، ولحوم الأغنام والمـــاعز ، ولحـــوم الدواجن جدول رقم (١) ــ ٢٤٤٣ ــ ٢٠٥٦ ــ ١٤٨٩ دولار للطن ، لم تتجاوز أسعار الاستيراد المصرية لهذه النوعيات المذكورة ١٤٦١ ، ١٦٢٣ ، ١٢٦٩ دولار للطن على الترتيب فى متوسط الفترة ٧٨ ــ ١٩٨٢ ، وبالطبع لا يمكن أن يستدل من هـــذه الأسعار

---

(١) وزارة التموين والتجارة الداخلية ، الادارة العـــامة للمنتجـــات الحيوانيـــة ، **سجلات ادارة اللحوم** ، بيانات غير منشورة .

جدول رقم (١) : كمية الواردات العالمية والمصرية من اللحوم ومتوسط قيمة الطن والأهمية النسبية لواردات المصرية من الواردات العالمية فى الفترة ٧٨ – ١٩٨٢

النوع	الواردات العالمية			الواردات المصرية					
	الكمية	القيمة	السعر	الكمية		القيمة		السعر	
	الف وحدة(١)	مليون دولار	دولار	الف وحدة(١)	٪	مليون دولار	٪	دولار	٪
الجاموس والأبقار الحية	٧٢٦٤	٣٠٥١	٤٢٠	٤٥	٠,٦٣	٢٠	٠,٦٦	٤٤١	١٠٥
الأغنام والماعز الحية	١٦٩١٩	١٠٥٥	٦٢	٠,٣٢	٠,٠٠١	٠,٠١٠	٠,٠٠١	٤٥	٧٢,٥٨
لحوم الجاموس والأبقار	٣٢٧٩	٨٠١١	٢٤٤٣	٧١	٢,١٨	١٠٤	١,٣٠	١٤٦١	٥٩,٨٠
لحوم الأغنام والماعز	٨٠٤	١٦٥٢	٢٠٥٦	٥,٨	٠,٧٢	٩,٣	٠,٥٦	١٦٢٣	٧٨,٩٤
لحوم الدواجن	١٤١١	٢١٠١	١٤٨٩	٥٠	٣,٥٢	٦٣	٣,٠	١٢٦٩	٨٥,٢٢

(١) رأس فى حالة الحيوانات الحية ، طن فى اللحوم .

المصدر : جمعت وحسبت من :

Food and Agriculture Organization of the United Nations, Trade Year Book, Rome, 1978 - 1983.

جدول رقم (٢) : المعالم المقدرة لمعادلات الاتجاه الزمنى العام لكمية وقيمة وسعر (١) الواردات المصرية من أهم أنواع اللحوم فى الفترة ٧٠ – ١٩٨٢.

النـــوع والبيـــان	الجزء الثابت	معامل الانحدار الانحـدار	قيمة(ت) (٢)لمعامل الانحـدار	معامل التحديد	معدل التغير النسبى
الأبقار والجاموس الحيـة :					
الكميـة	–١٥١٠٦	٥٥٤٤,٠١	٢,٠٧	٠,٢٨١	٣٣,٣٩
القيمـة	–١١٧٥٤	٢٨٩٧,٩٤	٢,٧٢	٠,٤٠١	٣٣,٩٧
السـعر	١١٤	٥٦,١٤	*٠,١٤	٠,١٠٦	–
الأغنـام والمـاعز الحيـة :					
الكميـة	١٩٤٦٤	–١٣٨٣,٧١	*١,١٠–	٠,٠٩٩	–
القيمـة	٦٢٨	–٤١,٦٨	*٠,٩٠–	٠,٠٦٨	–
لحـوم الأبقـار والجـاموس :					
الكميـة	–٢٥٢٠٩	٨٥٨٥	٦,٨٦	٠,٨١١	٢٤,٦١
القيمـة	–٤٢٥٧٢	١٢٧٢٠	٥,٨٩	٠,٧٥٩	٢٧,٣٧
السـعر	٥٧٧,٨١	٧٣,٨٨	٥,٤٤	٠,٧٢٩	٦,٨٧
لحوم الأغنام والماعز					
الكميـة	٢٤٠,٠٤	٥٠٣,٤٠	٢,٣٢	٠,٣٣٩	١٣,٣٧
القيمـة	–٣١٠٦	١١٣٢,٨٤	٣,٨٢	٠,٥٧٠	٢٣,٤٨
السـعر	٢٩٥,٣٥	١٣٤,٣٧	٢,٩٦	٠,٥٨٨	١٠,٩٢
لحـوم الدواجن :					
الكميـة	–٢٢٥٢٣	٦٢٠٠,٣٢	٤,٥٦	٠,٦٥٤	٢٩,٦٩
القيمـة	–٣١٢٢٣	٨١٢٤,٤٦	٤,٣٣	٠,٦٣١	٣١,٦٨
السـعر	٦٤٨,٠٨	٧٧,٣٥	*١,١٧	٠,١١٢	–

(١) الكمية بالطن ، والقيمة بالألف دولار ، والسعر عبارة عن متوسط قيمة الطن سيف بالدولار .

(٢) قيم (ت) المميزة بالعلامة * غير معنوية إحصائياً على مستوى معنوية ٠,٠٥

المصدر : جمعت وحسبت من : **Food and Agriculture Organization of the United Nations, Trade Year Book, Rome, 1970 - 1983.**

جدول رقم (٣) : المعالم المقدرة لمعادلات الاتجاه الزمنى العام لكمية وقيمة وسعر (١) الواردات العالمية من أهم أنواع اللحوم فى الفترة ٧٠ — ١٩٨٢

النـــوع والبيـــان	الجزء الثابت	معامل الانحدار	قيمة(ت)(٢)لمعامل الانحـدار	معامل التحديد	معدل التغير النسبى
الأبقـــار والجـــاموس الحيـــة :					
الكميـــة	٦٢٥٦	٨٤,٩٤	٢,٩٨	٠,٤٤٧	١,٢٤
القيمـــة	٨٦٥	١٩١,٣١	١١,٨١	٠,٩٢٧	٨,٦٨
الســـعر	١٥٢	٢٣,٨١	٩,٨١	٠,٨٩٧	٧,٤٩
الأغنـــام والمـــاعز الحيـــة :					
الكميـــة	٨١٣٩	٧٤٧,١٢	٧,٥٣	٠,٨٣٨	٥,٥٩
القيمـــة	٣٤٦	٥٤,٩٨	١,٩٧	٠,٢٦٠	٩,٢٢
الســـعر	٤,٣١	٥,١٥	١٧,٧٥	٠,٩٦٦	١٢,٨٨
لحـــوم الأبقـــار والجاموس :					
الكميـــة	١٩٤٥	١١٧,٩٣	٨,٨٨	٠,٨٧٧	٤,٢٦
القيمـــة	١١٢٤	٥٩٤,٥٣	٩,٣٧	٠,٨٨٩	١١,٦٥
السعر	٨٦١,١٢	١٣٧,٠٩	٨,٧٦	٠,٨٧٥	٧,٥٣
لحـــوم الأغنـــام والمـــاعز :					
الكميـــة	٦١٢,٧٧	١٥,٩٧	٣,١٤	٠,٤٧٣	٢,٢٠
القيمـــة	١٦٦,٩٢	١٣٠,١٢	١٤,١٤	٠,٩٤٨	١٢,٠٧
الســـعر	٤٦٦,٨٥	١٤٠,٣٤	١٣,١٢	٠,٩٤٠	٩,٦٩
لحـــوم الـــدواجن :					
الكميـــة	١٧٢,٣١	١٠٩,٠٣	٨,٨٩	٠,٨٧٨	١١,٦٥
القيمـــة	—١٩١,٨٨	٢٠١,٩٠	١١,٠٧	٠,٩١٨	١٦,٥٤
الســـعر	٦٦٠,٥٨	٧٦,١٦	٧,٤٨	٠,٨٦٧	٦,٣٨

(١) الكمية بالألف طن ، والقيمة بالمليون دولار ، والسعر عبارة عن متوسط قيمة الطن سيف بالدولار .

(٢) جميعها معنوياً إحصائياً عندمستوى معنوية ٠,٠٥

المصدر : جمعت وحسبت من :

Food and Agriculture Organization of the United Nations, Trade Year Book, Rome, 1970 - 1983.

المنخفضـــة ـــ مقارنة بالمستوى العـــالمى ـــ على كفاءة اجهزة الاستيراد المصرية ، بقدر ما يستدل منها على انخفاض نوعيات اللحوم المستوردة ، وخاصة لحـــوم الأبقار التى لم يزد ســـعر اســـتيرادها لجمهورية مصر العربية عن ٦٠٪ من متوسط سعر الاستيراد العالمى فى نفس الفترة .

وتشير المعلمات المقدرة والمعروضة فى الجدولين (٢) ، (٣) الى استمرار وتزايد تأكيد نمطالسلوك السوقى المصرى متمثلا فى مـــدى تغيرات أسعار الاستيراد مقارنة بنظيرتها على المستوى العالمى . ففى الوقت الذى بلغ فيه معدل تزايد ســـعر استيراد لحـــوم الأبقار والجاموس عالميا نحو ٧ر٥٣٪ من متوسطه فى ٧ر٥٣ من متوســـطة فى ٧ر٥٣٪ من متوســـطة فى الفترة ٧٠ ـــ ١٩٨٣ ، لم يتجـــاوز معـــدل تزايد ســـعر الاستيراد المصرى لهذه اللحـــوم ٦ر٨٧٪ من متوســـطه فى نفس الفتـــرة ، كمـــا لم يتزايد ســـعر استيراد لحـــوم الدواجن المجمدة لمصر بشكل معنوى ، فى الوقت الـــذى تزايد فيه متوسط أسعار الواردات العالمية منها بنحو ٦ر٣٨٪ من متوسطه فى الفترة ٧٠ ـــ ١٩٨٢ . وينطبق ذلك ايضا على الأبقار والجاموس الحية المستوردة ، ولم يستثن من ذلك غير لحـــوم الأغنام والماعز ، حيث تفوق فيها معدل تزايد سعر الاستيراد المصرى ـــ ٩٢ر١٠٪ من متوسطه ـــ عن معدل تزايد متوسط أســـعار الواردات العالمية منها ـــ ٦٩ر٩٪ من متوسطه ـــ وذلك فى نفس الفترة ، ويمكن تفسير ذلك باتجاه الحكومة الى توفير هـــذا النوع من اللحوم فى مواسم ملحة ومحددة فى السنة مثل شهر رمضان وعيد الأضحى فى ظل شدة طلب السوق المحلى فى تلك المواسم كما سيتضح بعد .

تداول اللحوم المستوردة فى السوق المصرى

ان القطاع العام والحكومى فى جمهورية مصر العربية هو القطاع الرئيسى المتحمل لمسئولية استيراد اللحوم وتداولها محليا ، ولا يشارك القطاع الخاص فى الاستيراد الا بنسب ضـــيلة فى صـــورة نوعيات أعلى من اللحوم لبعض الفنادق والمطاعم فضلا عن قيامه بدور الوسيط فى صفقات الاستيراد بين الموردين الأجانب والسلطات المصرية المسئولة عن الاستيراد ، حيث تواجه القطاع الخاص مجموعة من العوائق تتمثل فى عـــدم قدرته ـــ فى ظل السياسة الحالية ـــ علىمنافسة الواردات الحكومية المدعومة ، وانخفاض نسبة الهامش الربحى الـــذى تســـمح به القرارات التنظيمية لسوق اللحوم فى جمهورية مصر العربية . ويتناول هذا الجـــزء لمناقشـــة أهم المراحـــل والخطوات المتبعة لتداول اللحوم المستوردة فى جمهورية مصر العربية وهى الاستلام والتخزين والتوزيع .

استلام اللحوم المستوردة :

تقوم باستلام اللحوم المستوردة كل من شركة اللحـــوم والدواجن والتوريدات الغذائية ، وهى تابعة لهيئة القطاع العام للسلع التموينية

والتبريد ، وهى تقــوم باستلام اللحوم والدواجن المستوردة من البواخر وتخزينها لــدى شركات القطاع العــام أو شركات الاستثمار ، كما تقوم باستلام الحيوانات الحية ــ المحلية والمستوردة ــ وذبحها بالمجازر وتسليمها لشركات التوزيع ــ الأهرام ، النيل ، الاسكندرية . كمــا تقــوم شركة جركو للتبريد والهندسة أيضا باســتلام بعض اللحوم والدواجن المستوردة وفقا لخطة وزارة التموين والتجــارة الداخلية وتخزينها ثم تسليمها الى شركات التوزيع وتستخدم فى ذلك طاقاتها التخزينية المتاحة . كما تساهم أيضا شركة الاسكندرية للثلج والتبريد من خــلال طاقة التجميد المتاحة لها باستلام بعض رسائل اللحوم والدواجن .

تخزين اللحوم المستوردة :

تعتبر الطاقة التجميدية المتاحة فى جمهورية مصر العربية محددا رئيسيا لاستيراد وتوزيع اللحوم المجمدة ، وتقدر جملة الفراغات المتاحة للتجميد فى جمهورية مصر العربية بحوالى ١٦٨ الف طن وذلك فى ســنة ١٩٨٢ ، وتشغل اللحوم المجمدة ــ لحوم حمراء ولحوم دواجن ــ نحو ٧٨ر٣ الف طن تمثل نحو ٤٦ر٦٪ منها ، حيث تشغل اللحوم الحمراء نحو ٤٩ الف طن تمثل ٢٩ر٢٪ منها ، وتشغل لحــوم الدواجن نحو ٣٩ر٣ الف طن تمثل نحو ١٧ر٤٪ منها .

وتستخدم شركة اللحوم والدواجن والتوريدات الغذائية ، وكذلك شركة جركو للتبريد والهندسة ، وشركة الاسكندرية للثلج والتبريد فراغات تجميد تقدر بنحو ٤٥٪ ، ٣٦٪ ، ١٩٪ من الطاقة المتاحة للحــوم المجمدة(١) على الترتيب ، وقــد تتغير فراغات التجميد التى تســتخدمها هــذه الشركات زيادة أو نقصا وفقا للكميات الواردة لها من اللحوم والدواجن المجمدة ، كما تتوزع الطاقات التجميدية جغرافيا على مستوى الثلاجات المنتشرة فى جمهورية مصر العربية .

توزيع اللحوم المستوردة :

توزع اللحوم المستوردة للمستهلك من خــلال شركات القطاع العام للتوزيع فى مرحلة التجزئة ، بالاضافة الى أشكال التعاونيات الاستهلاكية والجمعيات الفئوية وتعتبر شركتا النيل والأهــرام للمجمعات الاستهلاكية هما اهم شركات القطاع العام التى التى تمارس نشاطها فى توزيع السلع الغذائية ــ ومن بينها اللحوم ــ فقد بلغت اللحوم الحمراء المجمدة الموزعة عن طريق الحكومة والتعاونيات ــ جدول رقم (٤) ــ حوالى ٩٤ر٦٢٢ الف طن ، معظمها ــ ٩٦ر٨٦٪ ــ لحم بقرى ، وبقيتها ــ ١٤ر٣٪ ــ لحم

---

(١) جمعت وحسبت من : وزارة التموين والتجارة الداخلية ، سجلات الهيئة العــامة للسلع التموينية ، بيانات غير منشورة .

جدول رقم (٤) : كمية اللحوم المجمدة والطازجة بالطن الموزعة عن طريق وزارة التموين والتجارة الداخلية وفقاً لأهم المنافذ والمحافظات والأهمية النسبية للموزع فى شهر رمضان وعيد الأضحى منها فى سنة ١٩٨٢ .

البيان	مجمدة				طازجة			
	بقرى	ضأن	جملة	٪	بقرى	ضأن	جملة	٪
القاهرة الكبرى :								
شركة الأهرام	٢٠١٣٦	٦٨٣	٢٠٨١٩	٢٢,٠٠	٢٤٩١	١٤٠	٢٦٣١	٣٨,٦٦
شركة النيل	١٩٨٧٩	٧٠٠	٢٠٥٧٩	٢١,٧٥	٢٢٢٤	١٤٠	٢٣٦٤	٣٤,٧٣
جمعيات تعاونية	١١١	١١	١٢٢	٠,١٣	—	—	—	—
جمعيات فئوية	١٨٢١٢	١٣	١٨٢٢٦	١٩,٢٦	—	—	—	—
أمن غذائى	٦٣٣	—	٦٣٣	٠,٦٧	—	—	—	—
جملة القاهرة الكبرى	٥٨٩٧٢	١٤٠٧	٦٠٣٧٩	٦٣,٨١	٤٧١٥	٢٨٠	٤٩٩٥	٧٣,٣٩
الإسكندرية	١٥٥٧٤	٨٤٣	١٦٤١٧	١٧,٣٥	١١٨٧	٥٥	١٢٤٢	١٨,٢٥
المحافظات الأخرى	١٣٥٤١	٥٧٩	١٤١٢٠	١٤,٩٢	—	—	—	—
منافذ أخرى	٣٥٦٧	١٣٩	٣٧٠٦	٣,٩٢	٤٦١	١٠٨	٥٦٩	٨,٣٦
الجملة	٩١٦٥٤	٢٩٦٨	٩٤٦٢٢	١٠٠	٦٢٦٣	٤٤٣	٦٨٠٦	١٠٠
موزع فى شهر رمضان	١٢٢٢٧	—	١٢٢٢٧	١٢,٩٢	٨٠٧	١٠	٨١٧	١٢,٠٠
	١٣,٣٤	—	١٢,٩٢	—	١٢,٦٨	٢,٢٦	١٢,٠٠	—
موزع فى عيد الأضحى	١٤٧٤٥	٢٠٥٥	١٦٨٠٠	١٧,٧٥	٩١٣	١٩٩	١١١٢(٢)	٦١,٣٤
	١٦,٠٩	٦٩,٢٤	١٧,٧٥	—	١٤,٣٥	٤٤,٩٢	١٦,٣٤	—

(١) تشمل توريدات شركة اللحوم ومعارضها والقوات المسلحة .

(٢) بالإضافة إلى اللحوم الطازجة فقد بلغت أعداد الضأن الموزعة ٣٤,٢٥٩ ألف رأس استرالى ، ونحو ١٢١ رأس برق .

المصدر : جمعت وحسبت من :

وزارة التمن والتجارة الداخلية الإدارة العامة للمنتجات الحيوانية ، سجلات إدارة اللحوم . بيانات غير منشورة .

ضأن ، ومن الملاحظ توزيع معظم اللحوم المجمدة المستوردة فى القاهرة الكبرى ــ ٦٣ر٨١٪ منها ــ تليها الاسكندرية ــ ١٧ر٣٥٪ منها ــ بينما تنخفض حصة المحافظات الأخرى ، حيث تستحوز القاهرة والاسكندرية فقط على نحو ٨١ر١٦٪ من جملة اللحوم الموزعة ، أما بقية المحافظات فلم يتجاوز نصيبها مجتمعة ١٥٪ من جملة الكمية الموزعة ، ويدل ذلك على عدم عدالة التوزيع حيث لا يتجاوز عدد سكان القاهرة والاسكندرية ٢٠٪ (١) من جملة سكان الجمهورية .

وللدلالة على اهمية منافذ وقنوات توزيع اللحوم المجمدة يمكن الرجوع الى الجدول رقم (٤) حيث يتضح منه أن شركتى النيل والاهرام للمجمعات الاستهلاكية توزعان معظم الكمية والتى تبلغ نحو ٦٨ر٥٦٪ من جملة الكمية الموزعة ، بينما توزع الجمعيات الفئوية نحو ٣٠ر١٩٪ منها ، أما الجمعيات التعاونية وشركات الأمن الغذائى فيعتبر دورها محدودا جدا فى توزيع اللحوم المجمدة .

بالاضافة الى اللحوم المجمدة فقد بلغت كميات اللحوم الطازجة الموزعة عن طريق وزارة التموين والتجارة الداخلية نحو ٦ر٨٠٦ الف طن ، منها ٦ر٣٦٣ الف طن من اللحوم البقرية تمثل نحو ٩٣ر٤٩٪ منها ، وحوالى ٤٤٣ طنا من لحوم الضأن تمثل حوالى ٦ر٥١٪ منها ، وذلك فى سنة ١٩٨٢ ، ويستدل من الجدول رقم (٤) ــ على أن المجمعات الاستهلاكية هى المنافذ التوزيعية الرئيسية لهذه اللحوم الطازجة أيضا .

موسمية الطلب على اللحوم :

يتسم السوق المصرى بوجود فترتين متقاربتين من السنة يزداد فيهما الطلب على اللحوم ــ وخاصة اللحوم الحمراء ــ وهما شهر رمضان وعيد الأضحى . وينعكس ذلك على متخذى القرارات الاستيرادية فى توفير اللحوم المستوردة بشكل أكثر وفرة وانتظاما عن بقية شهور السنة ، فقد بلغت الكمية الموزعة من اللحوم المجمدة فى شهر رمضان وعيد الأضحى فقط ــ جدول رقم (٤) ــ نحو ٣٠ر٦٧٪ من جملة الكمية الموزعة طول العام ــ ١٢ر٩٢٪ فى شهر رمضان ، ١٧ر٧٥٪ فى عيد الأضحى ــ ومن اللحوم الطازجة نحو ٢٨ر٣٤٪ ــ ١٢ر٠٪ فى شهر رمضان ، ١٦ر٣٤٪ فى عيد الأضحى ــ ويضاف الى هذا الطلب الشديد على اللحوم المجمدة والطازجة فى هاتين الفترتين تزايدا شديدا على طلب حيوانات الضأن الحية ــ خاصة فى عيد الأضحى ــ مما يدعوالى استيراد اغنام حية ، بلغت نحو ٣٤ر٢٥٦ الف رأس من الضأن الاسترالى ونحو ١٢١ الف رأس من الضأن البرقى فى سنة ١٩٨٢ .

---

(١) حسبت على اساس عدد السكان التقديرى فى اول يوليو ١٩٨٢ دون أخذ السكان خارج الجمهورية فى الاعتبار بناء على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، **الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية** ، ٥٢ ــ ١٩٨٢ ، اغسطس ١٩٨٣

تقييم اقتصادى لبدائل اللحوم المستوردة

يمكن القول أن اللحوم المستوردة ــ وفى ضـــوء السياسة الاستيرادية الخاصة بها ــ لا تستهلك كبديل جيد للحـــوم المحلية ، ويعضد هـــذا القول ما بينته دراسة سابقة(١) فى عـــدم تجاوز المرونة السعرية العبورية للحوم المستوردة عن ٠,٤ بالنسبة للحـــوم الحمراء ، ١ر. بالنســـبة للحوم الدواجن ، وبذا لم تعد المقارنة بينها وبين اللحـــوم المحلية موضوعية وفقا للاعتبارات السعرية . الا أن اللحـــوم المستوردة من ناحية أخـــرى تعد مصدرا أساسيا للبروتين الحيوانى بأسعار منخفضة للطبقات محدودة الدخل على الرغم من انخفاض نوعيتها . ولمـــا كانت جمهورية مصر العربية تستورد اللحوم فى صـــور مختلفة ، لـــذا يمكن اعتبار هـــذه الصور بدائل استيرادية يمكن تقييمها من الوجهة الاقتصادية والمقارنة بينهـــا ، فيتم استيراد لحوم بقرية فى أشكال مختلفة ــ بالعظم ومشفاة ، اربـــاع أمامية أو خلفية أو للتصنيع ــ كذلك لحوم الضـــأن والدواجن ، بالاضـــافة الى الأبقار الحية للذبح . ومن المؤكد تفاوت تفضيلات المستهلك لهذه النوعيات وفقا لاعتبارى الجودة والسعر فى نفس الوقت . وبغض النظر عن عـــدم الدعم الذى تتحمله الدولة ، فانه يمكن مقارنة متوسط التكلفة الاستيرادية لهذه الصور وفقا لمـــا يسفر عنه أداء النظام الاستيرادى القائم بوضعه الحالى .

ويتضح من الجدول رقم (٥) أن اللحـــوم المستوردة تحمل بمجموعة من التكاليف التى تضاف الى ســـعر الاستيراد ، وتتعدد وتتنوع بنود هـــذه التكاليف ، ومنها المصاريف البنكية وتحسب بنسبة ٥٪ من السعر(١) CIF وكذلك فرق تدبير العملة ويحسب على أساس ٣٨٪ من السعر(٢) C & F كما تحسب فوائد التسهيلات بنسبة ٢٠٪ من السعر C & F وكذلك عمولة للشركة المستوردة وعمولة لشركة اللحوم والدواجن والتوريدات الغذائية ، والدمغة التدريجية ، ورســـوم احصاء ــ ١٪ من السعر C & F على أساس أن سعر الدولار ٧ر٧٠ قرشا ــ ورسم بلدية ــ ٣٪ من الرسم السابق ــ دعم بحرى وقيمة عجز أو تلف ــ بنسبة ٥ر٠٪ ، ٥٪ على الترتيب من السعر C & F سوم الحجر البيطرى بواقع ٥ مليمات للكيلو جرام ، ورسوم الختم واعادة الكشف بواقع ٢ مليم للكيلو جرام ، بالاضافة الى مصاريف التفريغ والتخزين والنقل الى خارج موانى الاستلام . ويتضح من نفس الجدول ارتفاع تلك التكاليف حيث لا يمثل ســـعر الاستيراد سيف سوى ٥٥ ــ ٥٨٪ من جملة التكاليف الاستيرادية بينمـــا تمثل البنود والتكاليف الاستيرادية وذلك على النحو الموضح فى الجدول .

ولمقارنة تكلفة الكيلوجرام من البدائل المختلفـــة المســـتوردة كان من

(1) Shala S. & Ibrahim S. « The role of meat to the Egyptian Economy» ADS working paper, Ministry of Agriculture / U C, Feb., 1983, P. 22.

(١) وهو سعر الشراء مضافا اليه تكاليف النقل والتأمين .
(٢) وهو سعر الشراء مضافا اليه تكاليف النقل .

جدول رقم (٥) : بنود تكاليف استيراد الطن من أهم أنواع اللحوم لجمهورية مصر العربية فى سنة ١٩٨٢

البنـــد	ضأن بالعظم	بقرى بالعظم	بقرى مشفى للتصنيع	بقرى مشفى أرباع متساوية	بقرى مشفى أرباع أمامية	بقرى حى(١)	دواجن مجمدة
سعر الاستيراد سيف	١٠٢٩	٩٤٥	٩٨١	١٤١٧	١٢٨٢	٩٧٠	٨٨٠
مصاريف بنكيـــة	٥١,٤	٤٧,٢	٥٠,٠	٧٠,٩	٦٤,٢	٤٨,٢	٤٤,٠
تدبـــير عمـــلة	٣٨٩,٥	٣٥٧,٥	٣٧٨,٩	٥٣٦,٧	٤٨٥,٨	٣٦٧,١	٣٣٢,٢
فوائـــد تسهيـــلات	٢٠٥,٠	١٨٨,٢	١٩٥,٤	٢٨٢,٤	٢٥٥,٦	١٩٣,٢	١٧٤,٧
عمولة الشركة المستوردة وشركة المحـــوم	١٧,٨	١٧,١	١٧,١	١٧,١	١٧,١	٤٥,٥	١٥,٦
دمغـــة تدريجيـــة	١٢,٤	١١,٥	١٢,٢	١٦,٩	١٥,٤	—	٧,٩
رسم إحصاء وبلدية ودعم بحرى	١٣,٢	١٢,٢	١٢,٩	١٨,٣	١٦,٥	١٥,٩	١٢,٠
عجـــز وتلـــف	٥,٠	٤,٧	٥,٠	٧,١	٦,٤	١٠٣,٤	٣,٧
رسوم فحص وختم وحجر بيطرى	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
تفـــريغ	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٢,٢(٢)	٨,٠
تخـــزين	٣٧,٠	٣٧,٠	٣٧,٠	٣٧,٠	٣٧,٠	١٠,٢(٣)	٣٧,٠
نقل خارج الموانى	١٠,٣	١٠,٣	١٠,٣	١٠,٣	١٠,٣	٣,٧(٤)	١٠,٣
الجمـــلة	١٧٨٦	١٦٤٦	١٧١٥	٢٤٢٩	٢٢٠٧	١٧٦١	١٥٣٤

(١) على أساس متوسط وزن الرأس ٥٥٠ كيلوجرام فى الحى .
(٢) مصاريف توكيلات ملاحية .
(٣) تشمل التغذية والعمالة والمهمات والأدوات البيطرية وإيجار جرارات .
(٤) نقل من الميناء للمحاجر .
المصدر : جمعت وحسبت من
وزارة التموين والتجارة الداخلية ، الإدارة العامة للمنتجات الحيوانية ، سجلات إدارة اللحوم ، بيانات غير منشورة .

الضرورى توحيد أساس المقارنة ، وحساب تكلفة الكيلو جرام المشفى من كافة الصور المستوردة اذ تتراوح نسبة التصافى للأبقار الفريزيان الايرلندية الحية — وهى التى تستورد بالفعل بين ٥٥ — ٥٩٪ كما تتراوح نسبة تشافيها بين ٨٠ — ٨١٪ ، وقياسا على ذلك يعادل الطن الحى من الأبقار الفريزيان الايرلندية المستوردة نحو ٤٥٨٫٨٥ كيلو جرام من اللحوم المشفاة ، كما يعادل الطن من لحوم الأبقار المستوردة بالعظم نحو ٨٠٥ كيلو جرام من اللحوم المشفاة . ونظرا لأن استيراد الأبقار الحية للذبح محليا يترتب عليها بالاضافة الى التكاليف المذكورة — بعض التكاليف الأخرى لاجراء عمليات الذبح والتجهيز تقدر بحوالى ٧ جنيهات للرأس ، الا انه يترتب على ذلك بعض العوائد غير المباشرة — بعد خصم تكلفة الذبح والتجهيز تقدر بنحو ١٠٤ جنيهات للطن الحى يمكن خصمها من التكاليف الاستيرادية للطن من الأبقار الحية المستوردة .

وبناء على ما سبق ، واستنادا على بيانات الجدول رقم (٥) يتضح ان الأبقار الحية تعتبراعلىالأنماط الاستيرادية تكلفة ، تليها ارباع الأبقار المشفاة المتساوية ، ثم ارباع الأبقار المشفاة الأمامية ، ثم لحوم الأبقار المستوردة بالعظم ثم الضأن بالعظم ، ثم تأتى لحوم الأبقار المشفاة والتى تستورد لغرض التصنيع فى نهاية قائمة اللحوم الحمراء حيث بلغ متوسط تكلفة الكيلو جرام المشفى من هذه الأنواع ٣٫٦١ ، ٢٫٤٣ ، ٢٫٢١ ، ٢٫٠٤ ، ١٫٧٩ ، ١٫٧٣ جنيها على الترتيب . أما لحوم الدواجن فقد بلغت تكلفة الكيلو جرام على نفس المستوى حوالى ١٫٥٣ جنيها . ولما كان استيراد الأبقار الحية للذبح يمثل نمطا استيراديا له خصائصه المميزة التى تقترب من تفضيل المستهلك المصرى للحوم الطازجة او المذبوحة محليا عن تلك المستوردة فى صورة مجمدة — وخاصة فى ضوء ظروف التخزين والتداول والتوزيع المتاحة — فانه يمكن القول ان هذا النمط الاستيرادى يفضله فئة من المستهلكين رغما عن ارتفاع تكلفته عن الأنماط الأخرى ، وبذلك تصعب المقارنة المطلقة بين هذه النوعية من اللحوم وغيرها من النوعيات الأخرى المستوردة ، ومن ثم يمكن للمهتمين والقائمين على سياسة استيراد اللحوم أخذ ذلك فى الاعتبار لتغطية احتياجات الاستهلاك المحلى من هذه النوعية ، ثم ترتيب الأولويات الاستيرادية لنوعيات اللحوم الأخرى وفقا للاعتبارات السعرية المذكورة نظرا لتقارب مستويات جودتها وتفضيلات المستهلك لها . كما يستدل من هذه النتائج ايضا على توفير لحوم الدواجن بدرجة كافية يعد من اهم العوامل التى تقلل من الاحتياجات الاستيرادية للحوم الحمراء نظرا لانخفاض اسعارها بشكل واضح عن كافة نوعيات اللحوم الحمراء .

الملخص

تستورد جمهورية مصر العربية كميات كبيرة من اللحوم بلغت قيمتها نحو ٣٧٨ر٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٨٥/٨٤ ، وفضلا عن المشكلات الخاصة بتدبير العملات الحرة تتحمل الدولة دعما لخفض أسعار تلك اللحوم المستوردة بلغ حوالى ١٣٧ مليون جنيه يمثل نحو ٩ر٦٧٪ من الدعم السلعى الغذائى فى نفس السنة ، ويهدف البحث الى دراسة وتحليل السياسة الاستيرادية المصرية للحوم وانعكاسات تلك السياسة على موقف واتجاهات نظام الاستيراد المصرى فى السوق العالمى ، وتحليل السياسة الحالية فى تداول اللحوم المستوردة ، ثم تقييم صور وبدائل اللحوم المستوردة وفقا للاعتبارات السعرية والتفضيلات الاستهلاكية . وأوضح البحث اتجاه السياسة الاستيرادية الى التوسع فى الفترة الأخيرة فى الاتفاقيات مع مجالس اللحوم المتخصصة فى بعض الدول المصدرة ، واتجاه السوق المصرى الى زيادة استيراد اللحوم بمعدلات كبيرة وسريعة بلغت حوالى ٢٣٪ فى الأبقار الحية ، ٦ر٢٤٪ فى لحوم الأبقار ، ١٣٪ فى لحوم الأغنام ، ٧ر٢٩٪ فى لحوم الدواجن — وهى معدلات تفوق بكثير معدلات الزيادة فى الواردات العالمية لتلك الأنواع ، وتبنى السياسة الاستيرادية على تدبير اللحوم لصالح الطبقات محدودة الدخل ، وتسعى للحصول على أقل الأسعار المتاحة ، فلم يزد سعر استيراد لحوم الأبقار عن ٦٠٪ من متوسط سعر الاستيراد العالمى ، ولا يستدل من ذلك على كفاءة أجهزة الاستيراد بقدر ما يستدل منها على مدى انخفاض النوعيات المستوردة ، مع الاستمرار فى هذا الاتجاه ، اذ ان معدلات تزايد أسعار الواردات المصرية أقل بكثير من نظيرتها العالمية . وبين البحث عدم عدالة توزيع اللحوم المستوردة ، حيث تستحوذ القاهرة والاسكندرية فقط على نحو ٨١٪ من جملة اللحوم الموزعة ، كما يتسم السوق المصرى بتركز نسبى فى الطلب على اللحوم فى شهر رمضان وعيد الأضحى ، حيث يمثلان نحو ١٣٪ ، ١٨٪ من جملة اللحوم الموزعة على الترتيب . وأوضحت الدراسة زيادة التكاليف التى تضاف الى سعر الاستيراد حيث تراوحت بين ٤٢٪ ، ٤٥٪ من جملة التكاليف الاستيرادية شاملة سعر الشراء من السوق العالمى ، وتوصى بضرورة تغطية احتياجات الاستهلاك المحلى من الأبقار الحية المستوردة رغما عن ارتفاع تكلفتها عن الأنماط الأخرى — ٣٦١ قرشا للكيلو جرام المشفى ثم ترتيب الأولويات الاستيرادية لنوعيات اللحوم الأخرى وفقا للاعتبارات السعرية ٢٤٣ — ٢٢١ — ٢٠٤ — ١٧٩ — ١٧٢ قرشا للكيلو جرام المشفى لكل من ارباع الأبقار المشفاة المتساوية ، ارباع الأبقار المشفاة الأمامية ، لحوم الأبقار المستوردة بالعظم ، والضأن بالعظم ، لحوم ابقار المشفاة التى تستورد لغرض التصنيع — وذلك لتقارب مستويات جودتها وتفضيلات المستهلك لها .

كما أكدت الدراسة على أن توفير لحوم الدواجن يعد من أهم العوامل التى تقلل من الاحتياجات الاستيرادية للحوم الحمراء لانخفاض تكلفتها الاستيرادية — ١٥٣ قرشا للكيلو جرام — بشكل واضح عن كافة نوعيات اللحوم الحمراء .

المراجع

مراجع باللغة العربية :

١ ــ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، **الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية** ، ٥٢ ــ ١٩٨٢ ، أغسطس ١٩٨٣ .

٢ ــ اللجنة الوزارية للانتاج ، **مشكلة الغذاء فى مصر والسياسات الخاصة بمواجهتها** ، جمهورية مصر العربية ، فبراير ١٩٨٣ .

٣ ــ وزارة التموين والتجارة الداخلية ، الادارة العامة للمنتجات الحيوانية ، **سجلات ادارة اللحـــوم** ، بيانات غير منشورة .

٤ ــ وزارة التموين والتجـــارة الداخلية ، **سجلات الهيئة العامة للســـلع التموينية** ، بيانات غير منشورة .

مراجع باللغة الانجليزية :

(5) Draper, N. R. & Smith, H., Applied Regression Analysis, 2 nd, ed., John Wieley & Sons, Inc, New York, 1981.

(6) Food and Agriculture Organization of the United Nation Trade Year Book, Rome, Various issues.

(7) Ibrahim Soliman, Red Meat Price Policy in Egypt, ADS Working Paper No. 62., ARE Ministry of Agriculture/U C, March, 1982.

(8) Shahala S. & Ibrahim Soliman, The Role of Meat in the Egyptian Economy, ADS Working Paper, ARE Ministry of Agriculture / U C, Feb., 1983.

التجربة الزراعية فى المملكة العربية السعودية
الانجازات ــ السياسات ــ قيود التوسع
(١٩٧٠ ــ ١٩٨٥)

د٠ محمد على الدمشاوى

مقدمة :

يذهب الأستاذ سمير أمين الى أن المنطقة العربية تنقسم دائما بشكل واضح من حيث هياكلها الاجتماعية وتنظيمها السياسى والاقتصادى الى ثلاثة مجموعات أساسية : المشرق العربى الذين يضم شبه الجزيرة العربية وسوريا الكبرى والعراق من ناحية ، ثم وادى النيل الذى يضم مصر والسودان من ناحية ثانية ، والمغرب العربى الذى يضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا من ناحية ثالثة .

فى داخل هذه المجموعة العربية تتميز مصر وحدها بقيام حضارة زراعية مستمرة أما فى بقية المنطقة العربية فالحياة الزراعية ظلت هشة على الدوام ، كما ظلت انتاجية الزراعة ضعيفة وتقنيات الانتاج الزراعى ضئيلة التطور كما بقى عالم الريف دائما قريبا من حد الكفاف(١) .

ومع ذلك فقد شهدت المجموعة الأولى (الجزيرة العربية ــ سوريا ــ العراق) منذ القدم قيام تجمعات حضارية ومدن كبرى مزدهرة ليس بسبب وجود فائض زراعى ملموس وكبير كما هو الحال فى مصر ولكن بسبب وقوع المنطقة على معابر التجارة الدولية بين الحضارات القديمة مما أتاح للعرب منذ زمن قديم أن يكونوا وسطاء هذه التجارة ومن ثم تتوجه الفوائض نحو هذه المدن الكبرى وهو ما أسماه سمير أيضا أسلوب الانتاج التابع Mode de production tributaire الذى سرعان ما أصابه الركود ثم الانهيار مع تحول طرق التجارة فى العصور الحديثة(٢) .

ويمثل ظهور البترول فى الجزيرة العربية بعد الحرب العالمية الأولى بداية انقلاب جذرى فى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدول الجزيرة التى لعبت القوى الاستعمارية التقليدية والجديدة وشركاتها البترولية الدور الأساسى فى اقامة وتكوين وتنظيم الكيانات الاقتصادية والسياسية والعسكرية لهذه الدول(٣) .

على أن أثر البترول فى اقتصاديات دول الجزيرة لم يكن حاسما وفعالا الا خلال الستينات والزيادة المستمرة فى الطلب من الدول الصناعية أثناء انطلاقة ما بعد الحرب العالمية الثانية وذلك رغم الانخفاض الشديد فى أسعار

البترول العالمية طـــوال تلك الفترة وما أن حصلت الهزيمة فى ١٩٦٧ وبـــدأت الدولة الناصرية فى السقوط حتى بـــدأت دول الجزيرة بقيادة المملكة العربية السعودية تلعب دورا مرجحا على المستوى الاقليمى وحرصت الولايات المتحدة على أن تقـــدم دول الجزيرة الى المنطقة العربية فى دور قيادى بديل عن الدور المصرى ، وبـــدأت تتضح ملامح تقسيم اقليمى جديد للعمل فى اطار التقسيم الدولى للعمل يعتمد على قـــوة العمل من البلاد العربية الكثيفة السكان ورأس المـــال من الدول العربية المصدرة للنفط والتكنولوجيا الغربية فى اطار استراتيجية متكاملة لضـــمان السيطرة على المنطقة(٤) .

مع حدوث (الطفرة البترولية) بعد حرب ١٩٧٣ بـــدأت دول الجزيرة وخاصة المملكة العربية السعودية فى الافادة من هـــذا التقسيم الاقليمى الجديد للعمل الـــذى بـــدأ يترسخ بشدة خـــلال السبعينات فانتقلت قوة العمل الى دول الجزيرة لتتضافر مع الفوائض البترولية والتكنولوجيا الغربية فى اقامة وتنفيذ الاستثمارات الهائلة فى البنية الأساسية وفى قطاع التشييد والبناء وقطاع الخدمات العامة وكان ذلك الترسيخ للتقسيم الاقليمى الجديد للعمل يعمل فى صـــالح دول الخليج وخاصة المملـــكة العربية الســـعودية التى بـــــدأت تلعب دورهـــا فى المنطقـــة العربية كمســـاعد للامبريالية sous - imperialisme ودول ريعيـــــة قائدة Etat rentier للدول الريعية المجـــاورة وخاصة مصر فى ظل الجمهورية الثانية(٥) .

ويرتبط الاقتصاد المحلى فى المملكة العربية السعودية ارتباطا كاملا بريع الدولة من البترول وبحيث تتولى الدولة ـــ رغم وجـــود قطاع خاص كبير يعمل اساسا فى الخدمات (تجارة ـــ صرافة ـــ سياحة) المهام الأساسية للانتاج والتوزيع . وذلك مما حدا بالسلطات الاقتصادية الى تبنى نـــوع من التخطيط فى ظل مبدأ الحرية الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص وبحيث يكون الهدف الأساسى من هـــذا النوع من التخطيط توفير الظروف الملائمة ورفع ربحية القطاع الخاص وتقليل مخاطره عن طريق توفير استثمارات البنية الأساسية والخدمات العامة .

وبقيام الدولة بتنفيذ الخطط التنموية الأولى (١٩٧٠ ـــ ١٩٧٥) والثانية (١٩٧٥ ـــ ١٩٨٠) والثالثة (١٩٨٠ ـــ ١٩٨٥) ازدادت أهمية القطاع الخاص وارتفعت مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى وامتد نشاطه ليشمل الى جانب مجاله التقليدى المفضل فى الخدمات ـــ قطاعات التشييد والبناء والصناعة والزراعة(٦) .

وعلى ذلك فان الجانب الأساسى للتجربة الزراعية فى المملكة العربية السعودية يتمثل فى السياسة الزراعية اتى تنتهجها الدولة والتى أدت الى احداث تغيير واضح وملموس فى حجم وتركيب الناتج الزراعى فى المملكة وان كان ذلك يتم بتكلفة جد مرتفعة وبالاعتماد كما سبق أن ذكرنا على ريع الدولة من النفط من ناحية وعلى العمـــالة المهاجرة من ناحية ثانية وعلى استخدام

كثيف للتكنولوجيا الغربية من ناحية ثالثة كذلك فان توسع الزراعة فى المملكة يصطدم بكثير من القيود فى الأجلين القصير والطويل .

ومن المشروع بعد ذلك أن يتساءل المرء عن النتائج النهائية للتجربة السعودية حتى الآن ، والاجابة عن هـذا التساؤل تكون بالاجابة عن أسئلة ثلاثة متلازمة :

أولهما : هل استطاع النمو الزراعى أن يحقق بعض الاستقلال من السوق الدولية أم عمق الاعتماد على هذه السوق ؟

وثانيهما : هل أمكن لهذا النمو أن يحقق ترابط articulation الاقتصاد السعودى ؟

وثالثهما : هل واجه هـذا النمـو الاحتياجات المتزايدة للسكان ؟ وبعبارة اخرى هل النتائج النهائية لهذه التجربة الزراعية حققت أم فاقمت من السمات الهيكلية للتخلف وهو ما يمـكن أن تكشفه لنا دراسة هيكل التجارة الخارجية للسلع الزراعية فى المملكة .

وعلى ذلك فان خطة الدراسة فى هذه الورقة تنقسم الى الفصول الآتية :

الفصل الأول :

أسس السياسة الزراعية .

الفصل الثانى :

ملامح وحدود النمو الزراعى .

الفصل الثالث :

ميزان التجارة المنظورة للسلع الزراعية .

الفصل الأول

اسس السياسة الزراعية فى المملكة العربية السعوديه

نتناول فى هـذا الفصل النقاط التالية :

اولا : استثمارات البنية الأساسية والتكوين الرأسمالى .

ثانيا : سياسة التمويل والاقراض الزراعى .

ثالثا : سياسة التسعير ودعم المنتجات .

أولا : استثمارات البنية الأساسية والتكوين الراسمالى :

يضم قطاع الزراعة فى المملكة العربية السعودية كلا من قطاع الزراعة المستقرة الـــذى يشمل الانتاج المحصولى والحيوانى ومصايد الأسماك ثم قطاع البادية الـــذى يشمل المراعى والغابات ويكفى لمواجهة احتياجات الرعى التقليدية(٧) وتبلغ المساحة الكلية للمملكة ٢٢٤ مليون هتكار منها ٥٠ مليون هكتار قابلة للزراعة(٨) وكانت المســـاحة المزروعة حتى ١٩٧٥ (١٤٠٥هـ) ٣ر٢ مليون هتكار(٩) أما الأراضى الصـــالحة للرعى والانتاج الحيوانى فانها تقدر بما يساوى ١٢ مليون هتكار أما بقية المساحة فهى ذات خصائص ضـــعيفة أو تالفة تماما ولا تصلح لأى وجه من وجوه الاستغلال الزراعى(١٠) .

أما عن المياه المتاحة للرى فى المملكة فهى تقتصر على المياه الجوفية ومياه الأمطار وهى ذات مستوى منخفض جـــدا عدا الجهة الغربية لمرتفعات منطقة عسير فى الجنوب الغربى ويقدر عـــدد الآبار بحوالى ٢٨٨٦٣ بئرا مستنزفا ٨٤٧ مليون متر مكعب سنويا من الرصيد المخزون من المياه العذبة الذى يقدر بما يساوى ٢٠١١ مليار متر كعب (التغذية السنوية عن طريق الأمطار تقدر بحوالى ٩١١ مليون متر مكعب والاستنزاف السنوى من الآبار وغيرها يصل الى ٢ر١٧٥٨ مليون متر مكعب سنويا(١١)) .

وفيما يتعلق بالسكان الزراعيين النشطين اقتصاديا كنسبة من اجمالى السكان النشطين فى المملكة انخفض من ٦٦٪ سنة ١٩٧٠ الى ٦٠٪ سنة ١٩٨٠ والى ٥٧ر٧٪ سنة ١٩٨٤ حسب تقديرات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة(١٢) وان كانت التقديرات المحلية تظهر انخفاضا أكبر فى نســـبة السكان الزراعيين النشطين اقتصاديا الى اجمالى السكان النشطين اذا انتقلت هـــذه النســـبة من ٦٥٪ ســـنة ١٩٧٠ الى ١ر٢٥٪ سنة ١٩٨٠ الى ٢٠٪ فقط سنة ١٩٨٤(١٣) وبحيث لم تعد زراعات كثيرة تجد اليد العاملة الكافية لانجاز معين ببعض المراحل الزراعية وأوضح مثال لذلك هو النخيل(١٤) ويعزى ذلك الى الهجرة من المزارع التقليدية الصـــغيرة الى المشروعات التجارية الكبيرة ذات الاستخدام الكثيف لراس المـــال مما يؤدى الى تزايد الاعتماد على العمالة المهاجرة المدربة والمتخصصة(١٥) .

وقد شكلت هـــذه السمات الرئيسية للقطـــاع الزراعى توجيهات السياسة الزراعية فى المملكة فانصرف الاهتمام الأساسى الى أكبر مشكلة تواجه الزراعة فى المملكة وهى مشكلة المياه وذلك باقامة السدود والخزانات لتحقيق أقصى فائدة من مياه الأمطار ثم توجه الاهتمام الى أصـــول راسمالية اخرى كالآلات والمعـــدات الزراعية وكذلك شـــملت السياسة الزراعية استصلاح وتوزيع الأراضى على المســـتغلين واخيرا كان من اهـــم ملامح السياسة الزراعية برامج التدريب والتأهيل المهنى للعاملين فى الزراعة .

وتعد اقامة السدود واحدا من اهـــم استثمارات البنية الأساسية

اللازمة للزراعة بما يـؤدى اليه من معالجة مشـكلة المياه فى المملكة . فهذه السدود تسهم فى تخزين مياه الأمطار وزيادة المخزون الجوفى وتغذية الآبار الآيلة للنضوب وتنظيم استغلال المياه خاصة فى الزراعة المروية .

وفيما يلى بيان بهذه السدود والخزانات المقامة فى المملكة(١٦) .

المنطقـــة	عدد السـدود			سعة التخزين
	ترابى	ركامى	خرسانى	ألف متر مكعب
منطقة الـرياض	٤	١	١	١٠٠٧٠
منطقة سدير	٦	١	—	١١٧٥٠
منطقة جـيزان	—	—	١	٥١٠٠٠
منطقة الطائف	١	١	١	٣٠٩٠٠
منطقة عسير	—	٢	٢	٥٩٠٠
منطقة حائل	٢	—	—	٢٥٠
منطقة المدينة المنورة	٣	—	٢	١٠٥٨٨
نجـران	—	—	١	٨٥٠٠٠
القصـيم	—	—	١	١٥٠٠
مناطق أخـرى	٣		٣	١٣٢٢٥
إجمالى الطاقة التخزينية للسدود				٢٢٥١١٣

المصدر :

مصادر ومشروعات المياه فى المملكة .. مرجع سابق ص ٩٢ ـ ١١٠ .

ويتصل بهذه السدود شبكات توزيع المياه بما فيها من محطات الضخ انابيب التوزيع بالاضافة الى بعض المشروعات الأخرى الخاصة للرى فى بعض المناطق ومثاله مشروع الرى والصرف بالاحساء ويروى مساحة ٢٠ ألف هكتار ، ومشروع تنمية وادى جيزان الـذى يروى حوالى ١٠ آلاف هكتار ويسهم فى تنمية الثروة الحيوانية وتحسين الارشاد الزراعى خـلال مزرعة نموذجية يديرها خبراء المنظمة العالمية للأغذية والزراعة ومثال ايضا مشروع حوض للانتاج الزراعى والحيوانى الذى يشتمل على هياكل رأسمالية تتمثل فى قنوات الرى الأسمنية (٨٠ كم) وقنوات الصرف (٤٥ كم) بالاضافة الى حفر ٥٢ بئرا .

ويستهدف المشروع استصلاح الأراضى والتصنيع الزراعى والحيوانى من خـــلال شركة حرض للانتاج الزراعى والحيوانى(١٧) .

أما الاستثمار فى مجال المعدات الزراعية فقد شهد بدوره تطورا كبيرا كما يوضحه الجدول التالى(١٨) .

تطور الاستثمار فى المعدات الزراعية
بالمليـــون ريال
بين ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م) — ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠ م)

السنوات	١٣٩٤	١٣٩٥	١٣٩٦	١٣٩٧	١٣٩٨	١٣٩٩	١٤٠٠
الاستثمار	٣٦	١٩٢	٤٠٤	٦٧٢	٨٢٧	١٠٩٣	١٥٦٤

المصدر :
مكنة الإنتاج الزراعى . . . . . مرجع سابق ص ٧٣

ويوضح لنا الجدول السابق مقدار التطور الهائل فى الانفاق الاستثمارى على المعدات الزراعية اذ ارتفع من ٣٦ مليون ريال سنة ١٩٧٤ الى ١٥٦٤ مليون ريال سنة ١٩٨٠ .

وغنى عن البيان الربط بين فترة النمو هنا وفى كل مجالات الأنشطة الزراعية (وغيرها) وفترة الفطرة البترولية فى السبعينات ولاحظ ايضا أن الآلات المستوردة تأتى بكاملها من الدول الغربية المستوردة للبترول — ومع ذلك كان يحلو للبعض الحديث خـــلال تلك الفترة من العلاقة بين « تراكم » البترودولار وأزمة النظام النقدى . وذلك بالتأكيد مما حدا الى اللجوء الى اعادة تدوير الدولار البترولى Recyclge de petro-dellar على هذا النحو الـــذى حقق الخير للزراعة السعودية والمنشآت العاملة فى مجال صناعة المعدات الزراعية فى الدول الصناعية فى آن واحد !

أما عن استصلاح وتوزيع الأراضى فقد صـــدر القانون الخاص به بمقتضى المرسوم الملكى بتاريخ ١٣٨٨/٧/٦هـ وحدد هـــذا القانون جملة من الشروط للأراضى الموزعة :

— أن تكون الأرض حرة من أى حق للملكية .

— أن تكون خارج المـــدن أو القرى .

— أن تكون ذات جدوى اقتصادية من حيث نوعية التربة وتوافر المياه حسب تقدير وزارة الزراعة والمياه .

ـ أن يكون الحد الأدنى والأقصى من الأراضى الموزعة على الأفراد ٥٠ ، ١٠٠ دونم على التوالى وعلى الشركات ٤ آلاف دونم .

وتقوم وزارة الزراعة والمياه منذ صدور القانون بتوزيع الأراضى التى يثبت صلاحيتها للزراعة وتوافر المياه بها وحتى عام ١٤٠٣هـ تم توزيع ١٣١٨٢٦ هكتار على الأفراد و ١٤٧٥١٥ هكتار على سبع شركات زراعية مساهمة وكذلك تم توزيع ١٠٧٥٠٥٢ هكتار على ٩٢٩ مشروع زراعى(١٩).

وتعتبر وزارة الزراعة والمياه أهم هجات التدريب الحكومى وقد أنشأت ادارة التدريب بالوزارة سنة ١٣٨٧هـ وأنيط بها مهمة التدريب الزراعى الذى تقوم به من خلال خمسة مراكز للتدريب منها اثنان فى الهفوف وواحد فى الرياض وآخر فى جيزان وآخر فى القعيم .

وتشير الاحصاءات التى صدرت من ادارة التدريب بوزارة الزراعة عن أنشطتها فى التدريب خلال الفترة منذ انشائها وحتى نهاية سنة ١٤٠٣هـ الى أن معظم البرامج التدريبية وجهت الى العاملين فى القطاع الزراعى الحكومى) (٥٧٦٧ متدربا) بينما لم يحصل القطاع الخاص الا على ٥ر١٢٪ من اجمالى المتدربين وكان عدد المستفيدين من برامج التدريب ٦٣٤ متدربا(٢٠).

ثانيا : سياسة التمويل والاقراض الزراعى :

يعتبر البنك الزراعى العربى السعودى هو مؤسسة التمويل والاقراض الرئيسية وتتنوع القروض التى يقدمها من قروض قصيرة الأجل لمدة لا تتجاوز السنة وقروض متوسطة الأجل (١ ـ ٥ سنوات) وقروض طويلة الأجل (٥ ـ ٢٥ سنة) .

وقد منح البنك منذ انشائه سنة ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) وحتى نهاية سنة ١٤٠٥هـ ، (١٩٨٥م) ٥٤ر٩٦٥ قرضا قصير الأجل بلغت قيمتها ٣٦٣ر٢٦٤ر٧٨٤ ريال سعودى . كما منح أيضا ٢٦١ر٨٤٥ قرضا متوسط الأجل بلغت قيمتها ١٨ر٦٦٩ر٩١٤ر٢٨٠ر٦٦٩ر٩١٤ر٢٨٠ ريال سعودى وبحيث بلغ اجمالى القروض ٣١٦ر٨١٠ قرضا بلغت قيمتها ١٨ر٩٣٣ر١٧٩ر٠٦٤ ريال سعودى(٢١) .

وقد تطور دور البنك بحيث لم يعد يقتصر على تمويل متطلبات الزراعة التقليدية انما تعداه الى تمويل التكاليف الراسمالية للمشروعات المتخصصة والمتكاملة ومثالها : مشروعات تربية الدواجن وانتاج اللحوم والألبان ومشروعات التسويق الزراعى ، فنجد أن البنك يمنح قرضا بواقع ٥٠ الى ٦٥ ريال للدجاجة فى مشروعات الدجاج البياض ، كما أنه يمنح قرضا لمشروعات تربية الأبقار بواقع ٢٧٠٠٠ ، الى ٣٠٠٠٠ ريال للبقرة الواحدة

ويمكن أن تصل نســـبة التمويل الى ١٠٠٪ فى حالة التعاونيات الزراعية كما أن كافة قروض البنك تمنح بدون فائدة أو أرباح ومع فترة سماح من سنة الى سنتين . ومن الجدير بالذكر أن كافة عمليات التمويل والاقراض تشمل المشروعات المشتركة اى التى يشارك فيها راس المـــال الأجنبى بشرط الا تقل مساهمة الجانب السعودى عن ٢٥٪ من راسمالها(٢٢) .

والى جانب البنك الزراعى العربى السعودى يوجد صندوق التنمية الصناعية فى مجالات التصنيع الغذائى وهو مؤسسة متخصصة فى اقراض وتمويل مشروعات التصنيع الغذائي بشرط الترخيص بها من وزارة الصناعة والكهرباء ويبلغ معدل الاقراض ٥٠٪ من جملة التكاليف الاستشارية للمشروع بما فيها راس المـــال العامل من بداية التشغيل .

كما تمنح القروض بدون فائدة ولكن بغرض رســـوم مالية قدرها ٢٪ على الرصيد الباقى من القرض . وتتمتع الشركات المشتركة بقروض هـــذا الصندوق بنفس شروط البنك الزراعى والجدير بالذكر أن المشروعات المشتركة تمثل الجانب الأساسى من المشروعات العاملة فى ميدان التصنيع الغذائى وخاصة الشركات الأمريكية والفرنسية والألمـــانية والهولندية .

أما فيما يتعلق بتوزيع عمليات الاقراض المتوسط الأجل على الاقراض المختلفة فيوضحها الجدول التالى :

ويتضح من ذلك أن اجمـــالى القروض المتوسطة الأجل قد زاد من ٢٤٩١ مليون ريال سنة ١٤٠١هـ — الى ٤١٤٠٫٨ مليـــون ريـــال ســـنة ١٤٠٣هـ — بزيادة اجمالية قدرها ٦٦٪ ، وبمتوسط سنوى ٢٢٪ .

ويكشف لنا تحليل هيكل الائتمان عن احتـــلال مشروعات الانتـــاج الزراعى المرتبة الأولى فى التمويل وبزيادة قدرها ١٢٩٫٨٪ خـــلال الفترة مع التزايد المستمر فى نسبتها من ٢٩٫٧٪ والى ٤١٫١٪ خـــلال سنوات الدراسة . يلى ذلك مباشرة التمويل الممنوح للآلات الزراعية (وتشـــمل المضخات وقطع الغيار والـــكبائن المختلفة) اذ ارتفـــع بنسبة ٦١٫٢٪ خلال الفترة . وهذه الاهمية الـــكبرى للمشروعات الزراعية والآليـــات فى هيكل الائتمان (٧٧٫١٪ من اجمالى الائتمان المتوسط الأجل سنة ١٤٠٣هـ) يترجم بزيادة عدد المشروعات الزراعية المستفيدة بسياسة الائتمان الزراعى مع استمرار ميكنة هذه المشروعات وتزويدها بالمعدات والآلات اللازمة .

توزيع القروض المتوسطة الأجل

بالمليون ريـــال ســـعودى

البيـــان	١٤٠١		١٤٠٢		١٤٠٣		رقم قيـــاسى
	قيمـــة	٪	قيمـــة	٪	قيمـــة	٪	١٤٠١ = ١٠٠
الآلات الـــزراعية	٩٢٥,٦	٣٧,٢	٩٢٦,٧	٣٢,٥	١٤٩٢,٣	٣٦؟	١٦١,٢
معدلات الإنتاج الحيوانى	٨٨,٢	٣,٦	٧٩,٨	٢,٨	٥٣,٧	١,٣	٦٠,٩
معدلات الإنتاج الزراعى	٤٧١,١	٢٩,٧	١٠٥٦,٥	٣٧	١٧٠٣,٤	٤١,١	٢٢٩,٨
الإنجازات الزراعية	٧٢٥,٧	٢٦,٥	٧٩٠,٣	٢٧,٧	٨٩١,٣	٢١,٦	١٢١,١
إجـــالى	٤٩١,–	١٠٠	٢٨٥٣,٣	–	٤١٤٠,٨	١٠٠	١٦٦,٢

المصدر : المملكة العربية السعودية – البنك الزراعى العربى السعودى – التقاريرالشهرية ١٧ ، ١٨ ، ١٩ لسنوات ١٤٠١، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ .

ثالثا ــ سياسة التسعير ودعم المنتجات :

بينت السياسة السعرية فى المملكة العربية السعودية على أســاس تحديد سعر معين لمحصول محدد وهو القمح واعانة جزئية لبعض المحاصيل، بينما تركت غالبية المحاصيل فى ظل حرية الأسعار ومنافسة الواردات .

وقد أدى هــذا الانحياز الــكامل لمحصول القمح الى تحيز التركيب المحصولى نحو هذا المحصول الذى استأثر وحده بـ ٣٢٪ من المســاحة المزروعة و ٤٢٪ من المياه المتاحة فى الزراعة .

وتقوم السياسة السعرية فى هذا الصدد على التوريد الكامل للقمح للحكومة مقابل عائد مجز يصل الى ٣ر٥ ريال/كجم يتم الحصول عليــه فى يسر وسهولة فى الاجراءات ودون ان يتحمل المزارع اية مشاق فى الحصول على كامل القيمة بالسعر التشجيعى مع تجنب المشاكل التسويقية .

ويمكن تقسيم المحاصيل الزراعية بصفة عامة وفقا لنوع الســياسة السعرية الى أربعة مجموعات :

ــ محصول القمح الذى يقوم على التوريد الــكامل للحــكومة كما ســبق القول .

ــ محاصيل التمور والذرة والرضن والشعير والأرز وتتحدد أسعارها بقوة العرض والطلب فى السوق مع الدعم الجزئى لأسعار المنتجات .

ــ الانتاج الحيوانى والدواجن ــ تتحدد أســعارها بقوة العرض والطلب مع دعم تكاليف الانتاج الرأسمالية (معدات ــ الدواجن والحليب ومعدات الرى والجرارات ومعدات الثروة المائية) أو تــكاليف الانتــاج الجارية كاعانات الأسمدة وتقاوى البذور وعلف الماشية .

ــ الخضروات والفواكه والموالح والبقوليات تتحدد أسعارها بقوة العرض والطلب مع ترك منافسة الواردات(٢٣) .

ويوضح لنا الجدول التالى أنواع الاعانات والدعم لمستلزمات الانتاج الجارية والرأسمالية فى المملكة :

انواع الاعانة والدعم المقدم
الى الانتاج الزراعى فى المملكة العربية السعودية

النوع	المقدار	المصدر
١ ــ مستلزمات الإنتاج الجارية :		
أسمدة	٥٠٪من التكاليف	وزارة الزراعة والمياه
أعلاف الماشية	٥٠٪من التكاليف	البنك الزراعى العربى السعودى
تقاوى البطاطس	٥ طن مجاناً	وزارة الزراعة والمياه
٢ ــ مستلزمات رأسمالية :		
معدات الدواجن	٣٠٪ من التكاليف	البنك الزراعى العربى السعودى
معدات ألبان	٣٠٪ من التكاليف	البنك الزراعى العربى السعودى
آليات ومضخات	٥٠٪ من التكاليف	البنك الزراعى العربى السعودى
زوارق الصيد	متفاوتة	
نقل الأبقار جواً	١٠٠٪ من التكاليف	البنك الزراعى العربى السعودى
٣ ــ المحاصيل الزراعية :		
قمح	٧,٥ ريال / كجم	المؤسسة العامة للصوامع والغلال
أرز	٣و ريال / كجم	وزارة الزراعة والمياه
ذرة صفراء وتمور	٢٥و ريال / كجم	» » »
دقيق / شعير	١٥و ريال / كجم	» » »
نخيل	٥٠و ريال / شتلة	» » »
٤ ــ الأقراض الزراعى :	بدون فوائد + فترة سماح	البنك الزراعى العربى السعودى
٥ ــ الأقراض الصناعى الزراعى :	بدون فوائد	صندوق التنمية الصناعية
٦ ــ توزيع الأراضى :	مجاناً	وزارة الزراعة والمياه

وقد ازدادت اهمية الدور المنوط بالبنك الزراعى العربى السعودى فى مجال الاعانات والدعم بصفة خاصة خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة. وقد تركزت اعانات البنك فى مجالى الميكنة الزراعية والانتاج الحيوانى كما يوضحه الجدول التالى :

قيمة الاعانات الممنوحة من البنك الزراعى
١٤٠١ ــ ١٤٠٣هـ بالمليون ريال سعودى

	١٤٠١		١٤٠٢		١٤٠٣		١٠٠=١٤٠١
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	رقم قياسى
إعانات الميكنة الزراعية	٤٧٦,٢	٧٧,٣	٦١٠,٨	٦٢,٣	٨٤٢,٨	٦٢,٧	١٧٧
إعانات الإنتاج الحيـــوانى	١٩٣,٣	٢٢,٧	٣٦٨,٥	٣٧,٧	٤٧٨,٨	٣٦,٣	٣٤٣,٧
الإجـــمالى	٦١٥,٥	١٠٠	٩٧٩,٣	١٠٠	١٣٢١	١٠٠	٢٢٤,٧

المصدر :

البنك الزراعى العربى السعودى : التقارير السنوية الإعداد ١٧ ، ١٨ ، ١٩ للسنوات ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ هـ .

ويلاحظ من هذا الجدول أن هيكل الاعانات خلال السنة الأولى من الخطة الخمسية الثالثة ١٤٠١هـ كان يميل لصالح الآلات الزراعية والمكائن ثم بدأ يميل لصالح اعانات الأعلاف والانتاج الحيوانى وذلك بسبب الزيادة فى مزارع انتاج اللحوم والألبان . فاذا قارنا تطور الأرقام القياسية لنوعى الاعانات المقدمة سنجده يظهر اضطراد زيادة أهمية اعانات الانتاج الحيوانى (٣٤٤) على حساب اعانات المكينة الزراعية (١٧٧) .

وتدلنا الأرقام المطلقة على زيادة كبيرة فى قيمة الاعانات التى منحها البنك الزراعى وبلغت ذروتها عام ١٤٠٣هـ (١٣٢١ مليون ريال) يضاف الى ذلك أن اجمالى الاعانات قد بلغ خلال الأربع سنوات الأولى من الخطة الخمسية الثالثة حوالى ٤٫٥ مليون ريال (٢٥) .

يضاف الى كل ما سبق تواجد ألوان من الاعانات غير المباشرة التى تتمثل فى جملة نواح :

ــ الاعفاءات الجمركية للخامات والسلع الوســيطة اللازمة للقطــاع الزراعى مثل السماد والماشية والدواجن ومعدات الرى والتقاوى والبذور .

ــ الحماية الجمركية للانتاج الزراعى التى تتمثل فى قيود الاستيراد على بعض انواع السلع الزراعية التى لها مجال فى الانتاج المحلى سواء بالحد من استيرادها (قيود كمية) خلال بعض المواسم التى يزدهر فيهــا

الانتاج المحلى . أو بفرض رسوم جمركية فى حدود ٢٠٪ من قيمة الواردات ذات البديل المحلى .

ــ تقديم الخدمات الفنية والارشادية والخدمات البيطرية والادارية والمبيدات الحشرية مجانا(٢٦) .

الفصـــل الثـــانى

ملامح وحدود النمو الزراعى

فى المملـــكة العربية السعودية

لن يستغرق هذا الفصل معنا وقتا طويلا . فرغم ضخامة الانفـــاق وشمول السياسة الزراعية للدولة على نحو ما رأينا فى الفصـــل الأول . فان العائد الاقتصادى محدود للغاية . ويكاد يقتصر على الزيادة الـــكبيرة فى محصول القمح الذى كان ركيزة السياسة الزراعية للمملكة مع زيادات طفيفة فى بعض المحاصيل الأخرى على نحو ما سنرى . أما عن الانتـــاج الحيوانى فمازال ابعد ما يكون أن يفى بحاجة الاستهلاك المحلى فضلا عن أن كافة مستلزمات الانتاج من ماشية ودواجن وأعلاف ومعدات تعتمـــد تماما على الاستيراد من الخارج .

وعلى ذلك ينقسم هذا الفصل الى النقاط التالية :

اولا :

ملامح وحدود النمو فى الانتاج الزراعى .

ثانيا :

ملامح وحدود النمو فى الانتاج الحيوانى .

اولا ــ يوضح ملامح وحدود النمو فى الانتاج الزراعى :

يوضح لنا الجدول التالى تطور انتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية :

تطور انتاج بعض المحاصيل الرئيسية فى المملكة
١٤٠٠هـ الى ١٤٠٣هـ

السنوات	المساحة (ألف هكتار)				الإنتاج (ألف طن)			
والمحصول	١٤٠٠	١٤٠١	١٤٠٢	١٤٠٣	١٤٠٠	١٤٠١	١٤٠٢	١٤٠٣
القمح	٦٧,٢	٧٣,٥	١٣٧,١	٢٠٢,٣	١٤١,٧	١٨٧,٢	٤١٢,١	٧٤٠,٧
ذرة رفيعة	٣٤٩,٧	١٧٣,٤	١٠٥	١٠٠,–	١٠٩,٣	٩١,٢	٧٧,٢	٧٣,٤
بصل جاف	٣,٣	,٨	٢,٥	٣,٥	١٠٩,٣	٩١,٢	٥٥,٦	٥٧,٢
بطيخ	١٦,٥	١٣,–	١٩,٤	٢٦,–	٣٣٢,–	١٩٣,٣	٣٦١,–	٤٠٠
تمور	٦٠,٤	١٢,٣	٧٠,٢	٧٣,٣	٣٤٢,–	٣٧١,–	٤٢٠,٥	٤٣٧,٧
حمضيات وموالح	٥	٥,٣	٥,٥	٦,–	٣٩,٧	٤٠,٤	٤٢,٨	٤٦,–

المصدر : المملكة العربية السعودية – وزارة التخطيط : حقائق وأرقام خطط التنمية ١٣٩٠ – ١٤٠٣ هـ الرياض ١٤٠٣٠ هـ (الملحق الإحصائى)

يتضح لنا من تأمل الجـدول السابق أن السياسة الزراعية الباذخة المعتمدة على اعادة تدوير عائدات النفط فى (الاقتصاد السعودى) لم تثمـر سوى زيادة كبيرة فى محصول القمح الذى قفز انتلجه قفزات سريعه خلال الفترة التى يعبر عنها الجدول ثم تغزيره من ٧٤١ الف طن سنة ١٤٠٣هـ الى مليون و ٣٠٠ الف طن (٠٠٠ر٣٠٠ر١) سنة ١٤٠٤هـ ثم الى مليـون و ٧٠٠ الف طن سنة ١٤٠٥هـ محققا بذلك ولأول مرة فائضا للتصـدير . أما باقى المحصولات الرئيسية فلم تحقق سوى زيادات طفيفة جدا بالمقارنة الى حجم الانفاق الذى رأيناه فى الفصل الأول بل وحقق بعضها انخفاضا ملموسا فى المساحة المزروعة أو الـكمية المنتجة (الذرة الرفيعة مثلاً) .

ويبدو واضحا من ذلك كله أن هدف السياسة الزراعية كان التركيز على تحقيق فائض فى القمح (بأى ثمن) فسياسة التسعير والدعم خصوصا وباقى السياسات الزراعية كانت تصب فى هذا المجرى ولنتذكر أن القمح يستحوذ على ٣٢٪ من المساحة المنزرعة و ٤٢٪ من مصادر المياه المتاحة للزراعة والاعانة المقررة لسعره (٥ر٣ريال/كجم) لا تقـارن بحـال مع الاعانات المقررة لباقى المحصولات الزراعية . وعلى ذلك فما عـدا القمح لا تزال المملكة السعودية مستوردا كبيرا لـكافة المحصولات الزراعيـة على نحو ما سنرى فى احصاءات التجارة الخارجية ، ولعل ذلك يحـدونا الى الاعتقاد بأن المملكة أصبحت تعانى من ظاهرة اقتصاد المحصول الواحد crop oconomy بمعنـاه الحـرفى على مسـتوى القطـاع الزراعى ـ كما تعانى منه بالمعنى العام فى الاقتصاد القومى ككل والذى يعتمـد على صادرات النفط . على أنه يجب الاستدراك فورا بأن محصـول القمح فى المملكة يعتمد اعتمادا كاملا كما رأينا على ما تقدمه الدولة من استثمارات ودعم يأتى بدوره من ريع الصادرات النفطية وهو الأمـر الذى يمكننا أن نستنتج منه أن « فائض القمح السعـودى » ليس الا تعبيرا جـديدا عن التبعية للسوق الدولية وتأكيدا اضـافيا لهذه التبعية . وتبعية « فائض القمح » تأتى فى رأينا :

اولا : من أنها تبعية مشتقة من الاعتماد على ريع الصادرات النفطية.

ثانيا : من اعتمادها الـكامل على مستلزمات الانتاج وعناصر الانتاج (المكون التكنولوجى اساسا) على الخارج فى اطار من سـيادة « الأعمال الزراعية agri-busines من ناحية والتقسيم الاقليمى للعمـل المنوه عنه فى المقدمة من ناحية أخرى(٣٧) » .

وهذا يؤدى فى التحليل الأخير أن فائض القمح قد ساعد فى ترسـيخ سمة هيكلية من سمات التخلف وهى تفكك البنية الاقتصادية داخليا وتكاملها خارجها(٣٨) .

ثانيا ــ ملامح وحدود النمو فى الانتاج الحيوانى :

يوضح لنا الجدول التالى تطور الانتـــاج والاستهلاك والاستيراد من الانتاج الحيوانى :

تطور انتـــاج استهلاك اللحوم الحمراء والدجاج وبيض المائدة
١٣٩٩هـ ــ ١٤٠٢هـ

	١٣٩٩	١٤٠٠	١٤٠١	١٤٠٢
اللحـــوم الحمراء (طن) :				
إنتاج محـــلى	١٤٦٢٨	١٢٤٦٥	٢٥٥٤٠	٢٨٣٤٦
اســـتيراد	٩١٧٥٠٥٦	١٩٢١٢٠	٢٢٤٦٠٤	٢٧٠٦٥٠
إجمالى الاستهلاك	١٨٩٦٨٤	٢٠٤٥٨٥	٢٥٥١٤٤	٢٩٨٩٩٦
إنتاج محلى /استهلاك ٪ :				
	٧,٧	٦,١	١٠,٢	٩,٥
الدجـــاج (طن) :				
إنتـــاج محـــلى	٣٩٣٦١١	٤٠٠٠٠	٦٨١٩٤	٧٩٨٨٣
الاســـتيراد	١٥٠٥٢٧	١٧٠٥٣١	١٧٣٥١٣	١٩٦٣٧١
إجمالى الاستهلاك	١٩٠١١١	٢١٠٠٣١	٢٤١٧٠٧	٢٧٦٢٥٤
انتاج محلى / استهلاك ٪ :				
	٢٠,٨	١٩,١	٢٨,٢	٢٨,٩
بيض المائدة (بالمليون) :				
إنتـــاج محـــلى	٥٥١,٥	٧٥٠,١	١٠١٢	١١٢٤
اســـتيراد	٢٦٩,٣	٢٣٢,٣	٢٠٥	١٧٣,٤
إجمالى الاستهلاك	٨٢٥,٨	٩٨٢,٤	١٢١٧	١٢٩٧,٤
إنتاج محلى / استهلاك	٦٧,٢	٧٦,٤	٨٣,٢	٨٦,٦

المصـــدر :

واقع ومستقبل الزراعة . . . . مرجع سابق ص ١١٦ ــ ١١٧

ويفيدنا الجدول السابق أن الانتاج الحيوانى المحلى لا يفى بالاحتياجات المتزايدة للسكان نتيجة لاضطراد الزيادة السكانية من ناحية (٧ر٥ مليون سنة ١٩٧٠م الى ١٠ر٨ مليون سنة ١٩٨٤م طبقا لاحصـــاءات الـــ ٨٥) ولتغير نمط الاستهلاك نتيجة الطفرة النفطية من ناحية اخرى .

فعلى الرغم من مضاعفة انتاج اللحوم الحمـــراء ما بين ١٣٩٩ هـ و ١٤٠٢هـ (١٩٧٩ ــ ١٩٨٣م) الا أنه لم يزد قط عن الوفاء بعشر احتياجات السكان . كذلك تضاعف انتاج الدجاج خلال الفترة دون أن يصل قط الى تغطية ثلث احتياجات السكان . والموقف لا يختلف كثيرا فى انتـــاج البيض الذى تضاعف انتاجه خلال الفترة وما تزال المملكة مستوردا صافيا لبيض المائدة على الرغم من أنها كانت تفى بثلثى احتياجاتها السكانية من الانتاج المحلى فى سنة الأساس ١٣٩٩هـ . ومما يزيد الحقائق الســـابقة وضوحا أن مستلزمات الانتاج الحيوانى بالـــكامل من معـــدات تربية الدواجن الى سلالات الدواجن الى الأبقار الى معدات انتاج الألبان يتم استيرادها من الخارج(٣٩) وبحيث أن أى حساب اقتصادى سليم لابد وان يدرك أن الزيادة فى الانتاج تعتمد كلية على مدخلات خارجية . فالذى يحـــدث هو استيراد مستلزمات الانتاج بالـــكامل بدلا من استيراد المنتج النهـــائى ولا اظن أن هذا الوضع لا يمكن أن يمثل تحسنا حقيقيا فى موقف الانتاج الحيوانى .

الفصـــل الثـــالث

ميزان التجارة المنظورة للقطاع الزراعى

نتناول فى هذا الفصل النقاط التالية :

اولا : السياسة التجارية والمؤشرات العـــامة للاندماج فى الســـوق الدوليـــة .

ثانيا : تركيب التجـــارة الخـــارجية .

ثالثا : اتجـــاه التجـــارة الخـــارجية .

اولا ــ السياسة التجارية والمؤشرات العامة للاندماج فى السوق الدولية :

تعتبر المملكة العربية السعودية على رأس الدول المنادية والمطبقة لسياسة الحرية التجارية Libre echange فى المنطقة . ففيما عدا دول الخليج والأردن الى حد ما لا توجد دولة فى المنطقة وربما فى العـــالم الثالث وفى دول معسكر الرأسمالية العالمية تطبق حـــرية التجـــارة بهذا الشكل من الاتســـاع والشـــمول . فالتنظيمـــات الجمركيـــة والتـــدريبات التجارية للمملكة تخلو من أية قيود فى مجال التصدير أو الاستيراد بصـــفة عـــامة .

وقد سبق أن ذكرنا وجود تعريفة جمركية حمائية للسلع المنتجة محليا لا تتجاوز ٢٠٪ من قيمة السلعة المستوردة ووجود بعض القيود الكمية الموسمية على واردات الخضر والفاكهة . وما عدا ذلك فان رسوم الاستيراد منخفضة للغاية بصفة عامة مع انعدام الرسوم الجمركية كلية على المواد الأولية ونصف المصنوعة والآلات والمعدات المستخدمة فى الزراعة او الصناعة مع اعفاءات كاملة تقريبا على واردات سلع الاستهلاك الغذائية والصناعية .

وليس من المستغرب والحالة هذه أن يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا فى التجارة الخارجية . فاذا استثنينا صادرات النفط من ناحية والواردات من بعض السلع التموينية من ناحية أخرى فالقطاع الخاص يتولى كافة بنود الاستيراد والتصدير وهو ما يوضحه الجدول التالى :

توزيع الواردات السعودية على القطاعات الثلاث

(نسبة مئوية)

السنة	القطاع الخاص	القطاع العام	قطاع الزيت	إجمالى
١٩٧٣	٨٠,٥	١٢,٨٣	٦,٦٢	١٠٠
١٩٧٤	٦٧,٧٧	٢٧,٢٨	,٥	١٠٠
١٩٧٥	٦٧,١٨	٢٩,-	٣,٧٧	١٠٠
١٩٧٦	٧٠,٦٣	٢٦,٨٧	٢,٤٨	١٠٠
١٩٧٧	٧٦,-	٢١,٦٧	٢,٢٧	١٠٠
١٩٧٨	٧٧,٦٣	١٧,-	٥,٤١	١٠٠

المصدر :

السياسة الزراعية فى المملكة السعودية . . . مرجع سابق ص ١٠٦

يلاحظ من ذلك أن القطاع الخاص يتولى بصفة دائمة (ما عدا ٧٤ ، ١٩٧٥م) قرابة أربعة أخماس الواردات السعودية تاركا للقطاع العام قرابة الخمس وتتولاه وزارة التجارة الخارجية ومؤسساتها ويتركز فى بعض المواد التموينية التى تقوم الدولة بتدعيمها على للاستهلاك المحلى .

ومن أهم المؤشرات العامة لاندماج المملكة العربية فى السوق الدولية وما يترتب على ذلك من تبعية واضحة لهذا السوق هو احتلال السعودية للمرتبة العاشرة بين الدول المصدرة وذلك باعتمادها على تصدير مادة أولية (النفط) تمثل قرابة ٩٩,٨٪ من اجمالى صادراتها . وذلك بين عامى ١٩٧٥ . أما فى قائمة الدول المستوردة فقد كانت السعودية الدولة رقم ٣٤

سنة ١٩٧٥ لتصبح الدولة رقم ١١ على المستوى الدولى سنة ١٩٧٨ وهو يمثل النمو الهائل فى الواردات السعودية التى تشمل كل شىء من السلع الغذائية الى السلع المصنوعة الى المواد الأولية الأخرى . يظهر مدى التبعية للسوق الدولية بشكل اكبر اذا قارنا المحافظة على المرتبة العاشرة بين الدول المصدرة خلال الفترة محل البحث والانتقال من المرتبة الرابعة والثلاثين الى المرتبة الحادية عشر بين الدول المستوردة(٣٠) .

أما عن بقية المؤشرات العامة للاندماج فى السوق الدولية فتمثلها كما هو معروف نسبة الصادرات والواردات واجمالى التجارة الخارجية الى الدخل القومى وهو كما يوضحه الجدول التالى :

نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلى الاجمالى

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الصادرات /الناتج المحلى /إجمالى :	٨٢,١٥	٨٤,٣٥	٦٠,٨٨	٨٥,٤٣	٩٣,٩
الواردات/الناتج المحلى /الإجمالى :	١٨,٦٥	-٢٥,٠	٣٠,٧	-٣٣,٠	-٢٦,٠
تجارة خارجية /ناتج محلى/إجمالى :	١٠٠,٨	٩٩,٤٥	٩١,٥٧	١١٨,٣٨	١١٩,٨٦

المصدر :

مؤسسة النقد العربى السعودى : التقرير السنوى لسنة ١٩٨١ ، ص ١٥٢ ، ١٧٤

ولا أظن أن مثل هذه النسب تحتاج الى تعليق خاص فالاقتصاد السعودى أن بصادر او بوارداته او باجمالى تجارته الخارجية الى دخله المحلى الاجمالى هو حالة خاصة جدا فى مقدار اندماجه تبعيته للسوق الدولية . حالة خاصة جدا لا تتكرر الا فى حالة الدول المصدرة للبترول من العالم الثالث ... وقد يذهب البعض الى أن مثل هذه النسب نجدها فى الدول المتقدمة وهذا صحيح حيث ترتفع نسبة الصادرات أو الواردات أو اجمالى التجارة الخارجية للدخل المحلى الاجمالى ولكن الصادرات تتكون من مجموعة كبيرة من السلع وليست مادة أولية واحدة وان كانت النفط كما هو فى حالة السعودية(٣١) .

ثانيا : تركيب التجارة الخارجية للقطاع الزراعى :

ليس هناك مجال للحديث عن صدرات اخرى للمملكة العربية السعودية غير النفط وعلى ذلك فان الحديث عن صادرات زراعية او أسمدة مثلا هو حديث متهافت يحسن الاغضاء عنه والدليل على ذلك أن نسبة الصادرات النفطية لاجمالى الصادرات هى دائمة قريبة من المائة فى المائة كما يوضحها الجدول التالى :

نسبة صادرات النفط الى الصادرات الاجمالية

السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
نفط صادرات إجمالية ٪	٩٩,٧١	٩٩,٧٨	٩٩,٦٨	٩٩,٦٠	٩٩,٧٢	٩٩,٦٤	٩٩,٧٦	٩٩,٨٦	٩٩,٨٦

المصدر :

– حسب على أساس بيانات :

مؤسسة النفط العربى السعودى : التقرير السنوى العام ١٩٨١ ص ١٥٢

فيما عدا النفط وبالتركيز على تركيب التجارة المنظورة للسلع الزراعية فبرغم زيادة طفيفة فى الصادرات الزراعية ونقص طفيف فى الواردات الزراعية فيظل العجز فى ميزان التجارة المنظورة للسلع الزراعية كبيرا جدا ولننظر بيانات الجدول التالى :

ومن الواضح أن عجز ميزان التجارة المنظورة يتزايد عاما بعد عام بسبب تزايد الواردات عن الصادرات من مختلف المجموعات والبنود بصفة مستمرة . ولنلاحظ التواضع فى قيمة الصادرات من مختلف المجموعة مقارنة بحجم الاستثمارات والتسهيلات التى تغدقها السياسة الزراعية من ريع البترول .

وهذه ملاحظة هامة جدا يمكن تعميمها على الاقتصاد السعودى بصفة عامة اذ أن مدخلات هائلة جدا بكل المقاييس لا تنتج الا مخرجات جد متواضعة ويبدو ذلك واضحا جليا فى المحميات العملاقة للصناعات البتروكيماوية فى الجبل وينبع حيث تركع الشركات المتعددة الجنسية الأمريكية واليابانية بل والكورية وتستفيد من قوانين الاستثمار الأجنبى تنطلق بالكرم العربى دون أن تسهم الا بشكل ضئيل فى العمالة والتوظف . كما أن منتجاتها لا تحقق فى أغلب الأحوال فائضا يعتد به للتصدير(٣٢) وذلك على الرغم من أن نقل هذه الصناعات هو جزء من اعادة التوطن الصناعى على مستوى العالم بحيث تنتقل الصناعات الملوثة للبيئة أو المستخدمة بكثافة لعنصر العمل الى بلدان العالم الثالث وذلك فى اطار التقسيم الدولى الجديد للعمل(٣٣) .

على أن الأمر الجدير بالملاحظة حقا هو موقف الواردات من الآلات والمعدات ومستلزمات الانتاج ، وهو ما يمكن الاحاطة به من خلال الجدول التالى :

يستنبط من هذا الجدول الزيادة المستمرة فى قيمة الواردات من الآلات والمعدات ومستلزمات الانتاج من جهة ومعدات النقل من جهة أخرى فمن (٢٨٨٣ مليون ريال) للآلات والمعدات ومستلزمات الانتاج (تشمل المستلزمات الكيماوية كالأسمدة والمبيدات وأصناف وسلالات نباتية وحيوانية والعديد من المواد الخام) الى ٣٥٥٣٦ مليون ريال وهو ما يمثل زيادة كبيرة وينطبق القول نفسه على معدات النقل الزراعية التى ارتفعت وارداتها من ٣٠٦٣ مليون ريال سنة ١٣٩٥هـ الى ٢٤٠٣٥ سنة ١٤٠٢هـ (ثمانية أضعاف تقريبا) وهذا يمثل الى أى مدى يمثل النشاط الزراعى اداة هامة من أدوات التبعية للخارج من ناحية ولتبديد الفوائض البترولية من ناحية أخرى .

ولمزيد من الايضاح علينا أن نقارن بين الزيادة الحادثة فى قيمة الصادرات الزراعية الاجمالية مضافا اليه النقص فى اجمالى الواردات الزراعية أى مخرجات القطاع الزراعى السعودى من ناحية وقيمة الزيادة فى الواردات من السلع الانتاجية للقطاع الزراعى وهى مدخلات للقطاع الزراعى خلال نفس الفترة وهى ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ من ناحية أخرى يوضح

قيم الواردات والصادرات الزراعية بالمليون ريـــال

	واردات			صـــادرات			رصيد (–)		
	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
حيوانات حية ومنتجات حيـــوانيـــة	٤١٢١	٤٨٧٤	٤٩٨٠	١٩	٢١	٤٠	٤١٠٢	٤٨٥٣	٤٩٤٠
المنتجات النباتيـــة	٥٣٤٥	٧١٤٤	٨٢٧٦	١٠٦	١٦٣	١٤٣	٥٢٣٩	٦٩٨١	٨١٣٣
شحوم ودهون وزيوت	٥٥٤	٤٠٧	٥٣٧	٦	١٤	٢١	٥٤٨	٣٩٣	٥١٦
منتجات صناعة الأغذية	٤١٧٢	٤٨٥٤	٤٣٦١	٢٢٦	١٩١	١٥٢	٣٩٤٦	٤٦٦٣	٤٢٠٩
إجـــالى	١٤١٩٢	١٧٢٧٩	١٨١٥٤	٣٥٧	٣٨٩	٣٥٦	١٣٨٣٥	١٦٨٩٠	١٧٧٩٨

المصدر :

مصلحة الإحصاءات العامة : إحصاءات التجارة الخارجية ١٩٨٢ ص ٩٨

قيمة الواردات الانتاجية للقطاع الزراعى

(بالمليون ريـــال)

	١٣٩٥	١٣٩٦	١٣٩٧	١٣٩٨	١٤٠٠	١٤٠١	١٤٠٢	١٤٠٣
آلات ومعدات	٢٨٨٣	٧٤٥٤	١٣٩٦١	١٩٨٤٤	٢٢٥٣٩	٢٤٥٤٤	٣٥٣٢٣	٣٥٥٣٦
معدات نقل	٣٩٠٣	٥٦٣٢	٦٦٠٧	٩٠٣٦	١٠٢٩٧	١٣٩١٩	١٧٢٤٢	١٤٠٣٥

المصدر :

مقومات التكامل الزراعى الصناعى . . . مرجع سابق ص ٦٣

لنـــا مدة المخرجات والمدخلات الزراعيـــة الجدولان السابقان مبـــاشرة . فالمخرجات زادت بقيمة ٧ مليون ريال بين ١٩٨٠ ــ ١٩٨٢ بينما المدخلات المستوردة زادت بمقدار ٢٧ مليون ريال خلال نفس الفترة وهـــذا يعكس التبديد الهائل للموارد وتعميق أواصر التبعية للخارج الناتجين عن نحـــو محدود للغاية فى القطاع الزراعى السعودى .

ثالثا ــ اتجاهات التجارة الخارجية للسلع الزراعية :

تتميز التجارة الخارجية بالتركيز الشديد فى التعامل الدولى كما تتميز بالتركيز فى تركيب الصادرات والواردات .

فالصادرات النفطية الســـعودية تتجه أساسا (٩٣٪) الى ثلاث مجموعات كبيرة من الدول :

ــ دول السوق الأوروبية المشتركة (٣٧٪) ثم اليابان (٣٤) ثم الولايات المتحدة الأمريكية (٢٢٪) أما الـــدول العربية مجتمعة فلا يزيد نصيبها عن ٤٪ .

وفى مجال الصادرات غير النفطية فان دول مجلس التعاون الخليجى هى العميل الأول للســـعودية حيث تســـتورد بعض الأســـمدة والخضر والفواكه والتمور .

اما عن الواردات فان ٧٠٪ منها يأتى من الدول الصناعية الرئيسية : الولايات المتحدة ٢٠٪) واليابان (٩ر١٧٪) دول السوق الأوروبية المشتركة (٦ر٣٣٪) أما الدول العربية والكتلة الشرقية فنصيب كل منها على التوالى (٥ر٣٪) ، (٣ر١٪) ويتوزع الباقى بين دول غربية خارج السوق المشتركة (٣٤) (٨٪) ودول آسيوية ماعدا اليابان (٦ر١٠٪) .

٢ ــ يتبين لنا من الدراسة السابقة ارتفاع الواردات من الخامات الزراعية ومستلزمات الانتاج والسلع الرأسمالية الزراعية والاعتماد على عدد محدود من الدول فى الحصول عليها . ويكشف هـــذا الأمر بوضوح الضعف الشديد فى العلاقات القطاعية بين الزراعة والصناعة أى استمرار ان لم يكن تفاقم تفكك الهيكل الاقتصادى داخليا وتكامله خارجيا . بل انه يمكن تعميم هـــذا القول على القطاع الزراعى نفسه فكما رأينا الاهتمام الكبير والتركيز على قطاع واحـــد هو القمح يعتمد على الخارج (عائدات الضغط ومستلزمات الانتاج الجارية والرأسمالية) دون ان يكون له اية علاقات تبادلية مع باقى مكونات القطاع الزراعى بل أنه يستأثر بالجانب الأعظم من أهم المـــوارد المتاحة لهذا القطـــاع (٣٢٪ من جملة الأراضى و ٤٢٪ من جملة المياه) وبذلك يمكن القول أن معجزة الزراعة السعودية هو أمـــر يدعو الى مزيدمن التمحيص والتـــأمل وخاصة فى علاقته بتعميق الخصائص الرئيسية الثلاث للتخلف : تفكك الهيكل الاقتصادى التبعيـــة للخارج ــ عدم قدرة الجهاز الانتاجى على مواجهة احتياجات أغلبية السكان.

خاتمـــه

من الاستعراض السابق للتجربة الزراعية فى المملكة العربية السعودية يمكننا أن نستخلص النتائج التالية :

١ ــ أن هـــذه التجربة الزراعية الضـــخمة بمقياس الانفاق العام الذى صاحبها قد تواكبت مع فترة الطفرة البترولية واعتمدت على الزيادة الكبيرة فى ريع الدولة من صادرات البترول وبحيث أخذت السياسة الزراعية تغدق الأمـــوال على استثمارات البنية الأساسية وعلى دعم الانتاج مما جعل النشاط الزراعى ــ وخاصة بعد تنفيذ الخطـــة الخمســـية الثالثة (١٩٨٠ ــ ١٩٨٥) مغريا جدا للقطاع الخاص الـــذى اندفع للافادة من التسهيلات الكبيرة المتاحة خـــلال تلك الفترة . وحيثما زادت التسهيلات أقدم القطاع الخاص وحيثما قلت أحجم ولمـــا كان القمح هو الطفل المدلل للسياسة الزراعية فقد حقق زيادات كبيرة فى الانتـــاج على حساب بقية الأنشطة النباتية والحيوانية » وبحيث أصبح بما يحققه من زيادة فى الانتاج يمثل « جزيرة » منعزلة فى القطاع الزراعى السعودى الـــذى كان مردوده بالغ الضآلة بالمقارنة بحجم الانفاق وضخامة التسهيلات .

٢ ــ تعتمد الزراعة السعودية على القطاع الرأسمالى الخاص الذى لا يختلف عن الرأسمالية التابعة فى أى دولة من دول الأطراف من حيث سعيه الى تحقيق أكبر ربح فى أسرع وقت وهو ما يفسر لنا ذلك سبب الخلل القائم فى الانجازات الزراعيةلصالح القمح المباع للدولة بواقع ٥ر٣ ريال/كجم (القمح الأمريكى تسليم جدة بواقع ٦٥ر ــ ريال كجم) . وهـــذا دليـــل آخر على أن الرأسمالية التابعة فى سعيها الى الريع السريع المأمون لا يمكن أن تسهم فى تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة كما فعلت الرأسمالية وتفعل فى دول المركز . ولعل وضع القطاع الخاص فى الزراعة السعودية يوضح لنا أيضا مـــدى اعتماد الرأسمالية التابعة على سياسات الدولة لتحقيق تراكم نقدى مســـتمر يتم تحويله دائمـــا الى الخـــارج أو يعـــاد توظيفـــه فى مشروعات مماثلة .

٣ ــ تعتمد الزراعة السعودية على استيراد كافة مستلزمات الانتاج الزراعى الجارية والرأسمالية وبالتحديد من الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية واليابان وهـــذا يؤدى فى النهاية الى تعميق التبعية التكنولوجية والغذائية للغرب . يتم ذلك فى اطار ارساء قواعد جديدة للتقسيم الدولى للعمل القـــائم على استراتيجية مركزية واحـــدة وتوزيع جغرافى للانتاج على المستوى العالمى ويتم التحكم فى النظام العالمى ككل عن طريق التحكم فى التكنولوجية وليس الملكية المباشرة للأصول الانتاجية كما كان الأمر من قبل.

٤ ــ تعتمد الزراعة السعودية أيضـــا على العمالة الوافدة من الدول العربية المحيطة ومن الهند وباكستان وذلك فى اطار ممارسة السعودية لدورها الجديد كامبريالية مساعدة Subimporialisme لوضع التقسيم الاقليمى للعمل فى المنطقة العربية موضع التنفيذ وترسيخ قواعده (عائدات النفط السعودية ــ العمل العربى المهاجر ــ التكنولوجيا الغربية) . وغنى عن البيان أن المستفيد الأول من هـــذه الاستراتيجية هى دول المركز من النظام العالمى وهى تحقيق من ذلك فائدة مزدوجة تتحكم فى المنطقة عن طريق التكنولوجيا من ناحية وتعيد تدوير « فوائض » عائدات البتـــرول لمصلحة اقتصادياتها الصناعية ومعالجة أزمات البطالة والكساد فيها من ناحية أخرى.

٥ ــ لم يستطع قطاع الزراعة السعودى أن يواكب الزيادة المستمرة للاحتياطيات الأساسية تحت وطأة الزيادة الكبيرة فى عـــدد السكان وقد رأينا كيف يبتدى العجز واضـــحا ومتزايدا فى ميزان التجارة المنظورة للقطاع الزراعى لمجموعاته الرئيسية .

٦ ــ لم تنجح التجربة الزراعية فى ايجاد وتوطيد العلاقات التبادلية بين الزراعة والصناعة بل أن المشاهد أن القطاع الزراعى نفسه أصبح يتكون من أجزاء غير مترابطة من حيث مســتوى النشاط أو الانتاجية أو العلاقات التبادلية للخلف أو للأمام . وبالتالى تظل القطاعات الاقتصادية مفككة داخليا ومترابطة خارجيا مع القطاعات الموجودة فى دول المركز والتى تمدها أن بالتمويل (عائدات النفط) وأن مستلزمات الانتـــاج جارية كانت أو رأسمالية .

٧ ــ ومع ذلك فقد أسفرت هـــذه التجربة عن تحقيق زيادات كمية فى بعض المحاصيل أو نواحى الانتاج الحيوانى . كما أسفرت عن استثمارات هامة جـــدا فى بعض البنية الأساسية (وخاصة السدود التى تعالج أهم المشكلات الطبيعية التى تواجه القطـــاع الزراعى وهى مشـــكلة المياه) ولكن هـــذه الزيادات وهـــذه الاستثمارات كانت تعتمد على انفاق عام باذخ خلال فطرة الطفرة البترولية .

٨ ــ أن تحقيق تنمية مســـتقلة لا يمـــكن أن يتم بزيادة انتاج القمح أو غيره من المحاصيل هنا أو هناك فى المنطقة العربية مع وجـــود التبعية وتفكك الهيكل الاقتصادى وعـــدم قـــدرة الجهـــاز الانتاجى على مقابلة الاحتياجات الأساسية للأغلبية من السكان وهى السمات الثلاث الرئيسية للتخلف الاقتصادى انما لابد من وجـــود استراتيجية جماعية موحدة تستند على اعادة النظر فى التحالفات الدولية والاقليمية وفى الخيارات التكنولوجية وفى الاندماج فى الســـوق الدولية وفى التخصيص الراهن للمـــوارد على مستوى المنطقـــة . بـــدون ذلك لن تبقى المملـــكة العربية الســـعودية وحدها وانما المنطقـــة العربية برمتهـــا خاضـــعة لنمط الانتـــاج التابع Mode de production tributoire. وما يعنيه من تنمية التخلف .

ملاحظات ببليوجرافية

(1) AMIN (S.) La Nation Arabe. Nationalisme et lutte de classes. MINUIT. Paris 1976. P. 14/15.

(2) AMIN (S.) Le développement inégal, essai sur les Formes Sociales du Capitalisme périphérique.

٣ ــ من الصعب جدا ــ ان لم يكن من المستحيل ــ الاحاطة بالببليوجرافيا المتعلقة بهذا الموضوع ، ولكننا نخيل الى بعض أهم الدراسات بهذا الصدد وما تحويه من الحالات ببليوجرافية .

— LUCIANI (G.) The Oil Companies and the Arab World. HELM. London 1984.

— ISSAWI (Ch.) The Economics of Middle Eastern Bil. Faber, London 1962.

— KHATTAB (5M.A.) La Formation de prix internathnal de pétrole au Moyen - Orient. Thése, PUF. Gronoble; 1974.

— SID AHMED (A.) L'esonorie arabe à l'heure des surplus pétroliers. Economics et sociétés Paris, 1975.

٤ ــ أنظر فى ذلك :

— (S.) The Arab economy today. Zed. London, 1984.

وايضا .

٥ ــ أنظر الدكتور محمد دويدار : **الاتجاه الريعى للدولة فى مصر** . قضايا فكرية . القاهرة . يناير سنة ١٩٨٦ ص ١٠٠ ــ ١٢١ . ونفس المقال فى : مصر المعاصرة العدد ٤٠١ يوليو سنة ١٩٨٥ .

٦ ــ المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط : **خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٥ ص ٣٨٨** .

٧ ــ المملكة العربية السعودية ، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض ، : **واقع ومستقبل الزراعة فىالمملكة العربيةالسعودية** . الرياض ١٤٠٦ هـ (١٩٨٦م) ص ٣ ١ .

٨ ــ المملكة العربية السعودية ، وزارة الزراعة والمياه : **دليل الاستثمار الزراعى فى المملكة العربية السعودية** . الرياض ١٤٠٤هـ ص ٧١ .

٩ ــ المملكة العربية السعودية ، وزارة الزراعة والمياه : **طبعة عن التنمية الزراعية فى المملكة العربية السعودية ١٣٩٥ ــ ١٤٠٤هـ** . الرياض ١٤٠٥هـ . ص ١٤ .

١٠ ــ المملكة العربية السعودية ، للغرفة التجارية والصناعية بالرياض : **دور المشروعات الزراعية فى خدمة التنميـــة الاقتصـــادية فى المملكة** الرياض . ١٤٠٥ هـ ص ٣٥ .

١١ ــ جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للأغذية والزراعة : **السياسة الزراعية فى المملـــكة العربية الســـعودية** (السياسات الزراعية العربية/٧). الخرطوم ١٩٨٣ ص ٤٧ .

١٢ ــ **FAD, Production Yonrbook. 1984. p. 70.**

١٣ ــ **دور المشروعات الزراعية** .. مرجع سابق ص ٤٣ .

١٤ ــ **ومستقبل الزراعة** .. مرجع سابق ص ٤٤ .

١٥ ــ **دليل الاستثمار الزراعى** .. مرجع سابق ص ٩٩ .

١٦ ــ المملكة العربية السعودية ــ وزارة الزراعة والمياه ــ ادارة تنمية موارد الميـــاه : **مصـــادر ومشروعات الميـــاه بالمملـــكة الرياض** ١٣٩٢ هـ ص ٩١ .

١٧ ــ **خطة التنمية الثالثة** .. مرجع سابق ص ٢٣٨ .

١٨ ــ المملكة العربية السعودية ــ الغرفة التجارية والصناعية بالرياض ، **ميكنة القطاع الزراعى واثرها على الانتاجية الزراعية فى المملكة** . الرياض ١٤٠٥ ص ٢٢ ــ ٧٦ .

١٩ ــ المملكة العربية السعودية ، وزارة الزراعة والمياه : **الخطة الخمسية الرابعة ١٤٠٥هـ ــ ١٤١٠ (قطاع الزراعة ص ٤ .**

٢٠ ــ **واقع ومستقبل الزراعة** .. مرجع سابق ص ٤٤ ــ ٤٧ .

٢١ ــ المملكة العربية السعودية ــ البنك الزراعى العربى السعودى ــ **التقرير السنوى الواحد والعشرون** الرياض ١٤٠٥هـ الملحق الاحصائى جدول رقم (٢) .

٢٢ ــ **واقع ومستقبل الزراعة** .. مرجع سابق ص ٦٥ ــ ٦٦ .

٢٣ ــ **دليل الاستثمار الزراعى** .. مرجع سابق ص ١٣٠ .

٢٤ ــ المملكة العربية الســـعودية ، وزارة التخطيط : **(الخطة الخمسية الرابعة ١٤٠٥ ــ ١٤١٠هـ** . الرياض ١٤٠٥ ص ٢٠٩ ــ ٢١٠ .

٢٥ ــ **الخطة الخمسية الرابعة** .. مرجع سابق ص ٢١٠ .

٢٦ ــ انظر فى مقارنة السياسة الزراعية فى مصر :
د. محمد على الدمشاوى : **أثر التغيرات الاجتماعية والسياسية على هيكل الانتاج والتجارة الخارجية للزراعة فى مصر ١٩٥٠ ــ ١٩٨٠** . مؤتمر ادارة وتنظيم قطاع الزراعة فى مصر . جامعة المنوفية . مايو سنة ١٩٨٣ .

٢٧ ــ انظر فى ذلك :

د. محمد على الدمشاوى : **الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على قطـــاع الزراعة فى مصر** . المؤتمر الســـنوى التاسع للاقتصاديين المصريين . الجمعيـــة المصرية للاقتصـــاد الســـياسى والاحصاء والتشريع . القاهرة . نوفمبر ١٩٨٤ .

وأيضا :

ANDRE GUNDER-FRANK, Crisis in the third world. Heinmann. London 1981 pp. 62-96.

٢٨ ــ انظر فى ذلك :

د. فؤاد مرسى : **التخلف والتنمية : دراسة فى التطور الاقتصادى** ، دار المستقبل العربى القاهرة ١٩٨٢ .

وأيضا :

د. محمد على الدمشاوى : **مقدمة فى نظرية النمـــو اللامتكافىء** . دار البستانى بأسيوط ، ١٩٨٥ .

٢٩ ــ **دور المشروعات الزراعية** .. مرجع سابق ص ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ .

٣٠ ــ خطة التنمية الثالثة .. مرجع سابق ص ٦٢ .

٣١ ــ قارن ذلك مع الحالة المصرية :

د. محمد على الدمشاوى :**مؤشرات اندماج الاقتصـــاد المصرى فى التقسيم الدولى للعمل خـــلال فترة السبعينات** . مصر المعاصرة العدد ٣٩٦ ــ السنة الخامسة والسبعون أبريل ١٩٨٤ .

٣٢ ــ المملكة العربية السعودية . **الغرفة التجارية والصناعية** بالرياض **مستقبل التكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون الخليجى** . الرياض ١٤٠٢هـ ص ٧٥، ٧٦ ، ٨١ .

٣٣ ــ راجع فى ذلك :

FROBEL (F.) & Others. The new international division of labour. Camdridge U.P. 1981.

٣٤ ــ **السياسة الزراعية فى المملـــكة العربيـــة الســـعودية** .. مرجع سابق ص ١٠٢ .

وأيضا :

المملكة العربية السعودية ــ الغرفة التجارية والصناعية بالرياض : **مقومات التكامل الزراعى الصناعى فى المملكة العربية السعودية** . الرياض ١٤٠٥ . ص ٦١ ، ٦٢ .

خواطر عن كلية الحقوق بجامعة القاهرة
خلال نصف قرن من الزمان
للأستاذ الدكتور أحمد عز الدين عبد الله(*)

خاطبنى الزميل الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسنى عميد كلية الحقوق بجامعة القاهرة فى شأن ما تعده الكلية للاحتفال بعيدها المئوى ، خلال شهر نوفمبر من سنة ١٩٧٩ ، ودعانى للمشاركة فيه ، وبخاصة بالاسهام فى « كتاب ماسى يصدر فى هذه المناسبة » ، وذلك بمقال أو بحث أو دراسة ، دون أن يقيدنى بمسألة بعينها أو بمجال معين ، بل ترك لى الاختيار من بين العديد من المسائل التى تضمها الآفاق الواسعة مما تضمنه خطابه .

وما أن استجبت لهذه الدعوة شاكرا موجهها ، الا وقد وجدت نفسى فى وقفة تأمل طويل ، طاف فكرى أثناءها فى طيات الماضى وأحداث الحاضر وتوقعات المستقبل ، مستعرضا فى كل أولئك مختلف جوانب « كلية الحقوق »: انشاءها ومسيرة حياتها فى جملتها ، وتطور الأهداف المبتغاة منها حسب تطور ظروف البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وأثرها فى حياة المجتمع المصرى من حيث مقاومة الاحتلال الأجنبى والدفاع عن الحريات العامة، والاستقاء من الحضارات الحديثة دون مساس بمقومات هذا المجتمع النابعة من الحضارة العربية بخاصة والحضارة الاسلامية بعامة ، وأثرها فى تطور النظم القضائية والادارية والمالية فى مصر على نحو يمكن من الوصول بهذه النظم الى مستوى نظائرها فى البلاد المتقدمة . وذلك كله بجهد خريجيها الذين شغلوا مختلف المناصب القضائية والادارية والمالية أو أوقفوا حياتهم على خدمة المحاماة . وما مقدار الثروة الفقهية (المؤلفات والبحوث) والقضائية (الأحكام) والدفاعية (مرافعات ومذكرات المحامين) التى أنتجها هؤلاء الخريجون .

ثم كيف كانت حال نظم الدراسة بكلية الحقوق : ما ابتدأت به وما آلت اليه أخيرا . بعد استقبال المتعدد من التعديلات . وماذا كانت عليه مواد الدراسة ومنهج كل مادة ، وما لحق ذلك من تعديلات ، جاء بعضها وئيدا متأثرا بحركة التطور الهادىء الذى يستجيب لاحتياجات البلاد فى ميدان

(*) أستاذ كرسى القانون الدولى الخاص بكلية الحقوق بجامعة القاهرة حتى ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٥٦ — عميد كلية الحقوق بجامعة عين شمس من ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٥٦ حتى ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٦٦ ، وأستاذ كرسى القانون الدولى الخاص بهذه الكلية حتى يولية سنة ١٩٧٤ ، وأستاذ متفرغ بها حتى سبتمبر سنة ١٩٧٧ ، ثم أستاذ غير متفرغ بها حتى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ، تاريخ اعتزاله العمل بناء على طلب وعضو مجمع اللغة العربية منذ سنة ١٩٧٤

القانون ، وجاء البعض الآخر منها سريعا وجارفا نتيجـة تغير مفاجىء فى النظم السياسية والاقتصادية فى مصر .

وممن تكونت هيئة التدريس بكلية الحقوق ؟ لقد كان من بين أعضائها أجانب ووطنيون ، وتنوعت النسبة المئوية لهـؤلاء وأولئك . ثم ما الذى أثمروه من نتاج علمى ، وما سير الخط البيانى لهذا الانتاج كما وكيفا .

وما لغة التدريس ؟ العربية والفرنسية ، وأضـيفت اليهما اللغـة الانجليزية ، ثم جرى الاقتصار على لغتين هما العربيـة والانجليزية ، ثم انفردت العربية لغة للتدريس مع الاستمساك بضرورة المـام الدارسـين باللغة الفرنسية ، حتى تتاح لهم مكنة الاستفادة من الفقه الفرنسى ، بالنظر الى ما عليه الحال من أهمية القـانون الفرنسى بوصفه مصـدرا لكثير من جوانب القانون المصرى .

ثم ما شروط قبول الطلاب للالتحاق بكليـة الحقوق ، وكيـف كان مستواهم من التحصيل فى مرحلة التعـليم العـام ، وكيف كانت حالهم فى الدراسة بالكلية ، وماذا كان عليه مستوى الخريجين ، وما مجـرى الخط البيانى لهذا المستوى كما وكيفا .

تزاحمت كل هذه الأمور فى ذهنى ، واستعرضت أحوالها خلال نحـو نصف قرن من الزمان ، فقد عايشت بعضها طالبا ، وعايشت أكثرها عضوا فى هيئـة التدريس . أمارس التـدريس وأقوم بالبحث والتأليف وأدرس القضاء ، وأشارك فى عضوية مجالس الكليات ومجالس الجامعات ، وأشارك فى العديد من اللجان التشريعية ، وأمعن النظر فيما يجـرى فى المجتمع من أحداث .

وقد بدا لى ان المقام لا يتسع للكتابة فى كل هذه الأمور ، وفضلت أن يقتصر كلامى فى هذه المقالة على « الخواطر » المتعلقة بما عايشته منها ، مادام الخاطر هو « ما يستقر فى القلب والنفس » . والذى يحظى بهـذا الاستقرار هو « العامل أو الحدث » المؤثر ، مع اختلاف عمق الأثر ، وما قد يصاحبه من ترحيب أو نقد . ويأتى عرض هذه الخواطر فى استطراد من شأنه أن ينقل الحدث أو الأمر الى ما يتصل به أو يليه .

أما التاريخ السابق على ما عايشته من الأحداث ، مما يتعلق ببداية تدريس القانون فى مصر فى العصر الحديث ، منذ انشاء « مدرسة الألسن » فى سنة ١٨٣٦ ، ثم انشاء « مدرسة الحقوق » فى سنة ١٨٦٨ حاملة اسم « مدرسة الادارة والألسن » ، ثم انفصال مدرسة « الادارة » عن مدرسـة « الألسن » فى سنة ١٨٨٢ ، ثم تسمية « مدرسة الادارة » «مدرسة الحقوق» فى سنة ١٨٨٦ ، ثم صدور قرار مجلس الوزراء فى ٢٧ من فبراير سـنة ١٩١٧ « بالموافقة على اقتراح وزارة المعارف انشاء جامعة أميرية » ، الأمر الذى تحقق بصدور مرسوم ١١ من مارس سنة ١٩٢٥ بانشـاء « الجامعة

المصرية » وادماج مدرسة الحقوق بها على أن تعتبر كلية جامعية ، ثم حل محل هذا المرسوم القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ باعادة تنظيم الجامعة المصرية ــ فهذا التاريخ كله تضمه الكلمة الجامعة لأستاذنا العميد المرحوم الدكتور محمد كامل مرسى عن كلية الحقوق بجامعة القاهرة المنشورة بالكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية المطبوع فى سنة ١٩٣٣ .

فتحت الجامعةالوليدة أبوابها للطلاب فىالعام الدراسى ١٩٢٥ ــ ١٩٢٦، وكان على طلاب الحقوق قضاء سنتين فى دراسة اعدادية بكلية الآداب ، ينقلون بعد اتمامها بنجاح الى كلية الحقوق لقضاء ثلاث سنوات فى دراسة القانون بمختلف فروعه . وكانت هذه الدراسة الاعدادية تشمل : اللغات العربية والفرنسية والانجليزية واللاتينية وعلوم المنطق والاجتماع والفلسفة ، وكذلك الشريعة الاسلامية ومقدمة القانون ويقوم بتدريسهما أساتذة كلية الحقوق بمقر الطلاب بكلية الآداب . ثم انقصت مدة الدراسة الاعدادية الى سنة واحدة ابتداء من العام الدراسى ١٩٢٩ ــ ١٩٣٠ ، وهو العام الذى التحقت فيه بالجامعة .

وقد كانت الدراسة الاعدادية ممتعة ومفيدة حقا ، بما ضمته من اللغات والعلوم الانسانية التى توسع مدارك الطلاب وتعدهم للدراسة الجامعية ولدراسة القانون بصفة خاصة . وكان عدد الطلاب فى ذلك الزمن قليلا ، يكاد لا يجاوز المائة الا بالقليل ، وكثيرا ما كان يقل عنها ، مما كان من شأنه وثوق الصلة بين الطلاب وأساتذتهم ، وقد شهدنا بينهم الجيل الأول منهم الذى اسهم فى بناء الجامعة المصرية الجديدة ، وأسهم من قبل فى بناء الجامعة المصرية القديمة (الجامعة غير الحكومية) .

وبعد أن أتممنا الدراسة الاعدادية انتقلنا الى كلية الحقوق وبدأنا دراسة القانون فى العام الدراسى ١٩٣٠ ــ ١٩٣١ ، وكان عدد مواد الدراسة ست فى كل سنة من سنوات الدراسة الثلاث . وكان التدريس باللغة العربية شاملا المواد كافة . واقتضى نظام وضعه مجلس الكلية أن لا تطبع كتب دراسية وأن يعتمد الطلاب على ما يدونوه من محاضرات تلقى عليهم ، وأن يرجعوا معها الى المؤلفات المنشورة فى القانون باللغة العربية، وكانت قليلة العدد ، أو المنشورة باللغة الفرنسية أو اللغة الانجليزية ، وكان أقربها الينا المؤلفات التى وضعها فى القانون المصرى الأساتذة الأجانب الذين سبق أن تولوا التدريس فى مدرسة الحقوق . وقد عودنا هذا النظام الاعتماد على النفس والسعى الايجابى الى المزيد من المعرفة ، كما انه مكننا من التعرف على الفقه القانونى المصرى الذى نشر فى الربع الأول من القرن العشرين . وانه وان كانت المؤلفات باللغة العربية قليلة العدد ، كما ذكرناه ، الا أنها تتسم بالعمق والجدية وتدل على الجهد الكبير الذى بذل فى ترجمة المصطلحات القانونية الأجنبية وايجاد لغة قانونية عربية . والظاهرة الملفتة للنظر فى هذه الحقبة من الزمان أن لم يقتصر التأليف على أساتذة مدرسة الحقوق (ثم كلية الحقوق) . فوجد مؤلفون من رجال القضاء ومن المحامين ، وبذلك تحققت ، الى حد ما ، الصورة التى سادت عند الرومان حينما كان رجل القانون قاضيا وفقيها ومشرعا .

كذلك اجتذبنا حب الاستطلاع الى التعـرف على عـدد من مؤلفات الأساتذة الأجانب ، من فرنسـيين وانجليز ، التى نشروها وقت قيـامهم بالتدريس بمدرسة الحقوق ثم بكلية الحقوق ، وكذلك التعرف على عـدد من مؤلفات بعض الأجانب من رجال القضاء المختلط فى مصر ، وتعمر بهذه المؤلفات وتلك مكتبة كلية الحقوق بجامعة القاهرة . وكلمة انصاف ينبغى أن تقال فى حق جميع هذه المؤلفات ، وهى كونها انتاجا علميـا فى القـانون المصرى اخرج فى مصر بأمانة تامة وجدية موفورة ، وكانت هدى ونورا للفقهاء المصريين الذين جاءوا بعدها . وكلمة انصاف أخرى تقال لتشـمل الانتاج القانونى كله فى هذه الحقبة من الزمان ، للمصريين والأجانب على سواء ، وهى أنه تراث لم يفقد قيمته العلمية ، رغم ما أصاب التشريع المصرى من تعديلات متعاقبة . فهو لا يزال معينا للفقيه والقاضى والمشرع جميعا . وانه لايزال باقيا فى ذاكرتى ما جرت عليه لجنـة تعديل قانون المرافعـات فى اجتماعاتها التى انعقدت فى أوائل الأربعينيات ، من تقدير الوقفات التشريعية التى وقفها المرحوم الأستاذ العميـد الدكتور عبد الحميـد أبو هيف فى مؤلفه فى المرافعات المدنية والتجارية وفى مؤلفه فى التنفيذ . ترى ما مدى اهتمـام الجيل الحاضر بمختلف هذه ا لمؤلفات .

ولا يفوتنى التنويه بالقدر من الأهمية الذى كان يوليه الأساتذة والطلاب « للمحاضرات » (وهى ما أطلق عليه فيما بعد التمرينات العملية) ولقاعات البحث وفى نطاق هذين النشاطين كانت الصـلة بين هؤلاء وأولئك تزداد وثوقا ، من الناحيتين العلمية والاجتماعية . وكان بعض الأسـاتذة يتابع مهارات الطلاب المتفوقين من السنة الأولى حتى سنة التخرج . وكانت هذه المجموعة من الطلاب هى موضع اختيار من يعينون فى وظـائف المعيدين أو يوفدون فى بعثات خارجية . ولا أبالغ اذا قلت أن معرفة الأسـتاذ بطلابه كثيرا ما كانت تمتد لتبقى بعد تخرجهم ، فيتعرفون عليهم فى مختلف مواقـع عملهم .

ما تقدم هو عن الدراسة اللازمة للحصول على درجـة الليسانس فى الحقوق . أما بالنسبة للدراسة العليا فقد أنشىء قسم الدكتوراه فى سـنة ١٩٢٦ ، وأوجبت اللوائح السارية فى ذلك الوقت ، للحصول على درجـة الدكتوراه الحصول على دبلومين من دبلومات الدراسة العليا المحددة بها ، وكتابة رسالة دكتوراه ، باحدى اللغتين العربية أو الفرنسـية ، يصاحبها موجز باحدى هاتين اللغتين التى لم تكتب بها الرسالة . وفى سنة ١٩٣٢ أنشئت معاهد علمية للدراسات الجنائية والادارية والاقتصـادية والمـالية والسياسية والقنصلية ، وهى دراسـة فى الأغلب تطبيقيـة ولا تؤهـل للحصول على درجة الدكتوراه .

ثم صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٣٣ (المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٥) بوضع اللائحة الأساسية لكلية الحقوق التي جعلت الدراسـة فى مرحلة الليسانس تضم « دراسة اعدادية » مدتها سنة و «دراسةالليسانس» ومدتها أربع سنوات . وبذلك انتقلت الدراسة الاعدادية لطلاب الحقوق من

كلية الآداب الى كلية الحقوق ، وصارت مواد الدراسة بها : اللغة العربية واللغة الفرنسية والمنطق والمصطلحات القانونية وتاريخ النظم السياسية والاقتصادية والقانونية . والواقع ـ فى تقديرى ـ ان نقل الدراسة الاعدادية وتحديد موادها على هذا الوجه قد أفقدها الجو العام للدراسات الانسانية الذى يتوافر فى كلية الآداب ، كما أفقدها بعض مواد الدراسة التى كانت تدرس لطلاب الحقوق فى هذه الكلية الأخيرة ، كعلم الاجتماع والفلسفة .

ثم رئى بعد ذلك الغاء الدراسة الاعدادية وتوزيع المواد الدراسية اللازمة للحصول على الليسانس على سنى الدراسة الأربع ، طبقا لما وضحته اللائحة الداخلية للكلية المعتمدة بالمرسوم الصادر فى ١٠ يولية سنة ١٩٣٣ المعدل بالمرسوم الصادر فى سنة ١٩٣٥ . وكان عدد مواد الدراسة حسب هذه اللائحة سبع مواد فى كل من السنتين الأولى والثانية ، احداها دراسة باللغة الفرنسية فى القانون العام وفى القانون الخاص (السنة الأولى) ودراسة باللغة الفرنسية فى القانون المدنى وفى القانون الجنائى (السنة الثانية) . وكان عدد مواد الدراسة بكل من السنتين الثالثة والرابعة ست مواد احداها دراسة باللغة الفرنسية فى القانون المدنى وفى قانون المرافعات (السنة الثالثة) ودراسة بهذه اللغة فى القانون المدنى وفى القانون التجارى (السنة الرابعة) . وقد جاء تقرير هذه الدراسات عوضا عن تدريس اللغة الفرنسية فى سنة الدراسة الاعدادية التى تقرر الغاؤها ، وتقديرا لضرورة المام طالب الحقوق باللغة القانونية الفرنسية حتى يستطيع الائتناس الى الفقه والقضاء الفرنسيين .

أما الدراسات العليا فقد بقيت على حالتها السابقة الاشارة اليها . ويجدر التنويه فى هذا المقام بالعناية البالغة التى اسبغت على هذه الدراسات، فقد حشد لها ، بجانب الأساتذة المصريين ، عدد من قمم الأساتذة الأجانب (من فرنسيين وانجليز وايطاليين) جاوز عددهم العشرة فى أغلب الأحوال ، وكانوا يشغلون عددا من كراسى الأستاذية . وطبال مقامهم فى مصر حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية . وكانوا يتولون ـ بجانب الدراسات العليا ـ تدريس الأجزاء من مواد الليسانس التى تدرس باللغة الفرنسية . وكان عدد طلاب الدراسات العليا قليلا ، وكثيرا ما كان لا يجاوز الخمسة بالنسبة لبعض الدبلومات ، ولذلك فان الرسالات التى اشرف عليها هؤلاء الأساتذة بلغت مستوى علميا رفيعا . وكلمة حق تقال ان هذه الدراسات سدت حاجة الكلية لتأهيل المعيدين بها بدرجة الدكتوراه فى فترة قل فيها عدد البعثات الدراسية للخارج ، أو امتنع فى بعض السنوات ، وهى الفترة من سنة ١٩٢٨ الى سنة ١٩٣٥ ، التى بلغت فيها الأزمة الاقتصادية العالمية أرض وطننا .

على أنه ترتب على قيام الحرب العالمية الثانية فى أواخر سنة ١٩٣٩ أن عاد الأساتذة الأجانب الى أوطانهم ، وقضت الضرورة باعتماد الدراسات العليا على الأساتذة المصريين . وبعد أن انتهت هذه الحرب فى سنة ١٩٤٥

لم يعد ميسورا دعوة أساتذة أجانب لشغل وظائف الأستاذية بالكليـــة لمدة معقولة ، وقنعت الكلية بالأخذ بنظام الأساتذة الزائرين الذين يتولون التدريس لفترة قصيرة ، لا تزيد فى الأغلب على شهرين أو ثلاثة أشهر . بل انه أصبح متعذرا الحصول على هؤلاء الأساتذة بالعدد الذى تقتضيه الدراسة فى مختلف مواد الدبلومات . ولذلك فقد عم التدريس باللغة العربية أو كاد ، وأصبح متعذرا على كثير من الطلاب الرجوع فى بحـــوثهم ورسائلهم الى المؤلفات والبحوث المنشورة باللغات الأجنبية .

وفى سنة ١٩٥٠ صدر القانون رقم ١٤٩ لســـنة ١٩٥٠ باعادة تنظيم جامعة فؤاد الأول (الجامعة المصرية من قبل وجامعة القاهرة فيما بعـــد) ثم صدر فى ٢٠ مارس سنة ١٩٥٤ القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٤ باللائحـــة الأساسية لكلية الحقوق بهذه الجامعة (والتى نص بها على الغاء اللائحـــة الأساسية الصادرة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٣٣ السابق الاشارة اليه) ناصة فى مادتها الأولى على أن تشمل كلية الحقوق الأقسام والمعاهد الآتيـــة : قسم الليسانس — قسم الدكتوراه — معهد الدراسات الجنائية — معهـــد الدراسات المالية والادارية ، ويجوز انشاء أقسام ومعاهد أخرى بمرســـوم يصدر بناء على طلب مجلس الكلية وموافقة مجلس الجامعة . واستبقت اللائحة مدة الدراسة اللازمة للحصول على درجة الليسانس على ما كانت عليه ، وهى أربع سنوات . ولكنها استحدثت نظام « الليسانس الممتازة فى الحقوق » ، وهى تستلزم دراسة مواد اضافية فى السنتين الثالثة والرابعة ، والحصول على تقدير جيد على الأقل .

وفى ٢٠ مارس سنة ١٩٥٤ صدرت اللائحة الداخلية لكليـــة الحقوق بجامعة القاهرة ، التى حددت عدد مواد الدراســـة بست مواد فى كل من السنتين الأولى والثانية ، وسبع مواد فى كل من السنتين الثالثة والرابعة ، وأن تكون المادة السابعة فى هذه السنة الأخـــيرة من بين أربع مواد حددتها اللائحة . وكان مما استحدثته هذه اللائحة اجتزاء موضوعات من بعض المواد واعطاءها كيان المادة القائمة بذاتها ، مثل تشريع الضرائب وتشريع العمـــل وتاريخ المذاهب الاقتصادية . أما الدراسة العليا فقد بقيت على حالها .

ولمـــا تعددت الجامعات (بانشاء جامعة الاسكندرية ثم جامعة أسيوط ثم جامعة عين شمس) رئى توحيد القانون الذى يحكمها جميعا ، فصـــدر القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ « باعادة تنظيم الجامعات المصرية » . ثم صدر القانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٥ باللائحة الأساسية لكلية الحقوق بجامعة القاهرة ، وتبعها صدور لائحتها الداخلية ، وقد هجرتا الأخذ بنظام « درجة الليسانس الممتازة » (مما كان مقررا فى لائحة سنة ١٩٥٤) . واستحدثت هذه اللائحة تقسيم المـــواد الخاصة بكل ســـنة دراسية الى مجموعتين (أ) و (ب) يمتحن الطالب فى احداهما فى نهاية الفصـــل الدراسى الأول من السنة الجامعية ، ويمتحن فى الأخرى فى نهاية الفصل الدراسى الثانى منها . وهنا يظهر لأول مرة فى تاريخ كلية الحقوق الأخذ بنظام الفصول الدراسية ، مما يغلب الأخذ به فى الجامعات الأمريكية . ولمـــا كان

مقتضى هـذا النظام أن يدرس الطالب فى كل فصـل دراسى مجموعة معينة من المـواد ، فقـد حرصت اللائحة بقدر الامكان على أن تضـم كل مجمـوعة موادا كاملة وليس أجـزاء من مواد . وبلغ عـدد مواد كل مجموعة من مجوعتى السنة الأولى ثـلاث مـواد ، وعـدد مـواد كل مجموعة من مجموعتى السنة الثانية ومجموعتى السنة الثالثة أربع مواد . أما كل مجموعة من مجموعتى مواد السنة الرابعـة فتضـم أربع مواد ، تضاف اليها مادة خامسة يختارها الطالب من بين مادتين منصوص عليهما فى اللائحة . وقـد اقتضى هـذا النظام للدراسة نظاما خاصا للامتحان ، مؤداه أن يرخص للطالب الـذى يرسب فى امتحان الفصل الأول من السنة الجامعية فى مادة واحـدة ، اذا كان عـدد المـواد لا يزيد على ثلاث ، او فى مادتين اذا كان عددها يزيد على ذلك ، فى حضور مـواد الفصل الثانى من السنة الجامعية والتقدم للامتحان فيما رسب فيه مع مـواد هـذا الفصل . كما يرخص للطالب الـذى يرسب فى امتحان الفصل الدراسى الثانى فى مادة او مادتين ، بالقيد المتقدم . فى الانتقال الى السنة التالية وحضـور مواد الفصل الأول منها والتقدم للامتحان فيما رسب فيه مع مواد هذا الفصل . وتحسب من مواد الفصل الدراسى المـواد المتخلفة من الفصل السابق ، على أن لا ينقل الطالب الى السنة الثالثة الا اذا نجح فى جميـع مواد السنتين الأولى والثانية ، ولا يمنح درجة الليسانس الا اذا كان قد نجح فى جميع مواد السنتين الثالثة والرابعة .

وفى ١٨ من سبتمبر سـنة ١٩٥٦ صـدر القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ « فى شأن تنظيم الجامعات المصرية » ناصا على الغاء القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ السابق عرضه ، وكذلك الغاء كافة اللوائح الأساسية لمختلف كليات الجامعات ، ومتخذا لأحكام بعض المسائل التى كانت تنظمها هذه اللوائح مكانا فى القانون ، ومحيلا الى لائحة تنفيذية له مسائل بيان المقررات التى تدرس لنيل الدرجات العلمية والدبلومات والشهادات التي تمنحها كل كلية ، وبيـان توزيع هـذه المقررات على سنى الدراسة وفصولها الدراسية ، وكذلك نظام الامتحانات . وقـد صـدرت هـذه اللائحة بقـرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٦ لسـنة ١٩٥٦ . وعلى هذا الوجه جمعت نظم الجامعات فى وثيقتين تشريعيتين : قانون سـنة ١٩٥٦ ولائحته التنفيذية ، تسرى أحكامهما على الجامعات المصرية كافة .

وقد استبقت هـذه اللائحة نظام الفصول الدراسية الـذى استحدث بالقانون رقم ٥٠٨ لسـنة ١٩٥٤ باعادة تنظيم الجامعات المصرية ، ولكن تطبيقه جاء مخالفا لمـا ينبغى أن يقوم عليه هـذا النظام ، من تقسيم مواد الدراسة الى مجموعات يخص كل فصـل دراسى مجموعة منها ، وبحيث تضم كل مجموعة مواد كاملة . وبيان ذلك أن هـذا التطبيق جرى ، فى الأغلب ، على شطر كل مادة من مـواد الدراسة فى نظام السـنة الدراسية الكاملة الى شطرين ، بحيث صار كل فصـل دراسى يضـم أشطار مواد ، وكان لذلك عيوب سأوضحها فيما بعد . وقـد استحدثت هذه اللائحة مادة « الأحوال الشـخصية لغير المسلمين ، من مصريين

وأجانب » ، وان كان شق هـــذه المـــادة الخاص بالأحـــوال الشخصية للأجانب سبق دخوله فى مواد الدراسة من قبل .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٩٨٤ لسنة ١٩٥٨ « فى شأن تنظيم الجامعات فى الجمهوريةالعربية المتحدة » (وكان ذلك أثناء الوحدة بين مصر وسوريا) ، وأعقبه صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية لهذا القانون . وقد استبقت هذه اللائحة نظام الفصول الدراسية على النحو الذى كان عليه فى اللائحة التنفيذية الصادرة فى سنة ١٩٥٦ ، أى بما يعييه من تقسيم مواد الدراسة فى السنة الدراسية الواحدة الى أشطار ، يدخل بعضها فى الفصل الدراسى الأول ، ويدخل البعض الآخر منها فى الفصل الدراسى الثانى . وأضافت اللائحـــة الى مواد الدراســـة ما اصطلح على تسميته بالمواد القومية (المجتمع العربى — ثورة ٢٣ يوليه — الاشتراكية المصرية) وكذلك بعض المواد التى اقتضـــاها تطـــور البلاد (التشريعات الاجتماعية) ، كما أخذت اللائحـــة بنظام المواد الاختيارية فى السنة الرابعة .

ولنا الآن وقفة عند مغبة الأخذ بنظام الفصول الدراسية على أساس تقسيم مواد الدراسة فى السنة الكاملة الى أشطار ، على الوجه الســـابق بيانه . ولهذه المغبة أكثر من جانب . فقد ترتب على هذا التقسيم اشتراك أكثر من عضو من هيئة التدريس فى تدريس المادة الواحدة فى السنة الدراسية الواحدة ، وصاحب ذلك تعدد الكتب التى يدرس فيها الطالب مادة بعينها ، مما أثقل عليه مهمة الفهم والتحصيل ، وحرمه من متابعة فكر أستاذ واحد فى هذه المـــادة . وكثيرا ما تكون وحدة هذا الفكر لازمة ، كما هو الشأن فى مادة مدخل العلوم القانونية . ولقد أصبح توزيع الدروس بين أعضاء هيئة التدريس مرتبطا الى حد كبير بما نشروه من كتب دراسية . ويأتى بعد ذلك تعدد الامتحانات فى السنة الدراسية الواحدة (امتحان الفصل الأول وامتحان الفصل الثانى) والأخذ بنظام النجاح بمواد متخلفة على الطالب ، مما أرهق الطالب وعقد مشكلة الامتحان عنده ، وأضاع جانبا غير يسير من وقت أعضاء هيئة التدريس تستغرقه عمليات الامتحان (المراقبة — التصحيح — لجـــان رصد درجات الامتحان) . وصار أعضاء هيئة التدريس والطلاب جميعا فى صراع مع الزمن ، فى التدريس والتحصيل والامتحانات . ولعل شعور واضعى اللائحة التنفيذية بهذا العبء الكبير — بجانب اعتبار كثرة عدد الطلاب — هو الذى حملهم على العدول عن الالزام بالاختبارات الشفوية فى بعض المواد بجانب الامتحان التحريرى ، وجعل تقرير هذه الاختبارات رخصة بيد مجلس الكلية ، يستخدمها اذا شاء خلال شهر من بدء السنة الدراسية . وهو لم يستخدمها — فيما نعلم — منذ صدور اللائحة حتى الآن .

وقد حدث بعد ذلك أن صدر القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٩ بتعديل المادة ٢٩ من قانون تنظيم الجامعات (القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨) بما يكفل اقتصار اللائحة التنفيذية ، فيما يتعلق بنظم الدراســـة والامتحان ، على الأحكام العامة ، وان تترك الأحكام التفصـــيلية الخاصـــة بمختلف الكليات

والمعاهد للوائح داخلية ، نظرا لاختلاف طبيعة الدراسة فى مختلف قطاعات التعليم الجامعى ، وان يترك لهذه الكليات والمعاهد ان تحدد فى هذه اللوائح نظام الدراسة سواء على أساس الفصلين أو السنة الكاملة أو المراحل ، وكذلك نظام الامتحانات .

وقد اقتضى هذا التعديل صدور لائحة تنفيذية جديدة لقانون تنظيم الجامعات ، وذلك بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٦٩ ، وتبع ذلك صدور لوائح داخلية للكليات والمعاهد . وقد بدأت كليات الحقوق ، فى لوائحها الداخلية ، العدول عن نظام الفصول الدراسية والعودة الى نظام السنة الدراسية الكاملة . ومع ذلك فقد ترك نظام الفصول الدراسية بعد الغائه ، آثارا غير مرغوب فيها ، اذ أصبحت المواد الاختيارية مواد اجبارية ، واستقطعت أجزاء من مواد وأخذت وضع المواد المستقلة ، وبذلك زاد عدد مواد الدراسة فى السنة الدراسية الواحدة وبلغ فى المتوسط عشرة مواد ، بعد أن كان هذا المتوسط فى نظام السنة الكاملة ، قبل الأخذ بنظام الفصول الدراسية ، سبع مواد ، كما استمر تعدد الكتب وتضخمها فى المادة الواحدة بسبب اشتراك أكثر من عضو فى تدريسها . بل قد يتحقق هذا التعدد فى الكتب رغم انفراد عضو بتدريس مادة ، وذلك استمرارا لما كانت عليه حال المادة ابان نظام الفصلين الدراسيين . كذلك زاد عدد مواد الدراسة فى كل دبلوم من دبلومات الدراسات عن ذى قبل ، دون مبرر علمى لهذه الزيادة .

ثم صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات وأعقبه صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لهذا القانون ، التى اكتفت بايراد الأحكام العامة ، شأنها فى ذلك شأن اللائحة التنفيذية السابقة عليها ، تاركة للوائح الداخلية للكليات مسائل بيان مواد الدراسة وتوزيع مقرراتها على سنوات الدراسة وعدد الساعات المخصصة لكل مقرر ، وكذلك نظام الامتحانات ، مع مراعاة الأحكام الواردة فى اللائحة التنفيذية .

وظاهر من العرض المتقدم للحركة التشريعية الخاصة بانشاء وتنظيم الجامعات المصرية ، أن جامعة القاهرة ظلت خاضعة لقانون واحد قرابة ربع قرن من الزمان (من سنة ١٩٢٧ الى سنة ١٩٥٠) . واذا طرحنا جانبا القوانين التى اقتضى صدورها انشاء جامعات أخرى (القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ بانشاء وتنظيم جامعة الاسكندرية ، والقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٤٩ بانشاء جامعة أسيوط ، والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ بانشاء وتنظيم جامعة عين شمس) وجدنا موجات متلاحقة من القوانين الخاصة باعادة تنظيم الجامعات (قوانين سنة ١٩٥٤ وسنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٥٨ وسنة ١٩٧٢) صاحبها المتنوع من اللوائح الأساسية والداخلية والتنفيذية . وربما كانت هذه الحركة التشريعية مسايرة للحركة التشريعية العامة التى سادت البلاد منذ سنة ١٩٥٢ عندما تغيرت نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وربما كانت الجامعات من أقرب المواضع التى تتناولها هذه الحركة ، باعتبارها مركزا للاشعاع الفكرى يقوم على خدمة المجتمع . ومع ذلك فان تقدير الدواعى الى تعاقب قوانين الجامعات ولوائحها على النحو المتقدم ، أمر

تختلف فيه وجهات النظر . كما تختلف وجهات النظر فى مبلغ التوفيق ، او على الأقل الاستحسان ، فى أحكام كل قانون ولوائحه بالمقابلة مع القانون السابق عليه ولوائحه ، سواء فيما يتعلق بالهيكل الادارى للجامعة ، او ما يتعلق بالجانب العلمى والعملية التعليمية فى مختلف الكليات والمعاهد .

والذى نقف عنده هو الجانب العلمى والعمليـــة التعليمية فى كليـــات الحقوق . وفى هذا نقول ان التوازن بين عدد أعضاء هيئة التدريس وبين عدد طلاب كلية الحقوق بجامعة القاهرة ظل قائما الى سنة ١٩٣٩ (تاريخ قيام الحرب العالمية الثانية) رغم ابتداء تزايد عدد الطلاب منذ سنة ١٩٣٧ بسبب أجازة قبول حملة شهادة الثانوية العامة علمى بالكلية . ثم توالى هذا التزايد سنة فأخرى ، وطرأ نقص مفاجىء فى عدد أساتذة الكلية بسبب عودة الأجانب منهم الى أوطانهم ، وبسبب تقلد بعضهم مناصب خـــارج الجامعة . وكان الأساتذة الأجانب يحملون العبء الأكبر فى الدراسات العليا ، فانتقل هذا العبء الى كاهل الأساتذة المصريين .

وقد جرى التوسع فى التعليم العام ، وهذه ظاهرة تعم البلاد النامية كافة وتواجه فى صددها مشكلة وضع سياسة للتعليم ، فى جو تسوده رغبة ملحة فى ملاحقة الدول المتقدمة ، مع قصور ما لدى هذه البلاد من امكانات . وقد نشر عديد من الكتب حاول مؤلفوها معالجة هذه المشكلة . وقد كان شأن التوسع فى التعليم العام فى مصر — وهو أمر محمود فى ذاته — أن زاد الاقبال على التعليم العالى . ورأى أولو الأمر ، عند ظهور هذه الزيادة ، انشاء معاهد تتبع وزارة المعارف (التعليم العالى فيما بعد) وتكون ذات طـــابع تطبيقى يختلف عن التعليم الجامعى ، ويسد جانبا من احتياجات البلاد . ولكن الذى جرى هو أن وضع ما أطلق عليه « تسعيرة الشـــهادات » واختلاف درجة الليسانس أو البكالوريوس التى تمنحها الجامعة قدرا عن درجة الدبلوم التى تمنحها هذه المعاهد ، كان من شأنه عزوف الطلاب عن الالتحاق بالمعاهد والسعى الى دخول الجامعة . وكان باب الكليات العملية صـــعب الولوج لمـــا يقتضيه التوسع فى القبول بها من التوسع فى المعامل والأدوات . ولذلك كان متنفس هذه الأزمة هو التوسع فى القبول فيما اصطلح على تســـميته « الكليات النظرية » (الحقوق والآداب والتجارة) . وزادت هذه الأزمة حدة فى أوائل الخمسينيات ، واقتضت الحال انشاء « مكتب تنسيق القبول » بالجامعات ، وصار الطلاب يحشرون حشرا فى الكليـــات النظرية ، وكان ترتيب رغباتهم بين هذه الكليات يجعل كليات الحقوق فى ذيلها . وترتب على ذلك أن أصبح الطلاب الذين يفدون على هذه الكليات ، فى الكثير الغالب ، من ذوى المجاميع التى تقف عند الحد الأدنى للنجاح فى الثانوية العامة ، بل ان بعضهم كان راسبا فى اللغة الفرنسية ، وهى لغة لازمة للدراسة طبقـــا للوائح كليات الحقوق . وعلى هذا الوجه انخفض مســـتوى طلاب هـــذه الكليات .

وقد ولدت هذه الحال نتائج خطيرة ، فقد أدى ضعف مستوى الطلاب مع كثرة عددهم الى هبوط المستوى التعليمى ، اذ غالبا ما يجد الأستاذ نفسه

مضطرا ، أثناء التدريس ، الى مراعاة متوسط قدرة الطـلاب على الفهم والاستيعاب ، مع التزامه بحد أدنى لا ينزل عنه . وترتب على ذلك هبـوط مستوى الخريجين هبوطا يتزايد عاما بعد عام . كما أن نقص عدد أعضاء هيئة التدريس بالنسبة الى عدد الطلاب ، وزيادة عبء التدريس والامتحانات عليهم ، ضيق الوقت اللازم للبحث العلمى وملاحقة التطور التشريعى والفقه الأجنبى ودراسة القضاء المصرى ، وصار بعض مؤلفاتهم لا يعدو أن يكون مجرد « دروس » للطلاب ، وان اتخذ شكل المؤلف العلمى .

وترتب على ضعف مستوى الخريجين صعوبة الاختيار من بينهم للتعيين فى وظائف المعيدين أو للايفاد فى بعثات علمية للخارج ، واعدادهم لعضـوية هيئة التدريس . وصار الفارق واضحا بين الجيل المعاصر من هؤلاء وأولئك وبين الأجيال السابقة عليهم . وأصبح عدد ممن يطلبون للتعيين فى وظائف المعيدين يفضلون التعيين فى القضاء أو فى مجلس الدولة . وواجهت الجهات القضائية المشكلة ذاتها ، فلم تستطع الالتزام فى التعيين بالمقاييس التى أخذت بها فى الأيام الخوالى . كذلك بدا فى ميدان المحاماة أن تعويض من نفقدهم من رجالها رفيعى المستوى بات أمرا صعبا . ويمكن القول ، بصفة عامة ، ان مستوى الخريجين كان يرتقى صعدا منذ أوائل القرن الذى نعيش فيـه حتى منتصفه ، ثم أخذ اتجاها عكسيا فى تدرج ملحوظ خلال الخمسينيات ، وفى تدرج سريع منذ أوائل الستينيات .

وقد كان من شأن زيادة عدد الخريجين ووجود الغالبية منهم فيما يشبه البطالة المقنعـة ، منذ أن التزمت الدولة بتعيينهم فى مختلف الوظائف ، أن أقبل الكثيرون على الدراسة العليا ، اقبالا ليس مرده الارتقاء بالمسـتوى العلمى لهم ، وانما مرجعه الحصول على درجـة علمية أعلى من الليسانس سعيا الى تحسين وضعهم المادى . ويسر لهم الالتحاق بهذه الدراسة انفراد كليات الحقوق ، دون سائر كليات الجامعات ، بعدم تقييد القبول بالدراسات العليا بتقدير معين (تقدير جيد على الأقل) ، وبعدم تحديد عدد من يقبلون من الطلاب . وجاء هذا الاطـلاق ـ دون مبالغـة ـ بكارثة على هـذه الدراسات ، اذ زاد عدد المقيدين بها فبلغ الألف طالب . وجاوزها بالنسبة لبعض الدبلومات . وهو بعد قيد لا تتبعه مواظبة على الحضور ، وتعذر قيام الصلة بين الأستاذ والطالب بالنسبة لمن يحضرون من الطلاب . وصار الوضع ان دروسا تلقى ، وقليـل من الطـلاب يحضر الدرس ، وقليل من الحاضرين يحسن الاستماع . وانعدم التدريس بلغة أجنبية أو كاد ، لتعذر دعوة أساتذة أجانب ، ولو زائرين . واذا ما أقدم الطالب على كتابة رسالة دكتوراه تعذر عليه ، أو استحال ، الافادة من المراجع الأجنبيـة ، وبذلك يتعذر عليه أن يضيف الى العلم جديدا . ومن المعروف أن آفاق القـانون قد اتسعت بعد الحرب العالمية الثانية ، واستحدثت موضوعات فى العلاقات الداخلية وفى العلاقات الدولية ، اقتضت نشوء فروع جديدة من القـانون ، لا أكون مبالغا اذا ما قلت أن بعضها لم ينل حظـه من العنـاية فيما ينشر باللغة العربية .

يضاف الى ذلك ان بعض الأساتذة القائمين بالتدريس بالدراسات العليا يولون المقرر العام فى المادة باهتمام يجاوز المعتاد فى الجامعات الأجنبية وما كان متبعا فى الجامعات المصرية الى ما قبل نحو عشر سنوات مضت . ومن مظاهر هذا الاهتمام تكليف الطالب أحيانا بدراسة جميع مقررات المادة المقررة فى دراسة الليسانس ولو كان بعضها لا صلة له مباشرة بالمقرر الخاص . ومن مظاهر هذا الاهتمام أيضا تخصيص سؤال المقرر العام فى الامتحان التحريرى ، وذلك على خلاف ما كانت عليه الحال من قبل من جعل المقرر العام من موضوعات الاختبار الشفوى واقتصار امتحان التحريرى على المقرر الخاص . وقد ترتب على ذلك — حتى بالنسبة للطالب المتوافر عنده الاستعداد للدراسة العليا — أن أصبحت هذه الدراسة مجرد تحصيل لمعلومات قانونية ، وكادت تفقد الغاية الأساسية المبتغاة منها ، وهى تكوين الملكة القانونية عند الطالب وتعويده على البحث العلمى . ولا يفوتنى أن أنوه بظاهرة أخرى ، وهى أن المقررات الخاصة أصبحت فى الأغلب تدون فى كتب مطبوعة يدرس عليها الطلاب لعدة سنوات ، وأصبح هؤلاء يقفون عندها فلا يأنسون الى مرجع آخر ، عربى أو أجنبى .

وقد زاد الأمر عسرا الافراط فى انشاء كليات للحقوق فيما أطلق عليه الجامعات الاقليمية ، دون ما استعداد كاف لتكوين هيئات التدريس والمكتبات بها . واضطرت هذه الكليات الى سد احتياجاتها بطريق الندب من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات القديمة ، فثقل عليهم العبء وضاق بهم الوقت المخصص للبحث العلمى . واذا فتشت عن المكتبة فى أية كلية من هذه الكليات وجدتها فى حالة نقص شديد . ان انشاء مكتبة لكلية جديدة يقتضى مالا وجهدا ووقتا لتزويدها بالقديم من المؤلفات والمجلات ومجموعات الأحكام، سواء باللغة العربية أو باللغات الأجنبية ، وكذلك تزويدها بالحديث من كل ذلك ، ومتابعة ما يستجد منه على مر الزمن . ولعله من الانصاف القول بأن مكتبات الكليات القديمة تعانى نقصا فى المراجع العلمية الحديثة ، وبخاصة بالنسبة لما استحدث فى القانون من فروع ، كما تعانى اضطرابا فى متابعة استكمال الدوريات من مجلات علمية ومجموعات أحكام .

واذا ما القيت البصر على النشاط الفنى والرياضى للطلاب ، لما ظفرت بتلك الصورة المشرقة التى عايشتها بكلية الحقوق بجامعة القاهرة خلال الثلاثينيات والأربعينيات ، حين قامت بها جماعات ثقافية وفنية جادة ، ضمت عددا من الطلاب المتفوقين فى دراستهم والذين لم يحل انضمامهم الى هذه الجماعات دون استمرارهم فى تفوقهم . وارتفع مستوى النشاط الرياضى وتجرد بالنسبة لغالبية الطلاب من شبهة الاحتراف . وتكونت من كل هذه الأنشطة صورة مشرقة ، لا أزال أذكرها بالخير حتى الآن . أما النشاط السياسى للطلاب فقد مر فى عدة مراحل : أولاها وأقدمها ، مما يشمل أواخر القرن الماضى والربع الأول من القرن العشرين ، مرحلة العمل السياسى القومى الذى تجسم فى المطالبة باستقلال البلاد من الاحتلال البريطانى ، وكان الطلاب يشتغلون بهذا العمل لوجه الله والوطن . وكم كانت كلمة « الوطن » وكلمة « الوطنية » تلهبان شعور الشباب الذى كان جادا وصادقا عندما

يهتف « نموت ويحيا الوطن » أما المرحلة الثانية فهى تلك التى بدات بصدور دستور سنة ١٩٢٣ وممارسة الحياة الديمقراطيـــة النيابية ، التى صاحبها تعدد الأحزاب السياسية . وهنا بدأ ميل بعض الطلاب الى هذا الحزب أو ذاك ، وبدأ الخلاف بينهم فى وجهات النظر فى القضايا السياسية الهامة . ومع ذلك استمر ارتباطهم بالوحدة الوطنية قائما فى مواجهة القوة الأجنبية المستعمرة . وعكر هذا الجو تأثر بعض الطلاب بالعمل الحزبى تأثيرا مبالغا فيه أحيانا . ومع ذلك فان هذه المرحلة كانت ـ فى تقديرى ـ مرحلة تدريب للشباب على الحياة الديمقراطية النيابية ، وساعدهم فى ذلك صحف يومية ، وان كان قليلها غير حزبى وكثيرها حزبيا ، الا أنها جميعا لم تخل من نشر الأدب وغيره من وجوه الثقافة . كما ساعد فى تثقيف الطلاب عدد من المجلات الأسبوعية أو الشهرية ، التى تعنى بمختلف فروع المعرفة .

وانقضت هذه المرحلة الثانية فى سنة ١٩٥٢ ، وجاءت بعدها مرحلة حرم فيها العمل السياسى على الطلاب . وربما اقتضى هذا التحريم ضرورات تغير نظم البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وقد اختفى عدد غير قليل مما أشرنا اليه من المجلات الاسبوعية أو الشهرية . وجاءت بعد ذلك مرحلة أخيرة أجيز فيها للطلاب الاشتغال بالعمل السياسى الموجه .

ويمكننا بعد العرض المتقدم ، ومع تجنب ما يتعلق بالتنظيم الادارى وترتيب درجات أعضاء التدريس ومرتباتهم وبدلاتهم ، تلخيص الصـــورة الماثلة أمام الأعين بكليات الحقوق فيما يلى :

١ ـ الجانب التعليمى ، نظام الدراسة والامتحان : مواد الدراســـة مقسمة على اربع سنوات دراسية ، ويبلغ عدد مواد كل سنة منها عشرة مواد على الأقل . وبعض هذه المواد هو فى حقيقته أجزاء من المواد التقليدية التى تدرس بكليات الحقوق . وجرى افراط فى اعطـــاء بعض التشريعات الخاصة كيان المواد المستقلة ، ودعا الى هذا المنحى نزعة نحو الالقاء بكل تشريع مستحدث فى نطاق الدراسة . وقد ترتب على ذلك أن استغرق جهد الأستاذ تلقين الطلاب كما كبيرا من المعلومات القانونية تغوص فيها الأصول العامة للمادة ، وأصبح الطلاب يتعثرون فى تحصيل العديد من الجزئيات ، وناء كاهلهم بهذا العبء ، وتعذر تكوين الملكة القانونية عندهم ، ومن قبـــل الالمام بالأصول العامة للمادة التى ينبغى أن تستقر فى اذهانهم وتكون أساسا لاستكمال تكوينهم القانونى ، سواء بالدراسة العليا فى مجال التطبيق العملى للقانون فى القضـــاء والمحاماة والادارات القـــانونية وغير ذلك من ميادين النشاط القانونى .

وكان من شأن كثرة عدد الطلاب أن أصبحت عمليـــة تصحيح أوراق الامتحانات وما يتصل بها من أعمال كابوسا يلم بهيئة التدريس ، وبخاصـــة انها تستغرق من العام الدراسى نحو شهرين . وتوقف الامتحان الشفوى ، مع انه مقياس لقدرات الطالب له أهمية كبيرة فى مجال الدراسات القانونية .

وترتب على كثرة عدد الطلاب أيضا أن أصبحت قاعة المحـاضرات ، التمرينات العملية) تضم من ستين الى مائة طالب ، فبعد عن القائمين بها تحقيق الغاية منها . وتوقف العمل بقاعات البحث ، مع انها تستهدف غاية أخرى غير تلك التى تبتغى من التمرينات العملية ، وهى الغاية التى تحققت فى العشرينيات والثلاثينيات قبل أن يتضخم عدد الطلاب .

والدراسات العليا أصبحت بدورها محنة مريرة ، فهى تستقبل عددا من الطلاب ، دون قيد أو شرط ، على نحو يستحيل معـه ايجاد صلة بين الأستاذ والطالب وتعويد الطالب على البحث العلمى والاعتماد على النفس فيه . ويقوم ضعف الطلاب فى اللغات الأجنبية ، بل عدم المام أكثرهم بمبادىء أية لغة أجنبية ، عقبة كأداء فى سبيل انتهال العلم من مراجع غير عربية . وصارت رسائل الدكتوراه تعتمد ، فى الأغلب ، على المراجع العربية ، مع محاولة تلوين الرسالة بالفقه الأجنبى بطريق الاشارة الى مراجع أجنبية دون الرجوع اليها مباشرة . واذا كان تعذر استقدام أساتذة أجانب يشاركون فى الدراسة العليا أمرا مؤسفا ، الا أن موضع العزاء فيه هو عدم استطاعة الطلاب متابعة محاضراتهم .

ونعيد ذكر ما سبق أن نوهنـا به من أن النشـاط الثقـافى والفنى والاجتماعى للطلاب قد ضعف ، أو كاد ينعدم بالنسبة لبعض أوجـه هذا النشاط . ولقد شعرت شعورا صادقا ، خلال العشرين سنة الأخيرة ، ان كثيرا من الطلاب أصبحوا فى حالة ضياع فكرى ، يحس به بعضهم بل ويعبر عنه . وكنت كلما تحدثت مع بعض الطلاب أحثهم على الجـد والعمل على انهاء الدراسة فى موعدها والتخرج بدرجة الليسانس ، يكون جوابهم : ماذا نفعل بدرجة الليسانس فى الحياة العملية ، سـوف يتلقفنا مكتب القـوى العاملة ويلقى بنا الى مختلف الجهـات الحكومية لنتقاضى مرتبا لا يسـد ضروريات الحياة . ان هذه الحالة من شأنها تدمير نفوس الشباب ، وتصور لهم المستقبل حلما مزعجا ، مما يؤثر فى الثروة البشرية للبلاد .

٢ ــ الجانب العلمى : بدأت ظاهرة النقص فى هيئة التدريس ، على ما ذكرناه ، منذ أوائل العقد الخامس من القرن الذى نعيش فيه . وأخذ الخط البيانى لهذا النقص يتجه نحو الانحدار ، وذلك بالمقابلة لتزايد عدد الطلاب فى خط بيانى يتجه نحو الارتفاع التدريجى ، أول الأمر ، ثم الارتفـاع السريع التوالى . وقد صار هذا النقص عقدة يصعب حلها بسبب الصعوبة البالغة التى تواجه العمل على تنمية هيئة التدريس بتغذيتها بعناصر جديدة تمـاثل فى مستواها أجيال النصف الأول من القرن العشرين ، مما سبق أن عللناه بضعف مستوى الخريجين . ومن الحقائق التى لا تنكر أن عددا ليس بالقليل من الجدد من أعضاء هيئة التدريس لم تتح لهم فرصة اتقان اللغة الفرنسية (أو غيرها من اللغات الأجنبية) على نحو يمكنهم من متابعة تطور الفقـه والقضـاء الأجنبيين ، وكذلك التشريع الأجنبى فى يسر . وانه وان كانت المؤلفات العلمية التى ينشرها هؤلاء الأعضاء قد زادت عددا وكما ، الا ان الظاهرة الواضحة فى بعضها هو الاعتماد الى حد ما على ما سبق نشره من

الفقه المصرى . وظاهرة أخــرى أكثر وضوحا ، هو حاجتها الى بذل المزيد من العناية بدراسة القضاء المصرى ، على الأقل فى أحكام محاكمه العليا .

وهناك ظاهرة أخرى جديرة بالنظر ، ألا وهى القلة النسبية فى البحوث المتعمقة فى مختلف المسائل القانونية . واذا ما تناولنا مجــلة « القــانون والاقتصاد » التى تصدرها كلية الحقوق بجامعة القاهرة ، لوجدناها كانت تصدر فى مواعيدها المحددة خلال الثلاثينيات والأربعينيات ، وكانت بحوثها فى هذه الحقبة من الزمان تتسم بالتنوع ومتابعة الجديد فى الفقــه والقضاء ، وتمثل ثقافات قانونية متنوعة (بسبب مشاركة الأساتذة الأجانب فى النشر فيها) . ثم اعترى هذه المجلة ومثيلاتها التى تصــدرها كليــات الحقوق الأخرى عدم انتظام فى مواعيد صدورها بسبب عدم كفاية البحوث المقدمة للنشر فيها . وأصبح تقديم هذه البحوث مرتبطا الى حد كبير بمواعيد وعدد الترقيات بين درجات هيئة التدريس . ولقد أثقلت تكاليف المعيشة الكثير من أعضاء هيئة التدريس ، فاضطروا الى قبول المتنوع من الانتدابات ، سواء للتدريس فى غير كلياتهم ، أو للعمل خارج الجامعات ، فزاد ارهاقهم وضاق عندهم الوقت الكافى للبحث العلمى .

واذا ما جرى التفكير فى علاج مشــاكل كليات الحقــوق لوجــدناها مستعصية الحل بعيدا عن علاج سياسة التعليم فى البلاد ، بصفة عامة ، وهو مالا نستطيع الخوض فيه فى مقالة تكتب بمناســبة العيد المئوى لكلية الحقوق بجامعة القاهرة . وهى بعد سياسة تحتاج لدراسات واحصاءات تقوم بها العصبة من المتخصصين فى مختلف مراحل التعليم . والواقع من الأمر ان التعليم العالى قد أصبح مشكلة تشغل البال فى البلاد النامية ، بل وفى بعض البلاد المتقدمة .

على أنه يحضرنى فى هــذا المقــام أنه قد سبق صدور قرار رئيس الوزراء رقم ٦ لسنة ١٩٦٥ « بتشكيل اللجنة الوزارية للقوى العاملة » ، وتحديد اختصاصها على الوجه الآتى :

« النظر فى تقدير احتياجات الخطة من القــوى العاملة بفئاتها المختلفة ودراسة سياسة التعليم فى جميع مراحله ، واقتراح الوسائل اللازمة لكى تخدم هــذه السياسة احتياجات الخطة ، وتنسيق وتدريب القــوى العاملة بين الجهات المختلفة ، وترشح القوى العاملة للتعيين من حملة المؤهلات العالية والمتوسطة » . وأعدت هــذه اللجنة تقريرها عن « السياسة التعليمية » ، الــذى ورد فى نهاية مقدمته ما نصه : « اذا كانت سياسة الباب المفتوح فى التعليم تمثل الضروريات التى اقتضاها العــدل لتحطيم الفوارق التى شلت فى المــاضى فاعلية بعض فئات الشــعب اجتماعيا واقتصاديا ، ودعت اليها ضرورة تأكيد مبدأ تكافؤ الفرص لشعب عانى من الظلم والتفرقة الاجتماعية بهدف رفع معنويات هــذه الفئات لتقف على قدم المساواة مع غيرها لتحمل عبء التنمية والتقدم ، فان المرحلة القادمة ، بعد ازالة هــذه الفوارق ، تســتلزم فى المقــام الأول تخطيط السياسة التعليمية على النحو الذى يواجه حاجات المجتمع ويمضى فى اتجاه أهدافه » .

وفى صدد نقد السياسة التعليمية أبرز التقرير عيوب هـذه السياسة ، مما نجتزىء منه قوله : « أن التوسع فى التعليم قد سار على نفس قاعدته القديمة فى اتجاه كمى دون أن يوجه بطريقة محكمة لمقابلة الاحتياجات النوعية التى تتطلبها التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فواجهت البلاد تخريج أعداد من تخصصات لا تدعو الحاجة اليها ، كما واجهت نقصا فى تخصصات جوهرية .. وأن غالبية الاستثمارات والانفاق كانت تتجه نحو التعليم العام والنظرى فى حين أن العكس هو المطلوب ، وهو تحويل غالبية الانفاق نحو التعليم الفنى والمهنى .. وانه تحقق ازدواج بين التعليم الجامعى والمعاهد العالية .. وأن الدولة تتكلف مبالغ كثيرة تنفق على الراسبين من الطلاب فى مراحل التعليم المختلفة » .

ثم حاول التقرير دراسة احتياجات البلاد من اليد العاملة لكافة مستويات العمالة بهدف تحديد الاطار العام للنظام التعليمى وملافاة المآخذ التى لاحظتها اللجنة . وقد أبرزت اللجنة وجود عجز فى العمال متوسطى المهارة وكذلك فى العمال المهرة ومساعدى الفنيين ، ووجود عجز كبير فى فئة الفنيين . أما الأخصائيون والباحثون فقد رأت اللجنة أن الطلب يكاد يتوازن مع العرض بشأنهم ، بصفة عامة .

وبعد أن أورد التقرير أوجه الاصلاح فى التعليم العام ، تناول بالدراسة التعليم الجامعى وناقشت اللجنة فى هذا المقام الوضع الراهن بالجامعات (أى وقت اعداد التقرير) لمعرفة مدى مطابقته لحاجة البلاد من التخصصات الجامعية المختلفة . وفيما يتعلق بكليات الحقوق استعرضت اللجنة عدد طلابها (وقت اعداد التقرير) وقدرت احتياجات البلاد من خريجيها فى المدة من سنة ١٩٦٥ الى سنة ١٩٧٠ ، بنحو ثلاثة آلاف خريج ، يسد تسعمائة منهم حاجة « الميادين المغلقة » (الجهات القضائية والشهر العقارى والادارات القانونية) ويعمل الباقون فى « الميادين المفتوحة » (التمثيل الدبلوماسى والقنصلى ومصلحة الضرائب .. الخ) . ولاحظت اللجنة أنه « نظرا لحدوث تحول كبير بين العاملين فى المحاماة الى العمل فى الميادين السابقة الذكر بنوعيها ، فان هذا التحول سيؤدى بالضرورة الى خفض كبير فى احتياجات البلاد من خريجى هذه الكليات » . ولذلك فقد أوردت اللجنة فى تقريرها اقتراحين : أولهما ، يوصى بالابقاء على الكليات الثلاث الحالية للحقوق (أى وقت اعداد التقرير) مع تحديد عدد المقبولين بها بمائتين لكل كلية سنويا . أما ثانيهما ، فهو يوصى بالاكتفاء بكلية حقوق واحدة بكل من القاهرة والاسكندرية ، على ألا يزيد عدد المقبولين بكل منهما على ثلثمائة طالب سنويا . وذلك فى حالة احتياج الجامعة لمبنى الكلية الثالثة لتخصصه لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية التى اقترح انشاء مبنى لها فى مشروع الخطة الخمسية الثانية .

وعرض التقرير لنظام الانتساب ، ورأى أن يكون مقصورا على الطلاب الذين تضطرهم الظروف المعيشية للعمل ويرغبون فى استكمال دراساتهم فى الجامعة . وتضع الجامعات الشروط الواجب توافرها فيمن يسمح له بالانتساب ، وعلى أن يكون ذلك فى حدود الأعداد المقررة لها .

وانتهى التقرير بعديد من التوصيات ، بعضها يتعلق برفع مستوى التعليم العام وباعداد المعلم واستقراره ، وبعضها يتعلق بالتعليم الفنى من حيث التنوع فى مستوياته ، وتيسير قبول الخريجين من مستوى معين للدراسة فى المستوى الأعلى . وهناك توصيات تتعلق بالمعاهد العالية ، وأخرى تخص الجامعات ، تناول بعضها معدل عدد من يقبلون بمختلف كلياتها . واقترح بالنسبة لغالبية الكليات العملية الاحتفاظ بالمعدل القائم (وقت اعداد التقرير) . واقترح بالنسبة لكليات الآداب العمل على تطوير الدراسة بها على نحو يؤدى أولا الى سد حاجة البلاد من الدارسين للآداب فى شتى فروعها ، بالاضافة الى اعداد المعلمين اللازمين فى اللغات والمواد الاجتماعية والثقافية ، مع ضرورة توجيه الطلاب الى الأقسام المختلفة طبقا للاحتياجات الفعلية . واقترح عدد من يقبلون بكليات التجارة بثلاثة آلاف وثمانمائة طالب سنويا . واقترح عدد من يقبلون بكليات الحقوق على النحو السابق ذكره . كما اقترح تصفية نظام الانتساب بالنسبة للطلاب المتفرغين .

وجاءت بعض توصيات اللجنة تحت عنوان « رفع مستوى التعليم الجامعى » ، مثل « تعزيز هيئات التدريس بالتوسع فى ايفاد البعثات التى تخصص لهيئات التدريس وتشجيع الدراسات العليا والعناية بها » ، ومثل « العناية بالبحث العلمى بوضع نظام لتفرغ الأساتذة دوريا ، مع تفرغ طلاب الدراسات العليا والاهتمام بتنوع هذه الدراسات والبحث العلمى وتحقيق التعاون بين الجامعات والهيئات العلمية الأخرى ، وتبادل البحوث مع الجامعات الأجنبية ومراكز البحوث بالخارج ، وتكوين جهاز مسئول بالجامعات لتخطيط ومتابعة البحوث » ، وأن « تتولى الجامعات شراء حقوق التأليف من أعضاء هيئة التدريس بأثمان مجزية ، على أن تتولى طباعة المؤلفات وبيعها للطلاب بأسعار التكلفة » .

ويتبين لمن يطلع على هذا التقرير أنه يحتوى على كثير من الأفكار والاقتراحات الجادة التى تستهدف اصلاح سياسات التعليم ، ويهمنا منها ما يتعلق بالتعليم الجامعى . والسمة الواضحة فيه هى الدعوة الى عدم التوسع فى القبول فى الجامعات ، والعمل على ضمور عدد من يقبلون بالكليات النظرية ، وبنوع خاص كليات الحقوق . والدعوة الى التوسع والتنويع فى التعليم الفنى والمهنى . ولست أدرى مآل هذا التقرير ، وان كنت أدرى أن العمل جرى على نقيض الكثير مما جاء به . فقد زاد التوسع فى التعليم الجامعى ، وزاد البخل فى البعثات العلمية . ولم تكد تمضى سنوات قليلة على اعداد هذا التقرير حتى واجهتنا سياسة جامعية أطلق عليها : « الجامعات الاقليمية » ، وأنشئت هذه الجامعات فى عجلة ، وجاءت كلياتها نظائر للكليات القائمة فى الجامعات القديمة ، وأخذت تعانى النقص فى عدد أعضاء هيئة التدريس والفقر فى المبانى والمعامل والمكتبات ، ولازالت تعانى من كل ذلك ، وأعتقد أن معاناتها سوف تستمر لزمن غير قصير . واستمرت البلاد تعانى من نقص فى احتياجاتها من المعاهد التكنولوجية واحتياجاتها من الفنيين والمهنيين . واستمر الفائض من خريجى الجامعات

يزداد من سنة لأخرى ، وبات التزام الدولة بتعيين الخريجين مشكلة مالية جسيمة . بل ومشكلة اجتماعية تتسم بعدم الرضـــا وضيق أسباب المعيشة عند الخريجين ، وبخاصة بعد موجة التضـــخم النقـــدى التى تسود البلاد .

ودخلت جامعة الأزهر فى سباق مع سائر الجامعات ، وأخذت تنشىء كليات اقليمية ، فتعددت كليات الشريعة والقـــانون وأصـــبح خريجوها يشاركون خريجى كليات الحقوق فى ميادين عملهم . كما أصبح ممكنا أن يدخل هذه الميادين خريجو كلية الشرطة الذين يؤدون التزاماتهم التى يفرضها عليهم قانون هـــذه الكلية . والواقع من الأمر — فى تقديرنا — أن نظام كلية الشريعة والقانون ونظام كلية الشرطة قد حققا ازدواجية فى دراسة القانون بين هـــذه الكليات وبين كليات الحقوق ، وضـــيقت دراسة القانون على دراسة الشريعه فى كليات الشريعة والقانون ، كما ضيقت على دراسة فنون البوليس وعلومه فى كلية الشرطة . أن الأمر الغريب حقا هو الجمع بين منهجى كليتين فى كلية واحـــده . فهل اصبحت دراسة القانون ثقافة عامة سهلة المنال بحيث يمكن أن تضاف الى منهج الدراسة فى أية كلية متخصصة فى غير القانون ؟ ليس هـــذا هو حال دراسة القانون ، ومن المعروف أن مدارس الحقوق فى الولايات المتحدة الأمريكية تشترط للقبول بها حصول الطالب على مؤهل دراسى عال .

واذا كانت كثرة عـــدد الطلاب — بل وتزايده على مر السنين — علة تصيب كليات الحقوق حتى أيامنا هـــذه ، واذ كان عـــلاج هذه العلة مرتبطا بسياسة التعليم فى الدولة ، فانها ستظل قائمة دون أن يكون لهذه الكليات ازاءها حيلة ولا أمر . ويصدق هـــذا الـــذى نقوله على دراسة الليسانس ، أما الدراسة العليا فان ما يصيبها من علة كثرة الطلاب هو من عمل كليات الحقوق ذاتها دون ما دخل لسياسة التعليم بصـــفة عامة . فقبول القيد لهذه الدراسة لا يخضع ، من حيث عدد من يقبلون ، لأحكام مقيدة من القوانين اللوائح ، بل هو متروك لتقدير الكلية المطلق . فعلى كليات الحقوق أن تحدد عـــدد طـــلاب الدراسات العليا فيها . وانى لا ادعو الى تحديد تحكمى ، بل تحديد يقوم على أساس علمى وعلى أساس التجربة . أما الأساس العلمى فهو يتكون من عنصرين : أولهما التقدير العام لنجاح الطالب فى الليسانس (وليكن تقدير جيد ، كما هو الشأن فى سائر كليات الجامعات) . وثانيهما ، تقدير نجاح الطالب فى مـــواد الليسانس التى تدخل فى تخصص الدبلوم الـــذى يرغب الطالب فى الالتحاق بها (وليكن تقدير جيد جدا للمـــواد الأساسية ، وتقـــدير جيد للمـــواد المساعدة أو المتصلة) . وفيما يتعلق بالأساس الذى يؤخذ من التجـــربة ، فأعنى به متوسط عدد الطلاب الذين أدوا الامتحان فعلا فى كل دبلوم خـــلال العشر السنوات الأخيرة .. ومن الثابت من سجلات أية كلية من كليات الحقوق أن هناك فارقا كبيرا بين عـــدد من يقيدون فى كل دبلوم وبين عـــدد من يؤدون الامتحان فيها . وتدور نســـبة متوسط عـــدد الأخيرين الى متوسط عدد الأولين حوالى عشرين فى المائة . وهـــذه ظاهرة تكشف عن أن القيد بالدراسات العليا غير جـــدى بالنســـبة لغالبية الطلاب . ويترتب عليها

ثقل عبء القيد بسجلات الكلية ، وثقل عبء الامتحانات على الجهاز الادارى للكلية اذ أن هذا الجهاز يعد أمكنة لجلوس الطلاب المقيدين كافة . ويترتب على هذا القيد غير الجدى صعوبة مهمة الأساتذة ، فهم يستقبلون فى قاعات المحاضرات وجوها متغيرة من الطلاب الذين يبدو عددهم كبيرا أول الأمر ، ثم يتناقص من محاضرة لأخرى مع تغير أشخاص الحاضرين ، ومن ثم لا يستطيع الأستاذ ايجاد صلة روحية علمية بينه وبين طلابه ، وهى صلة لازمة لتكوين الفكر القانونى عند طلاب الدراسات العليا .

واذا ما انتقلنا من مشكلة كثرة عدد الطلاب الى مسألة نظام الدراسة ومناهجها ونظام الامتحانات ، لأمكن فيما يتعلق بالليسانس ، اقتراح الابقاء على مدة الدراسة الحالية ، وهى أربع سنوات ، والعودة بعدد مواد الدراسة لكل سنة دراسية الى ما كان عليه قبل الأخذ بنظام الفصول الدراسية فى سنة ١٩٥٤ ، والذى ترتب عليه ، كما سبق القول ، تجزئة مفتعلة لكثير من المواد بحيث صار كل جزء مادة قائمة بذاتها ، واحتفظ بكيانه هذا حتى بعد العودة الى نظام السنة الدراسية الكاملة ، كما ترتب عليه أن بعض المواد الاختيارية الذى كان يدرس فى فصل دراسى واحد أصبح يدرس خلال سنة دراسية كاملة .

وبجانب الاقلال من عدد مواد الدراسة ، يجب اعادة النظر فى مناهج مختلف المواد ، بحيث يقتصر منهج كل مادة على موضوعاتها الأساسية وتجنب التفاصيل فى كل موضوع . وليس فى هذا مساس بقيمة المادة من الناحية العلمية . وهو بعد لا يتجافى مع أصول تدريس المادة . والدليل على ذلك أنه قدجرىفىالسنوات الأخيرة أن يسبعد الأستاذ من مجال الامتحان بعض الموضوعات التى درسها لطلابه ، وأصبح هذا الاستبعاد ، فى نظرهم حقا يطالبون به فى نهاية العام الدراسى . وليس ثمة من شك فى أن تحديد مناهج الدراسة على الوجه المقترح يمكن الأستاذ من ارساء المبادىء الأساسية فى أذهان الطلاب ، ويمكن هؤلاء من التحصيل والاستيعاب .

ويتصل بنظام الدراسة أيضا العمل بقدر الامكان على أن يقوم بتدريس المادة عضو واحد من أعضاء هيئة التدريس ، وذلك فيما عدا المواد كبيرة الحجم (مثل الالتزامات من القانون المدنى) . لا بل أن وحدة الأستاذ تصبح أمرا لا مفر منه بالنسبة لبعض المواد ، مثل مادة المدخل لدراسة القانون ، وهى مادة اساسية لطلاب الحقوق ينبغى أن يعهد بها الى من هو فى درجة أستاذ . ولقد اثبتت التجربة أن تجزئة هذه المادة بين عضوين من أعضاء هيئة التدريس ترتب عليه تضخمها وحشوها بالتفاصيل التى تجعل الطالب حائرا بين الأصول التى ينبغى فهمها والحفاظ عليها لينتفع بها فى سائر السنوات الدراسية ، وبين الجزئيات التى يمكن أن ترد فيما بعد فى مواد اخرى . على انه يمكن أن يشترك مع القائم بتدريسالمادة مدرس حديث العهد ليتمرس على

التدريس . ويجب الحرص بقدر الامكان على عـــدم تعدد الكتب الدراسية للمادة الواحدة ، حتى ولو تعدد القائمون بتدريسها ، اذ يمكن فى هذه الحالة اشتراكهم فى كتاب دراسى واحد . ولعل تعدد الكتب الدراســية وتضــخم احجامها ، هو ما دفع الجامعات الى اصــدار القرارات التنظيميــة التى تحدد عــدد صفحات كل كتاب لمقرر بحسب عدد سـ الدراسة المخصصة له ، وهو أمر غير مقبول شكلا .

وفيما يتعلق بالتمرينات العملية ، لا مناص من الابقاء عليها مع العمل بقدر الامكان على الاقــلال من عدد طــلاب كل قسم . أما قاعات البحث التى تجيز اللوائح ترتيبها فهى متوقفة فى كليات الحقوق كافة . وســتبقى كذلك الى أن يأتى الوقت الــذى يقل فيه عــدد الطلاب ويرتفع مستواهم . كذلك لا جدوى من تدريس اللغة الفرنسية أو غيرها من اللغات الأجنبية ما لم يرتفع مستوى الطلاب فى هــذه اللغات فى التعليم العــام . ولا مناص كذلك من الابقاء على الامتحانات التحريرية دون الاختبارات الشفوية ، اذ أن هــذه الاختبارات تستلزم ــ ازاء كثرة عــدد الطلاب ــ تشكيل عدد كبير من لجان الامتحان يصــعب أمره . كما أنها تستغرق وقتا طويلا .

واذا ما وصلنا الى الدراسة العليا وجدنا افراطا فى عــدد دبلوماتها ، ووجدنا ، احيانا ، تداخلا بين المــواد التى تدرس فى احداها والمواد التى تدرس فى دبلومات أخرى . ومن الغريب حقا أن جاء هــذا الافراط بعد بدء المعاناة من النقص الكبير فىعــدد أعضاء هيئــات التدريس ، وتعذر الاستعانة بأساتذة أجانب ، وبعد أن ساد ضعف غالبية الطلاب فى اللغات الأجنبية . لذلك يمكن أن يقترح الغاء بعض هــذه الدبلومات أو ايقافها الى أن تتغير الظروف وتزول هــذه العقبات . ويمكن أن يقترح كذلك عــدم الازدواجفى هــذه الدبلومات بين كلية الحقوق بجامعة القاهرة وكلية الحقوق بجامعة عين شمس لوقوعهما فى مدينة واحدة (وذلك فيمــا عدا دبلوم القانون العام ودبلوم القانون الخاص) . وقــد كان عــدم الازدواج هــذا محققا حتى سنة ١٩٦٩ . ومن شأن هــذا الاقتراح التمكين من تعاون أساتذة هاتين الكليتين فى حمل عبء الدراسات العليا . كذلك يمكن اقتراح الاقلال من عــدد مــواد الدراسة فى كل دبلــوم ، اذ ليســت العبــرة فى قيمة الدراسات العليا بعدد هــذه المــواد ، بل بتعويد الطالب على الائتناس بمختلف المراجع والقدرة على عمق الفهم والبحث . وقد أثبتت التجربة ان ما تجرى عليه الحال من الاهتمام بالمقررات العامة وزيادة حجمها أضعف الاهتمام بالمقررات الخاصة مع أنها سداة الدراسة العليا ولحمتها ، فهى التى تتيح للطالب التعمق والمقارنة . فينبغى اذن الاكتفــاء فى المقرر العام بالجزء من المــادة الــذى يتصــل بالمقــرر الخاص ، وأن يكون الامتحان فى المقرر العام شفويا فقط . ويحسن أن يهدى الأستاذ طلابه الى الطريقة المثلى لدراسة هــذا المقرر ، اذهى تختلف عن طريقة دراسته فى مرحلة الليسانس . ومن الملاحظ أن اتخاذ المقررات الخاصة صورة كتب مطبــوعة يدرسها الطلاب خلال عــدة ســنوات كان من شأنه قلة التجديد فى البحث العلمى فى هــذا المجال .

وأخيرا يجب أن يكون الاشراف على رسائل الدكتوراه متصلا وأكثر فاعلية حتى يتأكد الأستاذ من جدية الطالب فى عمله ، ويستطيع ارشاده ومعاونته فى التعرف على مختلف المراجع وفى التمرس على الطريقة المثلى للبحث العلمى . ومن الثابت أن بعض طلاب الدراسات العليا كما سبق القول يعجز عن الرجوع الى ما هو منشور بلغة اجنبية ، وأن قدرات بعضهم ، أو الوقت المتاح لهم ، لا تمكنهم من الدراسة العليا التى تؤدى الى درجة الدكتوراه . ولذلك فانه يحسن ـ بجانب هذه الدراسات ـ الأخذ بنظام المعاهد المتخصصة فى بعض فروع القانون والتى تؤدى الى نيل درجة دبلوم . وهذا نظام تجيزه اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات . ولهذا النوع من المعاهد تاريخ قديم بكلية الحقوق بجامعة القاهرة يرجع الى سنة ١٩٣٢ ، على ما سبق ذكره .

واذا ما جرى التفكير فى طريقة سد النقص فى عدد أعضاء هيئة التدريس بكليات الحقوق ، لأمكن القول أن اتباع طريقة تعيين معيدين بهذه الكليات يستكملون دراستهم العليا فيها ، لم تعد هى الطريقة المثلى لتحقيق هذه الغاية . فالغالبية منهم تكاد لا تلم بأية لغة اجنبية (بسبب ما عليه الحال فى التعليم العام) تمكنهم من الرجوع الى الفقه الأجنبى . ولا مفر اذن من الاعتماد ، بصفة اساسية ، على ايفاد مبعوثين للخارج . ولابد من ايفاد المعيدين للخارج أيضا ، فى أجازات دراسية ، على أن ترسم لهم مكاتب البعثات الطريقة الواجبة الاتباع لتعلم واتقان لغة البلد الذى يدرسون فى معاهده ، ويجب أن يمتد نشاطهم الى التزود من مختلف وجوه الثقافة والحضارة فى هذا البلد .

ويحسن أن يتنوع الانتاج العلمى لأعضاء هيئة التدريس لمواجهة كثرة عدد الطلاب وضعف مستواهم ، فتكون هناك كتب دراسية تؤلف موجزة ابتداء بالقدر الذى يسد الحاجة العلمية التعليمية لهؤلاء الطلاب ، وهذا أسلوب متبع فى فرنسا ، كماهو معروف . ومن المعروف أيضا الفارق بين الاقتضاب والايجاز ، فالأول هو حذف أجزاء من مؤلف مطبوع ، أما الثانى فهو اختصار يراعى ابتداء عند كتابة المصنف ، بحيث يقتصر على عرض الأحوال العامة والمعاوين الأساسية للمادة فى وضوح وجلاء . وبجانب هذه الكتب المدرسية ، يمكن أن يكون لأعضاء هيئة التدريس انتاج متعمق مقارن فى صورة مؤلفات مطولة أو وسيطة ، أو فى صورة بحوث فى موضوعات معينة . وقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية وتطور النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة ، وتطور العلاقات الدولية والاقتصاد العالمى ، موضوعات قانونية تتصل بأكثر من فرع من فروع القانون ، وتحتاج معالجتها الى العمل الجماعى من الباحثين . ولعل هذا هو السبب فيما أخذت به كليات الحقوق بالجامعات الفرنسية من انشاء مراكز للبحوث فى نطاقها تقوم على العمل الجماعى . وانشاء مثل هذه المراكز فى كليات الحقوق بمصر أمر يحسن التفكير فيه .

وجدير بالتنويه أن ماتقدم عرضه من المقترحات ، انما يقـوم على التجارب التى مرت بها كليات الحقوق خـلال نحو نصف قرن من الزمان ، وما طبق عليها من مختلف القوانين واللوائح ، وما حشر فيها من طـلاب تنوعت صبغاتهم وقدراتهم حسب ما تلقوه من تعليم عام . كمـا أنه روعى فى هـذه المقترحات « واقع » هذه الكليات القائم الآن . أما الاصـلاح الأصيل الـذى يمكن أن يقترح بعد تغير هـذا « الواقع » ، فالكلام فيه كثير ويحتاج الى عمل جماعى وعلم بالنظم الجامعية الحديثة فى مختلف البلاد الأجنبية ، سواء منها النظم اللاتينية أو النظم الأنجلو أمريكية . وليس هذا الذى أقوله بمستغرب أو مما يدعو الى الانزعاج . فجامعات الاعداد الكبيرة أصبحت ظاهرة فى كثير من البلاد . وليس تعديل النظم الجامعية بدعا ، فهو قد جرى ولايزال يجرى فى البلاد النامية وبعض البلاد المتقدمة . ومثال هذه الأخيرة ما حدث فى فرنسا ، فقد جرى تعديل نظام كليات الحقوق فى جامعاتها على أساس الأخذ بتشعب الدراسة فى الليسانس ، وذلك فى سنة ١٩٥٥ ، وتبعته تعديلات أخرى جوهرية فى سنة ١٩٧٢ ثم فى سنة ١٩٧٦ تناولت دراسـة القانون ، فأصبحت هـذه الدراسة فى جامعة ١٩٧٦ تناولت دراسة القانون ، فأصبحت هذه الدراسة فى جامعة باريس(١) مثلا تقوم على نظام « وحدات التعليم والبحث » التى يقيد بها الطالب بعد قيده فى الجامعة ، « نظام الفصول الدراسية » والتخصص التدريجى ، ونظام الماجستير فى القانون ، وبدأ فى بعض جوانب هذه التعـديلات التأثر بالنظم الأنجلوأمريكية . والأمر الهـام فى أى تعـديل شامل الا يـكون مبتسرا ، والا يقوم على مجرد مواجهة ظروف طارئة ، والا يبتغى به عـلاج مؤقت لمشكلة قائمة يمكن أن تزول فى مدى قريب أو يمكن التخلص منها .

وأرجو الا تحمل مقالتى هذه على انها تقوم على انـكار ماض لـكلية الحقوق بجامعة القاهرة تليد ، أو انها تقوم على ابراز غير المرغوب فيـه من الأمور واغماض العين عن المرغوب فيه ، أو انها تنبعث من صراع بين الأجيال ، جيل قديم يعتز بأيامه وينكر فضـل الأجيال التى جاءت بعـده ، أو انها تعبر عن نظرة تشاؤم الى المستقبل . لا تقوم مقالتى هذه على شىء من ذلك كله ، بل تقوم على نظرة موضوعية محايدة مستقاة من التجـارب والواقع وتفـاؤل بالمسـتقبل .

ان كلية الحقوق بجامعة القـاهرة (وهى من قبل مدرسة الحقوق) لتحظى بماض بناء عريق مشرف . فقد حمل أعضاء هيئة التدريس بها العبء الأكبر من وضع المصطلحات القانونية باللغة العربية ، وايجاد لغة قانونية عربية ، وشرح القوانين الوضعية منذ دخولها مصر ، وأخرجوا الـكثير من المؤلفات الفقهية والبحوث المتعمقة ، واسهم معهم فى مختلف هـذه الأمور بعض رجال القضاء والمحاماه . وحقق مبعوثو الكلية للخارج تفوقا ملحوظا، وقدموا من رسائل الدكتوراه ما كان محل تقـدير كبير فى الجامعـات التى درسوا فيها . وقام خريجوا هذه الكلية بالدور الهام فى حياة مصر القضائية بوجه خاص وجهاتها القانونية بوجه عام ، واسهموا بدور فعال فى حياتها السياسية. فكان من بينهم بناة القضاء منذ عهد الاصلاح القضائى فى مصر ، الذين قاموا

بتطبيق القانون على أكمل وجه وصاغوا لغة الأحكام فى أتم أحكام وطوعوا النصوص التشريعية بما يتلاءم مع مقتضيات الواقع المصرى ، وأطلق بحق على المحاكم التى تضمهم « محراب العدالة » . وفى نطاق المحاماه ارتفع خريجوا كلية الحقوق بمستوى المهنة وأوجدوا « لغة المرافعة » و « لغة مذكرات الدفاع » ، التى تخلو من العبارات الجوفاء والمحسنات اللفظية ، وأصبحت المحاماه ، بين أيديهم ، صناعة لها تقاليدها التى تقوم على الشرف والحق .

ودخل خريجوا كلية الحقوق بجامعة القاهرة ميدان السياسة بحكم ظروف البلاد فى عهد الاحتلال البريطانى المزود بأقوى سلاح ، والشعب أعزل من كل سلاح ، لا يملك سوى الكلمة يدافع بها عن حقوقه وحرياته. وكان من الطبيعى أن يأتى رجال القانون ، سواء منهم من درس فى مصر أو فى الخارج ، فى صدارة القائمين بالحركة الوطنية ، وأن يتولى بعضهم زعامة هذه الحركة التى مهدت لثورة سنة ١٩١٩ وأشعلتها . واستمر دور رجال القانون هذا حتى بعد استقلال البلاد وبدء الحياة الديمقراطية النيابية بصدور دستور سنة ١٩٢٣ ، فكان من بينهم برلمانيون من الطراز الأول ، ومنهم من تولى رئاسة أحد مجلسى البرلمان .

كذلك شارك خريجوا كلية الحقوق بجامعة القاهرة فى البدء بتمصير الاقتصاد المصرى منذ أوائل العشرينيات ، وكانوا مبعث نشاط فى مختلف أعمال البنوك والشركات ، وأسهموا فى وضع التشريعات الضريبية التى استحدثت فى سنة ١٩٣٩ بعد ابرام اتفاق الغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر فى سنة ١٩٣٧ ، وشاركوا فى ارساء أسس تطبيقها .

وبرز خريجوا كلية الحقوق بجامعة القاهرة فى وظائف الادارة العليا ، وفى وظائف التمثيل السياسى والقنصلى ، وفى المؤتمرات الدولية ، السياسية أو القانونية ، وأسهموا فى اعداد الكثير من الاتفاقات الدولية ، الجماعية منها أو الثنائية . وحمل أساتذة الحقوق العبء الأكبر فى تنقيح التقنينات المصرية ، مما اقتضاه تطور البلاد والاعداد لتوحيد التشريع المصرى عند انتهاء العمل بالتقنينات المختلطة وانقضاء أجل المحاكم المختلطة .

واخذت كلية الحقوق بجامعة القاهرة مركز « الكلية الأم » من سائر كليات الحقوق ، فأسهمت ببعض أعضاء هيئة التدريس بها فى تكوين هيئات التدريس فى هذه الكليات . وحمل هؤلاء الأعضاء عبء تدريس الحقوق بفرع جامعة القاهرة فى الخرطوم ، وشاركوا فى تدريس الحقوق بجامعة بيروت العربية .

واشترك بعض أساتذة كلية الحقوق بجامعة القاهرة فى وضع تقنينات عدد من البلاد العربية (مثل سوريا والعراق والكويت) ، ويأتى فى صدارتهم أستاذنا العميد المرحوم الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى . كما تولى البعض منهم التدريس كليات الحقوق بها ، وعمل فى قضائها أو ترافع

لدى محاكمها بعض رجال القانون المصريين . وكان من شأن ذلك كله وجود فكر قانونى مشترك بين مصر وبين هذه البلاد ، وأصـــبح الفقـــه المصرى معروفا عندهم ، كما صار فقههم معروفا عندنا .

ولمكتبة كلية الحقوق بجامعة القاهرة مكانة رفيعة بما تضمه من عشرات الآلاف من المؤلفـــات والمجلات ومجموعات الأحـــكام القضائية والمجموعات التشريعية ، ســـواء فى القانون المصرى أو فى القوانين الأجنبية ، وبخاصه القانون الفرنسى . فهى تضـــم جانبا غاليا وعزيزا من الثروة القومية ، وبخاصة القديم النادر من المراجع ، وهى وان كانت تعانى نقصا فى الحديث من المراجع ، لظروف قد تكون خارجة عن ارادة القائمين عليها ، الا انه يرجى أن يستكمل هـــذا النقص فى المستقبل القريب .

وبعد ، فهذه جوانب وجه مشرق لكلية الحقوق بجامعة القاهرة قديم . تتمثله الكليات الأحدث عهدا . وهى أيضا جوانب وجـــه مشرق لرجال القانون . ولا يزال لهؤلاء الرجال دورهم فى مختلف جوانب الحياة فى مصر . فى الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص ، فى التشريع والقضاء والمحاماة والأعمال الادارية والمالية والاقتصادية . ولانى أعتز بأيام قضيتها فى هذه الكلية طالب علم ، وبأيام قضيتها فيها أستاذا ، واعتزازى بالأولى أقرب الى قلبى ، فهى أيام صـــدر الشباب التى بدأ فيهـــا حبى وارتباطى بالقانون وتقديسه . أما اعتزازى بالثانية فيتصل بعقلى ووجدانى ، فقد مكنتنى ، مع مثيلاتها التى قضيتها أستاذا وعميدا لكلية الحقوق بكلية عين شمس ، من الاسهام فى التكوين العلمى لأجيال من خريجى الحقوق ، كما مكنتنى من نشر انتاج علمى جاوز الخمسة والأربعين بحثا ومؤلفا .

وان خير ما أختم به مقالتى هـــذه التى اكتبها بمناسبة العيد المئوى لكلية الحقوق بجامعة القاهرة ، لهى العبارة التى استهل بهـــا أستاذنا العميد المرحـــوم محمد كامل مرسى مقالته عن هـــذه الكلية فى الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية المنشور فى ســـنة ١٩٣٣ ، ونصـــها « تاريخ هـــذا المعهد هو صفحة من تاريخ مصر وســـجل صادق يعبر تعبيرا أمينا عن التطورات الاجتماعية والسياسية التى اجتازتها البلاد فى السبعين عاما الأخيرة » .

رقم الايداع بدار الكتب

٦٢٨٥ / ١٩٧٠

Table (3) : GNP and Per Capita GNP.

Year	Current GNP	Constant 1939	Current Per Capita	Constant 1939
1952/53	905	264	41.14	12.00
1953/4	963	272	42.61	12.03
1954/5	1014	292	43.89	12.77
1955/6	1072	305	45.29	12.87
1956/7	1125	271	46.29	11.15
1957/8	1195	285	48.00	11.45
1958/9	1256	307	49.25	12.04
1959/60	1372	328	52.57	12.57
1960/1	1467	351	55.15	13.02
1961/2	1550	364	56.98	13.37
1962/3	1679	400	60.19	14.34
1963/4	1769	410	61.42	14.23
1964/5	1914	422	64.81	14.30
1965/6	2025	413	67.27	13.72
1966/7	2142	417	69.77	13.26
1967/8	2188	419	69.04	13.22
1968/9	2340	426	72.00	13.01
1969/70	2553	444	76.60	13.32
1970/1	3203	552	93.99	16.20
1971/2	3430	569	98.45	16.33
1973	3836	576	107.70	16.17
1974	4197	559	115.08	15.33
1975	4861	613	130.55	16.46
1976	5455	654	142.70	17.11
1977	6022	681	151.08	17.08
1978	8013	750	201.50	18.86
1979	11022	903	268.94	22.03
1980/81	13088	917	305.25	21.39
1981/82	17320	1112	393.02	25.23
1982/83	19662	1129	434.09	24.93
1983/84	22536	1159	482.49	24.81
1984/85	24339	1598	505.61	22.81

Sources : as Table (1)

Table 2 : Structure of Government Revenue to Total and GNP.

year	D direct	I indirect	O others	D/Y	I/Y	O/Y	R/Y
1952/3	23.7	46.5	29.8	5.23	10.25	6.54	22.0
1953/4	23.9	49.7	26.4	5.24	10.97	5.84	22.0
1954/5	23.0	45.0	32.0	5.28	10.33	7.32	22.9
1955/6	18.4	37.0	44.6	5.03	10.10	12.18	27.3
1956/7	23.2	33.6	43.2	5.76	8.37	11.05	25.3
1957/8	24.8	33.4	41.8	6.53	8.80	10.99	26.3
1958/9	23.6	34.2	42.2	6.26	9.08	11.19	26.5
1959/60	25.1	32.8	42.1	6.22	8.13	10.46	24.8
1960/61	25.5	31.3	43.2	6.90	8.47	11.79	27.3
1961/62	24.2	31.3	44.5	6.48	9.19	13.66	29.4
1962/63	28.2	34.5	37.3	7.97	10.88	12.74	31.6
1963/64	28.8	36.5	34.7	9.29	11.80	11.15	32.3
1964/65	29.9	34.2	35.9	10.31	11.80	12.43	34.5
1965/66	32.5	32.7	34.8	11.79	11.87	12.64	36.2
1966/67	32.2	28.6	39.2	12.68	11.28	15.41	39.4
1967/8	36.3	38.3	25.4	13.53	14.27	9.44	37.2
1968/9	33.0	35.2	31.8	12.97	13.87	12.51	39.4
1969/70	34.9	39.2	26.0	13.07	14.68	9.73	37.5
1970/71	34.0	36.6	29.5	11.73	12.63	10.17	34.5
1971/72	35.2	32.3	32.6	12.00	11.00	11.12	34.2
1973	37.4	36.6	25.9	11.67	11.42	8.09	31.2
1974	38.4	38.6	23.7	11.42	11.50	6.86	29.8
1975	35.8	45.8	18.4	11.09	14.18	5.70	31.0
1976	35.7	46.4	17.8	12.74	16.56	6.37	35.7
1977	28.7	53.5	17.8	13.42	25.06	8.33	46.8
1978	32.3	38.8	28.9	14.76	17.74	13.22	45.72
1979	32.6	40.0	27.4	12.35	15.17	10.36	37.88
1980/81	35.1	33.6	31.3	18.77	17.99	16.76	53.52
1981/82	31.1	32.2	36.7	16.41	16.98	19.32	52.71
1982/83	32.1	34.0	33.9	17.18	18.24	18.18	53.58
1983/84	34.7	35.0	30.3	17.15	17.33	14.99	49.47
1984/85	35.8	29.1		19.31	19.70	15.99	55.00

Sources : 1 — Public Finance in Egypt, Its Structure and Trends, World Bank Staff Working Papers, No. 639, Washington 1984, and Sources of Table 1.

Table (1) : Total Govt. Revenue and Its Structure in L. E. 1952/3 to 1984/5

Year	Direct revenue	Indirect revenue	Other revenue	Total
1952/3	47.3	92.8	59.2	199.3
1953/4	50.5	105.6	56.2	212.3
1954/5	53.5	104.7	74.2	232.4
1955/6	53.9	108.3	130.6	292.8
1956/7	65.8	94.3	124.4	284.5
1957/8	78.0	105.2	131.3	314.5
1958/9	78.6	114.0	140.6	333.2
1959/60	85.3	111.5	143.5	344.3
1960/61	102.3	125.3	173.0	400.6
1961/62	100.5	142.4	212.7	455.6
1962/63	133.8	182.7	213.5	530.5
1963/64*	164.4	208.8	198.2	571.4
1964/65	197.4	225.8	238.0	661.2
1965/66	238.7	240.3	256.0	735.0
1966/67	271.6	241.5	330.5	843.6
1967/68	296.0	312.2	206.5	814.7
1968/69	303.0	324.4	292.7	920.6
1969/70	333.6	374.7	248.5	956.8
1970/71	375.8	404.3	325.6	1105.7
1971/72	411.4	377.5	381.3	1170.2
1973	444.1	434.8	307.8	1186.7
1974	479.4	482.6	287.8	1249.8
1975	539.1	789.5	277.0	1505.6
1976	695.1	903.6	347.3	1946.0
1977	808.4	1509.2*	501.7	2819.3
1978	1182.8	1421.3	1059.2	3663.3
1979	1361.1	1671.5	1142.2	4174.8
1980/81	2456.3	2354.9	2193.9	7005.1
1981/82	2842.9	2940.2	3345.7	9128.8
1982/83	3377.5	3587.0	3575.0	10539.5
1983/84	3864.0	3905.0	3370.0	11139.0
1984/85	4699.0	4795.0	3892.0	13386.0

Sources : 1 — IMF. Financial Statistics, Year Book, 1984.
2 — Public Finance in Egypt, Its Structure and Trends, World Bank Staff Working Papers No. 639, Washington 1984.
3 — Ministry of Finance, Annual Budget Estimates and Final Accounts.

And after the open-door policy, other government revenue has continued to increase sharply although oil prices have shown a declining trend in the recent past.

The above analysis and the results achieved seem to indicate that there is general positive relationship between government revenue component share to GNP "as defined above" and the real level of income in the A.R. of Egypt. The evidence presented here indicates that there is substantial support for the hypothesis presented.

The above indicates that the growth in direct, indirect and other government revenue shares in GNP with real per capita income were all positively responsible for the growing and the higher share of total government revenue share with economic development. However, our results also indicate a very important shift in the relative importance of direct tax and other revenue shares in contributing to the overall ratio of government revenue share in GNP. Thus it seems that with the process of economic development and rising real per capita income there are relative shifts out of indirect taxation and into direct taxation and other government revenue shares in GNP. Nevertheless, economic development is the result of complex interrelated changes in the political, social and economic structure of a nation. These structural changes which also shape tax structure development need to be analysed to explain the structure of government revenue in terms of socio-economic variables other than the real per capita income and this will be the subject of the next paper where we will study determinants of government revenue share in GNP and also those of its components.

Although the evidence of our study of the A.R. of Egypt is derived from data which are reasonably satisfactory. The results obtained cannot be generalised without reservations to each individual developing country. In our view the A.R. of Egypt is not an exceptional case and studies need to be carried out because the results obtained offer some encouragement to further work in tax structure development in developing countries.

The results on the direct tax share in the A.R. of Egypt are high for its low income level. The same arises in the indirect tax test where it indicates and reveals low share relative to income level in the A.R. of Egypt, and which is attributed mostly to customs exemptions which are widely used.

If our results are representative, which in fact they are in general, they would tend to indicate that the observed relationship between direct tax revenue share and real per capita income in the A.R. of Egypt, have been obtained not only through changes in economic development (real per capita income) but also[18] through changes in the tax base, large measures through changes in tax rates, the tax system, social disturbances and changing in taxpayers attitudes towards taxation and also through tax administration.

The second hypothesis we tested was that the ratio of indirect tax share in GNP is related positively to per capita real income or economic development.

For a developing country like the A.R. of Egypt this may be expected to hold. At the same time, the positive relationship between indirect tax share in GNP and real per capita income should be less marked.

As may be expected, the relationship is positive, however, the relative importance of the relationship is less impressive. Nevertheless, the coefficient for real Yc is significant but with lower t ratio for longer time periods especially with the logarithmic fits. It is very clear that the Yc elasticity is rising in the course of economic development in the A.R. of Egypt, especially after the open-door policy.

Finally, the relationship between other taxes to GNP and real per capita income was considered. Income from government enterprises, marketing boards services revenue and various types of other fees and revenues make up a substantial part of public revenue in the A. R. of Egypt as in many other countries[19]. However, it is very difficult to make any generalisation in this area.

As for the A.R. of Egypt especially after the Suez war and particularly after the nationalisation drive in 1961/62, then after the 1973 war and oil income, other government revenue has increased sharply. However, considerations of increasing revenue were often of minor relevance in the initiation and implementation of the measures taken.

(18) Tait, Allen, Wilfrid, L. M. Gratz and Marry J. Eichengree, International Comparisons of Taxation for Selected Developing Countries, op. Cit.

(19) See : Government Revenue Systems in Asian Countries, U.N. Economic Commission for Asia and the Far East, Bangkok 1961. Reprinted in Readings on Taxation in Developing Countries, Ed. R. Bird and O. Oldman, The Johns Hopkins Press, 1964, Pages 116-152, and also, Apps, Patricia. A Theory of Inequality and Taxation, Cambridge University Press, New York 1982.

Equations 5 and 6 are for the time period from 1975 to 1984/85. The regression coefficients, the coefficients of determination and the correlation coefficients for both equations were much better than using the longer time periods above. All the results obtained were significant at the .01 level of probability. The elasticity obtained from equation 6 was higher than any of the other two time periods above with a value of 1.6209 which is greater than unity.

Thus, the broad pattern of the relationship between direct tax revenue share in GNP and also indirect tax and other government revenue share in relation to economic development is a positive one increasing in importance with economic development and with the shorter rather than the longer time periods.

In what follows an attempt will be made to give an explanation to the results we have obtained above. That is, with economic development and rising income levels there are relative shifts out of indirect taxation and into direct taxation and other government revenue share in GNP.

As mentioned above in section I, the growth in GNP resulting from economic development increases the relative taxable capacity of a country and permits the government to obtain a larger share of GNP.

First as for the hypothesis that the growth of the share of direct taxes in GNP with economic development or real per capita income, it is suggested here that the basic reason for the phenomenon is that direct taxes are the only taxes with a broad enough base and income elastic enough to increase the income elasticity of the revenue system. Another consideration for relying on direct taxes are social considerations concerning the equity of taxes and the desire in many countries for achieving a more equitable distribution of income.

It is well known that developing countries collect a small proportion of total revenue share in GNP by direct taxation. Developing countries have found that it is easier to collect indirect taxes than direct taxes. Also tax rates are lower in developing countries than in developed ones, both in relation to absolute income and in relation to per capita income.(17)

However, our results show us that in the A.R. of Egypt direct tax share in GNP is growing faster than that of indirect tax share and is more correlated to economic development than indirect tax share.

(17) For more details see U Tun wai "Taxation Problems" and Policies of Underdeveloped Countries, IMF Staff Papers, Vol. IX, No. 3, 1962, table 3, p. 432.

economic development in the A.R. of Egypt. Results are not surprising since the analysis of countries had suggested that, at a given level of development (or per capita GNP) similar to that of the A.R. of Egypt indirect tax was quite more income elastic.

Other government revenue share or non-tax revenues share make up a substantial part of government revenue in many countries as it is the case in our case study. However, it is very difficult to make any generalisation in this area. Therefore, we will confine our analysis at least at this stage, to the study of the hypothesis we are testing, that is, is there any positive relationship between the share of other government revenue share in GNP and economic development or not ?

Equations 1 and 2 in table 4 are the regression equations for other government revenus share in GNP and per capita real income in both linear and log form respectively for the period 1952/53 to 1984/85. For the 32 years time period correlation coefficients of 0.754 and 0.699 were obtained which are significant at the 0.01 level of probability which are promising in view of the simplicity of the model. The results are also able to explain approximately more than half of the variance in other government revenue share.

Moreover, the regression coefficients for the explanatory variable (0.4415 and 0.6378) were statistically significant at the 0.1 level of probability. However, the constant elasticity of Yc does indeed have a positive value but the fit is poor.

Equations 3 and 4 in the table are the same as 1 and 2 but for a shorter period of 21 years from 1961/62 to 1984/85. Using this time period we find much better results. We find a higher positive correlation coefficients of 0.780 and 0.715 respectively for both the linear and log equations which are indeed significant at the 99% level. The results were able to explain approximately three fifths of the variance in the other government revenue share from the linear function, and somewhat more than half of the variance was explained from the log function. Moreover, the regression coefficients of 0.7184 and 1.0500 for the explanatory variables for both equations were statistically significant at the 0.1 level of probability. The values of the regression coefficient of per capita real income for the 24 years period were higher than those for the 32 years period. The value of the constant elasticity of Yc in equation 4 is greater than unity, which suggests that the income elasticity of other government revenue share in GNP increases with the level of economic development.

Table 3 : Indirect Tax Revenue Share with real Yc

Time Period Years	Regression Equation	D.W.	R^2	
32	1. IT/Y = 7.0473 + 0.5577 Yc (4.1840)	2.134	0.540	0.735
	2. Log. IT/Y = 1.5677 + 0.8834 Log. Yc (3.3385	2.148	0.499	0.706
24	3. IT/Y = 7.5813 + 6491 Yc (2.3619)	2.476	0.561	749
	4. Log. IT/Y = 1.5475 + 1.1933 Log. Yc (2.8913)	2.398	0.532	729
10	5. IT/Y = 6.2804 + 1.0710 Yc (3.0888)	3.501	0.566	752
	6. Log. IT/Y = 0.9826 + 1.3328 Log. Yc (2.7293)	3.432	0.546	739

Figures between brackets are the t ratios.

Table 4 : Other Government Revenue Share with real per capita income.

Time Period Years	Regression Equations	D.W.	R^2	
32	1. OT/Y = 2.9271 + 0.4415 Yc (5.8429)	1.493	0.568	754
	2. Log. OT/Y = 0.5307 + 0.6378 Log. Yc (4.0596)	1.523	0.488	699
24	3. OT/Y = 1.0879 + 0.7184 Yc (5.4350)	2.653	0.609	780
	4. Log. OT/Y = —1.8521 + 1.0500 Log. Yc (4.4583)	2.492	0.511	715
10	5. OT/Y = 3.6742 + 0.8181 Yc (4.5027)	2.582	0.613	783
	6. Log. OT/Y = 2.4764 + 1.6209 Log Yc (4.3878)	2.121	0.597	773

Figures between brackets are the t ratios

in GNP. The standard error and the t ratio of the coefficients are shown in parentheses. We find a correlation coefficient of 0.735 and 0.706 respectively for equations 1 and 2. That is a positive relationship between economic development and indirect tax revenue share in GNP. As such, the results suggest that the relationship is correct, since the coefficient of Yc and log Yc ((0.5577) and (0.8834)) are significantly different from zero at a 99.9 and 99.8 level of confidence with a t ratio of 4.1840 and 3.3385 respectively. However, the coefficients of determination are small 54.0 and 49.90 per cent respectively. Moreover, the coefficients are relatively small too — although significantly different from zero — for example the constant elasticity of the explanatory variable is 0.8834. As such, the results of both the above two equations suggest that the relationship between indirect tax share in GNP with relation to economic development is relatively strong and the coefficients are significantly different from zero. The results in our view are less than decisive, for the period 1952/53 — 1984/85.

Equations 3 and 4 in the table are for a shorter period of 24 years from 1961/62 to 1984/85. The correlation coefficients of 0.749 and 0.729 for both equations respectively show a positive and stronger correlation. Moreover, the coefficients of determination of 56.1 and 53.2 per cent which indicate that 56.1 and 53.2 per cent of the variation in our relationship are explained within the relationship. These indeed suggest that the fit for both equations is good. Furthermore, the coefficients for the per capita GNP, or economic development variable are 0.6491 and 1.1933, with t ratios of 2.3619 and 2.8913, which indicates that the coefficients are highly significant.

Equations 5 and 6 in the table are for our third time period 1975 to 1984/85. The coefficients of 1.0710 and 1.3328 for the per capita income do indeed have a positive value and the fit is good. The correlation coefficients of 0.752 and 0.739 for both equations respectively indicate a positive relationship between indirect tax share in GNP and economic development. Moreover, the coefficient of 1.3328 from equation 6 suggests in turn that the constant elasticity of real Yc is more than a unity. The coefficients of determination of 56.6 and 541.6 per cent indicate that more than half of the variation in the relationship is explained within the relationship.

Comparing the results of the three time periods, we find that the relationship is good and positive. The shorter the time period is, the more important the relationship between indirect tax share in GNP and

which indicates that nearly 88.3 per cent of the variation in our relationship is explained within the relationship.

The above data display several important characteristics. There is a general positive relationship between direct tax revenue share in GNP and real per capita income. The shorter and more recent the time period is, the more important the relationship between direct tax share in GNP and economic development in the case of the A.R. of Egypt.

As a further check of our results, the double log function was also employed as shown above. This log function does not give a better fit in all the three time periods.

Thus for the period 1952/53 to 1984/85, the coefficient of Log Yc is significantly different from zero at a 99.8 level of confidence. However, the correlation coefficient of 0.572 is weaker than that obtained from equation 1. The coefficient of determination is as low as 32.8 per cent which indicates that we get a poorer fit.

On the other hand for the period 1961/62 to 1984/85 equation 4, the importance of the relationship shows up markedly, and the coefficient of log Yc is 1.3628 which is greater than unity and implies a constant a little difference in both R and R^2 with 0.896 and 80.4 per cent respectively. This however indicates that we get a good fit and that changes in direct tax share are closely correlated to changes in economic development.

The best regression in terms of fit and correlation coefficient results from equation 6 — the results are better than those obtained from equation equation 5, with a correlation coefficient of 0.946 and a higher coefficient of determination of 89.5 per cent. Moreover the coefficient of the explanatory variable i.e. the constant elasticity of real Yc is 1.6589.

The above data although less impressive for equation 2 display the same characteristics obtained from using the linear function. That is, the shorter and more recent the time period is, the more important the relationship between direct tax share in GNP and economic development in the case of the A.R. of Egypt.

Equations 1 and 2 in table 3 are the linear and log regression equations for indirect tax ratio to GNP and real per capita income for 32 years from 1952/53 — 1984/85. Both equations are essentially to test the relationship between government share from indirect tax to GNP and economic development i.e. that there is a positive relationship between economic development in the A.R. of Egypt and indiect tax revenue share

The meaning of the symbols used are :
DT/Y = the ratio of direct tax revenue to gross national product.
IT/Y = the ratio of indirect tax revenue to GNP
OT/Y = the ratio of other tax revenue to GNP
Yc = per capita real income

As before the equations are fitted to all our three time periods.

Equation 1 in Table 2 is the regression equation for direct tax ratio to GNP and real per capita income for 32 years from 1952/53 to 1984/85. The standard error and the t ratio of the coefficient are shown in parentheses.

This is essentially a test of the relationship between government share from direct tax to GNP with economic development i.e. there is a positive relationship between economic development and direct tax revenue share in GNP. As such, the results suggest that the relationship is correct, since the coefficient of Yc is significantly different from zero at a 99.9% level of confidence. We find also a high positive correlation between DT/Y and Yc with r = 0.738 and the relatively high coefficient of determination we obtained indicate that we get a good fit and that changes in direct tax share are closely correlated to changes in economic development.

Equation 3 in the table is the same regression equation as 1 but for a shorter period of 24 years from 1961/62 to 1984/85. The importance of the relationship shows up markedly here ; and the coefficient of Yc is 0.2085 or double that of the 28 years period, which is significantly greater than zero with 99.95% confidence. Moreover, the higher positive correlation coefficient of 0.916 and thus a higher coefficient of determination of 0.838 which is very high, supports our results of the relationship between economic development and direct tax share in GNP. The higher coefficient of determination indicates the goodness of fit for the equation and indicates that nearly 83.8 per cent of the variation in our relationship is explained within the relationship.

The best regression in terms of fit and correlation coefficient results when we measured the direct tax share in GNP in relation to real per capita income for the period 1975 — 1984/85 Equation 5. The relationship for the shorter period is a very close one with a correlation coefficient of about 0.940. Moreover, the standard error of regression coefficient is very small and thus a higher t ratio of 9.8861 is obtained which indicates that the coefficient of the independent variable (variable Yc) is significantly different from zero with 99.95 per cent confidence or it is a result one should expect to occur less than one time in two thousand by chance. The coefficient of determination also supports our results, it is very high, 0.883

The growth in GNP resulting from economic growth in the A.R. of Egypt increases the relative taxable capacity of the country and permits the government to obtain a larger share of GNP. The growth in the demand for public services particularly social services, compels the A.R. of Egypt government to tap this increase in taxable capacity. Moreover, a country like the A.R. of Egypt which assigns greater importance to the public sector and wishes to undertake a more ambitious programme would be required to raise government revenue share more than others at the same level of development.

III. Component of Government Share in GNP and Economic Development.

In the 2nd section of the paper we found that there is indeed a positive correlation between levels of per capita real income and the public share in GNP. But an equally important question to ask might be :

Is there any systematic positive relationship between the component of government revenue shares and the real levels of income ? i.e. Is there any relation between economic development and each of government revenue sources share in GNP ?

This section disaggregates total government revenue into three sources ; direct taxes which include land taxes, interests and dividend taxes, professional income taxes and death duties and general income tax ; indirect taxes which include excise taxes, foreign trade duties, sales taxes and stamp duties, and other government revenue, such as income from government enterprises, marketing boards, services revenues and other fees.

Using the hypothesis contained in the above proposition, a simplified model was constructed describing the share of each of the three components of government revenue as a function of real per capita income (the proxy for the level of economic development). It is obvious that this simple model could be further elaborated so as to take into account other factors affecting the development of government revenue as will be seen later. The model was written as :-

1 — DT/Y, IT/Y and OT/Y = a + b Yc
2 — Log. DT/Y, IT/Y and Log. OT/Y log a + b Log. Yc

Table 2 : Direct Tax Share in GNP with real per capita income.

Time Period Years	Regression Equations	D.W.	R^2
32	1. DT/Y = 1.6758 + 0.1049 Yc (5.5729)	1.738	0.544
	2. Log. DT/Y = 0.3369 + 1.0871 Log. Yc (3.5604)	1.521	0.328
24	3. DT/Y = — 3.7839 + 0.2085 Yc (9.9275)	1.816	0.838
	4. Log. DT/Y = — 3.47532 + 1.3628 Log. Yc (8.8132)	1.896	0.804
10	5. DT/Y = — 5.8998 + 0.2479 Yc (9.8861)	1.739	0.883
	6. Log. DT/Y = — 4.6277 + 1.6589 Log. Yc (10.5295	1.746	0.895

Figures between brackets are the t ratios.

In the above analysis of the A.R. of Egypt statistics we found that there is indeed a positive correlation between the level of economic development and government share in GNP. It is perhaps surprising to find such a positive correlation for the A.R. of Egypt with its low level of development, although we were expecting it.

It is not an exceptional case for a developing country like the A.R. of Egypt but we cannot generalise such a relationship. Development is the result of complex interrelated changes in the political, social and economic structure of a nation. These structural changes not only demand but obtain a progressively greater government share of GNP seemingly independent of the prevailing political ideology.(16)

(16) For more details See, Goode R., Limits to taxation, Finance and Development, Vol. 17 March 1980.

per capita real income is positively correlated to the A.R. of Egypt government share in GNP, the higher ratio that the A.R. of Egypt achieved is more than can be explained with relation to its relative development and its real per capita income alone as can be seem from Table 1.

Table 1 : Regression Equations for Government Revenue R/Y as a function of real per capita income Yc.

Time Period Years	Regression Equations	D.W.	R^2
32	1. R/Y = 2.3907 + 2.2664 Yc (6.4404)	2.584	0.615
	2. Log. R/Y = 0.8811 + Log. 0.9471 Yc (6.5810)	2.597	0.625
24	3. R/Y = 13.8690 + 3.0842 Yc (4.7021)	2.434	0.538
	4. Log. R/Y = — 0.0290 + 1.3050 Log. Yc (4.5064)	2.419	0.517
10	5. R/Y = 18.2754 + 3.2347 Yc (3.5212)	2.399	0.488
	6. Log. R/Y = — 0.5632 + 1.5124 Log. Yc (3.7905)		

Figures between brackets are the t ratios.

the relationship. Moreover, the coefficients for per capita real income are bigger than their standard error and so are significantly different from zero with 99.9 per cent confidence for all the equations. Interestingly enough, the coefficients of the regression are higher for the shorter time period than for the longer ones, which in turn indicates the importance of the per capita income in the relationship as economic development proceeds.

The best regression in terms of fit and correlation coefficient results when we measure the government share in relation to per capita real income for the period 1952/53 — 1984/85. The relationship for the longer period is a very close one with a correlation coefficient of 0.784 and 0.791 for linear and log forms respectively. Moreover, the t value is very high (6.4404 and 6.5810) respectively, which indicates that the coefficient of the independent variable Yc is significantly different from zero with 99.9 per cent confidence or it is a result one should expect to occur less than one time in a thousand by chance. The coefficient of determination also supports our results, it is very high, 0.615 and 0.625 respectively, which indicates that nearly about 62 per cent of the variation in our relationship is explained within the relationship i.e. by the independent variable real per capita income.

The above analysis displays several important characteristics. There is a general positive relationship between government revenue share in gross national product and real per capita income in the A.R. of Egypt Moreover, from the results, the A.R. of Egypt appears to have significantly higher government revenue ratio than her stage of economic development can allow[14] and higher than other countries with similar level of per capita GNP, and more interestingly a ratio higher than developed countries with higher per capita income.[15]

Thus while emphasis on the public sector has varied as between developing countries, the universal desire for rapid economic and social development has led most of them to accord an expanding role to government activities. The willingness and the ability of government in the A.R. of Egypt to respond to this need, has been important for its capacity to increase revenue to carry forward development. Thus while

(14) At least relative to the other developing countries studied in the above mentioned cross-sectional analysis.

(15) See especially Raja J. Chelliah. op. cit and Ray, W. Bahl, A Regression Approach to Tax Effort and Tax Ratio Analysis IMF, Staff Papers, Vol. XVIII, No. 3, November 1971.

The statistical results presented below largely verify some of the earlier results discussed above by recent cross section studies mentioned above. However, by using the data for a developing country like the A.R. of Egypt., it was possible to investigate the differences between developing countries ratios.

Using the hypothesis mentioned above, a simplified model was constructed describing the growth of government share in GNP as a function of real per capita development). It is obvious that this simple model could be further elaborated as to take into account other factors affecting the development of government revenue ratio but for the purpose of investigating the above hypothesis it is a useful beginning. The model was written in the following form :

(1) $R/Y = a + b\ Yc.$

the meanings of the symbols used are

R/Y = The ratio of government revenue to gross national product

Yc = Real per capita gross national product.

Upon examination of the scatter diagram, we used the above linear function for the regression analysis. As a further check of the results, a double log function of the form,

$\text{Log } R/Y = \text{log}a + b \log Yc$ was also employed, but this did not alter the conclusions.

After the necessary statistical series had been obtained for the whole time period 1952/53 — 1984/85, the whole period was divided into two sub-periods depending on the availability of statistical series and the major changes in administration and the ideological change of the government through time, and in the process of economic development. A separate regression function for government share for each of the three time periods (1952/53 — 1984/85, 1961/62 — 1984/85, 1975 — 1984/85) is fitted, which helps to isolate the effects, if any of the corresponding change in government share.

The results, which are detailed in table (1) may be summarised as follows.

The relationship between share in GNP and per capita real income as a measure for development is a close one for the A.R. of Egypt share. The importance of the relationship shows up markedly, and the correlation coefficients of 0.784, 0.791, 0.734, 0.719 and 0.699, 0.686 for linear and log form for the three time periods respectively, are positive indication of

cross-section analysis is a useful aid in understanding how the tax characteristics of developing countries are related to their economic characteristics and vary with the stage of development.

From all the above positions, one can find enough explanations for a growing government revenue share in GNP through the course of economic development. However, it should be clear that a growing government share in GNP in the course of economic development involves more important elements. First is the tax bases and obviously a close relationship exists between the tax bases available in an economy and government share in GNP. It should also be clear that tax bases in the economic development involving industrialisation, urbanisation, specialisation, and income changes and more sources of income become more taxable than before.

Besides these, a major factor accounting for the differences in government ratios is the tax effort of the tax system. In our view, however, apart from objective factors which can be measured and correlated, the actual government ratio prevailing in a country is dependent on such intangible factors as the political philosophy of the groups in power, the willingness to tax, efficiency of administration and the integrity of officials. Nevertheless, it is possible to express some judgement about the relative importance of the several factors which account for the differences in government share of GNP.

II. Statistical Test

In this section additional quantitative evidence is presented bearing on the relationship set forth above between government share in GNP and economic development in the A.R. of Egypt.

An attempt was made to employ per capita income as a quasi-index of development. This appears to be a valid procedure, at least as a first approximation, since economic development is highly correlated with per capita income.(13)

(13) This conclusion is supported by a study made by Richard S. Thorn, per capita income as a measure of economic development (December 1965) mimeo. See also I. Adelman and C. Morris "A Factor Analysis of the inter-relationship between social and political variables and per capita gross national product, "Quarterly Journal of Economics (November 1965) p. 577 and Shoven John, Applied General-equilibrium Tax Modeling, IMF Stalf papers, Vol. 30, No. 2, June 1983.

A more recent and rigorous statistical as well as qualitative analysis has been carried out by Chelliah.(10)

The question which arises in his analysis is whether differences in taxation among countries are associated in a systematic way with the degree of development or must be explained in other terms. In an attempt to shed light on this question, a statistical analysis has been made for 50 developing countries for the period 1966 — 1968. The hypothesis of increasing over all tax ratio with economic development seems to be confirmed from his comparison of less developed and developed countries. Moreover and what is more important from our point of view is his finding that the more developed within developing countries have a higher tax ratio. More interesting in his analysis is that the tax ratio does not vary systematically with per capita income throughout the income range of his sample. For example, he found that some developing countries with less capita income than others have a higher tax ratio.(11)

In our view this is not to mean that there is no relationship between per capita income and tax ratio, it may mean that although the relationship is positively correlated some countries raise more taxes than others irrespective of per capita income, say by other means which we will analyse later on.(12)

In general, all the above studies have been in the nature of cross-section analysis of a sample of countries, some of the samples studied consisted of developed and developing countries. The practice has often been to study first a sample consisting of both developed and developing countries and then to break it down into two groups on the basis of some cut-off line. Such an analysis does not directly throw light on trends over time which is more important for such analysis. Inferences drawn from international cross-section comparisons at a point of time are, in principle, completely irrelevant as tests of a hypothesis the absence of which is a postulated change over time in a particular country. However,

(10) Raja J. Chelliah, Trends in Taxation in Developing Countries, IMF Stalf Papers Vol. 18, 1971, and others Vol. 22 March 1976. See also Esij Bren, Cnossen, Comparative Tax Studies, Contributions to economic Qnalysis, Vol. 144, Rotterdam North Holland 1982, and Tait Alan A, Greity Wilfred and Eichengreen, Barry J. International Comparisons of Taxation for Selected Developing Countries 1972 — 1976, IMF., Stalf Papers Vol. No. 1, March 1979.

(11) e.g. Countries in per capita income range of U.S. $ 200 — 300 are found to have an average tax ratio higher than those with more than U.S. $ 300 income, op. p. 309.

(12) e.g. National traditions and other relevant special circumstances.

generally agreed that the government sector is characterised by slow growth in productivity. Both Kuznets and Clark studies[7] suggest that the rate of productivity increases in the service industries is certainly less than manufacturers and even less than that of agriculture. Thus, with increases in income or average labour productivity and if public services are a function of output, a greater share of government expenditure and thus revenue would result. Moreover, with the process of economic development and the resulting increases in employment, labour becomes more expensive. And because government sector is extremely labour intensive, this would also give a strong support to an increasing revenue share in GNP and to a hypothesis of positive correlation.

Williamson also pointed out the growing needs for social security, unemployment insurance, and more social services as a result of industrialisation and urbanisation.

Moreover, it seems to us that the rise of progressive social values emphasized in Rostow Stages of Economic Growth[8] implied a correlation between social and political progressiveness and income levels. This suggests a correlation between government revenue share in GNP and levels of income.

The above argument might be more applicable if we know that many developing countries are yielding to the demonstration effect in adopting Russian or European planning experience to their own development problems.

Hinricks in his study[9] saw possible explanations for a rising government share in a long run post-keynesian viewpoint. Thus he argues that if the sum of the marginal propensities to consume, invest and export tend to fall as income levels rise, then the government share must grow larger to maintain a full employment equilibrium over time.

---

(7) See for instance Colin Clark's the conditions of economic progress MacMillan & Co. Ltd. London, 1951 and H.B. Chenery "Patterns of Industrial Growth", Stanford Project for Quantitative research in economic development, Stanford 1959 (mimeo).

(8) Rostow W. W. "The Stages of Economic Growth", Cambridge University Press, Cambridge, 1967.

(9) Harley W. Hinricks : "A General Theory of Tax Structure Change During Economic Development". The law School of Harvard University, Cambridge, 1966. See also : H. H. Hinricks and Richard M. Bird, "Government Revenue Shares in Developed and less Developed Countries", Canadian Tax Journal, Vol. XI, September — October, 1963, Pages 431 — 437.

subsidies, they found different ratios. Thus when basic expenditures were compared, the developed and the developing or the rich and the poor countries did show great differences in terms of percentage of national income. They maintained that government share of income for basic expenditures has increased over time not because countries were richer, but because they have a different conception of the role of the state in the economic life of the country. Thus, as the poor developing countries become infected with the view of maximum instead of minimum government, their revenues also have risen and will rise.

Moreover, they offered a second explanation and that is the relatively slow growth in productivity of the public sector compared with other sectors of the economy, and to this extent the share of national income spent on public services would rise if these services were a function of output.

Moreover, their sample was both small in number and, as we mentioned above, restricted mainly to British Commonwealth area and thus is heavily biased and this might hide support for a relationship between public revenue and per capita income.

Another objection to their sample is their statistical method of choosing the observations. In nearly all country observations, the sample was chosen for one year 1953 or 1954. This is not a good method of sample choice since the primary concern of the analysis was the comparisons at different levels of economic development. By choosing one year for statistical comparisons we may introduce the effects of the business cycle upon the long run relationship and obscure meaningful results.

J. G. Williamson, in a follow-up of Martin and Lewis[5] took a sample of 33 countries for a longer time period of 7 years (1951 — 1957) and attempted a more rigorous statistical test of the relationship. He found 17 developed countries with ratios ranging between 20 and 35 per cent. He also found a close relationship with a correlation coefficient of 0.73[6]

Williamson's explanation for a rising government revenue share in GNP results from the Kuznets-Clark studies on sectoral productivity. It is

(5) Jeffrey G. Williamson, "Public Expenditure and Revenue" An International Comparison ; The M.S. of Economics and Social Studies, Vol. 29, 1961, pages 43 — 56.

(6) The best regression result was obtained when he measures government share as a per cent of GNP with per capita income, i.e. R/Y = . 0378 yc 290, and 2 correlation (.048) coefficient which is significant for p. = 0.99.

government in GNP for various countries, Professor Oshima, records 20 developed countries with government shares averaging between 19 per cent for Israel and 35 per cent for U.K. He also recorded 12 developing countries with shares averaging between 8 per cent for both India and Philipplines and 19 per cent for Ceylon.

Oshima saw the obvious, general explanation for the above relationship in the relative productivity of economies. Thus, the more developed the economy the greater its productivity and the larger the relative margin of incomes above subsistence level. On the whole, the more developed the economy, the greater its potential taxable capacity and the share of government in GNP. For western countries and the U.S.A., the history consisted of a series of displacement in both government revenue and expenditure to meet social disturbances (wars and depressions)(2).

For developing countries, much less is left for government after essential consumption needs are met. However, countries like Ceylon and Venezuela with high percentage shares of government receipts are more able to extract larger revenues than their level of productivity seems to warrant. This is because they are able to tax their exports without destroying their markets abroad.(3)

In their study(4) which compares the revenues and expenditures of sixteen countries at different levels of economic development based on 1953 — 54 figures, Martin and Lewis, found six developed countries with ratios of government revenue to GNP (at factor cost) ranging from 23.53 and 37.09 per cent for Italy and U.K. respectively. For 10 developing countries (mainly British commonwealth areas) the ratios found are ranging from 8.41 to 22.2 per cent for Nigeria and Gold Coast respectively.

Martin and Lewis found that public expenditure rises relative to national income as income grows. This they said is very broadly true as far as total expenditure goes. However, when they distinguished basic government expenditure (for example, civilian administration services, health, education) from those of defence, public debt and agriculture

(2) See Alan T. Peacock and J. Wiseman, The Growth of Public Expenditures in the U.K. Unwin University Books, 1967 and S.P. Gupta, Public Expenditure and Economic Growth, a time series analysis, Public Finance, Vol. XXII, 1967.

(3) Oshima op. cit. P. 384.

(4) Alison Martin and W. Arthur Lewis, patterns of public revenue and expenditure. The Manchester School of Economics and Social Studies September 1956, pages 203 — 244.

GOVERNMENT REVENUE SHARE IN GNP AND ECONOMIC DEVELOPMENT IN THE A.R. OF EGYPT.

"A Quantitative Analysis" 1952/3 to 1984/85

By

Dr. Abdel Moety El-Sayed El-Behwashy
Department of Economics, Faculty of Commerce, Menoufia University, Shibin El-Kom, Egypt.

The object of this paper is to attempt a statistical test of the relationship, suggested by recent studies, between government revenue share and economic development.

More precisely, the concern is to determine the relationship if any between the level of real per capita income and the share of public revenue in gross national product. That is to say, is the level of government revenue in the A.R. of Egypt primarily policy determined by domestic, social and political history or is there an economic law which reveals a relation between public revenue and income levels.

I. Past Studies

Various studies have shown that the ratio of government revenue to gross national product increases with economic development. This is obvious especially when comparison is between developed and developing countries, e.g. Afghanistan, have a share as low as 8 per cent, while developed ones have shares from 25 to more than 40 per cent.

In his study[1] of early postwar years (1948 — 1954) of the share of

(1) Share of government in GNP for various countries the AER Vol. 47, 1957, Pages 381 — 390. See also, tax potential and economic growth in the countries of the ECAFE region, Economic Bulletin for Asia and the Far East, XVII (Sept. 1966) pages 29 — 48.

Cont. Table 1.

Year	Cotton	Wheat	Rice	Year	Cotton	Wheat	Rice
1977	4.93	34.34	0.068	1979	7.56	90.25	0.109
	0.38	4.00	0.397		1.42	255.04	0.130
	24.50	6.55	0.624		5.62	0.83	1.277
	3.35	34.81			65.93	106.92	1.489
	9.30	1.56			10.89	19.01	
	3.57	4.80			11.70	185.51	
	42.38				1.90		
	10.96				1.02		
	20.71				1.23		
1987	6.81	63.84	0.084	1980	7.29	1.99	0.336
	11.42	41.22	0.010		152.52	19.89	0.260
	147.38	18.66	5.382		30.91	7.40	1.416
	52.42	26.73	1.323		3.57	143.28	
	5.11	3.03	0.578		5.76	13.18	
	72.76	1159.40			2.50	4.88	
	85.01	1914.06			31.81	28.41	
	13.18	361.76			15.68		
					13.32		
					1.44		

Source : Compiled and Computed from M.O.A. Dep. of Ag. Economics and Statistics, **Records of Sampling Division** (Unpublished Data).

Appendix

Appendix Table (1) : (S^2 e) For Selected Crops in Different Experiment Locations during the Period 1973 — 1980.

Year	Cotton	Wheat	Rice	Year	Cotton	Wheat	Rice
1973	6.50	24.90	0.49	1975	33.06	856.15	0.006
	7.78	916.27	0.04		11.29	110.25	0.012
	8.07	924.25	0.85		0.02	139.95	0.053
	0.58	43.43			0.67	129.78	0.008
	5.62	134.10			47.75	131.10	
	7.13	1.36			0.78	17.14	
	37.70	3.13			0.01	1.01	
	99.20				57.46	198.53	
	6.50				19.63	3.13	
	12.53				0.98	70.06	
	50.98				8.12	57.00	
	15.84						
	1.72						
1974	1.32	147.14	0.07	1976	0.25	394.02	0.044
	97.22	93.12	0.03		23.81	54.61	0.397
	201.36	360.24	0.01		1.54	276.22	0.020
	6.76	1.80			1.23	200.79	
	10.30	1.15			9.67	11.16	
	0.17	52.85			0.67	43.17	
	1.49	10.11			4.97	720.92	
	1.46	48.16			1.39	231.34	
	0.90	4.75				473.50	
	13.10	62.89				64.32	

governorate during 1973. To evaluate its direct effect, yield of crops, a ten years series-cross-section data before and after 1973 were utilized. Yields of these crops were expressed as dependent variables in a regression model with two explanatory variables. The sample size for each crop was quite large. Results of the fitted regression equations by applying OLS technique for cotton, wheat, and rice, were found to be quite insatisfactory. Coefficients of multiple determination were found to be of very small magnitudes, and in the same time, regression coefficients were found to be statistically significant. These poor and contradicting results led to the belief that such model is subject to either omission of variables and/or heteroscedasticity. Attempts relying alternative specifications, failed to avoid these contradicting results.

Investigation of available data indicates huge variability in crop yields. To avoid heteroscedasticity, ($\hat{\Sigma}$) matrices were estimated for cotton, wheat, and rice. The estimated ($\hat{\Sigma}$) matrices were used to compute the analogous ($\hat{\Sigma}$)$^{-1}$ for each of the investigated crops, which used consequently in the estimation of coefficients of regression according to GGM model. Results of applying this proposed technique indicate to an obvious improvement in the coefficients of determination which was found to be consistent with high levels of statistical significant for the estimated regression coefficients.

References

1 — A. Zellner, "An Efficient Method of Estimating Seamingly Unrelated Regressions and Test for Aggregation Bias", **Journal of the Statistics, American Statistical Association, Vol. 57, June 1962.**

2 — A. Zellner, "Estimators of Seemingly Unrelated Regression : Some finite sample results" **Journal of Statistics,** American Statistical Association, Vol. 58, December, 1963.

3 — Khedeer, A. A., **Evaluation of the Economic Feasibility of Tile Drainage Project in A.R.E.,** Ph.D., Thesis, Dept. of Ag. Economics, University of Menoufia, 1978.

Table (2) : Results of Applying the Proposed Technique for Estimating Effects of Wadi-El-Rayan Drainage project on yields of cotton, wheat, and Rice.

$\hat{Y}_1 i = 0.11 + 1.12 \times 1i - 0.102\, ti$	$R^2 = 0.87$	
(15.99) (— 2.02)		(20)
$\hat{Y}_2 = 0.19 + 0.82 \times 1 + 0.119\, t$	$R^2 = 0.90$	
(17.2) (1.79)		(21)
$\hat{Y}_3 = 0.59 + 0.76 \times 1 + 0.05\, t$	$R^2 = 0.78$	
(6.51) (1.10)		(22)

where :

$\hat{Y}_1 i$ = Estimated cotton yield per feddan during i^{th} season.

$\hat{Y}_{2i}$ = Estimated wheat yield per feddan during i^{th} season.

$\hat{Y}_{3i}$ = Estimated rice yield per feddan during i^{th} season.

X_{1i} = Productivity of the some crop outside the project area. During i^{th} season.

t = time trend , i = 1,2, ... , 8.

Under the false belief that the disturbance term related to different observations are all assumed to have equal variance (6^2) reveals erroneous and misleading inferences for population coefficents. In such nevertheless the general Gauss-Markov provide the basisfor the relevant framework.

Applying GGM depend upon variance — covariance matrix (Σ), which is ordinary unknown one possibility is to estimate the elements of the (Σ) which is ordinary unknown one possibility is to estimate the elements of the (Σ) matrix from OLS residual as suggested by Zellner, and using 2 - stage least squares for avoiding heteroscedasticity. The 2 - stage Aitken estimator of (B) is efficient and its asymptomatic distribution is normal.

This proposed approach was empirically applied for available data of Wadi - El-Rayan drainage project, which was executed in Fayoum

($\hat{\Sigma}$) matrix had been computed for each crop namely cotton, wheat, and rice.(1) The estimated variance-covariance matrices were used to comput the analogous ($\hat{\Sigma}$)$^{-1}$ for each of the investigated crops, which used consequently in the estimation of coefficients of regression according to **generalized Gauss-Markov model — i.e.**

$$\hat{b}_1 = (\acute{X}\ \hat{\Sigma}^{-1}\ X)^{-1}\ (\acute{X}\ \hat{\Sigma}^{-1}\ Y)$$

Table (2) indicates regression estimates after eliminating heteroscedasticity and applying the generalized Gauss-Markov, given the first specification, and using estimated ($\hat{\Sigma}$) matrices for cotton, wheat, and rice respectively. Applying this proposed technique resulted in an obvious improvement in the coefficients of determination, which are estimated by 0.87, 0.899, and 0.78 for cotton, wheat, and rice respectively, compared to 0.17, 0.06 and 0.29 for the same crops. This improvement in the coefficient of determination was found to be consistent with high levels of statistical significant for the estimated regression coefficients. Eliminating heteroscedasticity by applying this proposed technique reflected also in the change of the sign of (X1) regression coefficient for rice, turning from negative to be positive, which agrees with a priori specification.

V : **Summary and Conclusion.** Applying OLS to heteroscedastic data under conditions of restricted Gauss-Markov results asymptomatically less efficient estimators. If heteroscedasticity exists, then proceeding with the regression analysis.

(1) Appendix (1) represents elements of the main diagonal of ($\hat{\Sigma}$ matrices for cotton, wheat and rice respectively.

$$\hat{\Sigma} = E \begin{bmatrix} \hat{u}_{i11} \\ \hat{u}_{i12} \\ \vdots \\ \hat{u}_{i1k} \\ \hat{u}_{i21} \\ \hat{u}_{i22} \\ \vdots \\ \hat{u}_{i2k} \\ \vdots \\ \hat{u}_{ij1} \\ \hat{u}_{ij2} \\ \vdots \\ \hat{u}_{ijk} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \hat{u}_{i11} & \hat{u}_{i12} & \ldots \hat{u}_{i1K} / \ldots\ldots / \hat{u}_{ij1} & \hat{u}_{ij2} \ldots \hat{u}_{ijk} \end{bmatrix} \qquad (19)$$

$$= E \begin{bmatrix} \hat{S}^2_{i11} & & & & & \\ & \hat{S}^2_{i12} & & & & \\ & & \ddots & & & \\ & & & \hat{S}^2_{i1K} & & \\ & & & & \ddots & \\ & & & & & \hat{S}^2_{ijk} \end{bmatrix}$$

Investigation of available data indicates huge variability in crop yields as estimated by crop cutting experiments. Simple averages for crop yields, as measured by crop cutting experiments conducted within the same village, were computed for the time period of the combined sample. Applying OLS for village annual means for estimating regression coefficients lead also to poor and contradicting results. Exclusion of the most odd observations in case of cotton revealed poor and unsatisfactory results.

To avoid heteroscedasticity, the regression model for a given crop, was specified in the following form :

$$Yijk = \alpha + B_1 Xij + B_2 tij + Uijk, \text{ i.e.} \qquad (17)$$

$$\begin{bmatrix} Yi11 \\ Yi12 \\ \vdots \\ Yi1k \\ \hline Yi21 \\ Yi22 \\ \vdots \\ Yi2k \\ \hline \vdots \\ \hline Yij1 \\ Yij2 \\ \vdots \\ Yijk \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & Xi1 & 1 \\ 1 & Xi1 & 1 \\ \vdots & \vdots & \vdots \\ 1 & Xi1 & 1 \\ \hline 1 & Xi2 & 2 \\ 1 & Xi2 & 2 \\ \vdots & \vdots & \vdots \\ 1 & Xi2 & 2 \\ \hline \vdots & \vdots & \vdots \\ \hline 1 & Xij & j \\ 1 & Xij & j \\ \vdots & \vdots & \vdots \\ 1 & Xij & j \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} Ui11 \\ Ui12 \\ \vdots \\ Ui1k \\ \hline Ui21 \\ Ui22 \\ \vdots \\ Ui2k \\ \hline \vdots \\ \hline Uij1 \\ Uij2 \\ \vdots \\ Uijk \end{bmatrix} \qquad (18)$$

Estimating the coefficients of this model by applying the proposed approach depends on the estimation of (Σ) matrix, which can be replaced by ($\hat{\Sigma}$).

Table (1) : Results of applying OLS Method for Estimating Regression coefficients for cotton, wheat and rice under different specifications.(1)

First specification : Using Basic Data crop cutting Exp. :

$$\hat{Y}_1 = 101 + 0.848\ x_1 - 0.05\ t \quad R^2 = 0.17$$
$$(3.38) \qquad (-0.66) \qquad (10)$$

$$\hat{Y}_2 = 5.13 + 0.295\ x_1 + 0.118\ t \quad R^2 = 0.06$$
$$(1.73) \qquad (1.18) \qquad (11)$$

$$\hat{Y}_3 = 2.48 - 0.60\ x_1 + 0.167\ t \quad R^2 = 0.29$$
$$(-1.52) \qquad (3.187) \qquad (12)$$

Second specification : Using Annual Village Meams :

$$\hat{Y}_1 = -0.56 + 0.82\ x_1 + 2.27\ x_2 - 0.06\ t \quad R^2 = 0.11$$
$$(6.68) \qquad (2.90) \qquad (2.53) \qquad (13)$$

$$\hat{Y}_2 = -5.15\ 1.00\ x_1 + 5.69\ x_2 + 0.13\ t \quad R^2 = 0.09$$
$$(5.68) \qquad (4.61)^2 \qquad (2.32) \qquad (14)$$

$$\hat{Y}_3 = 3.36 - 0.46\ x_1 - 1.52\ x_2 + 0.15\ t \quad R^2 = 0.18$$
$$(-2.59) \qquad (0.82) \qquad (6.38) \qquad (15)$$

Third specification : Exclusion of the Most Odd Observation :

$$\hat{Y}_1 = 1.93 - 0.23\ x_1 + 2.94\ x_2 + 0.23\ t \quad R^2 = 0.10$$
$$(1.52) \qquad (6.74) \qquad (5.21) \qquad (16)$$

(1) Where :

$\hat{Y}_1$ = estimated productivity for cotton.
$\hat{Y}_2$ = estimated productivity for wheat.
$\hat{Y}_3$ = estimated productivity for rice.
X_1 = Yield of the same crop outside the project.
X_2 = Soil classification.
t = Time trend.

Source : Moussa. s.z., **Economic Evaluation of Wadi El-Rayan project,** M.Sc. thesis Dep. of Ag. Economics, University of Menoufia, 1983.

crops were expressed as dependent variables in a regression model with two explanatory variables i.e., crop yields in the "without the project", and time. Time was inserted in the model to reflect the effect of Wadi-El-Rayan Project.(1)

In symbols this model can be expressed as :-

Yijk = F (Xij, tij), where (9)

Yijk = Yield of crop (i) in season (j), within the project area, village (KZ).

xij = yield of crop (i) in season (j) outside the project.

tij = Time used to reflect project effect on crop yield (i) in the j^{th} season.

i = Crop yields namely, cotton, wheat and rice.

J = Time elapsing since project execution 1, 2, ... 8

k = Village within the project zone, i.e., 1, 2 ..... , 48.

Results of the fitted regression equations by applying OLS technique for cotton, wheat and rice are presented in table (1). The sample size for each crop was quite large. It amounted to 580 observations for cotton, compared to 500 and 190 observations for wheat, and rice respectively. The results of regression equations were found to be quite insatisfactory. Coefficients of multiple determination were found to be of very small magnitudes. In spite of these poor coefficients of determination, regression coefficients for the first explanatory variable were found to be statistically significant at ordinary levels. Meanwhile regression coefficients for the second variable were found to be statistically significant for rice only. These poor and contradicting results led to the belief that such model is subject to either omission of variables and/or heteroscedasticity.(1) Several attempts relying alternative specifications including additional new explanatory variables were carried out. These attempts however failed to avoid contradicting. It also failed to significantly improve the magnitude of the coefficients of multiple determination.

(1) Khadeer, H. A., **Evaluation of the Economic Feasibility of Tile Drainage Project in A.R.E.** Ph.D. Thesis, Dept. of Ag. Economic, University of Menoufia, 1978.

Moussa. S.Z., **Economic Evaluation of Wadi-El-Rayan Drainage Project,** M.Sc. Thesis Dep. of Ag. Economics, University of Menoufia, 1983. The investigator did not belief in the second alternative of heteroscedasticity, so he carried out several attempts modifying the model either in its functional form or number of explanatory variables included. These additional explanatory variables, were soil classification and underground water level.

been suggested by Zellner[1], where the following ($\hat{\Sigma}$) can be used :

Km $\geq$ KP

IT = identity matrix of order T

m, P = 1, 2, ... , M

It is well known that (Smxm) is an unbiased estimator of (σ mm) and that (Smp) is a consistent estimator of (σmp)[2]. The resulting estimator of (B) is given by :

$$B = (\acute{X}\,\hat{\Sigma}^{-1}\,X)^{-1}(\acute{X}\hat{\Sigma}^{-1}\,Y) \text{ with,} \qquad (7)$$

$$\text{Asympt. var. - cov. } (\hat{\hat{B}}) = \sigma^2(\acute{X}\hat{\Sigma}^{-1}\,X)^{-1} \qquad (8)$$

In addition if the disturbance term (U) is free from autocorrelation, ($\hat{\Sigma}$) can be written as a diagonal matrix with J^{th} diagonal element given by S^2_J. This estimator of B is called a two-stage Aitken estimator, because its value is calculated in two stages. Firstly the OLS for each equation are computed, the resulting residual are used to estimate variances and covariances of the disturbances. The second stage involves substituting ($\hat{\Sigma}$) into ($\hat{\hat{B}}$) formula and calculating the elements of ($\hat{\hat{B}}$) vector.

The two-stage Aitken estimator of ($\hat{\hat{B}}$) is asymptotically equivalent to Aitken's generalized least squares estimator and therefore to ML estimator of ($\hat{\hat{B}}$). Thus this estimator is efficient and its asymptomatic distribution is normal[3].

IV. Application of the Proposed Approach to Data of Wadi El-Rayan — Project.

Empirical application of the proposed approach relies on data available for Wadi-El-Rayan drainage Project. This project was executed in Fayoum governorate during 1973. To evaluate its direct effect yield of crops, a ten years series-cross section data before and after 1973 were utilized. The sampling of MOA, conducted crop cutting experiments in this area for major crops, i.e., cotton, wheat, and rice. Yields of these

(1) A. Zellner, "An Efficient Method of Estimating Seemingly Unrealized Regressions and Test for Aggregation Bias". **Journal of the Statistics,** 1962, pp. 348 - 368.

(2) Since we are concerned with consistency only, we could use T instead of (T-km) in calculating the estimated of 6mp without affecting the asymptotic properties of the estimator of B.

(3) A. Zellner, "Estimators of seemingly unrelated Regression : Some Exact Finite Sample Results" **Journal of The Statistics,** American Statistical Association, Vol. 58, December, 1963, pp. 977 — 992.

III. Restricted VS. General Gauss-Markov : case of Heteroscedasticity

3-1-Relaxing Assumption of Equal Diagonal Elements in the Nonscaler covariance Matrix :

For the general linear $Y = X B + U$, where, $E(u) = O$, and $E(UiUi) = \sigma^2 \Sigma$, heteroscedasticity exists if the diagonal elements of the (Σ) matrix are not identical. Moreover, if the disturbance terms (ui) are not serial correlated, (Σ) matrix can be written as a diagonal matrix with (j th) diagonal elements given by (σj^2).(1)

Least squares estimators, given the assumptions of GGM being valid, are BLUE for the standard linear regression. When the assumption of spherical disturbances is dropped, whereby allowing for both heteroscedasticity and serial correlation, then :

$$\text{cov}\ (u) = E(UiUj) = \sigma^2 \Sigma \quad (2) \qquad (5)$$

This case reduces to spherical disturbances if (Σ) is an identity matrix. It is worth mentioning that it would be quite an exceptional case if the ols estimators derived under conditions of restricted Gauss-Markov coincided with those of the generalized case.

3-2-Using 2. stage Least squares for Avoiding Heteroscedasticity :

If the (Σ) matrix is unknown, which is the ordinary case, then it can be replaced by a consistant estimator ($\hat{\Sigma}$). One possibility is to estimate the elements of the ($\hat{\Sigma}$) matrix from OLS residuals. This approach has

$$\hat{\Sigma} = \begin{bmatrix} s_{11} I_T & s_{12} I_T \cdots\cdots\cdots\cdots & s_{1M} I_T \\ s_{21} \cdots\cdots\cdots\cdots & & \\ s_{M1} I_T & s_{M2} I_T \cdots\cdots\cdots\cdots & s_{MM} I_T \end{bmatrix} \qquad (6)$$

$$\text{where } SMP = \frac{1}{T - Km} \sum_{t=1}^{T} e_{mt}\, e_{pt},$$

(1) The term "Spherical Disturbances" is used to indicate the assumption of both homoscedasticity and absence of serial correlation.

(2) (Σ) is a positive-definite symmetric matrix of order (n) and (σ^2) is an unknown parameter.

II. Properties of Ols Estimates Under Heteroscedasticity

Ordinary least square estimators derived under restricted Gauss-Markov are known to be BLUE, provided that its assumptions, inclusive of that for homoscedasticity, are satisfied. Reversally, ordinary least square estimates derived from a set of observations satisfying all assumptions of the restricted Gauss-Markov, exclusive of that of homoscedasticity are no longer best. Yet they still to be unbiased. This implies that the heteroscedasticity does not affect the condition of unbiasness. Ordinary least squares applied to hetero-scedastic linear model can still provide estimators satisfying the condition $E(\hat{\theta}) = \theta$. This result implies that heteroscedasticity as a consequence does not affect consistency condition(1).

Applying Ols to heteroscedastic data under conditions of restricted Gauss-Markov results asymptomatically less efficient estimators. This implies that elements of the variance-covariance matrix for the estimated coefficients ($\hat{B}$) differ from those estimated by the MLH. and those obtained under conditions of the generalized Gauss-Markov which are known to be asymptomatically efficient. Thus, estimators of the OLS derived for heteroscedastic data under conditions of restricted Gauss-Markov, are not asymptomatically efficient. Unbiasness of estimated variances for these estimators is of special importance, notably when used for constructing confidence intervals or testing statistical hypothesis. The classicial standard formula for computing variances of the least squares multiple linear regression estimators is given by :

$$Y = XB + U \qquad (1)$$

$$b = (\acute{X}X)^{-1}(\acute{X}Y), \text{ and} \qquad (2)$$

$\sum\!\!\!\!\!\!\diagup\; b = \hat{\sigma}^2 (XX)^{-1}$, for homoscedastic models (RGM).

If heteroscedasticity exists, then proceeding with the regression analysis under the false belief that the disturbance term related to different observations are all assumed to have equal predetermined variance (σ^2) reveals erroneous and misleading inferences for population coefficients. In such case, nevertheless, the general Gauss-Markov provides the basis for the relevant framework with :

$$\sum\!\!\!\!\!\!\diagup\; b = (\acute{X}\sum\!\!\!\!\!\!\diagup^{-1} X)_{-1}(\acute{X}\sum\!\!\!\!\!\!\diagup^{-1} Y), \text{ and} \qquad (3)$$

$$\sum\!\!\!\!\!\!\diagup\; b = \sigma^2 (\acute{X}\sum\!\!\!\!\!\!\diagup X)^{-1} \qquad (4)$$

(1) An estimator ($\hat{B}$) is unbiased implies that it is consistent one, i.e., plim $\hat{B} = B$.

AN APPROACH FOR MORE EFFICIENT ESTIMATORS FOR PARAMETERS OF HETEROSCEDASTIC MULTIPLE LINEAR REGRESSION MODELS : CASES OF COMBINED CROSS - SECTION/SERIES DATA.

By

OSMAN A. EL-KHOLEI and IBRAHIM S. ALY

I. Introduction

In accordance with the restricted Gauss-Markov theorem, it is assumed that the disturbance term (ui) is distributed with zero mean. Moreover, it is assumed that the variance- Covariance matrix (Σ) is an (M X M) symmetric diagonal one, with equal elements on the main diagonal, i.e., E (UiUj) = 6^2 for i = j, and zero otherwise. Satisfying these conditions in classical multiple regression theory is known as "case of homocedasticity".

In practice there is often no difficulty in assuming homoscedasticity of errors in studies of macro time series since the orders of magnitude of the variables are similar for different observations. In the analysis of microeconomic data, however, where the observations are more likely to involve substantial differences in magnitude, the assumption of homoscedasticity turns not to be very plausible on a priori grounds. The appropriate model in such cases is one with heteroscedastic disturbances. In numerous econometric studies, especially those based on cross-section data, the assumption of equal variance for all disturbance terms turns often to be invalid.

The objective of this paper is to empirically provide an approach whereby the estimators of the parameters of heteroscedastic multiple linear regression models based on combined cross section-time series data, become more efficient.

Authors are respectively, professor of Ag-Economics, University of Menoufia, and Associate professor of Ag-Economics, University of Menoufia.

Education

Primary school enrollment rate has reached an average of 93.5%. 107.1% for males and 79.7% for females. The percentage of pupils reaching the sixth grade is 75.9%. But it goes without saying that the average hides some poor performances. Thus in Egypt, the most populous country, enrollment rate is 88% and 58% only for females, the percentage of pupils reaching sixth grade is 64.8% only. Mauritania has 37% enrollment rate, and 12% only for females. Somalia is not better, nor is Djibouti ; but the two Yemens are better comparatively. In contrast, countries like Jordan, Kuwait, Qatar have practically a 100% rate of enrollment.

The number of students in secondary and higher education increases systematically in most countries. What is at discussion is the relevance of education to development needs of skilled labour, foremen and middle technicians. Among the other aspects of education reform raised by concerned people is the need to up-date and re-draft most of the curricular and to improve the teacher/student ratio.

Health

Progress in this sector continued over the last few years. Now the need for adjustment policies raises discussions in rich countries about the possible contribution of the people to the cost of the full medical care presently completely free of charge. In some other countries there is a discussion about health care delivery systems and their efficiency in particular with marketing and consumption of pharmaceuticals. Lately issues related to various forms of pollution including imports of drugs and canned foods which time validity is over or even those prohibited in the country of origin. Industrial pollution of rivers and other water sources is on the agenda. Anti-pollution measures in order to save the Nile are the focus of the Egyptian government environment policy. Hopefully the financial difficulties will not delay the enactment of those measures. Pollution by pesticides is harder to evaluate. It calls for a serious study and alternative means to combat plant diseases.

between 12 and 15%. Comparison of these 1984 figures with those of 1980 reveals a certain degree of stagnation or slight growth (of about 1%).

Within this share of GDP the most dynamic branch was oil refining with an increase in capacity of 17% between 1983 and 1984. Several Arab countries, in particular in the Gulf, embarked on sizeable petro-chemical plants. The installed capacity of the Arab countries represents 3.1% of the world output in basic petrochemical products(11). Yet, plants cannot produce at full produce at full capacity for many reasons, mainly the non-tariff protectionist measures taken by the European Economic Community in denial of past promises. The production of nitrogen fertilizers is satisfactory : Jordan, U.A.E., Qatar, Tunisia, Algeria and Saudi-Arabia are net exporters, while Syria and Egypt have a balanced foreign trade. Cement output jumped from 55.3 million tons in 1980 to 75.1 million tons in 1985(12). On the other hand, sugar factories in the region produce 54% of the total consumption, the output of sugarcane and sugar beet seems to be the main constraints.

Energy

The salient feature in hydrocarbons is plans to expand the natural gas network to cover household needs instead of the use of butane or electricity. Energy conservation is on the agenda. Most countries including some oil rich ones have raised energy prices. Progress in energy conservation in industries is less advanced.

On the other hand, some countries have ready plans for the introduction of major nuclear power stations of MW 1000. This drive meets a sizeable opposition in the enlightened public opinion. Yet the major practical constraint seems to be financial costs. In almost all Arab countries there are research units working in the field of solar energy. Few applications are already implemented, at least partially. They basically concern the passive use of solar energy in heating and cooling. In Gulf countries there are desalinization stations run by solar energy. As for biomass, biogas and geothermic energy there are no noticeable applications so far.

(11) op. cit. p. 277.
(12) op. cit. p. 287.

how vulnerable they were in case of a wheat embargo imposed in retaliation to some OPEC actions. This year, Saudi Arabia realized a surplus in wheat production over its consumption, not withstanding the high costs incurred. Second, the fact that all Arab countries have a food deficit ; countries like Syria, Algeria Morocco and Egypt which used to export or to import a limited share of domestic consumption paid for by selling abroad another agricultural produce (e.g. cotton) — suffer now from huge deficits. In all cases food production became a strategic issue. Established in 1970, the Arab Organization for Agricultural Development chose as first action a comprehensive study on food security in the region. It was followed by studies on water and soil resources. Most research institutes have some work in this area either already completed, in progress or on the agenda.

As for concrete projects, the most significant programme was to be implemented in Sudan with Arab expertise and financing. In 1978 thirteen countries established the Organization for Investment and Agricultural Development in Sudan as an umbrella organization in charge of a whole set of projects directed towards the development of Sudan's important agricultural potential. Yet, ulterior political developments left this major instrumentality dormant. Many projects were implemented country-wise in areas like land reclamation, introduction of high-yield or short-life varieties of grain, increased supply of fertilizers, practice of greenhouse agriculture, establishment of land and water master plans ... etc. Up-to-date, these efforts have not increased the output significantly. According to authorised Arab sources, the output of wheat increased from 1980 to 1984 at a rate of 0.15%, while grain production had a growth rate of 0.88%[10]. For assessment purposes, the rate of demographic growth was 3.3% during the same period. Noteworthy is the fact that in 1984 the region invested in agriculture US $ 22.238 million against $ 12,154 in 1980.

Industry :

The share of value added by manufacturing industries in the GDP varied between a floor of 2.3% in Oman and a ceiling of 20.2% in Morocco. In the seven most industrially advanced countries (Algeria, Egypt, Jordan, Lebanon, Syria, Tunisia, Yemen PDR) the share was

(10) Arab Unified Economic Report. Op. cit. appendix 3/1 p. 249.

Regional Co-operation

The Arab countries have a common language and culture, a common history and geographical unity. People all over the region show a great deal of solidarity and aspire to integration and even political unification. Moreover, resource-wise Arab economies are more complementary than competitive. At the governmental level there is a host of inter-Arab institutions inspired by the ideal of integration. Yet nobody can disregard that today's set-up is the outcome of different developments in different countries. It would be completely unrealistic to ignore political borders drawn many decades ago. But it is true the other way around, those borders could never be shielded completely. As mentioned earlier, the oil money trickled down to all Arab countries did so in many cases without being the result of a deliberate policy. Many Arabs hope that the present crisis would create its own tools of regional co-operation.

Subregional co-operation has taken, so it seems, the lead. The GCC grouping of Saudi-Arabia, Kuwait, Oman, Qatar, Bahrain and United Arab Emirates is fairly advanced in terms of integration since its mandate covers not only the economy, but security and international relations. The reunification of Yemen is always on the agenda of Sanaa and Aden. There are moves towards subregional co-operation among the Maghreb countries. On the non-governmental level there are inter-Arab trade union federations, an inter-Arab union for almost every profession, inter-Arab cultural events are a fact of daily life... and there are 250 Arab multilateral enterprises. The terrain is ready to take steps forward with view to full co-operation. Technical assistance is needed to facilitate promotional activities in various areas : joint seminars, encounters of businessmen, co-operative research by centres from different countries, joint data bases, inter-connection of telecommunication networks ... etc.

5. SECTORAL DEVELOPMENT

Agriculture

Lately agriculture has captured the interest of government authorities and development experts in the region. In the fifties and sixties, industrialization was perceived as the major undertaking. Agriculture was to finance industrialization and industrial growth would, in turn, over the next period provide the means of modern agriculture. Two factors have contributed to a shift in orientation. First, oil exporting countries realized

important amount they invested in acquiring hard technology embodied in machines and other equipment. Obviously it is now harder to hire foreign firms and individuals in great numbers. It is high time then to use local and regional expertise and to enhance it by the supply of research facilities. A logical sequence in recruiting experts and hiring consultant firms might be the following :

Priority must be given to the national even though he might be less qualified than the foreigner. Learning by doing is a recognized practice. It seems to be the best way to improve the qualification of local experts and consultants. This calls for the mobilization of local experts and the establishment of good contacts with those who emigrated.

In the second place are experts and consultants firms from other countries in the region because they speak same language, share the same cultural background and have usually dealt with similar situations in their home countries. To this effect, inter-Arab professional organizations ought to establish a documented list of experts and consultants to be circulated among Arab authorities.

In the third place are the foreigners. Here also a shift of orientation seems necessary ; a growing share must be given to experts and consultants from other developing countries. TCDC may be instrumental in promoting this shift.

In the long-term the Arab states should aim at larger national scientific and technological capacities. Because this is a time-consuming process, it has to start as soon as possible. The two pillars of such a policy are advanced studies in basic sciences on the one hand and the familiarization with technology assessment and selection on the other. The society as a whole must recognize scientific and technological research as a strategic industry commanding the whole process of economic and social development. This internal mobilization being done, technical assistance could be delivered where it is most needed. In the technology field, research is needed to upgrade some traditional techniques to screen foreign technologies before the selection of what to import, to adapt imported techniques to local conditions, and to innovate. Discipline-wise what the region needs mostly at the present stage is biotechnology (for agriculture mainly), informatics (computing and telecommunication) and new and renewable energies (mainly solar and biogas).

Human Resource Development

The financial squeeze is triggering important labour movements in the region. Labour importing oil countries want the national to replace imported labour as much as possible. This policy implies the need for training in various sectors and for different age groups. Workers returning home need job opportunities which may require retraining or recycling. Beyond these emergency needs, Arab states have a structural problem : how to put to work a young labour force and how to make it increasingly productive. Education is not a new priority in most Arab countries. Results attained in this field are honourable. Yet illiteracy remains high in comparison with Latin America and South East Asia. The relevance of education to development is subject to debate in most countries. The **labour productivity is low. Investing in raising it is not prohibitive. There** is a common feeling in the region in favour of using all possible incentives to make installed production capacities produce the maximum and produce good quality also. Nevertheless, the real dimensions of human resource are not often fully understood. It must not be reduced to vocational training whatever its value may be. If the emphasis is placed on labour productivity, it is quite understandable that what comes to mind would be education, training, retraining and recycling. But it is generally admitted that these processes should be recurrent in order to cope with the rapid growth of stocks of knowledge, skills and information. On the other hand, student or trainee, a person cannot acquire the best benefits if physically or mentally handicapped by malnutrition or bad health. Due attention has to be given to children and adolescents so as to make them join the labour force in good shape. Thus human resource development equates in fact with human development. This approach being new, UNDP should help in identifying projects and in feasibility studies. Nobody is selling human development and consequently no TNC will suggest projects in this area. Whenever the authorities need advice they turn naturally to the UN system. Accordingly, technical assistance in improving productivity should be another priority, within the large area of human resource development. Finally, Arab women are entering gradually, but by no means marginally, the labour market. This positive evolution does not take place without problems. Identifying these problems and helping in finding the appropriate solutions calls for technical assistance.

Science and Technology

During the "oil decade" (1974 — 84) Arab states spent billions of dollars in buying "soft technology", not to mention the much more

present situation does not change those priorities. It simply calls for rearrangement of projects within each area with view to a possible shift of interest by the governments or lack of local inputs.

Food Security

Food remains a burning issue. Without underestimating the efforts undertaken by governments aimed at reducing the gap between food production and consumption, this gap is widening for the region as a whole. The region is not self-sufficient in any of the major staple foods. The deficit in grain is currently about 45% ; in wheat it rises to 66%[9]. According to the optimistic projection of the Arab Organization for Agricultural Development this grain deficit would go down to 32% in 2000. For this latter year IFRI projections indicate 44%. Whatever the arguments concerning the validity of these projections, it remains certain that a serious food gap will exist as the region enters the 21st century. The persistence of the food gap means that consumption is increasing and that production is not keeping pace with it. In turn, rapidly growing cereal consumption is an indirect evidence of poverty, a fact that deserves particular consideration when adjustment policies are designed. On the other hand, large food imports are a factor of rigidity, jeopardizing efforts tending to reduce imports as one of the means for the liquidation of the balance of payments deficit. Thus any significant increase in grain production would help improve the balance of payments. Such increase needs to be sustained through better soil and water management including irrigation tools and projects. Yet a change of cropping patterns and availability of high yield/short life seeds and the corresponding fertilizers system help in realizing short term increases. Anti-waste measures in the production chain (from the field to the bakery in the case of wheat) may provide an additional increase. This of course entails motivating prices at the farm gate. Yet it points also to a priority within the priority of food security for projects related to grain production, handling, transportation and storage as well as the improvement of the baking industry and the introduction of other animal feed to avoid competition between man and animal in the consumption of staple crops.

(9) Arab Unified Economic Report, 1985. Published (in Arabic) jointly by the Secreatariat of the League of Arab States, Arab Monetary Fund, Arab Fund for Economic and Social Development and OAPEC.

human face" ... etc. The precedent of the recessionary outcome that occurred in some developing countries which followed the path advised by the IMF, provide decision makers with second thoughts. The social impact of any adjustment policy should be assessed against the poverty profile of each country. Unfortunately data concerning income distribution and poverty levels are scarce. The World Bank provides estimates of percentage of population living under the absolute poverty level for three countries as follows :(8)

	Tunisia	Egypt	Morocco
Urban Pop.	20	21	21
Rural Pop.	15	25	25

There is nothing that allows us to clearly think that the situation is better in any of this group of countries.

c) The third group consists of the poorest countries with the GNP per capita less than $ 500. Some are famine striken and all are debt crippled. The need for capital inflow is obvious. It is hoped that by cutting their ODA, Gulf countries could keep the level of aid to those least developed countries as it stood in 1984. Even though, the international community, especially OECD countries, should bear the share of alleviating the suffering of the poorest and enable those countries to develop.

Finally, the financial squeeze and its potential socio-economic and political tensions have boosted the outflow of local capital. Capital flight is common to most developing countries. The oil wealth and the shift to "Open door" policies dramatically increased the volume of capital involved. With cheap oil and adjustment policies, businessmen complain of shrinking investment opportunities at home, hard credit given by a banking system in trouble and political uncertainties. Consequently, they prefer investing abroad.

4. Structural Issues

The new issues raised by the necessary adjustment should be viewed against the structural issues identified generally as priority areas. The

(8) World Bank and International Finance Corporation ; Social Indicators of Development 1986.

the governments were the major clients and in most cases a generous one. The shrinking of public expenditure badly hurts business people. No one has offered them a meaningful recycling/restructuring policy package. Hard times make fatal the shortcomings in organization and management or in business practices. Some big names in business have been forced out of trade. In several countries the banking system is facing lack of trust, decline in business and departure of some partners (the off-shore banks, particularly important in Bahrain). Last, but not least, the exodus of non-national workers brought down the demand on housing. The marked decrease of rents has its effect on lowering the prices in real estate markets. The same exodus has of course been detrimental to retail trade. The recession is there. No solid evidence allows hope for better times to materialize before 1990 — 1992 (OECD forecasts). How possible is it to go through this financial squeeze without serious damage to future growth nor threat of social unrest and undue political tensions ? That is the dilemma that faces those countries which were previously put in a separate category as "oil exporters — capital surplus". Even in the short term one should ask to what extent financial assets are, and will remain liquid ? Past experience has shown that not only financial liquidation in unfavourable conditions could be disasterous, but also that political measures could in some cases impede the repatriation of some assets.

b) As mentioned above, the squeeze of oil financing coincided in the second group of Arab countries with a high level of indebtedness and a huge debt service. Egypt is in the worst situation : drop in workers remittances, in Suez Canal royalties, in value of its oil exports and more than $ 40 billion in debts (including short term and suppliers credits). According to World Bank estimates, the debt service in FY 1984/85 amounted to $ 3.9 billion or 40% of Egypt's exports. For FY 1985/86 the debt service was projected at $ 4.2 billion or 42%[6]. It is now expected that the actual percentage is higher because of the dwindling down in oil prices during the greatest part of 1986. Several countries in this group have also debt arrears and are trying to negotiate the rescheduling of their debts. Until this date, only Morocco has signed a stabilization programme with the IMF[7]. Others are advancing economic, social and political arguments to achieve "adjustment with growth" or "adjustment with

(6) World Bank ; Arab Republic of Egypt, Current Economic dituation and Economic Reform Program, October 22, 1986. Rep. No. 6195 EGT.

(7) IMF, Annual Report 1986.

3. Adjustment Policies

No doubt the severe financial squeeze was and is still felt all over the region, at various degrees, but every where it is perceived almost the same in comparison with the state of affairs before the dramatic slump in oil revenue. The repercussions will be felt in all developing countries that are used to Arab ODA as well as the multilateral financial organizations : IDA, IFAD UNDP ... etc. Yet the crunch of the squeeze will be in the Arab region for the above-mentioned reasons. Quite naturally Arab countries resorted to a set of adjustment measures even though authorities avoid words like recession and austerity. A look on each of the three groups of Arab countries would be in line.

a) Out of the first group, Iraq should be overlooked, since the destructive dynamics of war have made any search of data for analysis futile. Algeria, because of its large population and relatively limited oil resource, has never known the state of abundance that prevailed in the Gulf countries. Its main financial problem at present is the amount of debt it owes the banks. The debt service was originally safely met by oil and gas revenues. There is an obvious liquidity problem. Algeria has so far been able to repay regularly its due debts and service interest, but nevertheless, very recently it has introduced important policy measures which included giving more room to private enterprise and certain cuts in public expenditure. On the contrary, there was, and still is, more room for adjustment measures. As a matter of fact, the concerned governments have so far resorted to the following measures :

— Cuts in public investment expenditure by delaying some development projects and stretching others.
— Trimming wages and salaries, in particular fringe benefits.
— Drastic reduction in imports made possible by the slowing down of investment and consequently in construction and related activities.
— Expulsion of non-national workers upon expiration of their contracts.
— Drawing on reserve funds and investment profits and financial assets held abroad.

The private sector, instead of correcting these contractory measures by expanding private business, is practically aggravating the recessionary trend. This could be easily explained by the fact that the private sector in the Gulf countries has historically been growing in the tertiary sector : trade, finance, real estate, and construction contracts. In all those areas

the "oil decade" tourism in Tunisia and Morocco. They even invested in building new hotels there. Consequently, prudence requires scrutinizing the loss in tourism receipts consecutive to the unavoidable relative austerity Gulf countries will be going through for several years to come.

Strictly speaking, financial flows (after elimination of remittances) are multi-form and have been dispensed by a multitude of agencies. It is very hard — if not impossible — to ascertain the sum total on a period of ten years (1974 — 1984) and break it down to identify who got what and from whom. Joint investment may be relatively easy to trace. Thanks to a field study sponsored by OAPEC, more than 250 inter-Arab bilateral and multilateral enterprises have been idenfied.(4) Arab private groups joined in some of the above-mentioned enterprises in addition to joint private-sector enterprises. The main recipients were Egypt, Tunisia, Jordan and Sudan. One may cite the example of Egypt in this respect. The equity capital of enterprises benefiting from Law 43/1974 encouraging Arab and foreign investment, amounted to almost L.E. 3 billion, broken down to : 25% Arab participation, 10% foreign and 65% Egyptian (public sector enterprises and Egyptians mainly returning from Gulf countries). Less visible and much more important is the assistance provided by Gulf countries mainly to Arab countries suffering from war conditions such as Egypt up to the Camp David accords, Syria and Iraq. This assistance has continued for several years and has become kind of a regular contribution to the budgets of the recipients. Its reduction, not to speak of its total disappearance, would place a serious financial strain on those budgets, over and above losses in exporting their oil and in workers' remittances. In addition, there are flows from national development funds and such instrumentalities as the Islamic Bank, the OPEC Fund for International Development, the Arab Fund for Economic and Social Development and the Arab Bank for Economic Development in Africa. These are basically for project financing. So far, only Saudi Arabia and Kuwait have kept a high level of ODA ; more than 90% of total OPEC aid in 1984(5). The question is how long will they be able to provide the non-oil Arab countries with $ 2195 million as they did in 1984 especially if the Gulf war continues.

(4) OAPEC, The Arab Joint Entreprises. Kuwait 1986. Memo in Arabic, principal investigator M. Massoud.

(5) OECD ; Twenty-Five Years of Development Co-operation. DAC Report, 1985. Paris, 1985.

forbidden in the host countries. Thus this is a rare case where a low propensity to consume is coupled with an incentive to invest that defies to a certain extent the Keynesian analysis. However, the fact of the matter is, that waves of departure following the 1974 oil price adjustment were soon followed by a stream of "remittances" pouring in the economies of labour exporting countries. The extreme case in this respect is the Arab Republic of Yemen where remittances reached a ceiling of $ 1.084 million in 1981 while the total value of domestic exports stood at $ 176 million only(3). Maghreb countries are in an opposite situation ; most of their migrant workers go to Europe (to France in particular) and few go to Libya. In the middle, one can refer to various country situations in this respect. Thus Somalia got in 1981 remittances in the order of $ 64 million compared with total exports of $ 114 million. In Sudan in FY 1982 — 1983 remittances amounted to $ 415 million while total exports did not exceed $ 733 million. The Syrian situation was not that dependent since remittances at their peak in 1981 only reached $ 582 million or one fifth of the value of exports. In Egypt, for different domestic reasons, remittances peaked in FY 1983/84 to $ 3931 million i.e. higher than Egypt's share in oil exports ($ 2964) and of the same magnitude as the value of non-oil goods and services exported during that year. With the situation being what it is, the question arises how ready are the countries of origin for the tide of returning workers ? Unfortunately, the climate of "easy money" that prevailed in the region and the fictitious impression of prosperity that excess liquidity always creates, pushed many relatively poor countries to transgress the rules of sound financial management. Thus they borrowed massively during the period of excess petrodollars recycled by Western banks and governments. Now, in times of financial stringency, they face a horrendous debt service. Egypt has to pay for an accumulated debt of $ 38 billion, the dazzling amount of $ 4.2 billion in debt service for FY 1986 — 87. Struggling against the threat of famine in major parts of its territory (aggravated by civil war) Sudan must honour a $ 5.7 billion debt and simultaneously accomodate the return of their nationals from Gulf countries.

As the term movements of persons covers also tourism, it is essential to retain that around half the numbers of tourists in a country like Egypt come traditionally from other Arab countries and in particular the Gulf sub-region. On the other hand, the rich Gulf citizens discovered during

(3) World Bank : Arab Republic of Yemen, current position and prospects. March 17, 1986. Rep. No. 5621-YAR.

2. The Trickling Down Effect

Prima facie, the sharp slump in energy prices is a blessing to non-oil producing developing countries. In the case of the Arab states this remains to be assessed against the negative effects incurred by non-oil Arab countries when oil revenues shrunk dramatically as is the case now. Certainly merchandise trade among Arab states is too marginal to affect exporters or importers. But this is not true when it comes to financial flows and labour movements accross the borders. All and every non-oil Arab country has got a share, great or modest, from the oil-revenue pie.

For the purposes of this overview, Arab countries are classified in three groups.

a) Members of the Gulf Co-operation Council, namely Saudi-Arabia, Kuwait, United Arab Emirates, Qatar, Oman and Bahrain as well as other Arab countries members of OPEC : Iraq, Algeria and Libya.

b) Arab middle income countries : Syria, Lebanon, Jordan, Egypt, Tunisia, and Morocco. This last group consisting of 6 countries only contains 115 million out of the 1987 total population of Arab states, about 62%.

c) The least developed, low-income countries : Somalia (GNP per capita $ 260) Sudan ($ 360) and Djibouti, and also the less poor yet least developed : Yemen Arab Republic ($ 550) Yemen People Democratic Republic ($ 550) and Mauritania ($ 470).

If one overlooks the financial flows within the GCC (Bahrain and Oman) one can use the labour and capital movements to show to what extent countries of groups (b) and (c) have become heavily reliant on those of group (a) notwithstanding political disputes. It just happened that oil was discovered, except in Algeria and Iraq, where the population was clearly out of proportion with the labour force needed for development. Thus the GCC countries, Libya and Iraq imported together millions of migrant workers. Workers were attracted to the "oil rush" from many parts of the globe, but at least 50% came from Egypt, Yemen (North and South), Sudan, Syria Lebanon, Jordan and Palestine. Temporary residents, without any hope to acquire the nationality of the host country, they were forced to save for the future at home beyond supporting families left behind. Unlike those of the gold rush, these workers could not spend their money in bars, whore-houses or gambling places, this is all

Emirates — taken together — dwindled from $ 186 billion in 1982 to $ 51 in 1983 and $ 6 billion in 1985, and no increase is expected for 1986[1]. Among the Arab member countries of OPEC, some are in harder conditions than the others. Iraq, because of the cost of war with Iran, cannot afford considerable production cuts. Algeria, because of its high level of debtedness ($ 25 billion), legitimately tries to obtain a deal that allows it at least to cover debt services and essential imports. At this point, it would be useful to recall that the term "Gulf countries" refers in this article to Saudi-Arabia, Kuwait, United Arab Emirates, Qatar, Bahrain and Oman, the members of the Gulf-Co-operation Council (GCC). Oman is not a major oil exporter, it has reached a plateau of 500 000 barrels per day. Bahrain's production is almost negligible : 45,000 bd., its prosperity has been based on banking and to a lesser degree on the aluminum industry.

On the other hand there are three minor exporters in the region : Syria, Egypt and Tunisia. Although their total exports have never exceeded quite modest levels (11 million metric tons for Egypt, 5 million for Syria highest point of exports in 1978, and 3 million for Tunisia in 1983). This coincided with some discoveries and all time high prices which gave these exports great importance in domestic economics : value of oil exports became in the early eighties the number one foreign currency earnings source with oil sales representing up to 50% of the total value of goods and services exports. These marginal producers were, according to the price theory, to be thrown out of the market. The limited oil resources now place Syria just in balance between oil imports and exports. Egypt has been forced to cut its sales in 1986. Given the prevailing market price, surplus disappeared from the Tunisian foreign trade[2].

(1) Shireen T. Hunter, The Gulf Economic Crisis and its Political Consequences, The Middle East Journal, Vol. 40, No. 4, Autumn 1986.

(2) For all data mentioned above see :
World Bank Country Reports :
No. 6195-EGT : Arab Republic of Egypt, October 1982.
5563-Syr : Syria, Recent Economic Development
5328 TUN : and Prospects, May 1986
Tunisia, Country Economic Memorandum October 1985.

THE REVERSE OIL SHOCKS HARSH EFFECTS AND MILD RESPONSES*

By :

ISMAIL SABRY ABDALLAH

1. The Exporters

The repercussions of oil price readjustments enacted by OPEC in 1974 and 1979 are usually referred to as "oil shocks". The term, notwithstanding other connotations, implies the concept of a sudden and severe increase in costs imposed externally and affecting simultaneously all sectors of socio-economic activities. The present state of affairs in the Arab region is not without resemblance to the state the industrial countries knew in the second half of the seventies. Certainly the form of financial strain is different, increase in costs in the first case and slump of revenues in the latter one. Yet, the ultimate outcome in both cases is basically the same, namely consumption cuts. But the comparison stops here, the economic laverage, the social structures and the means available to policy makers differ considerably. What should be retained is the sudden and severe drop of oil prices and oil production by OPEC countries. In fact, oil revenues did not slide down smoothly. The first oil shock was when OPEC decided in March 1983 on price cuts in the range of 15% (from $ 34 a barrel to $ 29) and more importantly a cut of output of nearly 50% (17.5 mbd instead of 34 mbd). The second reverse shock took place in 1985 when Saudi Arabia initiated the policy to the defense of the market shares by increasing output. The price went down consecutively to less than $ 10 a barrel which meant in real terms a return to the pre-1974 prices. This policy , judged disasterous by many oil exporting countries, was abandoned late 1986 under pressure from Saudi Arabia-supposedly its main instigator. Now OPEC countries are trying again to stabilize the oil price at $ 18 a barrel almost half of the 1979 price, and seem resolute to undertake production cuts necessary to prevent market gluts. This policy is a rational one since it saves a real asset without storage cost from being disposed of at an extremely low price. Yet in the short term, it means less revenues than before. Oil exporting countries have to adjust to a situation of low oil income. To illustrate the loss of financial resources, one can cite the fact the oil revenues of Saudi-Arabia, Kuwait and United Arab

* The substance of this article was prepared originally under commission by the Bureau of Arab States at UNDP Head Quarters. The present version, of course, is not a simple reproduction.

SOMMAIRE

Page

Dr. ISMAIL SABRI ABDALLAH :The reserve oil shocks 55

Drs. OSMAN A. EL KHOLEI and IBRAHIM S. ALY : An approach for more efficient estimators for parameters of heteroscedastic multiple linear regression models. Cases of combined cross-section/Time Series Data 71

Dr. ABDEL MOETY EL-SAYED EL BEHWASHY : Government Revenue in GNP and Economic Development in the A.R. of Egypt. A quantitative analysis 1952/53 to 1984/88 85

Dr. SAID EL NAGGAR : Les nouvelles évolutions dans le système financier international *(en arabe)* 221

Dr. KARIMA KORAIEM : La politique financière et la répartition du revenu en Egypte *(en arabe)* 245

Dr. WAGDI HUSSEIN : Introduction à l'œuvre du développement et la majorité pauvre *(en arabe)* 275

Dr. SALAH EDDINE FAHMI : Les conséquences des dépenses de l'investissement général sur le développement économique *(en arabe)* 297

Dr. SOBHI MOHAMED ISMAIL : Aspects et orientations de la politique d'importation des viandes en République Arabe d'Egypte *(en arabe)* 327

Dr. MOHAMED ALI EL DEMCHAOUI : L'expérience agricole au Royaume d'Arabie Séoudite *(en arabe)* 343

Dr. AHMED EZZEDDINE ABDALLAH : Propos sur la faculté de Droit de l'Université du Caire pendant un demi-siècle *(en arabe)* 373

MEMBRES DE LA SOCIETE

Les membres de la Société sont de quatre catégories : les membres actifs payant une cotisation de P.T. 150 par an, les membres cotisants, banques, institutions ou organismes publics et autres personnes morales payant une cotisation annuelle de L.E. 100 au minimum, les membres honoraires, égyptiens ou étrangers, ayant rendu d'éminents services à la Société ou aux sciences économiques, sociales ou juridiques et les membres correspondants, personnes résidant à l'étranger et collaborant aux activités de la Société et à ses publications.

Tous les membres ont droit au service gratuit de la revue de la Société.

CONDITIONS D'ABONNEMENT

Le prix de l'abonnement annuel à la revue est de P.T. 150 pour la R.A.E. et 100 Shillings ou $ 20.00 pour tous les pays. faisant partie de l'Union Postale.

Les numéros non réclamés par Messieurs les Membres et Abonnés dans l'intervalle entre la parution de deux fascicules consécutifs ne leur seront livrés que contre payement du prix.

Le prix du fascicule est de P.T. 100 pour la R.A.E. et 35 shillings ou $ 5.00 pour l'étranger.

Les opinions émises par les collaborateurs de la revue n'engagent pas la responsabilité de la Société.

La reproduction et la traduction des articles publiés dans la présente revue sont interdites, sauf autorisation préalable de la Société.

Tout manuscrit soumis à «L'Egypte Contemporaine» devient la propriété de la Société.

Les demandes d'adhésion, d'abonnement ou d'information doivent être adressées au Secrétariat de la Société, Boîte Postale No. 732.

Siège : Le Caire, 16, Avenue Ramsès, Téléphone 750797

L'EGYPTE CONTEMPORAINE

LXXVIIIème Année, JUILLET, OCTOBRE 1987 — Nos. 409 - 410

Rédacteur en Chef : **Conseiller MAHMOUD HAFEZ GHANEM**
Secrétaire - Général
de la Société

JUILLET, OCTOBRE 1987
LXXVIIIème ANNEE
Nos. 409 - 410
LE CAIRE

Prix : P.T. 400

L'EGYPTE CONTEMPORAINE